الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen

تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

التخصص :اقتصاد التنمية

الموضوع:

دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية
-حالة الاقتصاد الجزائري-

إعداد الطالب:
*ين هدي محمد

تحت إشراف :
*أ.د.بونوة شعيب

أعضاء لجنة المناقشة:

*أ.د. بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	- جامعة تلمسان-	رئيسا
* أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	- جامعة تلمسان-	مشرفا
* د. شريف نصر الدين	أستاذ محاضر	- جامعة تلمسان-	ممتحنا
* د. بدي نصر الدين	أستاذ محاضر	- جامعة تلمسان-	ممتحنا

السنة الجامعية : 2009/2008

الإهداء

إلى روح والدي.

إلى أمي أطال الله في عمرها ،والى كل الأسرة.

إلى كل من ساهم سواء من بعيد أو من قريب في انجاز هدا البحث.

إلى الاستاد المحترم المشرف على الرسالة.

إلى كل من سلك طريقا يطلب فيه العلم.

المقدمة العامة

●دور رؤوس الاموال الاجنبية في تحقيق التنمية- حالة الاقتصاد الجزائري-

المقدمة العامة :

بعد الحرب الثانية، بدأ الإهتمام بمشكلة التنمية في الدول المستقلة حديثا مع محاولة البحث في أسباب تخلف هذه الدول و جعلها تلتحق بركب الدول المتقدمة.

من هنا جاءت معظم التحاليل الإقتصادية للتركيز حول كيفية تحقيق أعلى مستويات من الدخل الوطني في هذه الدول،و التي سميت آنذاك بدول العالم الثالث بإعتبار إقتصاديتها لا هي بالرأسمالية حتى تصنف في مصاف الدول الرأسمالية، و لا هي بالإشتراكية حتى تصنف ضمن دول المعسكر الإشتراكي .

إن بلوغ مستويات عالية من الدخل الوطني ، أعتبر كمؤشر لقياس درجة التنمية في هذه الدول ، لكن هذه المستويات لا يمكن بلوغها إلا بالتركيز على رأس المال المادي (أي جميع الأدوات و المعدات التي تستخدم في العملية الإنتاجية) مما يتطلب عليها الشروع في إستثمارات ضخمة و ذلك على نطاق واسع، حتى تستطيع تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية ، وتلتحق بركب الدول المتقدمة، منتهجة بذلك نفس المسار الذي سلكته هذه الدول.

إن القيام بإستثمارات ضخمة على نطاق واسع ، يتطلب تجنيد موارد مالية هائلة و بالنظر إلى تكوين رأس المال في الدول النامية (العالم الثالث)، الذي يتكون أساسا من المدخرات والإستثمارات المحلية ، فإنه لا يحقق الغرض المطلوب، لأجل تحقيق الإنطلاقة الإقتصادية وبالتالي التنمية على نطاق واسع .

لهذا كله وجب التفكير في مصادر التمويل الأجنبية ، أي رؤوس الأموال الأجنبية والتي تختلف مصادرها، من إعانات خارجية ، قروض أجنبية تجاريةو استثمارات أجنبية مباشرة يكون تدفقها من الدول المتقدمة و مختلف الهيئات المالية الدولية و الإقليمية إلى الدول النامية.

إن أهمية رؤوس الأموال الأجنبية ، كانت محل دراسات نظرية و إمبريقية ، أحيانا تسير في نفس الإتجاه ، و مرة تتعارض تماما نظرا تلونها بصبغة إيديولوجية ، و لا غرابة أن نجد تيارين متعارضين ، لكل واحد منهما ، وجهة نظر تقوم على دلائل و براهين من أجل تفسير الدور الإيجابي أو السلبي لرؤوس الأموال الأجنبية في تحقيقها للتنمية ، في الدول النامية، وجعلها تخرج من دائرة التخلف الإقتصادي ، و بالتالي الإلتحاق بركب الدول المتقدمة.

إن التيار المؤيد لدور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية، يسير في إتجاه الدول الصناعية، ذات النهج الرأسمالي ،و مبادؤه تركز ، على أن الدول النامية ، يجب أن تسلك نفس المسار، الذي سلكته ، الدول الصناعية ، أي التركيز، على الإستثمارات الضخمة، و على نطاق واسع، بالشكل الذي يمكّن من بلوغ مستويات عالية من الدخل الوطني، و بالتالي تحقيق أهداف التنمية. و في هذا المجال ظهرت عدة نظريات و نماذج في سنوات الستينات و السبعينات ، منها ما صنف ، في خانة نظريات النمو، و الأخرى في إطار نظريات التنمية، فنظريات النمو، فسرت ظاهرة النمو الإقتصادي في الدول الصناعية وربطته، بتحقيق مستويات عالية من الدخل الوطني ، و حاولت تطبيقه في الدول النامية ، و جعلها تركز على« رأس المال المادي» ، وضرورة تحقيقه، على نطاق واسع من خلال تدعيمه برؤوس الأموال الأجنبية ، و في هذا المجال برزت عدة نظريات لمفكرين إقتصاديين ، فالبنسبة لمفكري نظريات النمو ، نجد (Rostow، RosenSteien، A.Hirshman) ، أما مفكري نظريات التنمية نجد (R-Nurkse، Fei & Paauw، Chenerry & Strout) ، أما الدراسات الأمبريقية و التي بدأت تظهر ، و التي أيدت هذا الإتجاه لرؤوس الأموال الأجنبية ، فنجد عدة مفكرين حاولوا القيام بدراسة جزئية ومنفصلة حسب طبيعة كل رأس مال أجنبي،و هنا نجد في مجال المعونات الإقتصادية الخارجية بعض المفكرين كأمثال (Jeffery Sachs، Joseph Stiglitz ، Nicholas Stern ، Michael Hadji، Carl-Johan Dal Gaar، Henrik Hansen ، Robert،Fin Tarp ، Jonathan Isham، Daniel Kaufman ، Lant Pritchett ، David Dollar ، Graig Burnside) ، أما بخصوص القروض الأجنبية فنجد كل من (Laffer، Catherine Pattilo، Hèlene Prison et Luca Ricci) ، و أخيرا الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فالمفكرين الذين برزوا بدراساتهم في هذا المجال نجد(Caar، Mikerel، Vernon، Wellis، Strover، Biesteiker، Hood & Yung، Bronsztein، Bazzoni، Degregorio et lu، Blomström Ral، Alfaru & Al، Hermes & Lensik، Dotter).

أما التيار المعارض لدرو رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية الإقتصادية، و رواد هذا الإتجاه ، يصنفون في إطار ما عرف بنظريات التبعية (الهيكليون و الماركسيون) ، والمبادىء

التي ينطلقون منها، تجد جدورها في أغلب الأحيان في الفكر الماركسي ، و أغلبيتهم ، تعود أصولهم إلى دول أمريكا اللاتينية و باقي الدول النامية ، لقد دافع هؤلاء المفكرين على فكرة أساسية ، و هي أن الدول النامية يجب أن تعتمد على طاقاتها الذاتية لأجل تحقيق التنمية، مبررين بذلك أن التخلف الإقتصادي لهذه الدول ، ما هو نتيجة إلا لغنى الدول المتقدمة (الصناعية الرأسمالية)، من خلال إستعمارها لهذه الدول ، و نهب ثرواتها، ما يجعلها في تبعية إقتصادية لهذه الدول ، هذا التيار لاينكر الدور الإيجابي لرؤوس الأموال الأجنبية ، ولكن ذلك لا يكون إلا في المدى القصير ، أما على مدى المتوسط و الطويل ، فهي تشكل خطرا على إقتصاديات الدول النامية ، نظرا لأنها تجعلها تخضع للتبعية المالية ، التكنولوجية و التجارية ، و في هذا المجال برز عدة مفكرين إقتصاديين في بداية الستينات و السبعينات ، منهم ما صنف في جانب تيار الهيكليون كأمثال (Singer،Furtado، Emmanuel ، Prebish) و الأخرون ينتمون إلى التيارالنيو ماركسي كأمثال(Bhagwatti، Balassa،S.Amine، Frank، Sweezy،Baran، C.Goux) ، زيادة على ذلك ظهرت عدة دراسات نظرية و أمبريقية لاحقة و التي تعارض هذا الدور لرؤوس الأموال الأجنبية ، إن هذه الدراسات كانت جزئية أي قيامها بدراسة كل نوع من هذه رؤوس الأموال على جانب واحد ، فمثلا نجد دراسات تتعلق بالمعونات الإقتصادية الأجنبية تعود لـ (Peter Banaer، Hilthon Freidman، Gang &.Khan، William ، Khan & Hoshino) أما القروض الخارجية فنجد (Reisen & Van Aro stenbury ، Krugman، Bronsztein) . و أخير الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، فالمفكرين الذين برزوا في هذا المجال نجد (Hood & Yung، Bierstere، Freeman، Living Ston ، Persen) .

بناء على هذه الدراسات السابقة ، حاولت دراسة هذا الموضوع من الجانب التاريخي يمتد من فترة بداية الستينات إلى غاية 2007، محاولين بذلك معرفة مدى التقارب ما بين الدراسات النظرية و التطبيقية المشار إليها سابقا ، و بين ما حققته الدول النامية خلال حقبة زمنية تصل إلى الخمسين سنة .

إن هدف الدراسة ، يقودنا إلى محاولة الإجابة على السؤالين الرئيسيين التاليين :

- **السؤال الأول** : إذا إعتمدنا على مبادىء الإتجاه المعارض لدور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية ، فما هي قدرة رأس المال الوطني أي المدخرات المحلية على تحقيق التنمية في الدول النامية عامة و في الجزائر على الخصوص؟

- **السؤال الثاني** : إذا إعتمدنا على مبادئ الإتجاه المؤيد لدور رؤوس الأموال الأجنبية على تحقيق التنمية إلى جانب رأس المال الوطني أي المدخرات المحلية ، فما هي ادن قدرة رؤوس الأموال الأجنبية على تحقيق التنمية في الدول النامية على العموم و في الجزائر على الخصوص ؟

للإجابة على السؤالين السابقين ، سوف نعتمد على منهجين يتلاءمان مع هذا النوع من الدراسات التاريخية ، فالمنهج الأول هو «المنهج التاريخي» [1] ، بحيث يساعدنا هذا الأخير إنطلاقا من معطيات و وقائع تم تثبتها في مصادر موثقة على تحليل تطور الظاهرة المدروسة عبر فترات زمنية ، و بالتالي إستخلاص نتائج تفيدنا في الحاضر ، و تساعدنا على تخطيط المستقبل على ضوء التجارب و الخبرات السابقة ، أما المنهج الثاني «منهج دراسة الحالة»[2] ، فيساعدنا على معرفة وضعية الإقتصاد الجزائري ، بطريقة تفصيلية و دقيقة ، من أجل الوصول إلى التعميمات .

إن خطة دراسة الموضوع، ستكون متمحورة حول ثلاثة فصول رئيسية ، كل فصل يضم مبحثين، ويمكن عرض ذلك بإيجاز، كما يلي :

- **الفصل الأول** : جاء تحت عنوان « المفاهيم الأساسية و الأسس النظرية والتطبيقية لرؤوس الأموال الأجنبية » ، إن هذا الفصل سيضم مبحثين ، فالمبحث الأول سيتم فيه معالجة المفاهيم الأساسية حول النمو والتنمية وكيفية قياسهماوأيضا كيفية تكوين رأس المال و تمويله، من خلال مصادر التمويل المحلية و رؤوس الأموال الأجنبية ، و أيضا كيفية حساب إحتياجات تمويل الإقتصاد ، أما المبحث الثاني فسيعرض فيه الأسس النظرية و التطبيقية التي تناولت بالتحليل

---

[1] ـ عبدالقادر،رضوان، سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي.الجزائر:OPU، 1990، ص 52

[2] ـ عمار بوحوش، محمد،محمود الذنيبات. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر:OPU، 1995، ص ص.120-125.

دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية من خلال إبراز رواد هذين الإتجاهين، المؤيد والمعارض لدور رؤوس الأموال الأجنبية هذه في التنمية وتم بعهدها عرض الإستنتاجات .

- **الفصل الثاني** : تحت عنوان« دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية في الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية» ، إن أهم الأفكار التي ستطرح في هذا الفصل سيتم تناولها من خلال ثلاثة مباحث ،ففي المبحث الأول سيتم تحليل مع إستخلاص نتائج حول مدى قدرة مختلف أشكال المعونات الخارجية،وعلى إختلاف مصادرها على تحقيق التنمية في الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية ، والمبحث الثاني سيتم تحليله مع إستخلاص نتائج حول دوافع و مدى قدرة القروض الخارجية وعلى إختلافها، على تحقيق التنمية في الدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية، أما المبحث الثالث و الأخير سيتم فييه التحليل مع إستخلاص نتائج حول مدى قدرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة و على إختلافها على تحقيق التنمية في الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية.

- **الفصل الثالث:** تحت عنوان« دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية- حالة الإقتصاد الجزائري» ، إن أهم الأفكار التي سوف يتم طرحها في هذا الفصل ، ستكون من خلال ثلاثة مباحث و مضمونها ،فالمبحث الأول سيتم تحليل فيه مع إستخلاص نتائج حول مدى قدرة مختلف أشكال المعونات الخارجية ، و على إختلاف مصادرها على تحقيق التنمية في الجزائر،أما المبحث الثاني سيتم فيه التحليل مع إستخلاص نتائج حول دوافع و مدى قدرة القروض الخارجية ، وعلى إختلافها على تحقيق التنمية في الجزائر .أما المبحث الثالث و الأخير سيتم تحليله مع إستخلاص نتائج حول مدى قدرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و على إختلافها على تحقيق التنمية في الجزائر.

و في الأخير سوف نخرج بخاتمة عامة تضم نتائج الدراسة مع التوصيات .

نرجو الله التوفيق

الفصل الأول

● المفاهيم الأساسية والأســـــس النظرية و التطبيقـــية لرؤوس الأموال الأجنبية والتنمية

مقدمة الفصل الأول :

لقد بدأ الإهتمام بدراسة مشاكل التخلف الإقتصادي للبلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، و التي شهدت تحرر العديد من هذه الدول ، و حصولها على إستقلالها السياسي، و لكن ثمن ذلك كان باهضا ، نظرا للوضعية المزرية التي آلت إليها هذه الدول نتيجة لنهب ثرواتها لسنين طويلة ، و جعلها إقتصادياتها تخدم فقط مصالح الدول المستعمرة، إن ذلك أوجب التفكير في بناءإقتصاديات هذه الدول بالشكل الذي يجعلها تخرج من دائرة التخلف الإقتصادي، و تلتحق بركب الدول المتقدمة ،ويكون ذلك بإقامة إستثمارات في جميع القطاعات الإقتصادية سواء منها الزراعية ، الصناعية، الهياكل القاعدية الأساسية وغيرها ، و إن ذلك يتطلب تسخير جميع المدخرات المحلية ، زيادة على الإستعانة برؤوس الأموال الأجنبية بإختلاف أنواعها ، سواء المعونات الخارجية ، القروض الأجنبية دات الصبغة التجارية، و الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لأجل تدعيم مصادر التمويل المحلية ، و لأجل تحليل ذلك سوف نقوم من خلال هدا الفصل الأول كبداية من خلال البحث الأول، من عرض جميع المفاهيم الأساسية للنمو الإقتصادي ، التنمية الإقتصادية و وسائل قياسهما والمفاهيم المختلفة لرأس المال ، تصانيفه ، تكوينه و مصادر تمويله.وايضا كيفية حساب احتياجات تمويل التنمية، وذلك حتى يتسنى لنا من فهم دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية في الدول، و ذلك إنطلاقا من مختلف النظريات والتطبيقات القديمة و الحديثة والتي عالجت دلك ، سواء كمؤيدة لها أو معارضة لها.

I- المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للنمو ، التنمية و رأس المال:

إن القراءات الإقتصادية ، تدل على وجود إرتباط بين عامل رأس المال مع كل من النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية ، ولتوضيح هذا الإرتباط سوف نحاول بداية بالتعرض لمفهومي النمو والتنمية و وسائل قياسهما ثم بعد ذلك نوضح المفاهيم المختلفة لرأس المال ، من حيث تصنيفاته ، تكوينه و تمويله ، وكيفية حساب إحتياجات التمويل الخارجي للإقتصاد، وبذلك نكون قد وضعنا المفاهيم الأساسية،التي سوف تساعدنا من معرفة و بصفة عامة دور رأس المال في التنمية ، وبصفة خاصة دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية . وهذا ما سوف نتناوله من خلال المطلبين التاليين :

I-1-المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي ،التنمية الإقتصادية ووسائل قياسهما:

لأجل التمييز بين مفهوم النمو الإقتصادي ، والتنمية الإقتصادية، و إبراز خصوصيات كل من واحد منهما و أيضا وسائل قياسهما ، أدرجنا هذا المطلب لنوضح فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه العناصر ، و التي سوف تساعدنا في عملية تحليل دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية في الدول النامية بأكثر تعمق ، و سيكون ذلك من خلال العناصر التالية :

I-1-1- مفهوم النمو الإقتصادي :

يربط الإقتصاديون الزيادة في النمو الإقتصادي بالزيادة في مستوى إجمالي الدخل الوطني ، أي تلك الزيادة الحاصلة في السلع والخدمات المنتجة والمعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون السنة) .

إن مستوى الدخل الوطني يجب أن يقاس بالمقارنة بعدد السكان ، بالشكل الذي يسمح بحساب متوسط نصيب كل فرد من هذا الأخير.

وهكذا فإن **متوسط دخل الفرد = إجمالي الدخل الوطني/عدد السكان**

إن الإقتصاديون لا يركزون على الزيادة في النمو الإقتصادي و مدى إرتباطها بالزيادة في إجمالي الناتج الدخل الوطني ، و إنما يتم تركيزهم على مدى تأثير حجم هذه الزيادة على المستوى المعيشي للفرد ، من خلال الرفع من متوسط دخله ، و هذا الأخير لا يتحقق إلا إذا

فاق معدل نمو الدخل الوطني معدل النمو السكاني [1].

من هنا يتم الربط بين مدى التقدم أو التخلف الإقتصادي للدولة ، من خلال قياس المستوى المعيشي لأفراد بالمقارنة مع إجمالي الدخل الوطني ، وبالتالي فإن كل زيادة أو نقصان في متوسط دخل الفرد ترتبط إرتباط مباشرا بمدى تقدم أو تخلف إقتصاد الدولة .

حتى يؤدي مؤشر متوسط دخل الفرد في تفسير مدى تحسن ، ثباث أو تدهور المستوى المعيشي للفرد، لا بد أن يحسب على أساس دخل الفرد الحقيقي وليس الدخل النقدي، إن هذا الأخير يعبر عن الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة دون مقارنتها بالمستوى العام للإسعار ، بينما الدخل الحقيقي يتم مقارنته بهذا المستوى ويكون من خلال قسمة الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار أي :

متوسط الدخل الحقيقي = الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار.

إن سبب قياس متوسط الفرد إعتمادا على إجمالي الدخل الوطني و مقارنته بالمستوى العام للأسعار ، يعود لكون هذا الأخير له تأثير مباشر قد يكون إيجابي أو سلبي على مدى تحسن المستوى المعيشي للأفراد .

إن التأثير الإيجابي يكمن في إنخفاض معدل التضخم عندما تكون الزيادة في الدخل النقدي أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار، أما في الحالة العكسية يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم مما يعكس على إنخفاض المستوى المعيشي للأفراد لإن الزيادة في الدخل النقدي تكون بدون فعالية ما دام أن المستوى العام للأسعار في حالة إرتفاع ، وفي حالة ثباث الدخل النقدي و المستوى العام للأسعار ، فإن ذلك لا يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي .

و من ذلك يمكن إستخلاص كقاعدة أن [2]:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي- معدل التضخم

مما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي :

1ـ عطية ، عبدالقادر محمد عبدالقادر. إتجاهات حديثة في التنمية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص.11.
2ـ عطية ، المرجع السابق ، ص.12.

– إن النمو الإقتصادي لا يعبر عنه أساسا بالزيادة في الدخل النقدي ، وإنما بمدى الزيادة في دخل الفرد الحقيقي .

– إن معدل النمو الإقتصادي يرتبط بمعدل النمو السكاني .

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

و من تم زيادة معدل النمو السكاني بمستويات أعلى عن معدل النمو الدخل الوطني يؤثر سلبا على المستوى المعيشي ،و العكس صحيح .

– إن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني،لابد من حسابها على أساس الدخل الحقيقي وليس على أساس الدخل النقدي ، وذلك لأجل معرفة تأثير التضخم إنطلاقا من معرفة تغيرات المستوى العام للأسعار .

– إن الزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد لا بد أن تحدث على المدى الطويل ، و لا يجب أن تكون هذه الزيادة نتيجة لأسباب ظرفية نتيجة لزيادة إجمالي الدخل الوطني ، بسب إرتفاع أثمان السلع المصدرة، وإنخفاضه بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية.

لهذا كله فإن النمو الإقتصادي يعني [3]:

– تحقيق زيادة في متوسط الفرد من الدخل .

– أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية .

– أن تكون الزيادة على المدى البعيد .

و كخلاصة ،فإن النمو الإقتصادي يركز على الزيادة في الكمية من السلع والخدمات، التي يحصل عليها الفرد، دون الإهتمام بنوعيتها و هيكل توزيع الدخل أي وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخول بين الأفراد داخل البلد الواحد.

بحيث لا يعكس فعلا حالات المستوى المعيشي لجميع الأفراد، نظرا لإستحواذ فئات قليلة على النصيب الأكبر من الدخل .

3– عجمية، محمد عبدالعزيز، وإيمان عطية ناصف . التنمية الإقتصاديـــة: دراسات نظرية و تطبيقية . الإسكنـــدرية: 2000، ص.55.

I-1-2- مفهوم التنمية الإقتصادية :

غالبا مايتم إستعمال المصطلحين النمو الإقتصادي والتنميةالإقتصادية بدون التمييز بينهما، لكن في الأصل معناياهما لا ينطبقان [4].

لقد رأينا من خلال التطرق إلى مفهوم النمو الإقتصادي بأنه يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق التقدم الإقتصادي من خلال تحقيق أعلى المستوى من الدخل الوطني.

إن هذه الفكرة كانت سائدة في بداية الستينات و الخمسينات ،لكن التجارب دلت أنه بالرغم من تحقيق نسب عالية من النمو،فإن هذا الأخير لم يعكس فعلا التحسن في المستوى المعيشي للأفراد للدول النامية ، فبقيت شعوبها في تطور بطيء بالمقارنة مع الدول المتقدمة [5] .

من هنا نجد الميل إلى تفضيل إستخدام مصطلح التنمية للدلالة على التغيرات ،التي يمكن أن تحدث في تحسين نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ، و أيضا إحداث تغيرات في هيكل توزيع الدخل وهيكل الإنتاج وبالتالي فالرؤية الجديدة للتنمية، أنها تعتبر أداة لإزالة فقر الشعوب من خلال خلق فرص العمل الجديدة و إعادة توزيع الدخول بصفة عادلة .

إذن فعملية التنمية هي عملية تحويل الهياكل الإقتصادية السياسية ،الإجتماعية التي تساعد على :. تخفيض نسبة الفقر ، الرفع من المستوى المعيشي، معدلات الإستثمار، و إعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم [6].

من خلال المفاهيم السابقة للتنمية الإقتصادية يمكن ترتيبها وتلخيصها في ستة عناصر بالشكل الذي يلي [7] :

أ)- الشمولية : إن التنمية لا تهتم فقط بالجانب الإقتصادي و إنما تمتد إلى جوانب أخرى : ثقافية ، سياسية ، إجتماعية و أخلاقية ، إذن التنمية تهدف إلى إحـــداث تغيرات جدرية في

4- EVERETTE, E.HAGEN. *Economie du développement*. Paris: Economica , 1982 . P.76.

5- النجفي ، سالم توفيق، والقريشي محمد صالح تركي . مقدمة في إقتصاد التنمية. العراق : مديرية دار الكتاب للطباعة و النشر ، 1988، ص.29.

6- Alternatives économiques « La croissance n'est pas le développement » Alternatives économiques , N° 198 , Décembre 2001 , p.77.

7- عطية، مرجع سابق، ص ص.17-30.

العادات و التقاليد الخاطئة في إتخاد القرارات ، وزيادة دور المعرفة دون إهمال الجانب الأخلاقي، وأيضا ضمان المزيد من الحريات السياسية والديمقراطية، لأجل إقحام الجميع في عملية التنمية .

ب)- إحداث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن : إي إستبعاد كل التغيرات الظرفية التي تكون آثارها ظرفية تختفي بمجرد إختفاء الأسباب المنشئة لها .

جـ)- إحداث حسن توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة : إن هدف التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد كما و نوعا ، هذا ما أدى بالدول النامية إلى تدارك خطورة هذه الوضعية من خلال تجاربها السابقة ، بحيث أن النمو الإقتصادي يعتبر في حد داته غير قادر لتجنب هذه الوضعية فقط بمجرد الزيادة في مستويات الدخل الوطني ، لهذا أصبح شرط من شروط تحقيق التنمية، أن يصاحب النمو الإقتصادي ، التحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و بالتالي القضاء على ظاهرة الفقر .

إن ظاهرة الفقر أصبحت محل إهتمام العديد من الإقتصاديين والمنظمات العالمية الحكومية أو المستقلة ، نظرا لكونه أصبح محور كل قضايا التنمية و أنه يعتبر عائقا يجب تجاوزه .

من هنا إنصب الإهتمام إلى محاولات القضاء على ظاهرة الفقر و الحد منها من خلال تحسين توزيع الدخل على الطبقات الفقيرة ، لبلوغ ذلك لا بد من رفع دخول الأفراد إلى الحد الأقصى الذي يسمح بضمان الحاجات الأساسية من الغداء ، الصحة والتعليم لهذه الطبقة،و الذي يعرف بحد الفقر .

إن تحديد حد الفقر يكون وفقا لدراسات متخصصة ، تأخد بعين الإعتبار حساب الإحتياجات الضرورية للفرد من المأكل ، الملبس والسكن و العلاج و التعليم و غيرها من الضروريات ، وهنا يجب الإشارة أن حد الفقر يختلف من دولة إلى أخرى، وحتى في داخل الدولة داتها فالفقر أقل إنتشارا مما عليه في المناطق الحضرية .

للتعرف عن إنتشار ظاهرة الفقر في دولة ما يتم إستخدام أحد المدخلين التاليين وهما:

■ **مدخل الفقر المطلق :**

يرتبط هذا المدخل بمفهوم حد الفقر ، بحيث يمكن معرفة عدد الفقراء الذين تقل دخولهم تحت مستويات أدنى من الدخل ، و من تم يتم حساب نسبة الفقر في المجتمع و يكون ذلك خلال العلاقة التالية [8] :

$$\text{نسبة الفقر} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times \%$$

وفقا لهذا المدخل فإن جهود التنمية لا تقلل من حدة الفقر إلا إذا صاحبها تحقيق النتائج التالية :

- خفض نسبة عدد الأفراد أو الأسر الذين يعيشون تحت حد الفقر .
- التحسين في متوسط دخل الأفراد الذين كانوا يعيشون تحت حد الفقر و أيضا الذين مازالوا تحت حد الفقر أيضا.
- إنخفاض التباين بين دخول الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر و هذا يدل على أن الزيادة في الدخل الوطني لم تقتصر فقط على فئة معينة بل إستفاد منها الجميع.

■ **مدخل الفقر النسبي :**

تبعا لهذا المدخل فإن الفقر يعتبر ظاهرة نسبية ، بحيث أنه ينتشر في جميع المجتمعات دون إستثناء مهما بلغت درجة ثرائهم و بموجبه يتم تحديد نسبة 40% من السكان في المجتمع الأقل دخلا و التي تشكل فئة الفقراء [9] و هنا يتم ترتيب أفراد المجتمع تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا لمتوسط الدخل، وذلك من المجموعات دات الدخل الأعلى ثم الأقل فالأقل و العكس في حالة العد التصاعدي .

إن هذا المدخل تعترضه بعض النقائص يمكن توضيحها بإيجاز بالشكل الذي يلي :

- إن مدخل الفقر النسبي يشترط الزيادة في متوسط الدخل المطلق للطبقة الفقيرة التي تقل دخولها عن مستوى حد الفقر ، ولا يشترط الزيادة النسبية في الدخل من إجمالي الدخل الوطني، هذا من شأنه أن يحدث الفجوة بين دخول طبقة الفقراء و دخول طبقة الأغنياء .

8ـ عجمية ، مرجع سابق ، ص.61 .
9ـ عجمية ، مرجع سابق ، ص.62 .

– إن تحديد نسبة 40% ،لا تستوعب كل طبقة الفقراء ، إذ بينت الدراسات وجود أكثر من 40% من أفراد المجتمع يقل دخلهم عن حد الفقر .

د)– إن مفهوم التنمية يركز أيضا على ضرورة التحسين في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد : إن الزيادة في متوسط دخول الأفراد لا يعني أن مستواهم المعيشي سوف يتحسن و ذلك بسبب عدم قدرتهم نتيجة لقلة الوعي وحسن التصرف من توجيه هذه المداخيل ،لأجل تحسين مستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية ، فعلى سبيل المثال فبدلا من إنفاق الدخل على المسائل النفعية،توجه في إستهلاك المخدرات ، ومن هنا يبرز دور الحكومات من خلال تدخلها في تحسين وضمان الحد الأدنى من التغدية ، التعليم و الصحة ، وهذا ما يشكل أبز إنشغالات الدول حاليا، تحت ما يعرف بالتنمية البشرية [10] .

هـ)– يشير أيضا مفهوم التنمية إلى ضرورة التغيير في هيكل الإنتاج مما يسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية : إن هذا يدخل في إيطار الحد من تبعية الدول النامية إلى الخارج ، من خلال إعتمادها فقط على تصدير مواردها دون محاولة لخلق جهاز إنتاجي من أجل إستغلال مواردها محليا و بالتالي ، في الرفع من الدخل الوطني و تحسين المستوى المعيشي، إن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بتغيير هيكل الإنتاج و الزيادة من نصيب الإنتاج الصناعي ، و من هنا يبرز دور الحكومات من خلال تحديد أولويات الإستثمار من خلال التركيز على عدة مبادىء منها :

– تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي و الصناعي .
– نشر الصناعات في المناطق الريفية بدلا من تركيزها في المناطق الحضرية .
– تحقيق التكامل بين برنامج التصنيع المحلي وبرنامج التصدير .

و إن العنصر الأخير الذي يحتويه مصطلح التنمية ، هو ما يعبر حاليا بالتنمية المستدامة أو المتواصلة و مفاد ذلك هو التفكير في كيفية إشباع حاجيات الأفراد الحالية من السلع والخدمات دون أن يكون ذلك سببا في حرمان الآجيال القادمة من الخيرات الحالية.

10– Ocampo , José Antonio. « Repenser la question du développement » problèmes économiques, du 2 juillet , 2003,p.7 .

I-1-3- قياس فوارق النمو والتنمية الإقتصادية :

من خلال تناولنا لمفهوم النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية، إتضح لنا أن المفهومين يتداخلان فيما بينهما ، إن ذلك التداخل آدى إلى تعدد طرق قياسهما لأجل معرفة مدى التقدم أو التخلف الإقتصادي للدول .

في هذا السياق نجد ثلاثة معايير تستخدم في التحاليل الإقتصادية لأجل قياس فوارق النمو و التنمية و هي:

أ- معيار الدخل الوطني الإجمالي (PNB).

ب- معيار مؤشر التنمية البشرية (IDH).

جـ- معيار الإحتياجات الأساسية .

I-1-3-1- معيار الدخل الوطني الإجمالي (PNB) :

يعتبر هذا المعيار من أهم المقاييس التقليدية للتنمية الإقتصادية ،إذ يعتبر الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي تؤدي إلى تحقيق التقدم الإقتصادي و الخروج من دائرة التخلف، لهذا كان ينظر للتنمية بأنها قابلية الإقتصاد على تحقيق النمو في هذا الدخل، و إعتبار كل من مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل ذات أهمية ثانوية[11] .

في هذا السياق يستخدم البنك الدولي هذا المعيار من خلال إستخدمات معطياتPNB ، للإشارة هنا،يفضل إستعمال هذا الأخير بدلا من معطيات إجمالي الناتج المحلي(PIB) بسبب أنه يخفض من إحتساب جميع الثـــروات الوطنية ، بسبـــب أن الدولة التي يكون إقتصادها منفتحا على الإستثمارات الأجنبية ، تتعرض مداخيلها إلى التدفق نحو الخارج في شكل تسديدات للفوائد أو تحويلات الأرباح .

تبعا لهذا المعيار فإن البنك الدولي يصنف مستويات الدخل للدول حسب ثلاثة مجموعات تحدد مدى درجة تقدمها أوتخلفهاالإقتصادي،هذه المجموعات يمكن حصرها فيمايلي[12]:

11ـــ النجفي ، مرجع سابق ، ص.29.

12ـــ world bank.Global debelopment finance, harnessing cyclical gains for development.washington :2004, p230

أ- مجموعة الدول المنخفضة الدخل ، بحيث يقل الدخل الحقيقي للفرد عن735 دولار سنويا(بإستخدام أسعار2004) .

ب- مجموعة الدول المتوسطة الدخل، بحيث يتروح فيها متوسط الدخل ما بين 736 دولارو أقل من 9075 دولار سنويا (بإستخدام أسعار2004)، وفي نفس داخل هذه المجموعة توجد مجموعتين فرعيتين هما : مجموعة الدخل المتوسط الأدنى و مجموعة الدخل المتوسط الأعلى ، بحيث يحدد متوسط دخل لأجل الفصل بينهما.

جـ- مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع، إن متوسط الدخل الحقيقي للفرد فيها يزيد عن 9076 دولار سنويا(بإستخدام أسعار2004)، تضم هذه المجموعة على رأسها الدول الصناعية السبعة الكبرى إلى جانب بعض الدول الحديثة التصنيع مثل هونغ كونغ، سنغافورة و دول عربية كالكويت و الإمارات العربية المتحدة....الخ.

إن إستخدام معيار الدخل الوطني الإجمالي لتبيان فوارق النمو والتنمية بين الدول أثبث الواقع أنه فيه بعض النقائص التي يمكن إبرازها من خلال ما يلي[13] :

- إعتمادا البيانات المستخدمة في حساب(PNB) على مصادر القطاع الرسمي فيما يخص جميع السلع والخدمات ،إلا أنه في الدول النامية ،فإن الإشكال المطروح يكمن في كيفية حساب مداخيل القطاع الغير رسمي(إقتصاد الظل اوالغير الرسمي)الذي يصعب قياسه .

- إن متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي يحسب إنطلاقا من المعطيات التي يوفرها(PNB)، يمكن أن تخفي فوارق كبيرة من حيث تقديرالمستوى المعيشي للأفراد، فقد توجد دولتين لهما نفس (PNB) ، لكن توجد فوارق جد هامة بالنسبة للمستوى المعيشي لساكينيها، إن هذا يعود لمشكلة أسعار الصرف التي تستخدم في معظم الدول النامية ، فإنها لا تعكس القوة الشرائية لعملاتها و السبب يعود ، لكون أن حكومات العديد من هذه الدول تحدد أسعار عملاتها إداريا و ليس بالإعتماد على علاقة العرض والطلب لتلك العملات في أسواق الصرف الأجنبية.

13- Jean, Didier, le caillon .et autres. Economie contemporaines : analyse et diagnostic. Bruxelles : DeBoeck, ,2004.p.353

هذا ما ينعكس في تقدير الحجم الحقيقي(PNB) من دولة إلى أخرى، مما يفسر حجم التباين في المستوى المعيشي للأفراد عند المقارنة.

– إن عدم الأخذ بعين الإعتبار الفوارق بين متوسط المداخيل الحقيقية للأفراد، فإن ذلك سوف لا يعطي الصورة الحقيقية للمستوى المعيشي للأفراد في الدولة داتها ، لكون وجود صعوبات في تحديد الإرتباط ما بين جملة الدخل في دول ما و مقدار الرفاهية في هذه الدولة .

بالإضافة إلى الصعوبات السابقة الذكر ، فإن تمة إشكال آخر يطرح ، يتمثل في كيفية الأخذ بالحسبان ما يعرف بالإنتاج الإستكفائي[14]، أي تلك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وإستهلاكها من قبل نفس الأفراد و الأسر ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إستهلاك المزارعون لمنتاجتهم ، أو الخدمات التي يقدمها سكان الريف بدون مقابل كأعمال: طحن الحبوب بدون مقابل،نقل المياه،صناعة الخبز وغيرها من الخدمات.

I-1-3-2- معيار مؤشر التنمية البشرية (IDH).

مع بداية التسعينات تم إعتماد معيار جديد من طرف هيئة الأمم المتحدة في إيطار ما يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) من أجل تصنيف درجة التنمية في الدول ، إن هذا المعيار يعرف تحت تسمية مؤشر التنمية البشرية (IDH)، فهو يعتمد إضافة على مقياس متوسط الدخل الفردي المستخدم في معيار(PNB) على مقياس المستوى الصحي و التعليمي للأفراد .

إن هذا يعني أن كل فرد مهما كان إنتماؤه سواء لدولة غنية أم فقيرة ،فيجب أن يعيش لمدة أطول و في صحة جيدة ، أن يتعلم و يقتني معارف جديدة، وأيضـــا الحصول على الموارد الضرورية التي تضمن له الحياة الكريمة و هذا حسب برنامج (PNUD) [15].

إن معيار(IDH) يقسم درجة التنمية في الدول من خلال تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات بحيث

14– عجمية ، مرجع سابق ، ص.91 .

15– Azoulay,Gerard. Les théories du développement : du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités. Rennes : Presse universitaire de Rennes.2002. p.61

تتراوح قيمة مقياسه ما بين (0 و1) فكلما كان الرقم يقترب من الواحد دل ذلك على جودة التنمية البشرية في الدولة وتقدمها والعكس صحيح .

ويمكن توضيح هذا التقسيم كما يلي [16]:

أ- المجموعة الأولى: و هي التي يتراوح فيها مقياس(IDH) ما بين (0,8 و1)، وهي تضم الدول ذات التنميةالبشرية العالية ،و وفقا لتقديرات سنة2005، فإن هذه المجموعة تحتوي على 70دولة ،على رأسها دولة اسلاندا بمقياس (0,968)، إضافة إلى دول أخرى كالدول العربية : عمان ،ليبيا،البحرين، الإمارات العربية المتحدة،العربية السعودية و الكويت و قطر، و آخر دولة في هذه المجموعة البرازيل بمقياس (0,800) .

ب- المجموعة الثانية: و التي يتراوح فيها مقياس(IDH) ما بين (0,50 و0,799) ، و هي تضم الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة و وفقا لتقديرات سنة2005، فإن هذه المجموعة تحتوي على 85دولة،وعلى راسها دولةالدومينيك بمقياس(0,798)،اضافة الى دول اخرى كالدول العربية:اليمن،السودان،مريطانيا،المغرب،مصر،سوريا،فلسطين،لبنان،الاردن، والجزائر بمقياس(0,733)، اما اخر مرتبةفتعود الى دولة قامبيابمقياس(0,502).

ج- أما المجموعة الثالثة :و الأخيرة و التي يقل فيها مقياس(IDH) عن(0,50)، وهي تضم الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة،و حسب نفس التقديرات لسنة2005،فإن هذه المجموعة تحتوي على ما يقارب22 دولة، وعلى راسها دولةالسينيغال بمقياس (0,499) ،واغلب الدول المصنفة في اطار هده المجموعة ،نجد معضم الدول الافريقية لجنوب الصحراء ماعدى دولة جنوب افريقيا ،اما اخردولة في هده المجموعة فتحتل فيها سيراليون آخرمرتبة بمقياس (0,336).

إن معيار التنميةالبشرية تعرض لعدة إنتقادات من خلال جانبين [17] :

أ- حسب الجانب المنهجي في حسابات المؤشر إحداث تغيرات في إستخدام المعطيات لأجل حساب معيار(IDH)، فمثلا في تقارير(UNDP)المعتمدة مابين سنة 1990 و 1996 فإن مؤشر التعليم يحسب على أساس معدلات الأمية والعدد المتوسط لتمدرس الأفراد، والذين إنقطـــعوا عن الدراسة ، أما حاليا فإنه يعتمد بدلا عن ذلك على المعدل الإجمالي للتمدرس في جميع الأطوار،

16- UNDP.Humain development, report2007/2008, fithing climate change in divided world.newyork : united nations, 2007 ,pp234-237

17- THIERRY, Op .Cité, pp.36-39

من التعليم الإبتدائي حتى التعليم الجامعي،و أيضا فيما يخص كيفية معالجة معطيات الدخل فلقد تم تغييرها فبدلا من الإعتماد على تصحيح المداخيل العالية بالمقارنة بالدخل العالمي المتوسط، فإنه تم إعتماد طريقة رياضية جديدة(إدخال اللوغارتمات) من أجل تمكين إعتماد جميع المداخيل في حسابات هذا المؤشر.

ب- حسب جانب المؤشرات المكملة: لأجل تفادي الوقوع في نفس الإشكال المطروح مع معيار (PNB) وذلك من حيث توضيح المستوى الحقيقي للأفراد، فإن معيار(IDH) تم تكملته وتدعيمه بمقاييس إضافية يمكن توضيحها بالشكل الذي يلي:

- مؤشر الفقر البشري بالنسبة للدول النامية والمعروف بـــ(IPH-1) وبالنسبة للدول المتقدمة (IPH-2) ،لأن حد الفقر يختلف من دولة إلى أخرى، وحتى في داخل الدولة داتها ، ومن هنا فإن هذا المؤشر يركز على ثلاثة أبعاد وهي : أمل العمر، المعرفة و شروط المعيشة، وذلك من حيث درجة حرمان الأفراد من هذه القدرات .

- مقياس التنمية البشرية المعدل للجنس(ISDH) و الغرض من إستخدامه هو تصحيح مقياس(IDH) من خلال التركيز على العدالة في توزيع القدرات الثلاثة لمقياس التنمية البشرية (الصحة، التعلم، متوسط الدخل الحقيقي) بين الجنسين الذكور والإناث ،ومن ثم فإن قيمة هذا المؤشر تنخفض كلما كان التفاوت بين نصيب الذكور والإناث ، من هذه القدرات .

- مقياس المشاركة المعدل للجنس(IPF)، وهو يبين درجة مساهمة المرأة في الحياة السياسية و الإقتصادية والإجتماعية وهو يحسب على أساس نسبة مشاركة المرأة في المقاعد البرلمانية و أيضا نسبة أجور النساء مقارنة مع أجور الرجال .

I-1-3-3- معيار الإحتياجات الأساسية :

إن المعيارين السابقين ، معيار الدخل الوطني الإجمالي و معيار التنمية البشرية بمقاييسه المكملة ، ركزا إهتمامها على جانب كيفية تحسين المستوى المعيشي للأفراد على العموم.

من هنا جاء الإختلاف بينهما و بين معيار الإحتياجات الأساسية ،فهذا الأخير يقيس التنمية بمفهوم جديد، يرتكز على كيفية تلبية إحتياجات الأفراد الأساسية بصفة تدريجية.

إن هذه الإحتياجات تجمع ما بين الإحتياجات المادية و النفسية و يجب أن تخضع لثلاثة صفات مشتركة و هي [18] :

- يجب أن تكون ذات صبغة عالمية و تخضع لمبادىء القيم المهيمنة و المشتركة بين جميع شعوب العالم .
- قابلية هذه الإحتياجات للقياس حتى يمكن معرفة درجة إشباع الأفراد منها .
- إن توفير هذه الإحتياجات من شأنه أن يساعد الأفراد من الزيادة من الطاقة الإنتاجية.

إن الصفات السابقة يحصرها الإقتصاديون في ثلاثة قضايا أساسية وهي: التغذية،الصحة والتعليم ،وهي بمثابة المعيار لقياس فوارق النمو والتنمية بين الشعوب ، و هذا يمكن توضيحه حسب مايلي [19] :

أ- معيار التغذية :

إن ما يلاحظ على عدد من الدول النامية ، قصور قدراتها على توفير الإحتياجات الأساسية من الغذاء لشعوبها ، مما يترتب عليها عدة إشكالات ، تظهر في سوء التغذية التي يكون إنعكاسها مباشرة على إضعاف الطاقات الإنتاجية لهذه الدول.

من بين المؤشرات التي يعتمدها هذا المعيار هو التعرف على سوء التغذية أو نقصها، ويكون ذلك من خلال معرفة :

- النصيب المتوسط اليومي من الكالوريات للفرد .
- النسبة المئوية من النصيب الفعلي من الكالوريات إلى متوسط الكالوريات الضرورية للفرد.

إن المتوسط اللازم من الكالوريات، حسب المنظمة العالمية للتغذية(FAO)، يجب أن يتراوح ما بين 2200 و2400 كالوري [20] :

إن الواقع يبين أن مشكل التغذية المطروح في الدول النامية لا يتعلق فقط بالكمية اللازمة من الغذاء و إنما أيضا بالنوعية، هذا ما يزيد من تفاقم نسبة الملايين من الأفراد عبرالعالم الذين

18- THIERRY , Op . Cité, p.40

19- عجمية ، مرجع سابق ، ص.78.

20- THIERRY, Op. Cité, p.41

يعانون من سوء التغذية في العالم أو نقصها وتشير تقديرات منظمة (FAO) أنه يوجد مابين 550 و750 مليون شخص الذين يعانون من ذلك .

ب- معيار الصحة :

يستخدم هذا المعيار من أجل معرفة المستوى الصحي اللازم للأفراد ، وهو يعتمد في قياساته على عدة مؤشرات من بينها :

- عدد الأطباء لكل 1000 ساكن .
- عدد الأسرة في المستشفيات لكل 1000 ساكن .
- نسبة النفقات على الصحة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (PIB).
- عدد الوفيات لكل1000 ساكن، وعدد وفيات الأطفال دون بلوغهم الخامسة من العمر، وأيضا عدد وفيات الأطفال الرضع دون السنة .

إن هذه المؤشرات تتكامل فيما بينها من أجل تبيان المستوى الصحي للأفراد داخل الدولة.

جـ- معيار التعليم :

إن النفقات على التعليم تعتبر بمثابة إستثمار وليست إستهلاك تعود فوائدها على المجتمع و التنمية . من بين المؤشرات المستخدمة في هذا المعيار من أجل معرفة المستوى التعليمي لكل دولة نجد :

- نسبة الأفراد الذين يعرفون الكتابة و القراءة .
- نسبة المسجلين في جميع المراحل التعليمية من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي.
- نسبة الإنفاق على التعليم بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

يدخل في هذا المعيار هدف عالمي و هو خفض نسبة الأمية في العالم ، وهذا ما تسعى منظمة التربية والعلوم (UNESCO) جاهدة للخفض من نسبتها، بحيث بالفعل هذه النسبة بدأت في التراجع [21] ، ففي سنة 1950 كانت نسبتها 45 % ، أما في سنة 1998 إنخفضت إلى 22 % من سكان العالم .

21- THIERRY, Op . Cité, p.45

و كخلاصة لهذا المعيار، فإنه يهدف إجمالا إلى تنمية قدرات الأفراد بالشكل الذي يسمح بالزيادة في الطاقات الإنتاجية للشعوب و بالتالي الإسهام أكثر في دفع جهود التنمية الإقتصادية لأنه لا توجد ثروة دائمة و متجددة أحسن من ثروة البشر .

I-2- المطلب الثاني : مفاهيم حول رأس المال، تصانيفه، تكوينه وتمويله.

إن عامل رأس المال كان محل إهتمام العديد من المفكرين الإقتصاديين من خلال إبراز مدى التأثيرات التي يمكن أن يحدثها في الإقتصاد، و لأجل معرفة ذلك سوف نضع المفاهيم الأساسية له من خلال إبراز المفاهيم المختلفة له و أيضا تصنيفاته المتعددة، و كيفية تكوينه و تمويله، و سيتجلى لنا ذلك من خلال العناصر الموالية:

I-2- 1- مفهوم رأس المال :

يستخدم رأس المال للدلالة على السلع الرأسمالية، والتي تتمثل في الالات المختلفة الأشكال ، المصانع ، المواد الأولية و المنتجات في طور التصنيع. إن ثروة المجتمع تقدر برأسمالها الكلي الذي يكون نتيجة لجمع القيمة التجارية لهذه السلع [22]،إذن فرأس المال الغاية من إستخدامه ، يكون كأداة للإنتاج و ليس لغرض الإستهلاك المباشر، أي هو وسيلة لإنتاج سلع أخرى ومساعدا لعملية الإنتاج.

إن عدم التجانس في الموارد الإقتصادية المكونة لرأس المال وأيضا لكثرة المجالات التي يشمل عليها رأس المال ، فإن مفهومه كان محل تعاريف مختلفة حسب مدارس إقتصادية التي تناولته بالدراسة ، ونجد في هذا المجال: المدرسة التقليدية الإنجليزية والمدرسة الحدية (المدرسة النمساوية)، وأخيرا المدرسةالماركسية ،والتي يمكن توضيح وجهات نظرها من خلال العناصر الموالية .

I-2- 1-1- حسب المدرسة التقليدية الإنجليزية [23]:

يرى رواد هذه المدرسة ، أن رأس المال هو نتيجة لتلاحم عنصري الطبيعة والعمل ، ويشكل

22ـ موفق ، مصطفى. المسائل الأفقتصادية المعاصرة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 ، ص ص 28-29 .
23ـ السيد، عبدالمولى. أصول الإقتصاد . القاهرة :دار النهضة العربية ، 1998 ، ص ص .196-197 .

مجموعة من أموال الإنتاج التي سبق إنتاجها ، وبهذا فرواد هذه المدرسة يقصون من رأس المال بعض العناصر الطبيعية مثل المواد الخام، لكونها لم تخضع لعملية الإنتاج سابقا، و من تم فتعريفهم يقتصر على أن رأس المال: هو تغيير لأموال الإنتاج الناتجة عن العمل .

إن هذا المفهوم لا يعتبر كافيا حسب بعض الإقتصاديين بسبب صعوبة التفريق بين ماهو ناتج عن عمل سابق و ماهو غير ناتج عن عمل سابق، ومع ذلك فإنه يرجع الفضل لهذه المدرسة في الإشارة إلى أهم خصائص عنصر رأس المال والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- رأس المال هو نتيجة إنتاج سابق.
- يحتاج تكوين رأس المال لفترة من الزمن قبل أن يدخل في العملية الإنتاجية، وهذا التكوين يحتاج بدوره إلى الإدخار .
- يمتاز رأس المال بصفة الديمومة نسبيا (قابليته للإهتلاك).
- يساعد رأس المال من الحصول على عائدات من خلال السلع الإستهلاكية التي يساهم في إنتاجها .

I-2- 1-2- حسب المدرسة الحدية (المدرسة النمساوية) [24]:

نشأت هذه المدرسة عام 1870 لأجل تطور فكرة "كارل منجر" و المتعلقة بالمنفعة الحدية، إن مفهوم هذه المدرسة لرأس المال يكمن في أنه مجموعة من الأموال الوسيطية والسلع الرأسمالية (الآت والمعدات .. إلخ)، التي يتميز إستعمالها بصفة الدوام ولأجل المحافظة على هذه الخاصية لا بد من إعادة تكوينها عند إهتلاكها.

I-2- 1-3- حسب المدرسة الماركسية [25]:

يعتبر "كارل ماركس" أن رأس المال مفيد للعملية الإنتاجية لأنه يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ،ولكن يعتبره بأنه لا يضيف شيأ جديدا ، وإنما ينقل قيمته إلى السلعة و بالتالي فإنه يعتبره مجرد نوع من العمل المختزن، و بذلك يعتقد أن العمل هو العنصر الوحيد المنتج من بين عناصر الإنتاج .

24ـ السيد ، مرجع سابق ، ص.198 .
25ـ السيد ،نفس المرجع سابق ، ص .203.

و من هنا فإنه يقسم رأس المال إلى نوعين:

أ- رأس المال المتداول:و هو يمثل قيمة الأجور التي يتقضاها العمال نقدا بالشكل الذي يضمن لهم فقط تغطية إحتياجاتهم من المواد الغدائية و الإستهلاكية لأجل حياتهم، ولكن في الحقيقة إن إنتاجية العمال تكون أكبر من قيمة رأس المال المتداول هذا ، وبالتالي فالفارق و الذي سماه " بفائض القيمة" هو الربح الذي يحصل عليه الرأسماليون.

ب- رأس المال الثابث : الذي يشمل جزء من رأس المال النقدي و الذي يخصص لوسائل الإنتاج و المواد الأولية و أدوات العمل .

I-2- 2- التصانيف المختلفة لرأس المال :

عندما تعرضنا لمفهوم رأس المال، فإننا إستنتجنا بأنه أداة للإنتاج يساهم في عملية إنتاج سلع أخرى ، ولا يستخدم لأغراض الإستهلاك المباشر ، و هذا بالرغم من إختلاف مفاهيمه حسب المدارس الإقتصادية التي تمت الإشارة إليها في العناصر السابقة ، والتي أدت بالإقتصاديين إلى إعطاء تصانيف مختلفة له، والتي يمكن إبرازها من خلال العناصرالموالية .

I-2- 2-1- رأس المال النقدي و رأس المال العيني :

إن هذا التصنيف لرأس المال يرجع إلى الشكل الذي يتخذه، فقد يكون رأس المال نقديا، أي في شكل سيولة نقدية تامة يمتلكها الأفراد دون أن يستثمر في شراء أي نوع من أنواع رأس المال العيني أو الحقيقي [26] والمتمثل في الالات، المعدات، المصانع والمواد الأولية و النصف المصنعة...إلخ، إن ذلك يعني أن رأس المال النقدي لا يمكن إعتباره عنصرا من عناصر الإنتاج ، حتى و لو أستخدم تحت شكل مساهمة الأفراد في شركة معينة ، لأن الطبيعة الأصلية لمفهوم رأس المال هو أداة للأنتاج و ليس موجه لأغراض الإستهلاك المباشر.

إن تقسيم رأس المال بهذا المعنى أي نقدي و حقيقي ، يتناسب مع عملية تكوين رأس المال ، والذي يشمل كل من الإدخار و الإستثمار بحيث يتطابق كمرحلة أولى رأس المال النقدي مع

26- حسين، عمر. مبادىء علم الإقتصاد: تحليل جزئي و كلي معجم إقتصادي . القاهرة : دار الذكر العربي ، 1991، ص.72 .

ما يدخره الأفراد أو الجماعات (المدخرات النقدية)، ثم في مرحلة موالية يتم تحويله إلى إستثمارات من خلال شراء الالات و المعدات الجديدة والمواد الأولية...إلخ

و هذا الإستثمار الجديد هو ما يعبر عنه برأس المال العيني أو الحقيقي والذي يساهم بالفعل في عملية الإنتاج، و كخلاصة لذلك فإن الإدخار يقابله رأس المال النقدي ،و الإستثمار يقابل رأس المال العيني أو الحقيقي .

I-2- 2-2- رأس المال الإنتاجي و رأس المال الإيرادي :

تبعا لتصنيف رأس المال إلى نقدي و عيني، فإنه يمكن إستنباط من خلال مفهوميهما، تصنيفين آخرين لرأس المال، وذلك من خلال تصنيفه إلى رأس مال إنتاجي و رأس مال إيرادي ، فالأول يدخل في فعلا عمليات الإنتاج و يعتبر عنصرا من عناصرها لكونه يوفر الالات و المعدات و غيرها ، أما الثاني فيمثل حقوقا قانونية على الأول والذي يكون في شكل أسهم و سندات ، تصدرها الدولة للإكتتاب العام أو الشركات[27]،ومن هنا فإن رأس المال النقدي الذي يتجمع لدى شركة ما، فإنه يستغل في شراء رأس المال العيني أو الحقيقي، وهو بذلك يصبح ملكا للشركة و بالتالي تدخل في أصولها، ومن تم يصبح رأس المال إيرادي لكونه يجلب لمالكي السندات و الأسهم فوائد و أرباح.

I-2- 2-3- رأس المال المادي و رأس المال اللامادي :

إن تصنيف رأسالمال حسب هذه الحالة يكون حسب تكوينه، فرأس المال المادي يعتبر كل شيء مصنوع بيد الإنسان و ضروري لعملية الإنتاج[28] وبالتالي فهو يتخد شكلا ماديا ملموسا. أما رأس المال اللامادي فهو عبارة عن المواهب البشرية التي تساهم في زيادة المعرفة و الثقافة الإنسانية على مر الأجيال[29] ، هذه المعارف تكون ذات بعد و آثار إقتصادية من خلال إسهامها في عملية الإنتاج و تنظيمه من حيث الإدارات و أيضا في الإبداعات التكنولوجية، وبالتالي فإنه لا يقل أهمية عن رأس المال المادي .

27- حسين – مرجع سابق ، ص.72.
28- EVERETT, Op. Cité, p.219.
29- حسين ،المرجع السابق ، ص.75 .

I-2- 2-4- رأس المال الخاص و رأس المال العام :

إن تصنيف رأس المال يمكن أن يكون وفقا لطبيعة ملكيته، فهناك سلع إنتاجية تعتبر ذات ملكية خاصة[30] و يمكن للأفراد أو الجماعات إمتلاكها بكل حرية،و بالتالي تصبح رأس مال خاص يخضع للقانون الخاص [*] ، أما في الحالة العكسية ، عندما تمتلك الدولة وسائل الإنتاج فإنه يطلق على رأس المال في هذه الحالة برأس المال العام أو الجماعي ، الذي غالبا ما يكون في إيطار المشروعات الكبرى، التي تتطلب أموالا ضخمة، قد يعجز الأفراد عن تجميعها، وعلى سبيل المثال:مشروعات السكك الحديدية أو النقل البحري و الجوي،إضافة إلى المشاريع التي تؤدي الخدمات العمومية كمشروعات الكهرباء، والماء ، الطرق السيارة، السدود ....إلخ.

I-2- 2-5- رأس المال المتداول و رأس المال الثابت :

يمكن تصنيف رأس المال من حيث طبيعة إستعماله، فرأس المال الثابت الغرض من إستعماله الحصول على الأرباح ، إلا أن قيمته تنقص بعد مدة من الزمن بفعل الإهتلاك، ومن أمثلة ذلك المعدات والأدوات المستخدمة في مختلف عمليات الصنع و الإنتاج، أما رأس المال المتداول، فإنه منفعته الإقتصادية تزول بإستعماله مرة أو بضع مرات ومثال ذلك المواد الوسيطية المهيأة لتحويلها إلى منتجات نهائية ،وأيضا المخزونات أي السلع المنتجة وغير المباعة[31] إن هذا التصنيف يختلف إختلافا كليا عن التصنيف الذي أتى به "ماركس " الذي تمت الإشارة إليه سابقا .

I-2- 2-6- رأس المال الوطني و رأس المال الأجنبي :

إن تصنيف رأس المال يمكن أن يكون على أساس المصدر، إذا ما كان محلياأو أجنبيا، ومن هنا فإذا كان رأس المال الوطني هو نتيجة تشكل لمدخرات المواطنين المقيمين داخل الدولة، أما رأس المال الأجنبي هو نتيجة تكوين لمدخرات خارجية[32] .

30ـ السيد ، مرجع سابق ، ص.206 .

ـ* مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الشخصية دون أن تكون الدولة طرفا فيها.

31ـ ولعلوا فتح الله. الإقتصاد السياسي : مدخل الدراسات الإقتصادية. لبنان :دار الحداثة للطباعة و النشر . بيروت ،1981، ص.364

32ـ حسين ،مرجع سابق ، ص.76 .

من هنا فإن رأس المال الوطني يعتمد في تكوينه على الموارد ذات المصادر الداخلية للدولة، أما رأس المال الأجنبي فهو يعتمد في مصادره على المصادر الأجنبية بإختلاف تدفقاتها كالإعانات الخارجية، القروض الأجنبية والإستثمارات الأجنبية الخاصة *.

I-2- 3- تكوين رأس المال :

بإعتبار أن رأس المال يساهم في العملية الإنتاجية ، والغرض منه ليس أن يوجه للإستهلاك المباشر ،و هو بهذا يعتبر سلع رأسمالية يحتفظ بها الأفراد بغرض الإنتاج لعدة مرات من أجل الحصول على المزيد من السلع "لدى فرأس المال يعني في جوهره الإمتناع عن إستهلاك جزء من الإنتاج الجاري و تحويله إلى أصول رأسمالية تعطي عائدا دائما "[33] .

إذا نظرنا لجدور تكوين رأس المال، فإنها تعود إلى المجتمعات القديمة(البدائية)،فالإنسان البدائي من خلال سعيه لأجل تلبية رغباته من الغداء و الملبس و المأوى التي كانت تعتبرضرورية لعيشه، فإنه حاول في إبداع الوسائل التي من شأنها أن تساعده في بلوغ ذلك ، فهو يضحي بجزء من وقت عمله، ليصنع الأسلحة التقليدية ، التي تساعده في الإسراع من عمليات الصيد حتى يستطيع الزيادة من غنائمه ...إلخ. أما في المجتمعات الحديثة التي يميزها التخصص وتقسم العمل، فإنها تخصص جزء من الموارداالإقتصادية لأجل إشباع السلع ذات أغراض الإستهلاك المباشر،أما الجزء الآخر فيخصص لإنتاج السلع الرأسمالية أي تلك السلع التي تساهم في عمليات الإنتاج عدة مرات أخرى.

كخلاصة لذلك فإن تكوين رأس المال يتوقف على مدى الإمتناع عن جزء من الإستهلاك في الوقت الحاضر،إن هذا الإمتناع هو ما يصطلح عليه الإقتصاديون "بالإدخار" و ذلك لأجل تخصيصه في عمليات الإنتاج و هو يصطلح عليه أيضا " بالإستثمار" الذي ستناوله بمزيد من التحليل في العناصر الآتية .

-* إن رأس المال الوطني والأجنبي سيكون محل دراسة معمقة لكونه يشكل جوهر بحث رسالة الماجستير "دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية ، دراسة حالة الإقتصاد الجزائري" التي سـأحاول دراستها.

33ـ السيد، مرجع سابق ، ص.207 .

I-2- 3-1- مفهوم الإدخار :

عندما يقوم الفرد أو الأسر بقرار إستهلاك جزء من دخلها و يقررون بالإحتفاظ بالجزء الآخر، فإن ذلك يعتبر تصرفا إقتصاديا يعرف بالإدخار.

إن الإدخارفي أي مجتمع تتشعب مصادره و التي يمكن أن تحصرها في خمسة مصادر[34] وهي: القطاع الزراعي والذي يتمثل في المزارعون وملاك الأراضي،التجار،المستهلكون، التمويل الذاتي للمستثمرين بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية و تمويل الدولة بالنسبة للمجتمعات ذات الإقتصاد الإشتراكي، و أخيرا الإدخارات التي مصادرها من صادرات الدول الغنية بالموارد الأولية (البترول، وغيرها من الموارد الأولية). و من هنا فان حجم الإدخار الكلي يتوقف على مدى تنوع هذه المصادر والعوامل التي تتحكم فيها، هذه العوامل يمكن تمييز منها عاملين أساسيين و هما[35] :

أ- العوامل المحددة للقدرة على الإدخار:

يعتبر الدخل التصرفي(الدخل الشخصي بعد طرح منه الضريبة على الدخل) بأنه العامل الأساسي الذي يحدد مدى قدرةالأفراد على الإدخار وبالتالي فإن معدل الإدخار يكون مهما في مجتمع ما، عندما تكون الدخول فيه مرتفعة، ولهذا فالإشكالات التي تطرح في الدول النامية بسبب عدم وجود إستقرار في المداخيل نظرا للتقلبات الإقتصادية السياسية و الإجتماعية التي تعاني منها هذه الدول ، فقد تكون هذه التقلبات إيجابية نتيجة لعوامل ظرفية كإرتفاع أسعار صادراتها من المواد الأولية و سلبية وهوما يلاحظ في أعظم الأوقات نتيجةلأنهيارات أسعارالمواد الأولية في الأسواق العالمية . إن ما ينطبق على دخل الأفراد و الأسر ينطبق على دخل الدول أيضا، بحيث إذا زاد الدخل الوطني الإجمالي(PNB) زاد حجم المدخرات ، وهذا ما يمكن ملاحظته في إرتفاع نسب الإدخار و الإستثمار في الدول الصناعية المتقدمة و الذي يتراوح ما بين 25% و 35% من دخولها الوطنية في حين نجده يتراوح ما بين2% و5% في الدول النامية .

EVERETT, Op. Cité, p.312-34

35- حسين ، مرجع سابق ، ص ص 77-79 .

ب- العوامل المحددة للرغبة في الإدخار :

إن الفرد قد تدفعه عدة ظروف من أجل إقتطاع جزء من دخله التصرفي، وذلك لأغراض عديدة و مختلفة ، فإدخاره قد يكون لمواجهة صعوبات مستقبلية طارئة(العلاج مثلا) أو تلبية أغراض تدخل في معتقداته الدينية (الحج والعمرة مثلا) أو شراء المستلزمات المنزلية (الأجهزة الكهرومنزلية أو الآثاث مثلا) أو شراء منزل أو سيارة ...إلخ، و من هنا فهذه المتطلبات عديدة و متشعبة تختلف من مجتمع إلى آخر.

إذ ما ينطبق على الأفراد و الأسر، يمكن أيضا أن ينطبق على الشركات بإختلاف أنواعها فردية أو جماعية ، خاصة أو عامة ، فعندما ترغب هذه الأخيرة في توسيع إستثماراتها فإن ذلك يدفعها في التفكير بإقتطاع جزء من أرباحها لأجل ذلك الغرض، و بالتالي فإن هذا الإدخار يتوقف على مدى الفرص المتاحة من الإستثمارات .

كخلاصة لكل ذلك فإن الأفراد و الأسر تدخر لأجل أغراض مختلفة و هي بذلك تخضع لدوافع و عوامل ذاتية، أما الشركات تدخر من أجل التمويل الذاتي لإستثماراتها من خلال إقتطاع جزء من أرباحها و من هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الإدخار و الإستثمار.

I-2- 3-2- مفهوم الإستثمار :

إن الإستثمار يرتبط بشكل وثيق بالإدخار ، كما أشرنا إليه من قبل ، وهما بذلك يشكلان جوهر تكوين رأس المال،بحيث كلاهما يكمل بعضهما البعض، فالمدخرات هي بثابة رأس المال النقدي الذي يتحول فيما بعد عن طريق عمليات الإستثمار إلى أصول في شكل معدات و الات و غيرها.

و من هنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين الإستثمار من وجهة نظر الفرد،وبين مفهومه من وجهة نظرالجماعة،إن الفئة الأولى عندما تقوم بشراء مستلزماتها كالمنازل السيارات و غيرها ، وحتى في شراء مصانع أو إمتلاك أسهم وسندات في شركة ما فإن ذلك لا يمكن إعتباره إلا بمجرد تحويل في الملكية عن طريق عمليات البيع والشراء و لا يؤدي إلى الزيادة في الأصول الرأسمالية للمجتمع و على العكس من ذلك فإن الأفراد الذين يبنون

منازلهم أو مصانع جديدة أو إختراعات جديدة تساعد في عمليات الإنتاج، فإن ذلك يعتبر إستثمارا حقيقيا لكونه سوف يضاعف من الطاقات الإنتاجية للمجتمع وبالتالي الزيادة من دخله الإجمالي ،و من ذلك يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من الإستثمارات[36] :

أ- الإستثمارات التي تهدف إلى تكوين رؤوس الأموال الجديدة و هي بالتالي تسمح بالزيادة في رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية و بالخصوص فيما يتعلق برؤوس الأموال الثابثة (الالات والمعدات...إلخ)و التي من شأنها أن تؤدي إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية للدول ، وهذا ما ينعكس إيجابا على دخولها الوطنية الإجمالية(PNB).

ب- الإستثمارات التي تهدف إلى المحافظة على تجديد رؤوس الأموال الثابثة و التي يمتلكها المجتمع ، أن هذا النوع من الإستثمارات ترتفع نسبته في البلدان الصناعية المتقدمة، مما يستلزم المحافظة عليها من خلال عمليات الصيانة، مما يتطلب جهود مالية معتبرة لتحقيق هذا الغرض.

كخلاصة لكل ذلك فإن مفهوم الإستثمارات يؤدي إلى التفكير مباشرة في تكوين رأس المال و الذي يمكن فصله بدوره عن الإدخار و كلاهما يشكلان أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية لأي مجتمع و بالتالي الزيادة في دخله الوطني الإجمالي .

I-2- 3-3- علاقة الإدخار بالإستثمار :

إن علاقة الإدخار بالإستثمار كانت محل دراسة من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين وهذا لفترات طويلة من الزمن،و لأجل إبراز هذه الدراسات و التحاليل التي خلص إليها هؤلاء المفكرين، فمن الطبيعي أن يكون تتبع ذلك من الناحية الزمنية وهذا من خلال العرض في البداية أفكار المدرسة الكلاسيكية التي إنطلقت من فكرة أساسية مفادها الطلب الكلي يساوي العرض الكلي ، تم بعدها إنتقادات «كينز» لهذه المدرسة الذي ركز على فكرة التعادل بين الإدخار و الإستثمار كمحدد لمستوى الدخل ، ولكن حتى «كينز» لم يسلم من إنتقادات الإقتصاديين مثل« أهلين، هونري و روبنسون».

36ـ السيد ، مرجع سابق ، ص.225 .

و لأجل إعطاء صورة مبسطة لأفكار كل هؤلاء حول علاقة الإدخار بالإستثمار، سوف نبرز أهم أفكارهم بالشكل الذي يلي :

أ- الفكر الكلاسيكي حول عدم تعادل الإدخار و الإستثمار:

إن المدرسة الكلاسيكية لم تكن ترى أن هناك إمكانية لوجود فائض إنتاجي أو نقص في الطلب الفعال في السوق ، هذه القاعدة بنيت على الفكرة المعروفة « بقانون ساي » والتي مفادها أن العرض يخلق الطلب عليه[37] ، ومن هنا فأهم الأفكر الأساسية لهذه المدرسة و التي يمكن إيجازها كما يلي :

- إن العرض يخلق الطلب عليه، ومفاد ذلك أن الطلب الكلي على الإستهلاك والإستثمار يقابله عرض كل للسلع الإستهلاكية و الإستثمارية .

- الإدخار يقود تلقائيا إلى إستثمار مقابل ومعادل له.

- إعتبار كل من الأسعار،الأجور و التكاليف لها درجة من المرونة تسمح بالتأقلم مع أي تغيير سواء في القدرة الشرائية و الإنخفاض في المستوى العام للأسعار.

-إن وجود أي إختلال بين العرض الكلي و الطلب الكلي عند مستوى من التوظيف الكلي لا يمكن إرجاعه إلا لعوامل نقدية مثل تقلبات الأسعار أو عوامل نفسية للمنظمين (حالات التشاؤم و التفاؤل). و لكنها سرعان ما تزول .

ب- الفكر الكينزي حول تعادل الإدخار و الإستثمار:

أن الأزمة الإقتصادية لسنة 1929 (المعروفة بأزمة الكساد العالمي) والفترة التي تليتها، أثبتت عدم صحة أفكار المدرسة الكلاسيكية ، فلقد عمت البطالة جميع الدول الصناعية أنداك، مثل دول أوربا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا وبعض الدول الأخرى ، و أن التوازن العام الثابث الذي تحدثت عنه هذه المدرسة ما هو الإحالة من حالات التوازن المتعددة، و كنتيجة فشل الإقتصاد الكلاسيكي في تفسير الحياة الأقتصادية ظهرت «النظرية العامة للإستخدام و الفائدة والنقود » لصاحبها « كينز» في سنة 1936،

37- الموسوي ، ضياء مجيد . النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994، ص.99-100.

التي أدت إلى الإهتمام بقضايا الإقتصاد الكلي ، و إيجاد السياسات الإقتصادية المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية وبالتالي تفادي الأزمات الإقتصادية [38].

إن الأفكار التي طرحها كينز ، يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية التالية :

- إن الإدخار يتعادل مع الفارق بين الدخل و الإنفاق على الإستهلاك و بالتالي :

الإدخار = الدخل - الإنفاق على الإستهلاك .... [I] .

- إن الإستثمار يتعادل مع الفارق بين الناتج الكلي والناتج من السلع الإستهلاكية وبالتالي:

الإستثمار = الناتج - الناتج من السلع الإستهلاكية.... [II] .

- إن الدخل يتعادل مع الناتج الكلي، وأن الإستهلاك يتعادل مع قيمة الناتج من السلع الإستهلاكية ومن تم إستنتج "كينز"من المعادلتين رقم[I] و[II] أن :الإدخار(S) = الإستثمار(I)

ومن هنا يبين « كينز » فشل الإقتصاديون الكلاسيك الذين إفترضوا ثبات الدخل في المدى القصير،بتوصله بأن التغيرات التي تحدث على الدخل تكون نتيجة لعدم التعادل بين الإدخار والإستثمار.

إلا أن فكرة " كينز" هذه تعرضت لبعض الإنتقادات من طرف الإقتصاديين المعاصرين لزمانه ، من خلال إكتشاف تناقض في إحدى معادلتي الإدخار و الإستثمار، فالتناقض يكمن في أن التعادل ما بين ما ينفق على الإستهلاك على الناتج من السلع الإستهلاكية أمر لا يكمنه أن يتحقق دائما و ذلك لسبب بسيط و هو الإنفاق على الإستهلاك يتوقف على مدى رغبات المستهلكين و ميولاتهم للإستهلاك، ومن هناتم تطوير فكرة كينز،حول تعادل الإدخار و الإستثمار من خلال أفكار مدرستين إقتصاديين و هما : المدرسة السويدية و التي يتزعمها « أهلين» والمدرسة الإنجليزية والتي يرأسها "هونري" .

جـ- فكر المدرسة السويدية حول تعادل الإدخار و الإستثمار[39] :

عندما طرح "كينز" فكرته حول تعادل الإدخار مع الإستثمار (I=S) فإنه إستبعد فكرة عنصر الزمن أي كان تحليله يقوم على أساس معطيات سكونية، ومن ثم فإن هذه المدرسة حاولت

38ـ صخري عمر. التحليل الإقتصادي الكلي : الإقتصاد الكلي . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994، ص.54 ـ72.

39ـ حسين ، مرجع سابق ، ص 738 .

التوفيق بين رأي "كينز" و رأي إقتصاديي المدرسة الكلاسيكية ،من خلال التمييز بين الكميات الإقتصادية المحققة أي نتاج القرارات الماضية للجماعة فيما يتعلق بكل من الدخل و الإستهلاك والإدخاروالإستثمار،و الكميات الإقتصادية المتوقعة وهنا يدخل عنصر الزمن.

و من هنا كان إستنتاج رواد هذه المدرسة حول تعادل الإدخار و الإستثمار، بحيث التعادل إذ كانا محققين في فترة زمنية معلومة ، و غير متعادلين إذا كان متوقعين لفترة زمنية معينة أخرى، والسبب لذلك يرجع لوجود تقلبات في الودائع البنكية أو وجود أرصدة نقدية عاطلة .

و بالتالي فإن المدرسة السويدية حاولت تطوير فكرة "كينز" من جهة و التقليل من أوجه الإختلاف بينه وبين إقتصاديي المدرسة الكلاسيكية من جانب آخر.

د- فكرة المدرسة الإنجليزية حول تعادل الإدخار والإستثمار[40] :

إن هذه المدرسة أدخلت مفاهيم جديدة على الإستثمار،أثناء دراسة العلاقة بينه و بين الإدخار،حسب هذه المدرسة يجب التفريق بين نوعين من الإستثمار وذلك حسب حالتين: الإستثمار المقصود و الذي يشمل جميع السلع الإستهلاكية غير المباعة أو المخزون و هو الذي يتحكم فيه رجال الأعمال، و الإستثمار غير المقصود والذي يتمثل في نفاد المخزون من السلع الإستهلاكية و الذي يتحكم فيه السوق، والجمع بين هذين النوعين نحصل على الإستثمار الفعلي.

إن ذلك يؤدي إلى ظهور نوعين من التعادل:التعادل مع التوازن أي تعادل الإدخار الفعلي مع الإستثمار المقصود الذي يتناسب مع التعادل بين الطلب الكلي و العرض الكلي، والتعادل بلا توازن أي الإدخار الفعلي أكبر أو أقل من الإستثمار المقصود والذي يتناسب مع وجود إختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي .

من هنا تظهر أوجه الإختلاف بين هذه المدرسة و "كينز" فالأول تركز على أن التغيرات التي تحدث في الإستثمار المقصود و غير المقصود هو السبب المنشىء في الزيادة أو النقصان

40ـ حسين ، مرجع سابق ، ص 740-743 .

في الإستثمار الفعلي لكون أن المنظمين هم الذين يقررون التقليل من الإنتاج في حالة تراكم المخزون السلعي أو إلى التوسع فيه في حالة نفاد المخزون السلعي وبالتالي إعطاء صفة الدوام لتعادل الإدخار والإستثمار،أما "كينز" فتحليله يرتكز على التغيرات في الدخل و أنه السبب المنشيء لإعادة التعادل بين الإدخار و الإستثمار.

I-2- 4-المصادر المحلية لتمويل تكوين رأس المال :

كما أشرنا إليه سابقا، فإن تكوين رأس المال ،ماهو إلا تعبير عن العلاقة البسيطة بين الإدخار و الإستثمار ،و بطبيعة الحال فإنه لا يمكن أن يوجد إستثمار بإنعدام الإدخار، و لكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل يقتصر هذا الأخير فقط على تلك الإقتطاعات المحققة من دخول الأشخاص المتاحة لتشكيل إدخارات المجتمع ككل ؟.

إن الإقتصاديين يذهبون في تحاليلهم الإقتصادية إلى أبعد من ذلك من خلال تأكيدهم على تنوع مصادر الإدخار و تعدد أشكاله، ومن تم يوجد :إدخار القطاع العائلي، قطاع الأعمال الخاص والعام ،القطاع الحكومي وتمويل الإدخارعن طريق التضخم.إن أنواع الإدخار التي تشكل مصدرا لتمويل تكوين رأس المال مصدرها يكون بطبيعة الحال محليا و بالتالي هو رأس مال وطني، و لفهم أكثر دورها في تمويل الإقتصاد سوف نعطي المفاهيم الأساسية و النظرية لها من خلال العناصر الموالية .

I-2- 4-1- إدخار القطاع العائلي :

إن حصيلة مدخرات القطاع العائلي ما هو إلا عبارة عن الفرق بين الدخل التصرفي أو المتاح (أي الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب) والنفقات الإستهلاكية .

إن مدخرات القطاع العائلي هي بدورها متعددة فتجد منها[41] :

أ- الإدخارات التعاقدية والتي تكون نتيجة لإبرام عقود بين الأفراد وصناديق التأمين على الأمراض، المعاشات و الحوادث المهنية ...إلخ.

41- عجمية ، مرجع سابق ، ص،154-155 .

ب- ودائع الأشخاص في البنوك أو صناديق التوفير و الإحتياط في شكل ودائع نقدية أو في شراء سندات حكومية أو خاصة.

إن حجم مدخرات القطاع العائلي ، قد تتأثر بعدة عوامل من شأنها أن تزيد أو تنقص منه أو تجعله في مستويات ثابتة ، إن هذه العوامل تظهر في الشكل الذي يلي :

أ-حجم الدخل التصرفي، بحيث يترتب عن الزيادة في الدخل الزيادة في الميل الحدي للإدخار أي ذلك الجزء الذي لم يوجه إلى الإستهلاك من الزيادة في الدخل تحت التصرف بوحدة نقدية[42] .

ب- درجة تركيز و توزيع الدخل في المجتمع،بحيث أن الفرد إذا كان له دخل عالي في المجموعة التي يعيش، فإن ميله الوسطي الإستهلاك (أي نسبة الدخل المنفق على الإستهلاك) سيكون كبيرا، أما في في الحالة العكسية أي حصوله على دخل أعلى في مجموعته سيجعله يشعر بالإرتياح لأن إستهلاكه أكبرمن إستهلاك الآخرين، مما سيدفعه لتخفيضه والعكس صحيح،وكل ذلك تكون لهاإنعكاسات على حجم إدخارالقطاع العائلي في المجتمع،وهذا ماأشار إليه الإقتصادي"ديوزنبري"في تفسيره لنظرية الدخل النسبي[43].

جـ-عوامل إقتصادية أخرى تؤثر في حجم مدخرات القطاع العائلي وتكمن في نسبة الفوائد على الودائع، نسبة التضخم الذي يؤدي إلى توجيه مدخرات الأفراد خارج مسالك الأوعية الإدخارية (البنوك)و توجيها لشراء العقارات و المعادن النفسية.

د-الهيكل الديموغرافي أو التركيبة الديموغرافية ، فهرم السكان له تأثير مباشرعلى حجم إدخار الأفراد ، فالشرائح الشبانية فإنها لا تميل كثيرا إلى الإدخار بسبب كثرة الإحتياجات الإستهلاكية في هذا المستوى من العمر أو نسبة البطالة المنتشرة كثيرا في هذه الأوساط ،

42- الموسوي ، مرجع سابق ، ص ،111 .

43- صخري ، مرجع سابق ، ص ، 152. .

و لكن ذلك سوف سرعان ما يزول في متوسط عمر الإنسان، وأنه سوف يميل أكثر للإدخار من أجل أن يحافظ على نفس المستوى من العيش أثناء تقاعده و هذا ما فسره "MODELIANI"[44] .

I-2- 4-2- إدخار قطاع الأعمال الخاص :

يشمل هذا القطاع المقاولين ، ملاك المنشآت في جميع مجالات الأنشطة الإقتصادية سواء الإنتاجية ، الزراعية أو الخدماتية، فإدخارهم هو نتيجة لتخصيص جزء من الأرباح المخصصة في هذا القطاع من أجل التمويل الداتي للمؤسسات وإقامة مشاريع إستثمارية جديدة و بذلك فإن حجم مدخراته سوف يتوقف على مدى نسبة الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص أي ذلك الفارق بين الحجم الإجمالي للمبيعات (رقم الأعمال) والنفقات أو المصاريف الإنتاجية .

إن هذا الفارق هو الذي يعاد إستثماره من طرف المقاولين، وهذا ما أشار إليه "لويس" بحيث ربط حجم الإدخار في دولة ما بطبيعة حجم الرأسماليين(المقاولين) فيها ،فكلما كان حجمها ضعيف، قل حجم الإدخار و العكس صحيح، وأن هؤلاء الرأسماليين يعتبرون مدخرين و مستثمرين في نفس الوقت [45] .

في هذا المجال تلجأ الدول إلى إصدار قوانين تلزم هؤلاء المقاولين بإقتطاع نسبة معينة من أرباحهم وإعادة توجيهها لعمليات الإستثمار،ويتم الإحتفاظ بهافي إحتياطات المؤسسة في إنتظار إستثمارها.

I-2- 4-3- إدخار قطاع الأعمال العام :

شمل هذا القطاع جميع المنشآت سواء في المجال الزراعي ،الصناعي،التجاري، أو الخدمات التي تعود ملكيتها القانونية للدولة ، نجد هذا القطاع واسع الإنتشار في الدول ذات الإقتصاد الموجه ، ولكنه يوجد أيضا حتى في الدول الرأسمالية و خصوصا في مجال المنشآت ذات

44- صخري ، مرجع سابق ، ص ، 160.

45- EVERETT ,Op.Cité ,p.315.

البعد الإستراتيجي والتي يعجز الأفراد في إنشائها ومن أمثلة ذلك وسائل النقل البحري، الجوي أو البري، المنشآت الكهربائية، توزيع المياه....إلخ.

إن حساب الدخل الصافي لهذا القطاع هو نفسه الذي يحسب به دخل قطاع الأعمال الخاص وذلك ماعدا صافي الأرباح الذي لا يظهرضمن النفقات لأنه يرجع للدولة.ونجد من بين العوامل المحددة لحجم الإدخار في قطاع الأعمال العام [46] :

- أسعار المنتجات في كثير من الأحيان لا تخضع للتكاليف الحقيقية للسوق فالأسعار تحدد بصفة إدارية لإعتبارت إجتماعية .
- الموادالتي تدخل في المنتجات لا تخضع أيضا هي للسعرالحقيقي في الأسواق،بسبب وجود حالات الدعم التي تخصصها الدولة لهذه المواد.
- وجود بطالة مقنعة في هذا القطاع نتيجة للتوظيفات التي تقوم بها و التي لا تخضع للضوابط الإقتصادية وهذا للإستجابة لسياسات إجتماعية محظة.
- إنخفاض الجودة في هذا القطاع بسبب سياسة الإحتكارات المطبقة من طرف الدولة لحمايته من المنافسة .

I-2- 4-4- الإدخار الحكومي :

إن مصدرهذا النوع من الإدخار يتمثل في الفائض بين مجموع حصيلة الضرائب بنوعيها المباشرة و غير المباشرة، و تلك النفقات المتعلقة بالإستهلاك العمومي[47] إن مجموع حصيلة الضرائب هذه ما هو إلا مجموع الإيرادات العامة التي تغدي الميزانية العمومية للدولة،أما الإستهلاك العمومي ما هو أيضا إلا مجموع النفقات التي تقوم بها الدولة كدفع المرتبات و الأجور لموظفيها،وأيضاالإعانات والتحويلات الحكومية للأفراد، وخدمات تسديد الديون الخارجية .....إلخ.

46- عجمية ، مرجع سابق ، ص،170 .

47- Malcolm , Gilleset autres (traduction Bruno,Barn-Renault). Economie du développement- Bruxelles : Deboeck, 1988.p.393

إن الضرائب المفروضة على الأشخاص تؤثر بصفة مباشرة على دخلهم المتاح وبالتالي يمكن أن ينقص من حجم مدخرات القطاع العائلي وأيضا مدخرات قطاع الأعمال الخاص، وبالتالي فإنه توجد هناك إرتباطات بين الدخل،الضرائب والإنفاق الحكومي، وهذا ما كان محل عدة تحليلات في نظرية الإقتصاد الكلي و هو ما يمكن إبرازه بإختصار كما يلي:

- إن التغير في مستوى الدخل يساوي التغير في مستوى الضرائب ،فزيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى الإنقاص منه، والعكس صحيح و بالتالي فإن مضاعف الضرائب موسالب.
- إن التحويلات الحكومية يكون مصدرها الإنفاق العام و هي تمثل الحالة العكسية للضرائب فالزيادة بينها وبين الدخل تكون طردية و بالتالي فإن مضاعف التحويلات هو إيجابي .
- إن الزيادة في التحويلات الحكومية والضرائب يؤديان إلى الزيادة في مستويات الدخل بنفس تلك الزيادة و هذا ما يعرف بمضاعف الميزانية المتعادلة [48] .

وعلى العموم فإن إيرادات الدولة لا بد أن يكون إنفاقها بالشكل الذي يسمح بالإنفاق العام الرشيد و لا يكون ذلك إلا في إيطار سياسة جبائية تراعي فرض ضرائب ملائمة حتى يتم تجنب التهرب الضريبي و الإستغلال الأمثل لمدخرات هذا القطاع لأجل التنمية الإقتصادية .

I-2- 4-5- تكوين الإدخار بواسطة التضخم :

يتكون الإدخار حسب هذه الحالة عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة أوما يعرف "بالتمويل عن طريق عجز الميزانية" .إن اللجوء إلى هذا النوع من الإدخار لغرض تمويل الإنفاق العام للدولة و بالتالي مواجهة المتطلبات التمويلية للتنمية يكون من أثاره إحداث التضخم النقدي مما ينعكس مباشرة في إرتفاع المستوى العام للأسعار.

إن مدى نجاح هذا الإدخارالذي يكون بواسطة التضخم،يتطلب توافرعدة شروط وهي[49] :
- أن يتميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تتم في إيطاره الإستثمارات الجديدة.
- أن تكفل الإستثمارات الجديدة سد النقص من السلع والخدمات .

48- صخري ، مرجع سابق ، ص ، 112.

49- السيد ، مرجع سابق ، ص.224 .

– إتخاد إجراءات إقتصادية لضمان الحد من إرتفاع الأسعار من خلال نسبة الأجور و الأسعار، وأيضا الرقابة المصرفية من حيث مراقبة منح القروض إلاللإستثمارات المنتجة وأيضامرونة الجهازالضريبي حتى يمكن إمتصاص الزيادة التي تحصل في الدخول النقدية.

هذه الشروط من شأنهاأن تؤدي إلى خلق جو ملائم لتوسيع مجالات الإنتاج وذلك بإستغلال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع وبالتالي الزيادة من حجم المدخرات الكلية له من خلال زيادة حجم الدخول كنتيجة لذلك .

I-2- 5- المصادر الأجنبية لتمويل تكوين رأس المال :

إن تمويل تكوين رأس المال يحتاج إلى تسخير جميع المدخرات المحليةلأجل تمويل الإستثمارات المحلية، ولكن هذه الأخيرة في كثير من الأحيان لا تلبي جميع متطلبات التنمية الإقتصادية للدول ،وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية، التي تستلزم موارد مالية ضخمة، و لهذا كان من الطبيعي التفكير في المدخرات الأجنبية التي تكون في شكل رؤوس أموال أجنبية لأجل تدعيمها، ومن هنا فإن الإقتصاديون يميزون بين ثلاثة أشكال رئيسية لرؤوس الأموال الأجنبية و تتمثل في المعونات الخارجية ، القروض الأجنبية التجارية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ماسوف نوضحه من خلال العناصر التالية :

I-2- 5- 1- المعونات الخارجية :

إن مصطلح المعونات الخارجية لا يعبر في مدلوله فقط عن تلك المنح التي لا ترد والتي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة، بل تتضمن أيضا القروض الطويلة الآجل الممنوحة من طرف الحكومات الأجنبية و الهيئات الدولية، والتي تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة[50] .

إن إدخال القروض الطويلة الآجل في إيطارالمعونات الخارجية ، يعود أساسا لكونها عادة ما تمنح وفقا لشروط مرنة و هذا على خلاف القروض التقليدية ، التي تتميز بإرتفاع نسب

50– سمير عبدالعزيز.التمويل : المدخل الإدخاري والضريبي ،المدخل الدولي . الإسكندرية: مكتبةالإشعاع للطباعةوالنشر والتوزيع،1988.ص309.

فوائدها وقصر مدة إستحقاقها ، تكمن المرونة في القروض الميسرة على العموم في طول فترة السداد،إنخفاض أسعار فوائدها بالمقارنة مع أسعارالفوائد التجارية وبعض الأحيان تكون بدون فوائد،الإعفاء من السداد لإقساط القروض في السنوات الأولى للقرض وغيرها من المزايا.

إن المعونات الخارجية قد تتخد عدة أشكال، فقد تكون في صورة نقدية أو عينية كالإعانات الغدائية و السلعية .

تبعا لما سبق، فإنه يتضح لنا من مفهوم المعونات الخارجية أنها تشتمل على جانبين أساسين :

أ- جانب المنح و يتضح كما هو من إسمها جميع القيم النقدية أو العينية التي لا ترد وبالتالي لا تدخل في المديونية الخارجية .

ب- جانب القروض الميسرة وهي التي تدخل ضمن المديونية الخارجية للدولة وبشروط جد مرنة بالمقارنة مع القروض التجارية نظرا لكونها تحمل في طياتها عنصر المنحة أو بما يعرف "المضمون المنحي"[51] ،إن هذا الأخير يحسب حسب الصيغة التالية :

عنصر المنحة = القيمة الإسمية للقرض - (القيمة الحالية لأقساط إستهلاك الدين + الفوائد المستحقة طوال فترة السماح ومدة القرض)

تحسب القيمة الحالية للأقساط و الفوائد بإستخدام سعر الخصم في الدول المتقدمة والتي تعتبر مصدرا لهذه المعونات .

إن مصادر المعونات الأجنبية يمكن حصرها في مصدرين رئيسيين :

أ- المعونات الأجنبية الوحيدة المصدروهي التي تدخل في إطارالعلاقات الثنائية لدولتين (الدولة المانحة و الدولة المستفيدة) ،وهي تكون ذات طابع رسمي نظرا لكونها تنشأ عن طريق المفاوضات والإتفاقيات الثنائية.

51ـ عبد الشفيع، محمد. قضيةالتصنيع في إيطار التنظيم الإقتصادي العالمي الجديد. لبنان : دار الوحدةللطباعةوالنشر ، بيروت . ص.284 .

و مثال ذلك معونات دول (CAD) ، ، معونة الإتحات السوفياتي والكتلة الشرقية سابقا و معونات الدول العربية .

ب- المعونات الخارجية المتعددة الأطراف، وهي التي يكون منحها من طرف الهيئات والمنظمات العالمية بالخصوص للدول النامية، و على العموم فإن هذه الهيئات تتمثل في ما يلي [52]:

-الهيئات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو يتفرع بدوره إلى مؤسسات مالية أخرى و هي:

- المؤسسة المالية الدولية،الهيئة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي.

- الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي و هي تتمثل في :

- البنك الأمريكي العالمي ، - البنك الإفريقي للتنمية

- البنك الأسيوي للتنمية ، - البنك الإسلامي للتنمية

- المنظمات الأوروبية المتعددة الأطراف و هي تتمثل: (*)

- صندوق التنمية الأوروبي ، - بنك الإستثمار الأوروبي .

- المؤسسات الوطنية للتمويل الذاتي و هي تتمثل :

- وكالة التنمية الدولية ، - صناديق التنمية العربية ، - و كالة تنمية الصادرات الوطنية.

- هيئات دولية ذات طابع نوعي ، منها :

- منظمة الدول المصدرة للنفط .

- و يضاف إلى هذه الهيئات،البرنامج الموسع للمعونة الفنيةو صندوق الأمم المتحدة الخاص

إن هذه المنظمات ،زيادة على القروض التي تمنحها في إطار المعونات الإقتصادية، تمنح أيضا القروض العادية و التي تمنح وفق الشروط التجارية الجاري بها العمل.

52ـ سمير ،مرجع سابق ، ص ص312-313 .

(*)صل هذين البنكين يدخل في اطار مايعرف باتفاقية .lomé.ستكون محل دراسة في الفصل الثاني*

و كخلاصة لمفهوم المعونات الأجنبية،فإنها لاتعني فقط المنح الخالصةوالتي لا ترد وإنما تشمل أيضا القروض الطويلة الآجل الممنوحة من قبل الحكومات والمنظمات العالمية.

I-2- 5- 2- القروض الأجنبية التجارية:

إن القروض الأجنبية تعتبر بدورها مصدرا آخر من الأموال الأجنبية،وهي على خلاف القروض الممنوحة في إيطارالمعونات الخارجية، فإنها تخضع للقواعد التجارية المعمول بها في إيطار الأسواق المالية ،إن هذا النوع من القروض يتخد شكلين رئيسيين وهما:
القروض الحكومية الثنائية و القروض الخاصة .

أولا: القروض الحكومية الثنائية[53] .

هذا النوع من القروض يكون نتيجة المفاوضات والإتفاقيات التي تبرم بين دولتين، وهو إما أن تقوم به الدولة بنفسها أو أحد الأجهزة التابعة للقطاع الحكومي أوالقطاع الخاص، وهي تمنح بطبيعة الحال على الأسس التجارية،و صيغ هذه القروض متعددة، فقد تكون وفق عدة أشكال و هي :

- القروض الحكومية الثنائية في شكل عملة تسمح للدول المقترضة بشراء مختلف حاجياتها من السلع والخدمات وذلك بكل حرية من الخارج.
- وتكون أيضا في شكل عملةولكن يشرط إجبارالدولة المقترضة بشراءمختلف حاجياتها من السلع والخدمات من الدولة المقرضة،وفي حالة تعذر وجود هذه الحاجيات في هذه الدولة،فقط حينها يتم إقتناؤها من أسواق خارجية أخرى عن الدولة المانحة للقرض.

- وقد يكون القرض الممنوح موجه خصيصاإقامة مشروعات تنموية في البلدالمقترض هي التي توفر المستلزمات الضرورية لإقامة هذه المشروعات مع المرافقة التقنية من خلال بعثات الخبراء و المهندسين.

53ـ سمير ،مرجع سابق ، ص ص314-315 .

ثانيا : القروض الخاصة [54].

إن هذه القروض تتكون من رؤوس الأموال الخاصة المقترضة من طرف عون إقتصادي لدولة ما،و يستفيد منها عون إقتصادي آخر في دولة أخرى، من خلال إستثمارها لأجل حسابه الخاص ونجد هذه القروض تأخذ عدة صيغ و هي :

أ- تسهيلات الموردين:

وتعرف أيضا تحت إسم قروض الصادرات ،وهي التي يتم منحها في إطارالبنوك التجارية للدول المصدرة،وذلك للمستوردين من أجل إقتناء إما مشتريات بسيطة من السلع والخدمات أو لأجل تغطية شراء التجهيزات،وكل ذلك لا يمكن أن يتم إلا بوجود ضمانات من طرف الدول أو أحد الأجهزة المتخصصة التابعة لها، والقروض في هذا الإطار تخضع هي أيضا وفقا للشروط السوق، فإنها تكلف الدولة المقترضة إما جزئيا أو كليا تكاليف تأمين من هذه القروض التي تفرضها البنوك التجارية في هذا الإطار.

ب- قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة:

إن ما يميز هذا النوع من القروض هو قصر مدة إستحقاقها، وأسعار فوائدها الجد مرتفعة والتي تحدد وفق إقامة البنك المانح لهذه القروض مع الأخذ بعين الإعتبار الأسعار القائمة في الأسواق العالمية،إن التوجه الرئيسي لهذه القروض خصوصا من طرف الدول المقترضة، الغاية منه هو تغطية العجز المؤقت في تغطية متطلباتها من العملة الصعبة.

جـ-الإكتتاب في السندات و الأسهم التي تصدرها الدولة[55] :

وتعرف أيضا تحت إسم "قروض المحفظة"،إن طبيعة هذه القروض زيادة لكونها ذات طبيعة خاصة فإنها تستخدم من طرف الدول المقترضة لأجل الحصول على رأس المال الأجنبي الخاص، بإستخدام وسيلة الإكتتاب في السندات و الأسهم من خلال اللجوء إلى أسواق رأس المال للدول المتقدمة ، و هذا من خلال طرح إما سندات ذات قيمة معينة و آجال و فوائد

54- BENISSAAD,M,E. Economie internationale. Alger : Office des Publications universitaires, 1983, p.79-84 .

55- سمير، مرجع سابق، ص ص.317-318.

معلومة لكل من يرغب في إستثمار أمواله في الدول المقترضة ،سواء كانوا أفرادا أو مستثمرين أو غيرهم،وكل ذلك يكون في إيطارإلتزام هذه الدولة بسداد قيمة هذه السندات عندحلول آجال إستحقاقها وأيضاالوفاء بدفع الفوائد الدورية المستحقة عنها،زيادة على الإكتتاب في السندات هناك أيضا الإكتتاب في الأسهم، ويكون ذلك من خلال طرح عدد من الأسهم للشركات أو المؤسسات الموجودة في الدول المقترضة،و هذا إما عن طريق الخوصصة أو الشراكة كإنشاء شركات الإقتصاد المختلط،أوحتى في إنشاء مشروعات جديدة في البلد المضيف.

و كخلاصة عامة للقروض الأجنبية،فإن غالبية الأشكال التي تتزوي في إيطارها، فإنها تمتاز بعدة خصائص نذكر منها[56] :

-إنها تشكل أكبر مكونات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة من قبل الدول المتقدمة والهيآت المالية الدولية و ذلك تجاه الدول النامية.

- إن أكبر مصادر القروض الأجنبية هي مصادر القروض الخاصة والمتمثلة في قروض البنوك التجارية و الإكتتاب في السندات و الأسهم.

- تتميز القروض التجارية بإرتفاع نسب فوائدها و قصر آجال إستحقاقها.

I-2- 5- 3- الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

حسب التعريف الذي يتفق عليه كل من صندوق النقد الدولي (FMI) و منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE)، فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر وهو "الأستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه القائمون في بلد آخر..." [57] .

و من هنا فإن صوره متعددة ، فقد يقوم على أساس الملكية الجزئية أو الكلية لمشروع إستثماري في جميع القطاعات الإقتصادية كالتسويق التصنيع، الإنتاج أو الخدمات و هو بذلك يختلف عن الإستثمار الأجنبي غير المباشر و التي تكون طبيعته الإستثمار في الأوراق المالية،

56ـ عبدالشفيع . مرجع سابق ، ص .278-279 .

57ـ عبدالشفيع . نفس المرجع السابق ، ص .295-296 .

ويعرف أيضا بإسم «استثمارات المحفظة المالية» وتمت الإشارة إليه سابقا، ويتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر(IED) الشكلين الرئيسيين التاليين :

أولا :الإستثمار المشترك، وهو يقوم على مبدأ الإشتراك سواء في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة أو العلامات التجارية....إلخ وذلك بين طرفين (شخصيتان معنويتنان أو أكثر من دولتين و هذا بصفة دائمة [58] .

و على العموم فإن هذا النوع من الإستثمارات يحمل عدة خصائص منها :

- عنصر الزمن بحيث في الغالب تكون طويلة المدى وذلك نظرا لأن طبيعة الإنتاج تتطلب ذلك .
- لا يشترط وجود رأس المال كعنصر أساسي في عملية الإشتراك قد يمتد هذا الأخير إلى مجالات أخرى كتقديم الخبرة أو التحويل التكنولوجي .
- قيام الأطراف الأجنبية بشراء حصة في الشركات الوطنية سواء التابعة للقطاع العام، أو الخاص، وهنا نسبة الحصة تختلف من بلد آخر.
- هي شراكة بين رأس المال الوطني و رأس المال الأجنبي.
- إن الجهة المستقبلة لهذه الإستمارات تكون ذات شخصية معنوية تابعة سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص .
- المساهمة في إدارة المشروع المشترك بين الشريكين في الإستثمار.

ثانيا :الشركات متعددة الجنسية[59] ، و هي على العكس من النوع الأول، فهي لا تدخل في إيطار الإشتراك نظرا لتملكها التام من قبل المؤسسات الأم، أما تعاريف هذه الشركات كان محل تقديم العديد من المتخصصين ، وعلى سبيل المثال نجد :

- « فرنون–Vernon» يعرف الشركات المتعددة الجنسية (بأنهاالمنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أخرى) زيادة على هذا التعريف فإن هناك تعاريف أخرى متقاربة،نذكر منها البعض على سبيل المثال لا الحصر :

58ـ أبوقحف ،عبدالسلام.إقتصاديات الإستثمار الدولي . الإسكندرية: المكتب العربي الحديث ، 1991 ،ص .364–365.

59ـ أبوقحف ، عبدالسلام . نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية. الإسكندرية : موسسةشباب الجامعة، 2001 ،ص ص .25–31 .

-« ليفنجستون-Living Stone » فهو يعرف هذه الشركات « بأنها تلك الشركة التي تمتع بشخصية مستقلة، وتمارس نشاطها بالإختيار في دولة أجنبية أو أكثر».

-« هود و ينج-Hood et Young » فيما يعرفانها « بأنها تلك الشركة التي تمتلك و تدير مشروعات إستثمارية في أكثر من دولة أجنبية » .

-« رولف -Rolfe » فيعرفها « بأن الشركة حتى تصبح دولية يجب أن تصل نسبة مبيعاتها الخارجية حوالي 25 % من إجمالي المبيعات » .

للإشارة هنا فإن هيئة الأمم المتحدة(ONU) تفضل إستعمال مصطلح « الشركة عبر الوطنية(STN) » بدلا من إستعمال مصطلح الشركات متعددة الجنسيات، وعلى العموم فإن تصنيف هذه الشركات حسب ما يبينه -« Young » يكون حسب ثلاثة أنواع و هي:

أ- الشركات الصناعية متعددة الجنسية: وميزتها أنها تتميز بدرجة التكامل العمودي والأفقي، فيما يخص المنتجات التي تشرف عليهاعبر العالم، فقد ينتج مكونات منتوج ما عبر الفروع لهذه الشركات في دول أخرى، ويتم تجمعيها في دولة واحدة.

ب- الشركات التجارية المتعددة الجنسية: هذا النوع من الشركات يعتمد في صادراته على مركز إنتاجي واحد لأجل ذلك، والتصدير يكون لعدة أسواق أجنبية، وهنا يشترط حتى تكتسب هذه الشركات صفة متعددة الجنسية ،بمدى إمتلاكها لفروع تسويقية في أسواق الدولة الأجنبية وهذا حسب ما أشار إليه« ليفنجستون-Living Stone ».

جـ- الشركات متعددة الملكية :وهي أن تندمج مع شركات أخرى أجنبية ودولية وذلك في الدولة المضيفة لها .

و كخلاصة فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتضمن نوعين رئيسيين ، فالنوع الأول يتمثل في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إيطار الإشتراك ،أما النوع الثاني فيتمثل في الشركات متعددة الجنسية أو العبر الوطنية ، وكلاهما يدخل في إيطار ما يعرف برؤوس الأموال الأجنبية .

I-2- 6- حساب إحتياجات التمويل الخارجي للتنمية:

إن تمويل تكوين رأس المال، يحتاج في بداية الأمر إلى مصادر التمويل المحلية و المتمثلة في المدخرات بإختلاف أنواعها، سواء مدخرات القطاع العائلي، قطاع الأعمال الخاص والعام، القطاع الحكومي والتمويل بواسطة التضخم. إن متطلبات التنمية الإقتصادية و خصوصا في مراحلها الأولى، تتطلب إستثمارات ضخمة ، يكون من الصعب تمويلها فقط بالإعتمادعلى المدخرات الوطنية،ومن هنا يأتي دور رؤوس الأموال الأجنبية بإختلاف أنواعها سواء تلك المتمثلة في المعونات الخارجية والقروض الأجنبية التجارية، وأيضا الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،كموارد أجنبية مكملة للموارد المحلية.

إن تقدير الحجم الضروري من رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك لتمويل الإحتياجات المالية اللازمة لتمويل التنميةالإقتصادية،يكون عن طريق إستغلال الحسابات التي يوفرها ميزان المدفوعات،والذي هو عبارة عن « وثيقة محاسبية ، يتم تسجيل فيها مجموع العمليات التي تتم خلال سنة واحدة بين المقيمين في إقليم جغرافي معين وغيرالمقيمين فيه »[60] وهو بذلك يشمل أربعة عناصر أي حسابات رئيسية (مدينة و دائنة) وهي :

أولا : حساب العمليات الجارية والذي يشمل حركة السلع والخدمات و التي تدخل ضمن صادرات وواردات البلد،بالإضافة إلى الهبات الأجوروالفوائدالصادرة والواردة لنفس البلد.

ثانيا : حساب رأس المال و الذي يشمل التحويلات من رأس المال كالتخفيضات على المديونية الخارجية أو الخسارة في الديون.

ثالثا : الحساب المالي و يشتمل على حسابات رؤوس الأموال الأجنبية و المتمثلة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إستثمارات المحفظة المالية (السندات والأسهم)، وأيضا القروض التجارية، قروض الإدارات العمومية،الهبات النقدية،القروض والأصول النقدية للقطاع البنكي وأيضا الإحتياطات من العملة الصعبة،حقوق السحب الخاصة ،وصيغة الإحتياط في (FMI) .

60- Jean , Didier ,Op .Cité , p. 287

رابعا : حساب تسجل فيه الأخطاء و التعديلات الضرورية.

ان حسابات ميزان المدفوعات الدي يستخدم كمؤشر خارجي للإقتصاد الكلي، هو حساب العمليات الجارية،بحيث يسمح هذا الأخير من تقييم مختلف الإحتياجات والتقديرات للتمويل الخارجي للدولة[61] ، وبالتالي تقييم التدفقات الإجمالية الصافية لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لتمويل التنميةالإقتصادية.وهكذا فإنه حتى يمكن الحصول على التحويلات الصافية الحقيقية و اللازمة للنشاط الإقتصادي ،فإنه يطرح منها التدفقات الصافية العامة من مدفوعات الفوائد والأرباح المحولة أو ما يعبر عنه بالمعادلة التالية :

التحويلات الصافية = التدفقات الصافية – تسديد الفوائد – تحويلات الأرباح

فضلا عن إستخدام ميزان المدفوعات لتقييم إحتياجات تمويل الإقتصادية، فإن المحاسبة الوطنية تمكن من ايضامن حساب قيمة هذه الإحتياجات،ودللك من خلال تبيان الفجوة بين المدخرات المحلية(الإدخار والإستثمار)والذي لابدأن يتساوي مع فجوة التجارة الخارجية (الواردات والصادرات)، ولأجل تحليل هذه العلاقة رياضيا نعتمد على المعادلات التالية [62].

بحيث : $Y = C + I + (X - M)$ ..... (I)

- Y = الدخل الوطني الإجمالي .
- C = الإستهـــــــــلاك.
- I = الإســـتـــــثمـــــار.
- X = الصـــــــادرات.
- M = الـــواردات .

و من المعلوم أن : الدخل الوطني الإجمالي = الإستهلاك + الإدخار

$Y = C + S$ ..... (II)

61ـ Thierry , Op . Cité, p. 155- 156

62ـ عجمية ، مرجع سابق ، ص،170 .

بتعويض المعادلة رقم [1]في المعادلة رقم .[II] يصبح لدينا .

$$C + S = C + I + (X - M) \quad \text{.....[III]}$$

و بنشر هذه المعادلة نحصل على :

$$I = S + (M - X) \quad \text{.....[IV]}$$

و ما يمكن أن نستنتجه من خلال المعادلة رقم [IV]، وهو أن الإستثمار في الدولة يقوم على أساس قدراتهاالإدخارية المحلية بالإضافة إلى التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية وهذا بطبيعة الحال في الحالة التي تكون الواردات (M) أكبر من الصادرات(X).

إن العجزفي المدخرات المحلية،والبحث في سبل كيفية تغطية هذاالعجز من خلال اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية،قد يظهر إشكالا آخرا و هو العجز في الحصول على الموارد من العملة الصعبة لأجل تغطية مختلف الإحتياجات من التجهيزات والمواد الأولية اللازمة في مرحلة الإنتاج،إن تحليل هذا الإشكال جاءمن خلال نظرية العجز المزدوج[63] و التي تم وضعها من طرف كل من « شنري وستروت–Chenery et Strout » من خلال دراسة إمبريقية لصالح البنك الدولي في الستينات(1966). إن جوهرالنظرية يقوم على فرضيتين أساسيتين وهما*:

– تشير الفرضية الأولى إن الإدخار يمكن أن يشكل قيد على عملية تراكم رأس المال وهو نفس المبدأ الذي أشار له نموذج « هارود-ودومار Harrod-Domar ».

– أماالفرضية الثانية فتفيد،أنه عند الإنطلاق في عملية التصنيع يظهر الإشكال والمتمثل في كيفية تمويل إستيراد مختلف التجهيزات والمواد الأولية، أي إيجاد المصادر اللازمة من العملة الصعبة، والذي يؤدي عدم توافرها أو قلتها إلى عرقلة الغاية من إستخدام المدخرات.

بصفة عامة فإن ميزان المدفوعات يساعد أيضا في عكس مدى التطور الحاصل في التنمية الإقتصادية لبلد ما، و هذا ما يبينه« كيند لبرجر–Ck Kindle Berger».بحيث ربط تطور ميزان المدفوعات بأربعة مراحل للتنمية الإقتصادية و هي[64] :

63– AZOULAY , Op. Cité, pp. 100-101

* – سنتطرق إلى هذا النموذج بمزيد من التحليل منخلال المبحث الثاني " الأسس النظرية لرؤوس الأموال الأجنبية " – الفصل الأول .

64– BENISSAAD, Op. Cité, p.39

أولا : وجود دولة فتية مستدينة أي تعتمد في تمويل إقتصادها على الإفتراض، وبالتالي فإن حساب العمليات الجارية يكون في حالة عجز، ولأجل تحقيق التنمية فإن الدولة المعنية بذلك يجب عليها إستيراد التجهيزات والتي لا تنتجها و لا يكون سبيل ذلك إلا اللجوء إلى الإقتراض الخارجي .

ثانيا: دولة ناضجة، في هذه الحالة تكون قد سددت كل ديونها الخارجية و هذا ما ينعكس من خلال ميزان عملياتهاالجارية، و الذي يكون إيجابي .

ثالثا: دولة فتية ودائنة،فإنه في هذه المرحلة تتحول إلى دولة مقرضة، ويكون ميزان العمليات الجارية إيجابي .

رابعا: دولة ناضجة ودائنة، فإنها لا تقوم بعمليات الإقراض للغير ،و زيادة على ذلك فإنها تقوم بإستهلاك القروض السابقة، وبالتالي يكون ميزان العمليات الجارية إما متوازنا أو في حالة عجز.

و في الأخير فإن ميزان المدفوعات لبلد ما، فإنه يسمح بإعطاء صورة حسابية عن إحتياجات التمويل الحقيقية لأي بلد ، وذلك من خلال معرفة الفجوة التي تحدث بين الصادرات والواردات، و من تم يمكن معرفة حجم رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية هذه الثغرة، و فضلا عن ذلك فإن ميزان المدفوعات يسمح أيضا بمعرفة درجة تطور التنمية الإقتصادية في بلد ما من خلال معرفة وضعية ميزان العمليات الجارية مع الخارج .

II- المبحث الثاني: الأسس النظرية و التطبيقية لدور رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية:

إن رؤوس الأموال الأجنبية على إختلاف أنواعها، سواء تلك التي تتعلق بالمعونات الخارجية، القروض الأجنبيةالتجارية أو الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، كانت محلا لدراسات نظرية و تطبيقية (إمبريقية)، للعديد من المفكرين الإقتصاديين، الذين إهتموا بدراسة قضايا النمو، والتنمية الإقتصادية في البلدان النامية، وهذا مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية ، التي تميزت بإستقلال العديد من الدول و التي عرفت تحت عدة أسماء، كالدول المتخلفة،العالم الثالث

الدول النامية، السائرة في طريق النمو،و المشكلة المدروسة كانت تتمحور أساسا حول البحث في أساليب تمويل التنمية الإقتصادية في هذه الدول حتى تستطيع الإلتحاق بركب الدول المتقدمة و الخروج من دائرة التخلف، ومن هذا المنطلق ظهر تيارين متعارضين في تحاليلهما حول دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية، هذين التيارين سوف نبرزهما من خلال المطلبين التاليين :

II-1- المطلب الأول : التيار المؤيد لدورها في التنمية:

لأجل تبيان الدور الإيجابي لرؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية في الدول النامية، ظهرت عدة نظريات منها ما يصنف في دائرة النموالإقتصادي والآخر في دائرة التنمية الإقتصادية ،إلى جانب دراسات ميدانية (إمبريقية)، إن ذلك يمكن عرضه من خلال العناصر التالية :

II-1- 1- نظريات النمو الإقتصادي :

إن نظريات النمو الإقتصادي حاولت تفسير ظاهرة التخلف الإقتصادي و عرض حلول له إنطلاقا حسب المسار التي سارت عليه الدول المتقدمة (الصناعية) بحيث أن الدول النامية إذا ما أرادت الخروج من دائرة التخلف عليها أن تسلك نفس المسار الذي سارت عليه الدول المتقدمة ،ومن هنا نجد عدة نظريات سوف نذكر تلك التي ركزت على دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق النمو.

II-1- 1- 1- نظرية رستو- W.w. Rostow:

لقد وضع المؤرخ الأمريكي « روستو» مخطط يبين فيه كيفية حدوث النمو في الدول من خلال تطورها التاريخي، وهذه النظرية تعرف بإسم « النموذج الخطي» وهي في الأصل إنعكاس لنموذج التتابع الزمني لإنماط الإنتاج والمقدم من طرف « ماركس-K.Marx» في كتابه « نقد الإقتصادي السياسي»،إن هذا المخطط يبين مراحل النمو الإقتصادي التي تمر بها الشعوب و عددها خمسة و هي :

أولا : مرحلة المجتمع التقليدي.

ثانيا : مرحلة التهيوء و الإنطلاق.

ثالثا : مرحلة الإنطـــلاق.

رابعا : مرحلة الإندفاع نحو الإكتمال.

خامسا : مرحلة الإستهلاك الواسع.

إن هذه المراحل و لأجل توضيحها أكثر سوف نذرج لها بعض الشروحات المبسطة كمايلي [65] :

المرحلة الأولى : مرحلة المجتمع التقليدي

إن هذه المرحلة ترجع إلى فترة القرون الوسطى بأوروبا، وحسب الظروف التي كانت سائدة فيها في تلك الفترة ، والتي كانت تتميز على العموم بضعف الإنتاجية، وسيطرة القطاع الزراعي التقليدي على النشاط الإقتصادي ،و بالتالي فإن التصرفات الإدخارية والإستثمارية كانت معدومة ،أما طبيعة النظام السياسي في هذه المرحلة تسيطر عليه طبقة كبار ملاك الأراضي.

المرحلة الثانية : مرحلة التهيؤ و الإنطلاق

إن هذه المرحلة ظهرت ما بين القرن 17 السابع عشر و18 الثامن عشر بأوروبا،وهي مرحلة طويلة يمكن أن تمتد لأكثر لقرن من الزمن،وهي تتميز ببروز فكرة الإنتاج بسبب ظهور المقاولين الرأسماليين و أيضا التطور التقني السريع و أيضا التفتح على العالم الخارجي (إرتفاع الواردات من المواد الأولية) وكل هذه الأسباب أدت إلى بروز ظاهرة الإستثمار،وأما النظام السياسي فيتطور إلى نظام مركزي تسيطرعليه طبقة جديدة مسيرة.

المرحلة الثالثة : مرحلة الإنطلاق

تتميز هذه المرحلة بقصر مدتها(من 20سنة إلى30سنة)وأيضا بتجاوز آخر العراقيل التي من شأنها أن تحد من النمو الدائم، وهذه المرحلة تتطلب توافر ثلاثة شروط رئيسية ومترابطة فيما بينها،هذه الشروط تتمثل في :

65- Frédéric ,Teulon. Croissance , crises et développement . Paris : Presse Universitaire de France ,1982 , pp .193-195 .

-رفع معدل الإستثمار الإنتاجي والذي يجب أن يساوي10% من الدخل الوطني الإجمالي.
- خلق قطاع أو عدة قطاعات في ميدان الصناعة التحويلية، كالصناعات النسيجية، المعدنية أو السكك الحديدية .
- وضع جهاز سياسي تكون له القدرة في توسع القطاعات الحديثة،والإقتصاد في شراء المنتجات من الخارج،بالشكل الذي يسمح بإحداث النمو الدائم.

أما النظام السياسي الذي يميز هذه المرحلة،هو ظهور الهيئات المؤسّساتية من خلال ما يعرف بدولة القانون، والتي يكمن دورها،في وضع جو من الثقة ما بين الأعوان الإقتصاديين، وهدا ما يشجع على المساعدةعلى التقدم التكنولوجي في الميدان الإنتاجي، مما يسمح على ظهور شركات صناعية للتحويل وظهور العمل المأجور، وبالتالي دعم الإستثمار و الإدخار.

المرحلة الرابعة : مرحلة الإندفاع نحو الإكتمال.

هذه الفترة تميزت بأنها خطوة الحداثة،بحيث تطورت فيهاالتقنيات للإنتاج وتطورت، وبالموازاة مع ذلك تغيرات التركيبة السكانية من حيث الفئة النشيطة، وأيضا ثم الإنتقال من القطاع الأول(الإستخراجي)إلى القطاع الثاني(الإنتاجي أوالتحويلي)ولكن كل ذلك صاحبه ظهور إشكالات جديدة ، كظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وما يترتب عنه من مطالب و تغيرات إجتماعية .

إن هذه المرحلة أعتبرت طويلة نسبيا، وأن حجم الإستثمار يقدر ما بين 10% و20% من الدخل الوطني، بحيث تميزت بتفوق كمية الإنتاج على الزيادة السكانية .

المرحلة الخامسة : مرحلة الإستهلاك الواسع.

تميزت هذه المرحلة بربط الصناعات الثقيلة للأجهزة الإنتاجية بصناعة السلع الإستهلاكية،ويؤدي ذلك إلى إرتفاع حجم الإنتاج بفضل تقليص التكاليف و فورات الحجم وتحسين ظروف العمل ، و تدخل الدولة في توزيع الدخول.

إن الإنتقال من مرحلة إلى أخرى، يتطلب وجود سلسلة من العوامل، والتي من أهمها هو تجنيد الإدخار لأجل تكوين مستوى مقبول من الإستثمار، و من هنا فإن « روستو » يرجع إلى نموذج « هارود.دومار- Harrod-Domar » من أجل تبيان بأن نمو معدل الإدخار يؤدي

إلى نمومعدل الإستثماروهو يمثل عامل أساسي للنمو،وأن معدل الإستثمار و هو يمثل عامل أساسي للنمو، وأن معدل الإستثمار، هذا يعبر عن الإرتفاع في الإنتاج و يفوق النمو السكاني، وهو يقدره بـــ10% ، وفي حالة وجودعجز في المدخرات المحلية، فإنه يمكن الإستعانة برأس المال الأجنبي و المتمثل في الإستثمار الأجنبي، لأجل سد الفجوة في رأس المال الوطني، و بالتالي فإن« روستو » يفضل تحويل و على نطاق واسع الإستثمارات الأجنبية نحو الدول الدول النامية [66] .

إن هذه النظرية لم تسلم من الإنتقادات و من بينها[67] :

-« بيتل هايم- Bettelheim» ،فإن « روستو » يؤكد أن الدول النامية، حتى تلتحق بركب الدول المتقدمة، عليها أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة، أي اللجوء بصفة موسعة للإستثمار الأجنبي، خلق نخبة إجتماعية تكون قادرة على توجيه الإدخار للإستثمار،و هنا يرى « بيتل هايم » فإن ذلك سيؤدي إلى خلق نمط إنتاجي رأسمالي ، بدلا من أن يساهم في تلبية المتطلبات السكانية وخاصة طبقة الفقراء.

- إن فكرة خطوات مراحل النمو الإقتصادي المستمرة، لا يمكن تحقيقها بالنسبة للدول النامية ، بسبب أن الشروط الداخلية و الخارجية لمحيط الدول المتقدمة، التي ساهمت في إنطلاقتها، تختلف عن ما تعرفه الدول النامية حاليا.

و كخلاصة عامة فيما يخص تفسيره للنمو الإقتصادي، فإنه يعطي أهمية لرأس المال الأجنبي ،والذي حصره في الإستثمار الأجنبي من أجل سد الفجوة التي تحدث عن نقص المدخرات والتي لا يمكن توفيرها بالشكل الكافي لمواجهة متطلبات الإستثماروأنه يشجع الدول النامية على التوسع في طلبه .

II-1- 1- 2- نظرية روزنشتين رودان-P.N Rosenstein Rodan :

تعرف نظرية بإسم « نظرية الدفعة القوية »،وكان الأساس في وضعها،هو ذلك التحليل الذي

66- AZOULAY, Op . Cité , pp.92-93 .
67- idem, p.93

قام به « روزنشتين » لمشكلات التصنيع وخاصة تلك المتعلقة بالصناعات الخفيفة في دول جنوب و شرق أوروبا و هذا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد إقترح كحل لمشكلة التخلف الإقتصادي الذي تعاني منه هذه الدول[68] ، أسلوب التصنيع وبالخصوص في ميدان الصناعات الخفيفة(أوالإستهلاكية)، وذلك على نطاق واسع ودفعة واحدة أو لفترات زمنية متقاربة مع بعضها البعض، بالإضافة إلى وجوب مرافقة هذه الصناعات ، بتوفير الهياكل الأساسية الإقتصادية و الإجتماعية، والمتمثلة في مشاريع الطرقات ،الطاقة الكهربائية، وأيضا وجود صناعات ثقيلة إلى جانب كل ذلك.

بالإضافة إلى كل ذلك قام« روزنشتين » بتحليل العلاقات بين القطاعات الصناعية وأثرها علىالنمو الإقتصادي ،وذلك إعتمادا على مبدأ« وفورات الحجم »الذي يمكن تحقيقه من خلال : أن وضع إستثمارات جديدة ،قد يفيد مشروعات أخرى و بدون أن يؤدي ذلك إلى رفع تكلفة الإنتاج لهذه المشاريع، وهذا ما حاول أن يبينه عبر المثال الذي ساقه في هذا الشأن و الذي مفاده [69] إن إنشاء مصنع واحد للأحذية، والذي سيوظف 100عامل،فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق مداخيل إضافية، ولكن العمال سوف لا ينفقون كل هذه المداخيل في شراء الأحذية، بل جزء من دخلهم يوجه لذلك و بالباقي ينفق على إستهلاكاتهم . و بهذا يفترض توسيع نطاق السوق عن طريق خلق 100 مصنع جديد مثلا في قطاعات مختلفة لإنتاج المواد الإستهلاكية و بالتالي خلق منفعة متبادلة بين هذه القطاعات و المساهمة في توسيع نطاق السوق.

و بهذا فإن نظرية الدفعة القوية تقوم على أربعة إعتبارات أساسية و هي ما يمكن تبسيطها بالشكل الذي يلي [70] :

أ- أهمية رأس المال الإجتماعي و عدم قابليته للتجزئة.

إن هذا النوع من رأس المال يكمن في الهياكل الإقتصاديةوالإجتماعية والمتثملة في الطرقات

68ـ فايز ، إبراهيم الحبيب . التنمية بين النظرية وواقع الدول النامية . السعودية : عمادة شؤون المكتبات الملك سعود ، الرياض ،1985، ص.128.

69ـ AZOULAY , Op . Cité , p.120 .

70ـ فايز ، نفس المرجع، ص ص 130-135.

الطاقة الكهربائية،وسائل الإتصالات وغيرها من المشاريع التي لا يقوى الأفراد على إنشائها إما لقلة مردوديتها أو تكاليفها الجد مرتفعة ، زيادة على كونها يتطلب إنجازها أن تكون دفعة واحدة، فإنشاء سد مثلا يتطلب أن يرافقه إنجاز قنوات الري المرافقة له، و تجهيزه بمولدات الطاقة الكهربائية و أيضا إنشاء الخطوط الكهربائية العالية الضغط لتوزيع هذه الطاقة ...إلخ، وبالتالي فإنشاء المشاريع الجديدة لا بد أن يسبقها إنجاز هذه الهياكل حتى ترافقها في مختلف العمليات الإنتاجية التي تؤديها.

ب- تكامل الطلب

إن مفهوم تكامل الطلب، يعتمد على "وفورات الحجم" والذي لا يمكن أن يكون إلا بوجود تكامل بين القطاعات الإقتصادية، وهذا ما بينه« روزنشتين » من خلال مثال مصنع الأحذية (الموضح أعلاه)، وبالتالي فإن التكامل بين هذه القطاعات سوف يؤدي إلى تبادل المنفعة بين المشاريع الإستثمارية الجديدة و هذا من خلال توسيع نطاق السوق، بشرط أن تنشأ دفعة واحدة او لفترات زمنية متقاربة مع مرافقة و وجود الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية .

جـ- أهمية حجم المدخرات :

إن مبدأ « نظرية الدفعة القوية » و الذي يقترض إقامة مشاريع إستثمارية جديدة و على نطاق واسع و دفعة واحدة و في مختلف القطاعات الإقتصادية، فإن كل ذلك يستلزم بطبيعة الحال، البحث عن الموارد المالية اللازمة لذلك،و بطبيعة الحال فإن التفكير الأول يكون في مدى قدرة المدخرات المحلية لمواجهة ذلك، و لايكون ذلك إلا بفرض ضرائب عالية على الطبقة الغنية، و في حالة عدم الكفاية يتم الإستعانة برأس المال الأجنبي والذي يدخل في نطاق التمويل الخارجي للدولة.

و من هذا فنجد« روزنشتين » يركز في تفسيره للسياسة الإدخارية بالتركيز على تحليل الميل الحدي للإدخار و السبب يكمن في أنه يقيس نسبة التغيير بين الإدخار و الدخل والذي يعتبر المؤشر على تحليل القدرة على تمويل الإستثمارات الجديدة في المستقبل.

د- الفخ السكاني و الحد الأدنى الأساسي :

من المعروف أن الدول النامية من بين العوائق التي تعترضها، مشكلة الإرتفاع في عدد السكان، إن هذا الإرتفاع سيؤدي إلى إمتصاص الجزء الأكبر من الدخل الوطني الإجمالي وبذلك ينقص حجم المدخرات المحلية،و من هنا تبقى هذه الدول حبيسة في مشاكل إرتفاع عدد السكان و بالتالي وقوعها في ما أسماها« روزنشتين » الفخ السكاني،وللخروج من هذا الأخير، لابد من قيام هذه الدول بحجم أدنى من الإستثمارات حتى يمكن الهروب من هذا الفخ،مما يؤدي إلى إحداث زيادات في الدخل الوطني الإجمالي،والذي يساهم بدوره في زيادة دخول الأفراد و ما ينعكس بدوره على رفع نسب الإدخار و التي يمكن تخصيصها لتمويل الإستثمارات الجديدة المستقبلية.

بالرغم من الإسهامات التي قدمها« روزنشتين » من خلال نظريته« الدفعة القوية»فإنها لم تسلم من إنتقادات الإقتصاديين و التي من بينها[71] .

- ترتبط هذه النظرية مباشرة بقانون « ساي » والمعروف أيضا بقانون المنافد،و الذي يفيد بأن العرض يخلق الطلب المناسب له ،و من هنا يكمن الإنتقاد الموجه لها،بحيث أن فائض العرض و الذي ينتج عن خلق قطاعات جديدة، قد لا يخلق الطلب المناسب له، والسبب يكمن في أن الأفراد يفضلون إدخار جزء من مدخراتهم.

- تنتقد نظرية الدفعة القوية لإهمالها عنصر المنافسة التي تحدث في الأسواق بين مختلف المصانع الموجودة،و هذا التنافس يكمن في الجانب المتعلق بالموارد المالية وأيضا على اليد العاملة المؤهلة و الإيطارات.

- و تنتقد هذه النظرية أيضا، لعدم أخدها بعين الإعتبار القطاع الزراعي،والذي يعتبر مصدر القطاع الصناعي من حيث تزويدها من اليد العاملة الموجودة في الأرياف وأيضا المنتجات الزراعية التي تستخدم كمدخلات في الصناعة.

71- AZOULAY , Op. Cité, p.121-122.

– و أيضا تنتقد، لفرضها معدل منخفض للأجور، دون مراعات الضغوطات التي تحدث على ضرورة رفعها مثل وجود التضخم الذي يرافق في الغالب عملية التصنيع و ضرورة المحافظة على نسبة عالية من الأجور في القطاع الصناعي حتى يمكن جلب اليد العاملة من القطاع الزراعي بسبب فارق الأجور.

في الأخير إن ما يمكن أن نستخلصه من نظرية الدفعة القوية« روزنشتين » هو ضرورة توفير إستثمارات جديدة و دفعة واحدة أو لفترات زمنية متقاربة، وقبل توفير ذلك فإنه لا بد من إنجاز الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية التي سوف ترافق هذه الإستثمارات، وهنا سوف تطرح إشكالية التمويل ،أي إيجاد المصادر اللازمة لتمويل هذه المشاريع دفعة واحدة، وهنا سيتم التوجه نحو المدخرات المحلية، وذلك بفرض ضرائب عالية على الطبقة الغنية و هذا بطبيعة الحال لا يكفي و خصوصا في الدول النامية، ومن ثم فإن « روزنشتين » يؤكد على أن رأس المال لا بد من توفيره إنطلاقا من الخارج[72] ،وهكذا فإتجاه نظرية الدفعة القوية، يعتبر رأس المال الأجنبي إيجابيا من أجل إحداث دفعة قوية و بالتالي خلق نمو متوازن للإقتصاد في الدول النامية.

II–1– 1 –3– نظرية « ألبرت.هيرشمان–Albert.Hirshman » :

لقد طرح « هيرشمان » نظريته سنة 1958 في كتابه المعنون بـــ: « إستراتيجية التنمية الإقتصادية»بحيث أوضح فيه فكرة « النمو غير المتوازن»، الذي يعاكس تماما الفكرة التي جاء بها « روزنشتين » المعروفة "بنظرية الدفعة القوية"في إيطار النمو المتوازن ، فكان إنتقاد « هيرشمان » لهذه الأخيرة، بأنها غامضة، مستحيلة وغير مرغوب فيها[73] ، و أن السبب الرئيسي لذلك يرجع إلى عدم قدرة الدول النامية على الإستثمار،من أجل إطلاق جميع المشاريع الإستثمارية سواء في القطاعات الإنتاجية أو الهياكل الإقتصادية والإجتماعية وهذا يرجعه بدوره إلى عدم توفر القدرة على إتخاد القرارات اللازمة لذلك من قبل هذه الدول.

من هذا المنطلق يطرح« هيرشمان » فكرة النمو غيرالمتوازن*، وذلك بتفضيله إحداث إختلالات بين الإستثمارات في رأس المال الإجتماعي و الذي يمثل في الهياكل القاعدية

72– EVERETT , Op. Cité, p. 105.

73– Idem, p .107 .

* هذه الفكرة طرحها قبله "PERROUX" تحت إسم "القطاب النمو" من خلال التركيزعلى الإستثمار في المناطق التي توجد فيها مزايا من حيث الموارد والموقع .

الإقتصادية والإجتماعية،أي إنجاز الطرقات، الطاقة الكهربائية،وسائل الإتصالات وغيرها، هذا من جهة ومن ناحية أخرى وضع أيضا إختلالات في قطاع المشاريع الإنتاجية،وبهذا فهو ينصح الدول النامية،بأن تركز على عدد قليل من القطاعات الإقتصادية خلال المراحل الأولى في بناء إقتصادياتها، زيادة على ذلك يجب على هذه الدول أن تهتم و تركز على على الروابط بين القطاعات الأقتصادية [74].

و في هذه الحالة ، يشير إلى نوعين من الروابط ، فالرابط الأول هو ما أسماه « بالراوبط الخلفية»، و هي توجد في المشاريع الإستثمارية ،التي تعتمد في صناعتها على المواد الأولية والموادالنصف المصنعة الموفرة من قبل صناعات أخرى، وأما« الروابط الأمامية»وهي تتمثل في تلك المشاريع الإستثمارية التي سوف توفرإحتياجات الصناعات الأخرى من السلع في شكل مواد أولية ونصف مصنعة . وبالتالي فإن الدول النامية إذا أرادت أن تخرج من حلقة التخلق عليهاأن تركزعلى القطاعات الإستثمارية التي لها ميزة الروابط الخلفية و الأمامية ، لأنها هي التي سوف تؤدي إلى خلق« حالات الإختناق » أو وضعيات صعبة تكمن في ضرورة خلق إستثمارات جديدة لتدارك هذه الوضعية أي حالة اللاتوازن،وهذه الأخيرة بعد أن تحل هذاالأختلال لفترة معينة، فإن ذلك سيعود مرة أخرى بسبب أن هذه الإستثمارات الجديدة ستكون سببا لهذا اللاتوازن ، وهكذا تستمر هذه السلسلة من حالات اللاتوازن بين القطاعت الإقتصادية إلى تغيرات دائمة.

إن النمو الغير متوازن الذي قدمه« هيرشمان » بين القطاعات الإقتصادية إنه يتخد وجهتين أساسيتين[75] .

أولا : إختلال التوازن في العلاقة بين قطاع رأس المال الإجتماعي والقطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر.

إن الفكرة الأساسية التي تقوم في هذا المجال على حالات اللاتوازن بين القطاعين،قطاع رأس المال الإجتماعي (الهياكل القاعدية) والقطاع الإنتاجي . مما يؤدي إلى حالات الإختناق و هي

74ـــ الدجفي ، سالم توفيق. والقريشي ،محمد صالح تركي . مقدمة في إقتصاد التنمية. العراق : مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر ، 1988، ص .133.
75ـــ فايز ،مرجع سابق ، ص ص .143-149 .

تأخذ وجهتين ، فالوجهة الأولى تكمن في وجود طلب على رأس المال الإجتماعي ، نتيجة لإنشاء مشاريع إنتاجية تكون في حاجة إلى هذه الهياكل كالحاجة إلى الطرقات ، الطاقة الكهربائية، وسائل الإتصالات...إلخ، وهذا ما سينتج من حالة الإختناق و التي تفرض إنجاز هذه الهياكل لأجل مسايرة القطاع الإنتاجي، أما الوجهة الثانية فهي الحالة العكسية للوجهة الأولى و هي تكمن في خلق القطاعات ذات صبغة رأس المال الإجتماعي و بالتالي ستوفر المناخ المناسب للإنطلاقة القطاع الإنتاجي.

من بين هذين الإتجاهين نجد «هيرشمان» يفضل الإتجاه الأول أي خلق قطاعات إنتاجية رائدة و ذلك بسبب أنه تعتبر مجالا لتحقيق الأرباح وبالتالي جدب المستثمرين و أيضا نظرا للظغوطات السياسية التي يفرضها على الحكومات من أجل التسريع في إنشاء الهياكل القاعدية (رأس المال الإجتماعي) وحتى تستطيع مرافقة المشاريع الإستثمارية الإنتاجية.

ثانيا : إختلال التوا زن في أنشطة الإنتاج.

يحدث هذا الإختلال نتيجة لخلق الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الإنتاجية الرائدة ومن تم خلق مشاريع إستثمارية جديدة بصفة دائمة ومتغيرة و كمثال على ذلك فيما يخص الروابط الخلفية، فعند إنشاء مصنع للجرارات فإنه يتطلب إقامة مصانع أخرى كمصانع للإطارات المطاطية أو مصانع للبطريات و غيرها . أما فيما يتعلق بالروابط الأمامية ، فعلى سبيل المثال و لا الحصر فإقامة مصنع للصناعات المعدنية من شأنه أن يشجع بدوره على إنشاء مصانع أخرى للصناعات الميكانيكية (صنع السيارات، التجهيزات الإنتاجية .....إلخ).

زيادة على الفكرة التي طرحها «هيرشمان » في تفسيره للنمو الغير متوازن ،فإنه لايغفل الجانب المالي،أي مدى كفاية أوعدم كفاية المصادرالتمويلية لإحداث النمو بهذه الطريقة، وفي هذا المجال فهو ينظر إلى رؤوس الأموال الأجنبية[76] من خلال ربطها بمرحلتين من النمو الإقتصادي :

فالمرحلة الأولى للنمو الإقتصادي ، فالعائق الأول لها لا يكمن في المصادر التمويلية بل على

76– HIRSCHMAN,Albert. Stratégie du développement économique. Paris : Ouvrières, 1964, pp.54-64 .

العكس من ذلك ، فالعائق يكمن في القدرة على الإستثمار أي القدرة على إتخاذ القرارات السياسية الصائبة لأجل خلق قطاعات إقتصادية رائدة قادرة على خلق حالات اللاتوازن و حالات الإختناق من أجل تفضيل نهوض إستثمارات جديدة ،وهكذا فإن مشكلة عجز المدخرات المحلية لا يطرح ،لأنه في هذه المرحلة يوجد فائض منه و الذي لا يتم إمتصامه من طرف المشاريع الإستثمارية وإنما تكون وجهته الإكتناز،من خلال شراء المعادن النفسية، العملات الصعبة وإستهلاك الكماليات من قبل الأفراد.

أما المرحلة الثانية من النمو الإقتصادي، فهي تبدأ عندما تتساوى القدرة على الإدخار مع القدرة على الإستثمار، ومن هنا فإن العائق سوف ينتقل من قدرة الإستثمار إلى قدرة الإدخار، أي عدم كفاية المصادر المالية المحلية لتمويل الإستثمارات بسبب وجود مشاريع إستثمارية من الضروري إنشائها،و لكنها تتطلب موارد مالية جد هامة أو لتشعب المشاريع نتيجة الإختناقات التي تحدث في عملية النمو غير المتوازن.

و في هذه الحالة نجد«هيرشمان »[77] يميز بين وظيفة رأس المال الأجنبي في القطاع العام بحيث يكمن دوره في مساعدة الحكومات في إعادة توزيع رأس المال العمومي بهدف ربحي، أما في القطاعات الإقتصادية الرائدة، والتي تتطلب مجهودات مالية كبيرة لا يقوى الأفراد على إنشائها، وأيضا نظرا لمردوديتها البطيئة حتى تحقق فيها الأرباح على المدى البعيد.

كخلاصة لمدة النظرية، فإنها تلقت قبولا إيجابيا من طرف بعض الإقتصاديين ، مثل «بيرو–Peroux » من خلال نظريته المعروفة «النمو بالأقطاب الصناعية» ،وأيضا من طرف «دستان –Destanne de Berouis » في نظريته «الصناعات المصنعة» ، وهي تعتبر بالنسبة لهما الأنسب للدول النامية للخروج من دائرة التخلف الإقتصادي، وهذا بإستثناء الملاحظة التي قدمها «ستريتن–streeten »و التي مفادها[78] : « أن حالات اللاتوازن التي يخلقها كل إستثمار ،فإن دلك سوف تعترضه عدة ضغوطات من أجل مواجهة تلبية الإحتياجات السريعة».

77– HIRSCHMAN , Op . Cité , pp . 232-236

78– AZOULAY , Op. Cité , p.125-

II-1- 2- نظريات ونماذج التنمية الإقتصادية :

تنطلق نظريات التنمية الإقتصادية من خلال تفسيراتها لمشكلة تخلف الدول النامية، من خلال معالجة معطيات الدول النامية ذاتها ،و بالتالي إعطاء الحلول من خلال النظريات او النماذج الإقتصادية التي سوف تساعدها على الخروج من دائرة التخلف الإقتصادي والإلتحاق بركب الدول المتقدمة،وفي هذا المجال ظهرت عدة نظريات ونماذج إقتصادية، سوف نركز على تلك التي حاولت إبراز مدى أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية الإقتصادية في هذه الدول.

II-1- 2- 1- نظرية«نوركس- Ragnar Nurkse»:

تعتبر من بين نظريات التنمية التي حاولت دراسة ظاهر التنمية الإقتصادية من زاوية الأسباب التي أدت إلى تخلف الدول النامية، و فكرة «نيركسه » في هذا المجال ، هي ضرورة كسر «الحلقة المفرغة » التي تتخبط فيها هذه الدول، هذه الحلقة التي تنشأ عن ضيق نطاق السوق، والذي يعتبر من أهم العراقيل التي تقف في وجه التنمية[79] .

إن ضعف السوق في هذه الدول يكون من نتيجته، ضعف القدرة الشرائية، والتي ترتبط أساسا بضعف القدرة الإنتاجية، مما تؤدي بدورها إلى ضعف مستوى الدخول، ومن هنا، فإن«نيركسه » يركز على ضرورة إقامة قطاعات إقتصادية على نطاق واسع، وفي أوقات زمنية متقاربة. وبهذا فهو يذهب إلى نفس الإتجاه الذي سار عليه «روزنشتين رودان » في تحليله للنمو المتوازن عن طريق الدفعة القوية، و من نتيجة ذلك فإن ضيق السوق سوف يتسع ، وبالتالي ما يؤدي إلى كسر الحلقة المفرغة، وهكذا تتحسن القدرة الشرائية للأفراد،بسبب الزيادات الحاصلة في مستويات الإنتاج التي تساهم أيضافي زيادة المداخيل.

لقد فسر«نيركسه » حالة التوازن و الحلقة المفرغة من خلال الشكل البياني التالي[80] :

79ـ فايز ،مرجع سابق ، ص ص .136-137 .

80ـ Thierry , Op . Cité, p. 69

الشكل رقم (1)

تفسيـــر الحلقة المفرغة و التوازن عند «نيركسه »

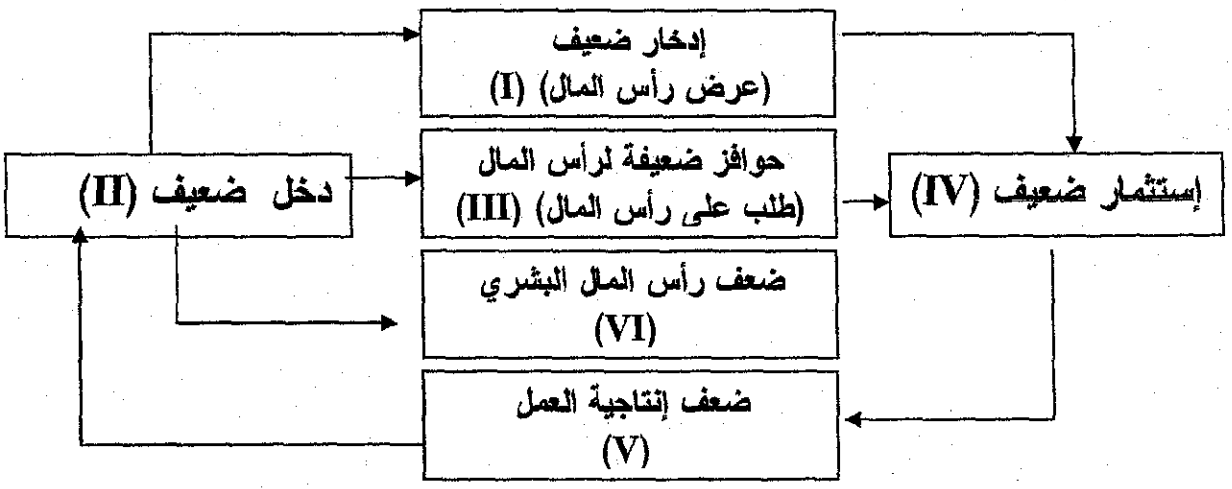

المصدر: Thierry, Op. Cité, p. 69

إن ما يمكن إستنتاجه من الشكل السابق :

– إن ضعف الإدخار في الإطار رقم (I)، يشكل أساس الإنسداد في النمو الإقتصادي ، وبالتالي ظهور حالة التخلف الإقتصادي.

– إن ضعف القدرة الإدخارية في الإطار رقم (I)، تنتج عن ضعف الدخل حسب الإطار رقم (II) في الشكل السابق،وبالتالي فإن وضعية عدم كفاية رأس المال في الإطار رقم(I)، تؤدي إلى ضعف تراكم رأس المال بسبب النقص الحاصل في التمويل.

– إن الطلب على رأس المال حسب الإطاررقم(III)، وعرضه في الإطار رقم (I) يؤديان إلى تقليص التوازن إلى حد أدنى و هو بالنسبة للإستثمار حسب الإطار رقم (IV)، والتالي فإن هذه الوضعية لا تسمح بالزيادة في إنتاجية العمل حسب الإطار رقم (V) ، وهي بدورها سوف تؤثر مباشرة في نقص تراكم رأس المال البشري حسب الإطار رقم(VI) من الشكل السابق.

و من هنا فإن النتيجة التي توصل إليها«نيركسه» أن الدول النامية تبقى محاصرة في حلقات مفرغة متتالية ، و من أجل كسر هذه الحلقات لا بد من تطوير تمويل التنمية الإقتصادية من خلال عدة إجراءات و منها :

- جلب رؤوس الأموال الأجنبية ،والقيام بإصلاحات مالية .
- توسيع السوق الداخلية من خلال وضع برامج الإستثمار.
- تغير الهياكل القاعدية (رأس المال الإجتماعي).
- تحسين نوعية رأس المال البشري من خلال وضع برامج للصحة والتعليم.

إن من بين ما ركز عليه«نيركسه» لأجل كسر الحلقة المفرغة للدول النامية هو الجانب المالي ، أي كيفية تمويل التنمية في هذه الدول، ومن المعلوم أن ضعف المدخرات المحلية سوف يفرض على هذه الدول إلى محاولة جلب رأس المال الأجنبي.

و من هنا نجده يصنف رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية من خلال مجموعتين : فالمجموعة الأولى تضم الإستثمار الأجنبي الخاص، أما المجموعة الثانية فتضم القروض و الهبات الدولية ، وتفسيره لدور هاتين المجموعتين يمكن توضيحهما من خلال ما يلي[81] :

المجموعة الأولى : الإستثمارات الأجنبية الخاصة .

و هي تتمثل في الشركات الأجنبية التي تقيم إستثماراتها في الدول النامية، وهي تستطيع أن تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال :

- المساهمة في تكوين رأس المال.
- جلب التكنولوجيات الجديدة و أيضا الخبرات.

و من هنا فهي وسيلة لازمة لدفع التنمية الإقتصادية ، بالرغم من تحفظ «نيركسه» تجاهها،لأنها في إعتقاده أن إستخدامها لوحدها لا يؤدي إلى كسر الحلقة المفرغة، وخصوصا إذا كانت الإستثمارات الأجنبية الخاصة موجهة للإستثمار في القطاع الأول (القطاع الإستخراجي)، وزيادة على ذلك فإن فعالية هذه الإستثمارات تكون بدون جدوى في حالة غياب رأس المال الإجتماعي(الهياكل القاعدية) في الدول المضيفة لها.

81- NURKSE,Ragnar. Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés Paris-BIRD.1963, pp.92-100

المجموعة الثانية : القروض والهبات الدولية.

إن إستعمال رؤوس الأموال الهدف منه هو تغطية العجز في المدخرات المحلية والرفع من تكوين رأس المال،ويرى«نيركسه» أنها إيجابية بالنسبة للدول النامية ولكن فعاليتها تكون بدون جدوى في حالة :

■ أن تستعمل رؤوس الأموال هذه في تمويل الإستهلاك العمومي،بدلا من توجيهها لتكوين رأس المال.

■ إن قلة الهياكل القاعدية في الدول النامية،سوف تنقص من فعاليتها.

و من هنا فإن إستخدام رؤوس الأموال الأجنبية حسب «نيركسه» يعود بالنفع أو السلب على إقتصاديات الدول النامية ، وذلك تبعا للشروط الملائمة التي توفر لأجل الأستغلال الأمثل لها .

و على العموم فإن نظريته حاولت تفسير « الحلقة المفرغة» للدول النامية و محاولة إيجاد الطرق لأجل كسرها من خلال التركيز على تراكم رأس المال كشرط ضروري و أساسي لأحداث التنمية الأقتصادية و لكن مع ذلك فإن نظريته كانت محل بعض الإنتقادات والتي منها : (82)

- فكرة ضعف المداخيل للدول النامية و بالتالي ضعف الإدخار فيها،فإنها لا تتطابق مع الوقائع التاريخية لهذه الدول،الذي يشهد على أنها خاضت حروبا عديدة ،ومن المعلوم أن هذه الأخيرة تستهلك أموالا طائلة،مما يدل على وفرة الأموال في هذه الدول.

- يشترط «نيركسه» لكسر الحلقة المفرغة هو توسيع حجم و نطاق السوق في الدول النامية ،بينما يرى البعض ليس هناك حاجة لتوسيع نطاقه، بينما يجب التفكير في توسيع و تنويع طرق الإنتاج في هذه السوق، وهذا ما سيؤدي إلى الرفع من المداخيل والإنطلاق في عملية التنمية الإقتصادية .

81– 82– EVERETT , Op. Cité, pp .101-102.

II-1- 2- 2- نموذج « FEI & PAUUW ».

هذا النموذج أول ما وضع كان في سنة 1965 من خلال طرح فكرة المعونات الخارجية في التمويل الخارجي للتنمية ، من أجل سد العجز الحاصل في المدخرات المحلية للدول النامية[83] وهذا من خلال تقدير الحجم الملائم لها و المدة الزمنية لإستخدامها من أجل المحافظة بعد ذلك على نمو معتدل في هذه الدول،أي تحديد معدل«هدف » لنمو الإنتاج مقارنة بالفرد.

إن منطلق تحليلهما في النموذج،هوالإنطلاق من حالتين للإقتصاد (حالة الإقتصادالمغلق، وحالة الإقتصاد المفتوح) وهذا ما تم تفسيره على النحو التالي[84] :

أولا : حالة الإقتصاد المغلوق.

تم تحليل هذه الحالة تبعا لنموذج « Harrod-Domar» ،و قبل توضيح إرتباط هذا النموذج بنموذج « Fei & Pauuv»، فلابد في بداية الأمر أن نشرح كيفية عمل هذا النموذج من خلال ما يلي [85] :

إن نموذج « Harrod-Domar» هو أشهر نماذج « الكينزيين الجدد » الذين وضعوا وسائل جديدة تسمح بتحليل التشغيل، الدخل والإستقرار الإقتصادي و تعود بساطة هذا النموذج من خلال وضع علاقة مستقرة بين الإنتاج والمخزون من رأس المال في شكل دالة للإنتاج بمعاملات ثابتة، ولهذا فإن النمو الإقتصادي ينتج فقط عند إدخال عامل الإنتاج و رأس المال، وإعتبار العوامل لأخرى كالتقدم التكنولوجي و التعليم و غيرها كعوامل خارجية * أي لا تدخل في عمليات التحليل الإقتصادي،و الصياغة الرياضية لهذا النموذج جاءت على النحو التالي :

83- TRIGUI,Borhen,«du Financement du développement:peut on financer un développement durable selon la logique Reynesienne » Revue Tunesienne d'Economie et de gestion,RTEG N°16 Vol.XII , Décembre 1997. pp.121-124

84- Pauuv and Fei, « Foreign assistance and self-help »,Review of économics and statistics, N°56, 1965, pp.250-268

85- Thierry , Op . Cité , p. 69 .

* – هذه العوامل تم إدماجها كعوامل أساسيةفي تحليل النموالإقتصادي من طرف إقتصاديين جدد في إيطار ما يعرف بنماذجالنموالمدمجة "Modéles de Croissance endogène " والتي ركزت على :
– رأس المال البشري " LUCAS – 1988 "
– رأس المال الهياكل الأساسية "BARRO – 1990 ".
– رأس المال التكنولوجي " ROMER – 1990

■ المتغيرات المستعملة في النموذج .

Y = الإنتـــاج
K = محزون رأس المال (تكوين رأس المال)
k = علاقة رأس المال بالإنتاج ($\frac{K}{Y}$ =)
I = الإستثمارات
S = الإدخارات.
g = نسبة النمو ($\frac{\Delta Y}{Y}$ =)

■ تركيب النموذج :

المعادلة رقم (I) ..... $Y = K/k$

و الفرضية المعتمدة هو تباث (k) علاقة رأس المال بالإنتاج و في الحالة الديناميكية فأن العلاقة السابقة تتحول :

المعادلة رقم (II) ..... $\Delta Y = \Delta K/k$

إن نسبةالنمو :($g = \Delta K/k$) ، هي حاصل معدل الإستثمار($\Delta K/ Y= I/Y$)

والإنتاجية الحدية لرأس المال ($\Delta Y / \Delta k$) و من تم فإن :

المعادلة رقم (III) ..... $\Delta Y/ \Delta K = \Delta K/ Y. \Delta Y/ \Delta K$

بإعتبار الإقتصاد مغلق أي الإدحار يساوي الإستثمار (I=S) و من تم فإن :

المعادلة رقم (IV) ..... $g = s / k$

و بالتالي : فإن s تمثل نسبة الإدخار الميل المتوسط للإدخار (s/Y) و تمثل k عكس الإنتاجية الحدية لرأس المال و التي تعرف بـ (ICOR) * فإذا كان هذا المعدل ثابتا فإن العلاقة بين نسبة الإدخار و نسبة النمو تكون مباشرة ، و تطبيق ذلك عمليا سوف يحدد إحتياجات التمويل لبلوغ هدف نمو معين، وبالتالي معرفة تأثير الإدخار على النمو.

و خلاصة لهذا النموذج« Harrod-Domar»فانه يوضح العلاقة الحركية بين عنصر واحد من عناصر الإنتاج (تكوين رأس المال أو خزين رأس المال) وإنتاج واحد متجانس.

أما المساهمة الرئيسية لهذا النموذج فتتمثل في التعرف على حقيقة تكوين رأس المال في فترة معينة يكون مصدرا للإنتاج في الفترة اللاحقة . وهذا يعني أن الإستثمار يخلق القابلية

---

* ICOR : Incremental capital out-put ICOR $= \Delta K / \Delta Y$

على زيادة الإنتاج في المستقبل و هذا بدوره يؤثر على حجم الإنتاج و الدخل المتوازن [86] .

من خلال ما توصل إليه« Harrod-Domar» أي تحديدا العلاقة نسبة الإدخار (الميل المتوسط للإدخار "s") و التي تساوي : S / Y = الإدخار / الإنتاج

فلقد أدخلا « Fei & Pauuw» تعديلا يأخذ بعين الإعتبار أثر الزيادة السكانية على الإدخار، وبالتالي عوض أن يكون الميل المتوسط للإدخار (S/Y)

فإنه سيصبح : الميل المتوسط للإدخار الفردي

و الذي سيكون في الفترة الزمنية (t_0) : $(t_0) : s_0 = \frac{S/L}{Y/L}$

و من تم فإن نموذج « FEI & PAUUV» في حالة الإقتصاد المغلق يكتب بالصيغة الرياضية التالية :

المعادلة رقم (I) ..... $\mu = \frac{d(S/L)}{dt} / \frac{d(Y/L)}{dt}$

وهي تدل(μ) الميل المتوسط للإدخار الفردي في المجال الديناميكي (الحركي).

من خلال التحليل الرياضي العلاقة السابقة فلقد توصلا إلى العلاقة التالية :

$$\mu > S_0 > o$$

و معنى ذلك :أن الميل المتوسط للإدخار الفردي (μ) في الحالة الديناميكية يصبح أكبر من الميل المتوسط للإدخار الفردي في الحالة الإبتدائية (S_0) وكلاهما موجب(أكبر من الصغر) وهذا في حالة الإقتصاد المغلق .

و من هذا التحليل فإن النموذج ومن خلاله تمت محاولة تصنيف إقتصاديات الدول حسب ثلاثة حالات رئيسية :

■ الحالة الأولى :

في حالة وجود نسبة لنمو الفئة النشيطة من السكان أقل من نسبة النمو الإقتصادي ، فإن الإقتصاد يكون في نمو معتدل و لا يحتاج إلى مساعدات أجنبية .

86ـ الجفي ، مرجع سابق .82 .

■ **الحالة الثانية :**

في حالة وجود نسبة لنمو الفئة النشيطة من السكان هي أكبر من نسبة النمو الإقتصادي، فإن الزيادة السكانية سوف تستهلك النسبة الكبرى من الإدخار و بالتالي فالإقتصاد في هذه الحالة لايمكنه تحقيق نمو معتدل و بالتالي فهما ينصحان الدول التي تعاني من هذا الإشكال بالقيام بعمليات التقشف .

■ **الحالة الثالثة :**

ترتبط بالحالة الثانية فعند وجود نمو سكاني يفوق النمو الإقتصادي فعند إستخدام فكرة التقشف في الإقتصاد ،فإنه يمكن التوصل إلى نمو مستقل و من هنا فطبيعة هذا الإقتصاد هي فعلا في طريق التنمية الإقتصادية و أن الدولة التي تكون في هذه الوضعية ستكون في حاجة للمعونات الخارجية من أجل دفع عجلة التنمية فيها.

ومن هنا يتم التحول من الإقتصاد المغلق إلى إلى الإقتصاد المفتوح.

- حالة الإقتصاد المفتوح :

يبدأ « FEI & Pauuw» بتحليل هذه الحالة، إنطلاقا من وضعية الإقتصاد في المرحلة الثانية من الإقتصاد المغلق و التي مفادها أن الإقتصاد هو في مرحلة يحتاج فيها إلى التنمية الإقتصادية و أن المدخرات المحلية لا تكفي لمواجهة متطلبات التنمية هذه، لذلك يجب التفكير في اللجوء إلى المعونات الأجنبية .

و السؤال الذي يطرح في هذه الحالة، ما هو حجم المعونات الأجنبية (الهبات و القروض الميسرة) ؟ التي سوف تؤدي إلى بلوغ مستوى أو هدف معين لنمو الإنتاج الفردي، و ما هي المدة التي تستطيع فيها المدخرات المحلية على تمويل الإستثمارات وبالتالي بلوغ مستوى من النمو المستقل ؟...

والإجابة على هذه التساؤلات كانت في إيطار نموذج الإقتصاد المفتوح من هنا قام كل « FEI & Pauuw» عن طريق إستخدام التحليل الرياضي من إستنتاج ثلاثة وضعيات

للإقتصاد من حيث إرتباطه بالمعونات الأجنبية و هذه الوضعيات نوضحها فيما يلي :

- الوضعية الأولى :

عندما تكون نسبة نمو الإنتاج $(h + N)$ أقل من نسبة الإنتاج الفردي المحقق إبتدائيا(g_0)

أي $(h + N) < g_0$

فإنه الإقتصاد لا يحتاج إلى المعونات الأجنبية لتمويل إستثماراته .

- الوضعية الثانية :

عندما تكون نسبة نمو الإنتاج $(h + N)$ أكبر من نسبة الإنتاج الفردي المحقق إبتدائيا(g_μ)

أي $(h + N) > g_\mu$

فإن الإقتصاد يتميز في هذه الحالة بإرتفاع كبير في عدد السكان ، وبالتالي فالإقتصاد يعتمد وبصفة دائمة على المعونات الأجنبية، لأنه سوف لا يستطيع تمويل جميع الإستثمارات.

- الوضعية الثالثة :

عندما تكون نسبة الإنتاج $(h + N)$ ، تتراوح ما بين نسبة نمو الإنتاج الفردي المحقق إبتدائيا(g_0) ونسبة الإنتاج الفردي بعد مدة (g_μ) .

أي $g_0 < (h + N) < g_\mu$

فإن حالة الإقتصاد تتميز بقدرته على النمو المستقل ، ولكنه في نفس الوقت سوف يحتاج إلى معونات أجنبية لفترة محدودة من الزمن "T" ، فعند ما يتم بلوغ هذه الفترة، فإن الدولة التي تحصلت على هذه الإعانات تستطيع تسديد ديونها و أيضا إمكانية إحداث فائض في المدخرات المحلية و التي يمكن أن تصل إلى حد تصديرها.

و خلاصة لهذا النموذج ، فإنه يبين أهمية االمعونات الأجنبية في مساعدة البلدان النامية على التنمية الإقتصادية فيها من خلال إعطاء حلولا لتجاوز مشكلة العجز في المدخرات المحلية في تمويل الإستثمارات فيها ، ولكن ما يعاب على نتاج هذا النموذج من خلال إقتراح كل من « Fei & Pauuv »[87] ، سياسة التقشف للدول التي تعاني من عجز في المدخرات المحلية

87- TRIGUI,Op . Cité , p.124

من خلال التقليل من الإستهلاك فيها و لكن الواقع يدل على أن المستوى المعيشي في هذه الدول يعتبر منخفضا و الدخول لا تلبي إلا الحاجات الغذائية أو جزء منها.

من جهة أخرى إرتباط هذه المعونات الأجنبية بتوجهات سياسية،قد يؤدي إلى الدول المستفيدة منها الى تبعية للدول المانحة، وأيضا يضاف إلى ذلك الإستغلال الأمثل لها من قبل لهده الدول التي تنتشر فيها الرشوة والبروقراطية وعدم الإستقرار السياسي *.

II-1- 2- 3- نموذج « Chenery & Strout ».

يتمحور جوهر الدراسات التي قاما بها ،حول دور المعونات الأجنبية و هذا في إطار نظريات التنمية الإقتصادية ، ومن هما يعتبران ،أن التغييرات اللازم إحداثها في إقتصاد بتميز بالفقر والجمود وتحويله إلى إقتصاد دو نمو معتدل فإن ذلك يتطلب تأهيل[88] .

- الإدخار و الإستثمار
- الإنتاجية التكنولوجية.
- تركيبة كل من الدخل و التشغيل.
- الهيئات الجديدة (الأجهزة الحكومية).

و من هذا المنطلق،جاءت تحليلاتـهماحول إمكانية الإسراع في هذه التغيرات من خلال إسهامات مصادر التمويل الخارجية و المتمثلة في المعونات الأجنبية ،وذلك لفترة زمنية محدودة ، ومن هنا فإن دور هذه الأخيرة سوف يسمح بتجاوز الإختناقات في القطاعات الإقتصادية وأيضا إمكانية الإستغلال الأمثل للموارد الداخلية

و لقد تم تجريب هذا النموذج الذي تم وضعه في سنة 1966، على 31 دولة وذلك بإستخدام أساليب الإقتصاد القياسي ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها حول أهمية إستخدام المعونات الأجنبية في التنمية ما يلي[89] :

- المساعدة على الزيادة في قدرة الإمتصاص مما يسمح في الزيادة حجم الإستثمارات.
- الإستفادة من الخبرات و التكنولوجية .

---

* سوف نتطرق إلى ذلك ، بنوع من التفصيل ، من خلال الفصل الثاني من رسالة الماجستير " دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية- حالة الإقتصاد الجزائري".

88- DONSISONI , Myriam . Du Don à l'aide : Le marché de l'altruisme. Paris : édition l' Hamattan ,1995 , pp.122-123-88

89- EVERETT , Op . Cité, pp. 358-361.

– الزيادة في حجم الإستثمارات تسمح ببلوغ أهداف التنمية .

ولقد إمتد تحليلها حول كيفية قياس حجم هذه المعونات ، و كان ذلك من خلال حساب « العجزين أو الفارقين » * أي العجز في المدخرات و العجز في العملة الصعبة، وتفسيرهما يكمن في أن :

– إن العجز في المدخرات للدول النامية هو عدم قدرة المصادر المحلية من تلبية مختلف المتطلبات المالية للتنمية في هذه الدول لكون المشاريع الواجب إنجازها سواء في تطوير قطاع رأس المال الإجتماعي (الهياكل القاعدية) أو في إنشاء الصناعات الإنتاجية تسخير حجم كبير من الموارد المالية مما يتطلب الإستعانة بالمدخرات الأجنبية والذي تتمثل في المعونات الأجنبية كما يفترض أصحاب هذا النموذج.

– العجز في العملة الصعبة فهو لايرتبط بالمدخرات المحلية، بسبب أنه في حالة الدولة التي تتوفر على مدخرات مناسبة و على التشغيل الكامل.

فمن الممكن عدم قدرة هذه الأخيرة من تحقيق كل الإستثمارات و السبب يكمن في عدم كفاية الموارد المالية من العملة الصعبة من أجل توفير مستلزمات هذه الإستثمارات من المواد النصف مصنعة أو قطاع الغيار أو حتى تجهيزات إنتاجية أخرى و بالتالي فإن ذلك ينعكس على تكوين رأس المال و تحدث البطالة في هذه الدولة .

« لقد تمت تطبيقات أخرى لهذا النموذج لأجل معرفة الوضعية الإقتصادية لبعض الدول في أمريكا اللاتينية و آسيا و ذلك سنة 1960، معروف أن هذه الدول طبقت إستراتيجية للتصنيع بإستخدام أسلوب « التصنيع بإحلال الواردات »، إن هذه الأخيرة كان هدفها خلق قطاع صناعي للسلع للإستهلاكية كمرحلة أولى، وبعدها التركيز على الإنتاج الصناعي الذي سيخلق التجهيزات والسلع الوسيطيةوالإستغناء على تلك المستوردة ، وبالتالي إذا لم تصل هذه المرحلة فإن إحتياجاتها من العملة الصعبة سوف تزداد»[90] .

• – في دراسة حديثة لجراها كل من " TAYLOR 1994-BACHA 1990 " فيما يخص أسباب الإستدانة الخارجية ،فزيادة على العجزين المعروفين في نموذج " Chenery & Strout" أظافا إليها العجز في ميزانية الدولة ليتحول من نموذج دي العجزينإلى نموذج ثلاثي العجز أو الفارق

90– AZOULAY , Op . Cité , p.102 .

و كخلاصة لنموذج« Chenery & Strout» فإنه أوضح أهمية إستخدام رؤوس الأموال الأجنبية في مجال التنمية الإقتصادية و دورها الإيجابي من خلال التغيرات التي يمكن إحداثها في إقتصاديات الدول النامية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل المعونات الأجنبية التي تقدمها الدول المتقدمة أو المنظمات المالية العالمية هل هي كافية ؟ و هل تحمل في طياتها أهداف أخرى؟ و هل فعلا الدول المانحة لهذه المعونات ترغب فعلا في أن تخرج الدول النامية من تخلفها ؟ كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابة عليها في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

II-1- 3- قراءات في دراسات أخرى مؤيدة :

إن رؤوس الأموال الأجنبية على إختلاف أنواعها،إنطلاقا من المعونات الخارجية ومرورا بالقروض الخارجية و أخيرا الإستثمارات الأجنبية المباشرة،فإنها كانت محل دراسات نظرية وأميريقية،من أجل تبيان دورها كعامل إيجابي في النمو الإقتصادي بالنسبة للدول النامية ،وهذا ما سوف نبينه من خلال العناصر الثلاثة التالية :

II-1- 3-1- الآثر الإيجابي للمعونات الخارجية :

لقد جاءت عدة دراسات نظرية و إمبريقية، لتبين الآثر الإيجابي للمعونات الخارجية، سواء منها الهبات التي لا ترد،أو القروض بشروط ميسرة (ذات فوائد منخفضة ومدة إستحقاق طويلة الأمد)، للعلم أن هذه الدراسات أغلبها تتعلق بالدول النامية، ومن بين المدافعون عن دور المعونات الخارجية نجد[91] « Jeffrey sachs,Joseph Stiglitz et Nicholas Stern» فأفكارهم تتجه إلى أن هذه الأخيرة، سمحت من خفض معدلات الفقر في العديد من الدول، من خلال الرفع من معدلات النمو الإقتصادي فيها، إلا أنه في نفس الوقت لا ينكر هؤلاء الإقتصاديون فشل بعض المعونات الخارجية ، ويرجعون أغلب أسباب هذا الفشل إلى الدول المانحة، وليس للدول المستفيدة ، لكون أن الجانب السياسي يغلب أكثر على جانب تمويل التنمية . لقد إستدل هؤلاء لتبرير مدى نجاح أهداف هذه المعونات بعدة دول ناميةوالتي تحصلت على الحصص الكبرى منها ، وهي : بوتسوانا ، كوريا الجنوبية ، إندونسيا، وحاليا

91- Radelet , Steven . et autres . « Aide et croissance : de nouvelles données que les flux d'aide axés sur la croissance ont produit des résultats » , Finances & développement, Septembre 2005, p. 16

الموزبيق وتانزانيا، و يلاحظ ذلك من خلال إنخفاض معدلات الفقر و تحسن مؤشرات الصحة و التعليم فيها.

وهناك دراسات أخرى دلت على وجود إرتباطات بين المعونات الخارجية والنمو الإقتصادي ، بحيث أكدت على أنه كلما زاد حجمها ، أدى ذلك إلى الإسراع في عملية النمو الإقتصادي، و من بين المفكرين الإقتصاديين الذين دهبوا في هذا الأتجاه نجد [92] « Michael Hadji Michael, Carl-Johan Dal gaar,Henrik Hansen,Fin Tarp, Robert Lensink , Howard White etal» ودراساتهم كانت تمتد مابين منتصف التسعينات إلى غاية سنة 2005.

زيادة على هذه الدراسات،جاءت تحاليل أخرى لإقتصاديين آخرين، لتدعم التحاليل السابقة ، وتدقق أكثر في أهمية المعونات الخارجية و مدى إرتباطها الإيجابي بالنمو الإقتصادي وهذا من خلال ربط هذه المعونات ومدى فعاليتها بخصوصيات كل من الدول المستفيدة والدول المانحة ،ولقد أظهروا ذلك من خلال ما يلي [93] :

أ- خصوصيات الدول المستفيدة : من خلال الدراسة التي قام بها باحثوا البنك الدولي(BM) في سنة 1995 و هم« Jonathan Isham,Daniel Kaufman, Lant Pritchett, Craig Burnside et David Dollar »: لقد إستنتجوا أن معونات البنك الدولي كانت ناجحة وفعالة ،و ذات مردودية أكبر، في الدول التي تتميز « بالحريات المدنية »، أي الدول التي يحترم فيها حقوق الإنسان، وحسب نظرهم أن المعونات تحفز النمو الإقتصادي فقط في الدول التي تطبق سياسات جيدة، ولها أنظمة مؤسساتية جيدة .

ب- خصوصيات الدول المانحة : لقد دلت الدراسات أن المعونات الخارجية المتعددة الأطراف، تكون أحسن من تلك ذات الطرف الواحد، وأن المعونات غير المشروطة هي أكثر فعالية من تلك المشروطة .

92- Radelet , Steven . et autres , Op . Cité , p. 17 .

93- idem.p. 17.

و أخيرا جاءت تحاليل أخرى لتصنيف المعونات الخارجية وفق الهدف من منحها، وبالتالي قياس مدى سرعتها في التأثير على النمو الإقتصادي ، تتمحور هذه التصانيف حسب ثلاثة أشكال[94] :

أولا : المعونات من أجل الكوارث ، حالات الطوارىء والإعانات الإنسانية ، تعتبر هذه المعونات وبصفة إستثنائية لها إرتباط سلبي مع النمو الإقتصادي ، وهذا يعتبر أمر طبيعي،لأن الكوارث الطبيعية تؤدي بالضرورة إلى تراجع النمو الإقتصادي و الزيادة في طلب المعونات الخارجية .

ثانيا : المعونات الخارجية التي تؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي ،و لكن بطريقة غير مباشرة و على المدى البعيد ، و مثال على ذلك المعونات المتعلقة بحماية البيئة، الإصلاحات الدمقراطية و الصحة والتعليم .

ثالثا : المعونات الخارجية التي تؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي، و في وقت قصير ، نجدها تتعلق بالهياكل القاعدية الأساسية ، مثل : الطرقات،أنظمة الري، مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية، السدود ،الموانىء، وسائل الإتصالات...إلخ ، وتتعلق أيضا بالإنتاج الزراعي ،الصناعي، التجارة والخدمات .

و كخلاصة للإتجاه المؤيد للدور الإيجابي للمعونات الخارجية ،فإن مدى نجاح هذه الأخيرة في الإسراع من عملية النمو الإقتصادي للدول النامية، يتطلب كشرط أساسي لتوافق إرادتي الدول المستفيدة والمانحة، في إنجاح فعالية هذه المعونات و من أجل القضاء على ظاهرة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية .

II-1- 3-2- الآثر الإيجابي للقروض الأجنبية :

من الناحية النظرية القروض الأجنبية.وجميع اشاكلها سواء تلك التي تخضع للشروط التجارية او التي تدخل في اطار المعونات الخارجية والتي تكون في الحدود المعقولة، يمكن أن تساعد الدول النامية على النمو الإقتصادي ، وبالأخص تلك الدول التي تكون في المراحل الأولى من تنميتها الإقتصادية ، و التي لديها مخزون رأس مال محدود ، و بالتالي فإمكانية تحقيق

94- Radelet , Steven . Et autres, Op. Cité, pp. 18-19

إستثمارات ذات مردودية تكون فيها أعلى،من تلك الدول التي وصلت إلى مستوى معين من النضج ، ولهذا فالقروض الأجنبية تكون عامل مسرع لعملية النمو الإقتصادي، مما سيسمح من إمكانية تسديد الديون في آجال إستحقاقها[95] .

ولكن ما هو الحد المعقول الذي سيجنب الدول المقترضة الوصول إلى حالة عدم القدرة على تسديد الديون الخارجية؟، والتي تصبح عائقا أمام تشجيع الإستثمارات الداخلية والخارجية ،وبالتالي تكبح النمو الإقتصادي، لمعرفة هذا الحد، يتم اللجوء إلى ما يعرف بمنحنى « LAFFER»، والذي يبين أنه كلما كانت خدمة الديون الخارجية أعلى، كلما أدى ذلك إلى إحتمال ضعف تسديدها، وبالتالي فالمحنى الصاعد يبين الجانب الإيجابي للديون الخارجية ،أما المحنى النازل يبين الجانب السلبي للديون الخارجية.

الشكل رقم 2

ثقل الديون يقلص من إمكانية تسديدها منحنى « LAFFER»

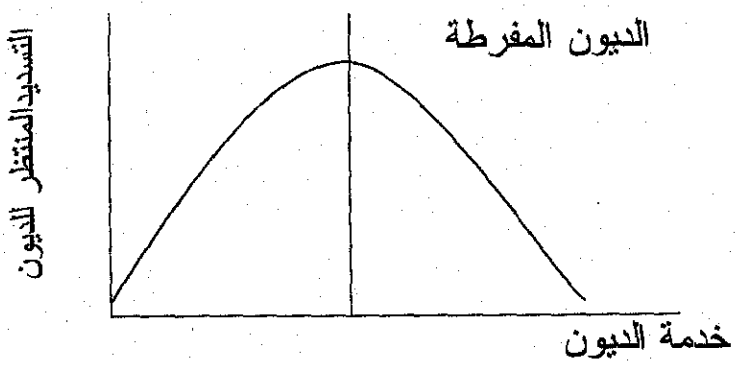

المصدر: Catherine, op.Cité. p.33

و يستنتج من بمنحنى« LAFFER»أيضا،أن الزيادة في القروض الخارجية هي حميدة بالنسبة للنمو الإقتصادي ، ومن ناحية أخرى فإن تراكم الديون وخدماتها، قد تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي و بالتالي ستشكل عوائق مستقبلية على الإستثمارات.

إن العلاقة السابقة للديون الخارجية و أثرها على النمو الإقتصادي، والموضحة من خلال هذا المنحنى ، تم إختبارها ميدانيا و إنطلاقا من معطيات البنك الدولي، وذلك من خلال دراسة إمبريقية والتي قام بها الباحثون « Catherine Pattilo , Hélène Poirson et Luca Ricci»

95– Catherine , pattilo , et autres . « Dette extérieure et croissance », Finances & Développement, juin 2002, p. 32

ولقد توصلوا إلى وضع الشكل البياني التالي[96] :

الشكل رقم3

عتبة المديونية

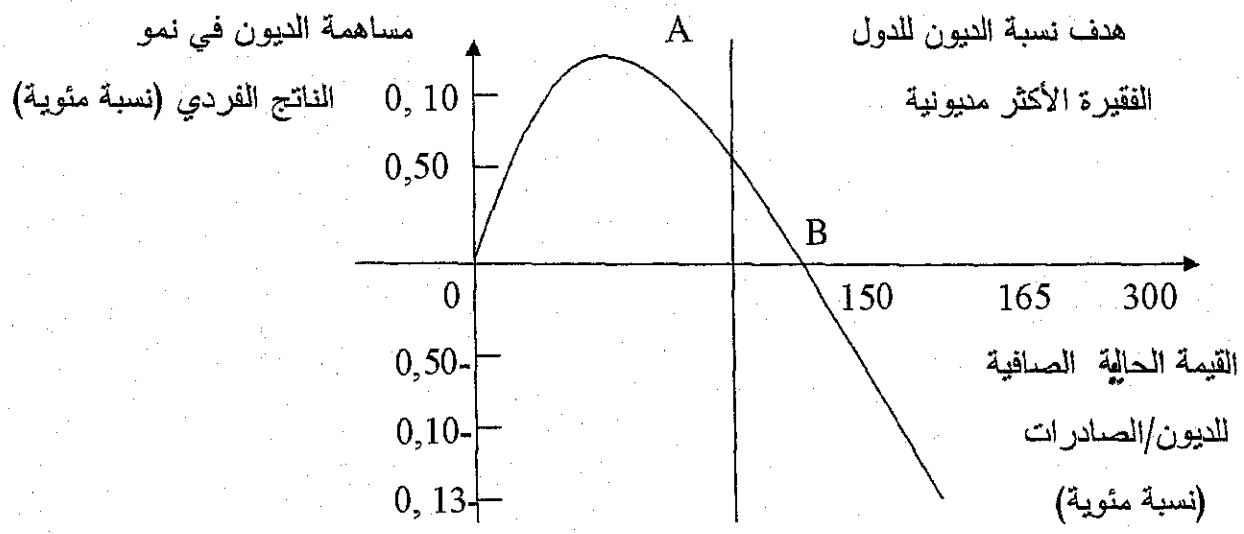

المصدر: Catherine, op.Cité. p.34

إن الشكل السابق، يبين علاقة الديون الخارجية بالنمو الإقتصادي ،والتي تأخذ شكل الحرف« U» مقلوب، ومنه يؤدي لجوء الدولة إلى القروض الأجنبية إلى أثار إيجابية على النمو الإقتصادي ، و يظهر ذلك في المنحنى من خلال الإنطلاق من النقطة « O» (عدم وجود ديون خارجية) إلى النقطة « A» و بمجرد أن ترتفع الديون الخارجية إلى ما بعد النقطة« A» فإن كل قرض جديد من شأنه أن يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي ، وذلك بالرغم أن المنحنى العام للديون يبقى يستمر في إظهار آثار إيجابية على النمو ، وعندما تتجاوز الديون النقطة« B» فإن مساهمة الديون في النمو ستصبح سالبة.

و من خلال قراءة معطيات« الشكل رقم3 » فإنه يظهر الآثر السلبي للديون الخارجية على النمو الإقتصادي عندما تشكل الديون ما مقداره من 160% إلى 70% من حجم الصادرات ، ومقداره: مابين 35% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، وأن الآثر الهامشي يصبح سالبا إبتداء من النقطة« A» و هو يشكل بالتقريب نصف النسب السالفة الذكر.

96- Catherine Op. Cité, p 34.

و كخلاصة لهذا العنصر فإنه ما يمكن أن نقف عنده، أن القروض الأجنبية مهما كانت الغاية التي تستخدم لأجلها، سواء لتغطية العجز في الإدخار و الإستثمار،أو العجز في ميزانية الدولة أو العجز في ميزان المدفوعات، فإن مفعولها سيكون إيجابياو لكن لحد معلوم يتوقف أساسا على قدرة الدولة المستدينة على التسديد المستقبلي لهذه الديون، دون أن يثقل كاهل إقتصادها ، ولهذا يجب أخد الحدر في التعامل مع هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التسيير الأمثل لها، حتى تساهم بشكل إيجابي في النمو الإقتصادي .

II-1- 3-3- الآثر الإيجابي للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

تتجه معظم النظريات الحديثة، المفسرة لدورالإستثمارات الأجنبية المباشرة، نحو الإجماع على الدور الإيجابي لها، وهي تنطلق من الفكرة الأساسية و التي تأخد بعين الإعتبار ، المصالح المشتركة بين الدول المضيفة و المستثمرين الأجانب ، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم فيها، و في هذا المجال نجد عدة مفكرين إقتصاديين يسيرون في هذا الإتجاه ومنهم [97] :

■ الإقتصادي « CARR» يرى أن الدول التي ترغب في إستظافة الإستثمارات الأجنبية المباشرة(IDE) على أراضيها ،يدل ذلك على وجود قناعات مشتركة بينهما،و بالتالي فكل طرف سوف يسعى للحصول على منافع، فالدول المستضيفة تستفيد من خلق فرص العمالة فيها،وهذا ما سينعكس على تحسين مستوى المداخيل والإنتاجية،أما المستثمرين الأجانب و الممثلين في الشركات المتعددة الجنسيات فالمنفعة التي يتحصلون عليها تكمن في الإرباح.

■ الإقتصاديون« Mikesel , Vernon , Wellis» يعتقد هؤلاء المفكرين، أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تساهم في الجهود التنموية للدول النامية، بشرط أن تكون لهذه الأخيرة القدرة على التخطيط الجيد، والذي يسمح بتنظيم وتوجيه هذه الإستثمارات ، بالشكل الذي يعود عليها بمنافع تظهر في :

- إنها تعتبر مصدرا للحصول على العملات الصعبة بالنسبة للبلد المضيف، والتي يمكن إستغلالها في دعم جهود التنمية.

97– أبو قحف أبوقحف ،عبدالسلام.إقتصاديات الإستثمار الدولي . الإسكندرية: المكتب العربي الحديث ، 1991 ،ص ص 231– 239 .

- إنها تحفز القطاعات الإقتصادية الأخرى ، من خلال ظهور مشاريع إستثمارية، تذهب في نفس الإتجاه معها ، ومثال على ذلك المشاريع التي تدخل في إطار المناولة .
- تساهم (IDE) في التحويل التكنولوجي .
- تساهم على خلق فرص العمل الجديدة، وأيضا تساهم في تحسين كفاءات الموارد البشرية.
- تساعد (IDE) في فتح أسواق جديدة للتصدير.

الإقتصادي« STROEVER» : فإنه يرى أن هناك علاقة بين(IDE) وتكوين رأس المال ، من خلال المشروعات الأجنبية التي تقام في الدول المضيفة، فإن معدل التكوين الرأسمالي فيها ، سوف يرتفع ،وأيضا تساهم في تنمية و تحديث الهياكل القاعديةالأساسية ،ومشروعات الخدمات ،و هذا كله يؤدي إلى خلق منافع جديدة ، كخلق فرص عمل جديدة، وتحسين كفاءة اليد العاملة، والرفع معدل الدخل الوطني الإجمالي ،وزيادة على هذه المنافع يظيف إليها:

- إنها تحسن ميزان المدفوعات من خلال الزيادة في نسبة الصادرات والتقليل من الواردات .
- تخلق نوع من التوازن الجهوي ، و ذلك من خلال تنمية المناطق المتخلفة إقتصاديا داخل البلد المضيف .
- تساعد على إعادة توزيع الثروة والدخول ،مما يدعم العدالة الإجتماعية.
- تدعم العلاقات السياسية و الإقتصادية و توطدها ، وذلك بين الدولة الأم للشركات المتعددة الجنسيات و الدولة المضيفة .

إلى جانب هؤلاءالإقتصاديين، يوجد مفكرون أخرون عرفوا في إيطارالنظريات التقليدية* بمواقف معارضة لقدرة (IDE) على تحقيق التنمية في الدول النامية، إلا أنه في إيطار النظريات الحديثة يمشون في نفس الإتجاه مع المفكرين الإقتصاديين،والذي تمت الإشارة إليهم سابقا ، وتجد في هذا المجال كل من :

*سوف يتم التطرق إلى أفكارهم التي كانت تسير في الإتجاه المعارض لدور الإستثمارات الأجنبية و مدى قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال المطلب الثاني للمبحث الثاني للفصل الأول لهذه الرسالة .

الإقتصاديين« Hood & Yung» ، فهما يريا أن (IDE) يمكن أن تساهم ،في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ، في الدول النامية ،من خلال خلق فرص العمالة والتطوير التكنولوجي فيها، وخلاصة فكرهما تؤول إلى :

- أنه يجب تقييم نشاطا الشركات المتعددة الجنسيات، ليس فقط من الناحية النظرية، وإنما أيضا من الناحية التطبيقية ، وهذا من خلال إبراز آثر ذلك على جميع المجالات السياسة الإقتصادية و الإجتماعية .
- إعتبار أن الشركات المتعددة الجنسيات، لها القدرة على الإستغلال وعلى نطاق واسع، لما تمتلكه من قدرات تكنولوجية تؤهلها على إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للدول المضيفة،وهذا على عكس الشركات الوطنية،التي تفتقد لهذه القدرات.
- أنه لا يوجد بالفعل مبارات من طرف واحد،بين الشركات المتعددة الجنسيات، والدول المضيفة ،والتي تكون فيها المنفعة لصالح هذه الشركات، وإنما على العكس من ذلك فإن المنافع تكون متبادلة.

الإقتصادي « Biesteiker» من خلال تحاليله لدورالشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على التنمية في الدول النامية،فإنها تساعد على :

- توفير عوامل الإنتاج النادرة، والمتمثلة في رؤوس الأموال،التكنولوجيا، الخبرات والمهارات الإدارية الحديثة ...إلخ، وكل هذه العوامل هي لازمة لإحداث التنمية الشاملة.
- تفتح أسواق جديدة للتصدير.
- تساهم في خفض نسبة البطالة،من خلال خلق فرص عمل جديدة.
- توفر منتجات و سلع جديدة للمستهلكين، و بجودة وسعر منخفض.
- تساهم في تحقيق التنمية الثقافية والإجتماعية ، من خلال إدخال عادات وأنماط جديدة للسلوك.
- خلق وتنمية علاقات جديدة بين القطاعات الإنتاجية ، وفي مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والثقافي والإجتماعي.

- تساهم في تنمية إستغلال الموارد المادية والبشرية في الدول النامية.
- تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والسياسية ،من خلال إحداث الإستقرار الإقتصادي والنمو الصناعي.

فضلا عن هذه الدراسات النظرية المفسرة لدور الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ،جاءت دراسات إمبريقية حديثة، لتعزز نفس هذه الإتجاه، ومن المفكرين الإقتصاديين الذين قاموا بهذه الدراسات نجد :

الإقتصادي « Bronsztein ,Degregorio et Lee» (1995) ، إستنتجا من خلال دراستهما لعينة مكونة من 69 دولة نامية [98] وذلك بإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار، أن (IDE) تعتبر عامل أساسي في التحويل التكنولوجي،وذلك تحت شرط أساسي، أن الدولة المضيفة لهذه الإستثمارات، أن يكون لديها مستوى أدنى من رأس المال البشري، والذي بفضله يمكن للدول المضيفة من إمتصاص التكنولوجيا الخارجية.

و هذه الدراسة دعمت بأخرى سنة 1998 من طرف نفس الإقتصاديين السالف ذكر هم «الذين قرروا أن الإستثمار الأجنبي المباشر، يكون أكثر إنتاجية في الدول التي تكون فيها القوة العاملة بها، أفضل تعليما »[99] .

الإقتصاديين« Blomström & AL» ، إستنتجا من خلال دراستهما المعدة سنة 1992، لعينة مكونة من 78 دولة نامية، للفترة الممتدة مابين سنة1960و1985، بوجود أثر إيجابي (IDE) على النمو الإقتصادي في الدول التي يكون فيها مستوى متطور لرأس المال البشري والذي يتم قياسه بعدد الطلبة في التعليم الثانوي [100] .

وهناك دراسات أخرى تذهب إلى نفس الإتجاه السابق ، وتؤكد أن (IDE) تؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي ، و يظهر ذلك من خلال الدراسات الأمبريقية التي قام بها

98– Avallone , Nathalie. Et Nicholas , Françoise . « Théorie de la croissance : les leçons pour les pays en développement . » Institut caisse des dépôts et consignations ,Décembre 2002,p.63

99– ديباك ، ميشرا .وآخرون. " تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو ". مجلة التمويل و التنمية ، جوان 2001 ، ص ص 1–5 .

100– Avallone , Op. Cité , p. 63

إقتصاديون في هذا المجال ومنهم« Alfaro & Al 2001, Hermes & Lensik 1999 , Oloffs Dotter 1998, Bazzaoni & Al 2002» كلهم يجمعون على إيجابية(IDE) على النمو الإقتصادي ،بشرط الأخذ بعين الإعتبار متغيرات يتم إدراجها في عمليات التحليل إلى جانب (IDE) ، ومنها : مستوى التعليم البشري، تطورالقطاع المالي، درجة تطور الهياكل القاعدية الأساسية ...إلخ، وبالتالي فهم يقترحون على الدول النامية ، أن تبلغ حد أدنى من هذه المتغيرات ، حتى يمكن (IDE) التي تقام على أراضيها ، من أن تحدث آثارا إيجابية على النمو الإقتصادي[101] .

وكخلاصة لكل هذه الداسات النظرية و الإمبريقية حول دور(IDE) وأثرها الإيجابي على النمو الإقتصادي ، في الدول النامية، فإن كل ذلك يقوم على أساس المنافع المتبادلة بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة ، وأن هذه الأخيرة لا بد من أن توفر الظروف الملائمة لها حتى نستطيع تحقيق هذه المنافع .

II-2- المطلب الثاني : التيار المعارض لدورها في التنمية:

لأجل تبيان الدور السلبي لرؤوس الأموال الأجنبية ، وتبيان عدم قدرتها على تحقيق التنمية في البلدان النامية،ظهرت عدة نظريات ودراسات إقتصادية ميدانية لتبين العلاقة السلبية بين مختلف أنواع رؤوس الأموال الأجنبية سواء ما تعلق منها بالمعونات الخارجية ، القروض الأجنبية و الإستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك على النمو الإقتصادي ، وبالتالي عوض أن تصبح دافع لعجلة التنمية الإقتصادية في الدول النامية سوف تصبح عامل عرقلة فيها ، وهذا ما سوف نبرزه من خلال مواقف نظريات التبعية ودراسات أخرى تمشي في نفس الإتجاه من خلال العناصر التالية :

II-2- 1- نظريات التبعية :

إن نظريات التبعية جاءت كنقيض لنظريات النمو ونظريات التنمية الإقتصادية، التي حاولت تفسير ظاهرة تخلف الدول النامية ، و طرح الحلول لها ، من خلال جعلها تسلك نفس

101- Avallone , Op. Cité, p. 64

المسار،الذي سارت عليه الدول الصناعية (الرأسمالية) وبالتالي تمكينها من الخروج من حلقة التخلف الإقتصادي ، فمن هذه النقطة ، بدأت نظريات التبعية من خلال التيارين الذين يشكلانها و هما «تيار الهيكليون وتيار الماركسيون الجدد » هذين التيارين يستمدان مبادؤهما من الفكر الماركسي ، الذي ينتقد الأسلوب الرأسمالي للدول الصناعية، والذي بتطبيقه في الدول النامية سوف لا يزيدها إلى فقرا، إن هذا الأسلوب الذي ترغب دول المركز بتصديره إلى دول المحيط، سيكون وسيلة لنهب ثروات هذه الدول، وليس من شأنه أن يحدث التنمية الإقتصادية فيها. وبالتالي ما يجعلها في تبعية دائمة لها و متعددة الأوجه (التبعية التجارية،التكنوجية والمالية). إن نظريات التبعية فضلا عن تفسيراتها لظاهرة التخلف و بالتالي التبعية الإقتصادية الخارجية، لقد دهبت إلى أبعد من ذلك ،من خلال طرحها للبدائل التنموية لدولها ، إن كل ذلك سيكون محل دراسة و تحليل من خلال عناصر هذا المطلب .

II-2- 1- 1- تيار الهيكليون« Les Structuralistes» [102].

إن هذا التيار أول ما ظهر ، كان في دول أمريكا اللاتينية ، ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولقد تطور في إيطار منظم في سنوات الستينات و تحت هيئة الأمم المتحدة(ONU) وعرف بإسم «اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية CEPAL» ، ومن المفكرين الإقتصاديين الذين برزوا في هذا التيار نذكر على سبيل المثال و لا الحصر : كل من « Prebish , Emmanuel , Furatado , Singer».

إن أهم الأفكار التي يطرحها هذا التيار تكمن في ما يلي:

- إن التخلف الإقتصادي لا يعتبرونه كمرحلة في التخلف الإقتصادي ، بل يعتبرونه فقط سوى مرحلة تاريخية تخص بعض المجتمعات .
- الهياكل الإقتصادية الموجودة في الدول النامية ، لقد تم وضعها من الناحية التاريخية،بالشكل الذي يجعلها تنتج المواد الأولية لأجل عمليات التصدير فقط.
- إندماج الدول النامية في الأسواق العالمية ، تم تشكيله فقط لكي يسمح للدول المتقدمة من تصريف منتجاتها في أسواق الدول النامية.

102- AZOULAY , Op . Cité, p.164

إن هذه الأفكار شكلت منطلقا، لدراساتهم لظاهرة تخلف الدول النامية، ومن تم إقتراح الطرق التي من شأنها مساعدة هذه الدول من تحقيق عملية التقدم و بالتالي الخروج من دائرة التخلف الإقتصادي ،وبهذا فإن تفكير هؤلاء المفكرين نجده يتمركز و يتمحورحول:

- تبيان بأن هياكل النظام السياسي و الإقتصادي العالمي، له تأثيرات على الطاقات التنموية للدول النامية، وبالتالي يؤثر على إستراتيجيات التنمية فيها.
- تبيان خصائص ومراكز الضعف في الدول النامية، وهذا من أجل إقتراح السياسات الإقتصادية،التي من شأنها أن تساعد على إقامة صناعات متنوعة تتجه صوب الأسواق الداخلية لهذه الدول.

ومن هذه المنطلقات ، يظهر الفرق بين تيار الهيكليون وتيار الماركسيون الجدد، من خلال أن التيار الأول لا يتعارض مع إحداث قواعد للتنمية الإقتصادية في الدول النامية ذات طبيعة ليبيرالية (من نوع رأسمالي)،بينما التيار الثاني فكل توجهاته ذات طبيعة إشتراكية، بحيث كل القرارات الإستثمارية تكون مركزة في يد الدول عن طريق ما يعرف بالتخطيط المركزي .

II-2- 1-2- تيار الماركسيون الجدد« Néo – Marxiste» [103].

إن هذا التيار و كما يظهرمن إسمه ، فإنه يستوحي أفكاره من مبادىء الفكر الماركسي، وهذا يظهر من خلال تركيزه على الفكرة الأساسية و التي مفادها : أن نمط الإنتاج الذي يعتبر كمرحلة تاريخية ،يمكن أن يساهم في تنمية الطاقات الإنتاجية، في البلدان التي لم يسيطر فيها بعد،هذا النمط من الإنتاج، ومن هنا فإن الدول الرأسمالية المتطورة ، سوف تعمل على تصدير رؤوس أموالها و الزيادة في المبادلات التجارية بين المجتمعات (مجتمعات ما قبل الرأسمالية)، وذلك كشرط لتوسع علاقات الإنتاج الرأسمالية فيها،و بهذا فإن توسيع الرأسمالية بهذا الشكل يعتبر كعامل لتطور الطاقات الإنتاجية فيها .

و من هنا فإن هذه الفكرة ، تم عكسها بفكرة أخرى في إطار التوجهات الماركسية، وبذلك فإن توسيع الرأسمالية من شأنه أن يكبح التطور الصناعي في الإقتصاديات المتخلفة،ومن هنا فإن كل تحاليل« تيار الماركسيون الجدد » تنطلق من هذه الفكرة.

103- AZOULAY , Op . Cité , pp . 173-174

إن من بين المفكرين الذين برزوا في هذا التيار، نذكر على سبيل المثال ولا الحصر، الإقتصادي الأمريكي«BARAN» ، والتي شكلت أفكاره منبعا لمفكرين آخرين برزوا في هذا المجال ، ومن بينهم : « Sweezy , Frank , Amine و أخرون » .

فتجد « BARAN» يطرح أهم أفكاره من خلال كتابه المنشور سنة 1957 *، والتي جوهرها تدور حول [104] :

– إن ضعف الأسواق المحلية في الدول المتخلفة ، وبالتالي قلة الإستثمارات فيها، هو كنتيجة لسيطرة الطبقة الغنية و هيمنتها في هذه الدول، فهي تحصل على المداخيل و لا ترغب في إستثمارها محليا، بل على العكس من ذلك فهي تقوم بعملية الإحتكار، الذي يسمح بجني أكبر المداخيل ، و هذا ما يكون من نتائجه خفض المستوى المعيشي للأفراد في هذه المجتمعات .

– وجود تحالفات بين كبار الملاك ،الصناعيين والطبقات البرجوازية، والتي تفرض على حكوماتها، عدم القيام بمبادرات لأجل إحداث و تفعيل عملية التطور في بلدانهم، ومثال على ذلك: كعدم إهتمام السلطات بتطويرالهياكل القاعدية الأساسية كالطرقات، مصادر الطاقة،وسائل الإتصالات....إلخ.

و بالتالي فحسب وجهة نظره، فإنه لا توجد صعوبات تتعلق بالمشاكل التقنية أو التسيير، وإنما المشكل يطرح على مستوى الطبقة الحاكمة ،والتي يكمن حسب رأيه في يدها الحل في تحقيق التنمية الإقتصادية،بدون أن تجد أي صعوبات في سبيل تحقيق ذلك.

تجد « BARAN» يدعم هذه الفكرة [105] : بأنه يوجد في دول المحيط (الدول النامية)، فائض في القدرات ، وهي تكمن في ذلك الفرق بين القدرات الإنتاجية « أي ذلك الإنتاج الذي من المفروض أن يتم التوصل إليه بإستخدام عوامل الإنتاج المتاحة في الإقتصاد» وبين الإستهلاك الأساسي « الذي هدفه تلبية الحاجيات الأساسية للأفرا د» .إن هذا الفائض حسب رأيه يتحدد في كل من : الريوع العقارية،الفوائد على القروض ، الأرباح التجارية و الإنتاجية

---

* – عنوان الكتاب " The political economy of Back Wardness ".

104– EVERETT , Op . Cité, p. 113

105– AZOULAY , Op . Cité, p.158

(ذات التركيز العالي من العمل) ، و هكذا فما على هذه الدول إلا أن تستغل طاقاتها بالشكل الذي يساعدها على تحقيق التقدم الإقتصادي.

و من المفكرين الذين برزوا أيضا في هذا التيار، نجد«سمير آمين - S.Amine » الذي يطرح فكرة وجود نموذجين لتراكم رأس المال ، الأول يتعلق بنظام «متمركز في ذاته اوالمركز- Auto centré» و الثاني يتعلق بنظام «المحيط Périphérique»، ومن ثم فإن نظام الإنتاج سيقسم من خلال أربعة مجموعات ،وهذه تظهر من خلال الشكل [106] :

شكل رقم (4)

تفسير فكرة دول المركز والمحيط عند «سمير آمين »

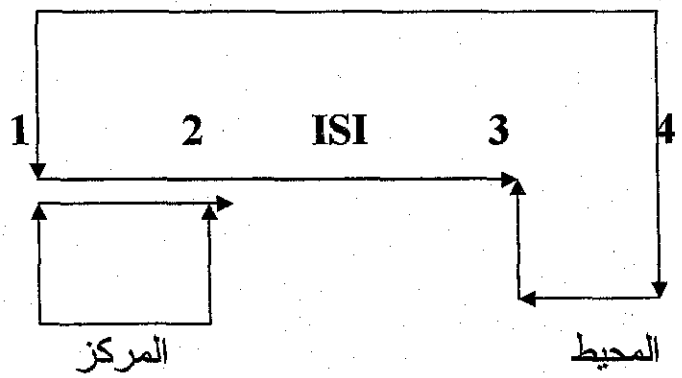

المصدر: Azoulay, op. Cité, p.177

و تتميز المجموعات الأربعة بمايلي :

- المجموعة الأولى(1) : يقوم بإنتاج السلع الإنتاجية التي يتم تبادلها مقابل الفوائد المتراكمة.
- المجموعة الثانية(2) : يقوم بإنتاج السلع الإستهلاكية المستعملة من طرف العمال من أجل إعادة إنتاجها لهم.
- المجموعة الثالثة(3) : يقوم بإنتاج السلع الكمالية المستهلكة من طرف الطبقات المسيطرة ومن طرف العمال غير المنتجون.
- المجموعة الرابعة(4) : يقوم بإنتاج السلع الموجهة للتصدير، والتي تسمح مداخيلها بتمويل إستيراد السلع الإنتاجيةوالسلع الإستهلاكية للإجراء والسلع الإستهلاكية الكمالية.

106– AZOULAY , Op . Cité, pp. 176-177

– أما (ISI) تدل على الصناعت من أجل إحلال الواردات.

و حسب «سمير آمين » ، حتى يمكن لدول المحيط (الدول النامية) ، أن تحقق عملية الإنتقال إلى دول المركز(الدول المتقدمة) ، لابد من تحقيق عملية إنفصال هذه الدول عن السوق العالمي، والذي يعتبر السبب في إختلال التوازنات الإقتصادية في هذه الدول.

و من هنا فهو يقترح عليها ، بأن تتكفل بحاجياتها لوحدها، من خلال إتباع سياسة إقتصادية أثناء عملية الإنتقال، والمتمثلة في تحرير الطاقات الإنتاجية الخاصة بها،وهنا نجد «سمير آمين » ينصح بإستخدام التكنولوجيات الحديثة،وخصوصا في المجالات ذات الإنتاج الإستهلاكي(السلع الواسعة الإستهلاك من قبل أفراد المجتمع) ، و لايكمن أن يتم ذلك إلا بواسطة تشجيع البحث العلمي و التقني، وهذا إعتمادا على القدرات الذاتية لدول المحيط، ولكن عملية الإنفصال[107] هذه ، و التي تعتبر بمثابة خطوة لعملية الإنتقال ، سوف لا يكون في مقدرة هذه الدول بلوغهاإلا إذا كانت هناك مساعدة ، تأتي خصوصا من جهة دول المعسكر الإشتراكي وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي.

إن الإنتقادات الموجهة عموما لهذا التيار ، يمكن أن تظهر من خلال البدائل المطروحة لتجاوز مشكلة التبعية التجارية،التكنولوجية والمالية ،التي تعاني منها دول المحيط،هذه البدائل تكمن في الإستراتيجيات التنموية التي تم تطبيقها في هذه الدول في سبيل تسريع التقدم فيها،إن هذه الإستراتيجية والموضوعة من قبل هذين التيارين ،تكمن في إستراتيجية التصنيع لأجل إحلال الواردات، إستراتيجية تنمية الصادرات، و إستراتيجية الصناعات الثقيلة، وهذا ما سوف نبرزه من خلال الفصل الثاني من حيث الأثار التنموية لها على إقتصاديات دول المحيط.

و كخلاصة لهذين التيارين «الهيكليون و الماركسيون الجدد » فإن تحليلهم تصب كلها في إيطار التحليل التركيبي « هذا النوع من التحليل يرتكز على تاريخ التنمية الرأسمالية... بوصفها عملية ذات شقين ، تتسم بالإزدواجية ، لأن عملية التخلف في إفريقيا و آسيا

107– DAHMANI , Mohamed. Les voies de développement dans l'impasse. Alger : OPU, 1987, p.171

وأمريكا اللاتينية، هي في حقيقتها نتيجة لعملية التنمية في أوربا و أمريكا الشمالية ، وهذه العملية ذات الوظيفتين ، تخلق وضعا من التبعية ، تصبح فيها البلدان المتخلفة ، كملحقات للبلدان المتقدمة » [108] .

و بالتالي فإن مساهمات نظريات التبعية،جاءت ليس فقط بإلقاء اللوم على دول المركز، و التي يعتبرونها، المسبب لما آلت له دول المحيط من التخلف و الإقتصادي، بسبب الإستعمار الطويل لها، و ما تبعه من قهر لهذه الشعوب، من خلال طمس هويتها و ثقافتها ونهب ثرواتها، ولكن مقاومات هذه الشعوب كان من نتيجته حصولها على الإستقلال.

و هذا بالفعل ما حققته أغلبية هذه الشعوب بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن الإستعمار القديم جاء ليظهر بوجه جديد لا يعتمد على الحروب و الإحتلال ، و إنما عن طريق السيطرة الإقتصادية التي تقوم على أساس تصدير نمط الإنتاج الرأسمالي لدول المحيط ، قصد نهب ثرواتها بواسطة إستيرادها بأبخس الأثمان و جعلها في تبعية متعددة الأشكال لها.

و من هنا جاءت إهتمامات هذه النظرية لأجل كسر حلقة هذه التبعية ، وهذا ما سوف نبسطه من خلال العنصر الموالي .

II-2- 1-3- مظاهر التبعية و سبل التخلص منها :

إن نظريات التبعية من خلال تيار كل من « الهيكليون و الماركسيون الجدد » يحاولون إبراز أسباب تخلف الدول النامية (دول المحيط) ، و التأكيد على أنها ضحية لدول المركز (الدول المتقدمة)، و التي تحاول هذه الأخيرة، تصديرها لنمطها الإنتاجي دو الطابع الرأسمالي، بغرض نهب ثرواتها و جعلها مجرد أسواق لها لتصريف منتجاتها، وبالتالي جعلها في تبعية دائمة لها ، و مظاهر هذه التبعية ، تأخذ عدة أوصاف فمنها التبعية التجارية و الأخرى تتمثل في التبعية التكنولوجية و المالية و هذا ما سنحاول تبيانه من خلال العنصرين المواليين:

108ـــ النجفي ، مرجع سابق .103 .

■ **أولا : التبعية التجارية و كيفية التخلص منها :**

تكمن هذه التبعية في ظاهرة صادرات دول المحيط من المواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة ،وهذا ما يظهر من خلال التبادل غير العادل بين هذه الدول، ودول المركز،ولقد بين ذلك كل من « PREBISH & SINGER» [109] ، من خلال ضرورة إحداث القطيعة بين النظريات النيوكلاسيكية للتجارة العالمية ، وإعادة النظر في « نظرية المنافع المقارنة» و« التبادل الحر »، وملاحظاتها تكمن في أن الأرباح لا تتوزع بصورة عادلة بين هذه الدول، وأيضا عدم وجود المساواة في التقسيم العالمي للعمل،وذلك من خلال إستمرار دول المحيط في تصدير المواد الأولية و المنتجات النصف المصنعة في إتجاه دول المركز، و هذه الأخيرة تعيد تصنيعها ،لأجل إعادة بيعها لدول المحيط بأسعار مرتفعة، وبالتالي القسط الأعظم من الأرباح يعود لهاوهذاما يتنافى مع« نظرية المنافع المقارنة»

في هذا الإتجاه، جاءت مساهمة « FURTADO»، ليؤكد أن حافز الإستثمار في دول المحيط، يصطدم بالسلع المستوردة من خلال منافستها للمنتجات المحلية، وبالتالي فإنه فقط عندما يحدث التوقف عن إستيراد هذه المواد، لسبب ما كإنخفاض الدخول، من شأن ذلك أن يشجع على الإستثمار المحلي، ومن هنا تبرز الشروط الملائمة لإقامة إستراتيجية للتصنيع من أجل إحلال الواردات (ISI) [110] .

إن الأساس النظري لهذه الإستراتيجية ، يقوم على أساس إقامة مشاريع،الغاية منها، هو تلبية حاجيات الأفراد، من المواد الإستهلاكية، والتي كانت تستورد من قبل ، و هنا يظهر تدخل الدولة من أجل وضع وسائل حمائية للصناعات الناشئة،كالرسوم الجمركية، حتى لا تتأثر بفعل المنافسات الخارجية، وبالتالي المحافظة على إستمرارية المؤسسات المحلية ، المنشأة لهذا الغرض، ولكن هذه الوضعية سرعان ما سوف تتطور عندما يتم توفير حاجيات السكان الإستهلاكية، ومن هنا تبدأ مرحلة جديدة ، تتمثل في الأتجاه نحو تصدير الفائض و أيضا التفكير في توسيع المنشآت الموجودة و خلق إستثمارات صناعية جديدة ، وهذا ما يتطلب

109- EVERETT , Op . Cité , pp. 165-168 .

110- AZOULAY , Op . Cité , p.168

بدوره اللجوء إلى الواردات حتى يمكن تحقيق ذلك ، ومن هنا سوف تزداد كما و نوعا السلع الإستهلاكية و أيضا السلع الوسيطية والسلع الإنتاجية. و هذا ما سوف نبين مدى تحققه و مساهمته في تنمية دول المحيط من خلال الفصل الثاني من هذا البحث .

دائما من الناحية النظرية، فإن هذه الإستراتيجية (ISI) حسب بعض الإقتصاديين من أمثال « BHAGWATI , 1978»و « BALASSA,1981»[111] ، فإنهم يرون أن هذه الأخيرة ، قد تعترضها بعض العراقيل، من حيث الحصول على التكنولوجيات الجديدة والعجز في الموازين الخارجية(توفير رؤوس الأموال الأجنبية لإقتناء هذه التكنولوجيات) وهذا من شأنه أن يدفع الدول التي تطبق الإستراتيجية (ISI) إلى إعادة النظر فيها، من خلال تعويضها بإستراتيجية جديدة تتمثل في« إستراتيجية تنمية الصادرات SDE »،التي سوف تسمح من إحداث التوازنات الخارجية، وبالتالي الرفع من العقبات المالية، والتي تمكن من الحصول على التكنولوجيات الجديدة.

إذن هذه الإستراتيجية (SDE) ، الغرض منها هو التركيز على الصناعات التي تستطيع أن تجد منفذا لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، والغاية من ذلك هو إستغلال الثروات المحلية من المواد الأولية، من خلال تصنيعها بدلا من التصدير المباشر لها، وبالتالي إمكانية زيادة حجم العملات الأجنبية، والتي يمكن توجيهها إلى قطاعات أخرىتساهم في تفعيل حركة التنمية الإقتصاديةو أيضا سوف نتحقق من تطبيق هذه الإستراتيجية في دول المحيط من خلال الفصل الثاني من هذه الرسالة .

■ ثانيا : التبعية التكنولوجية و المالية و كيفية التخلص منها :

تظهر التبعية من خلال الإستثمارات الأجنبية ، وبالأخص من خلال الشركات المتعددة الجنسيات (عبر القارات)و السبب في ذلك يرجع ،أن هذه الأخيرة هي التي تقوم بعملية التحويل التكنولوجي من دول المركزإلى دول المحيط، و في هذا المجال نجد«FRANK» ينظر إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها ، « ترتكز و بصفة خاصة في مجال الصناعات

111– AZOULAY , Op . Cité , p.137

الإستراتيجية....مثل هذه الصناعات لا تساعد على خلق علاقات قوية ، للتكامل الرأسي الأمامي و الخلفي مع باقي الأنشطة الإقتصادية في المجتمع ».[112]

إن ذلك يرجع فقط ،لكون هذه الشركات تركز إهتماماتها على إستنزاف ثروات دول المحيط بأرخص الأثمان ،و إعادة بيعها في شكل مواد مصنعة بأعلى الأثمان، و بالتالي تحقق أرباحا كبيرة ، تقوم بتحويلها إلى بلدانها الأصلية ، دون تخصيص جزء منها لإعادة إستثمارها في قطاعات إقتصادية أخرى في نفس البلد الذي تستغل نشاطاتها فيه، ويعاب عليها أيضا إستغلالها اليد العاملة المحلية بأدنى الأجور و زيادة على ذلك حرمان الدول المضيفة من تحويل الخبرات والكفاءات إليها .

و في هذا الإطار ظهرت عدة دراسات ، من أجل تبيان الآثار السلبية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المحيط ، ولقد خلص مفكروا النظريات التبعية إلى ما يلي[113] :

■ أولا : بالنسبة لتيار الهيكليون : فرأيهم في الشركات المتعددة الجنسيات هو؛

– إنها تركز على الإستثمار في المشاريع ذات المراحل النهائية للإنتاج كالصناعات التركيبية و التي تستخدم فيها تقنيات إنتاجية قديمة مستوردة. وذلك لكونها لا تحمل مخاطر كبيرة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

– تفرض هذه الشركان على المؤسسات المحلية، العمل وفق شروط السوق الرأسمالية، ومن نتائج ذلك هو تعزيز إحتكاراتها للقطاعات التي تستثمر فيها .

– تعمد هذه الشركات بالإتفاق مع المؤسسات الأم و الموجودة في الخارج، على وضع نظام للأسعار ، والذي من شأنه أن يمتص الأرباح، التي تكون خاضعة للضرائب ، وهذا ما يكون له إنعكاسات خطيرة على المالية العمومية في هذه الدول ، و أثار على ميزان الحسابات وإحتياطات الصرف للبلد المضيف .

112– أبو قحف ، مرجع سابق ، ص .221.

113– BENISSAAD,M,E. Economie internationale. Alger : Office des Publications universitaires, 1983. pp. 96-99

– تسيطر هذه الشركات على القطاعات الإقتصادية التي تستثمر فيها ، وتمنع إنشاء الإستثمارات الوطنية فيها .

– كل مراكز القرارات الإقتصادية لهذه الشركات تكون في الخارج (المؤسسات الأم) وبالتالي من شأنها أن تعرقل الخطط الإقتصادية للبلد المضيف .

– الشركات التي تستثمر في القطاعات الإستخراجية (المواد الأولية)، تقوم بالإستغلال الفاحش لهذه القطاعات مما يسرع في إضعاف الإحتياطات المنجمية للبلدان المضيفة.

■ ثانيا : بالنسبة لتيار« النيو ماركسيون »فآثار الإستثمارات الأجنبية المباشرة على إقتصاديات الدول النامية ، فتتجلى في أن الدول المصدرة لرأس المال تعمل على نهب ثروات البلدان النامية ، وهذا ما حاول تبيانه«C.Goux » حول المثال الذي ساقه لكيفية ، إنتقال رأس المال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك.

فهو يفترض وجود إستثمار مباشر يقدر بـــ500.000 دولار ، بحيث أوضح مشوار هذا الإستثمار وفق المسار الذي يلي :

– عندما يتم تحويل مبلغ 500.000 دولار من حساب ما، مفتوح لدى بنك أمريكي،إلى حساب بنكي مفتوح في بنك مكسيكي ، فإن نتائج ذلك دخول عملة صعبة لهذا البلد.

– إن المؤسسة المستثمرة ، سوف تستعمل أغلب هذا المبلغ ، في شراء التجهيزات الضرورية لعملية الإستثمار (الذي سيقام في المكسيك) من الولايات المتحدة الأمريكية(USA) ، ويكون ذلك عن طريق تحويل هذه المبالغ مرة أخرى إلى البنوك الأمريكية ، وبالتالي المساهمة في تنشيط الإقتصاد الأمريكي .

– و في الحالة التي لا تخفي هذه المؤسسة أرباحها ، وإذا كان معدل هو 30% ، ومعدل إعادة الإستثمار المحلي هو 50 % ، فإن العمليات الحسابية لهذا الإستثمار ستكون على النحو التالي :

السنة الأولى	الأرباح	10.000= x % 30 = 3.000
	إعادة الإستثمار	3.000 = x % 50 = 1.500
	تحويل الأرباح إلى الخارج	3.000 = 1500 - = 1.500
السنة الثانية	الأرباح	11.500 = x % 30 = 3.450
	إعادة الإستثمار	3.450 = x % 50 = 1.725
	تحويل الأرباح إلى الخارج	3.450 = 1725 - = 1.725
السنة الثالث	الأرباح	= 3.967,50
	إعادة الإستثمار	= 1.983,75
	تحويل الأرباح إلى الخارج	= 1.983,75

– عند حلول السنة السابعة و السنة الثامنة من عمر الإستثمار الأجنبي ،في هذه الحالة، يكون هذه الإستثمار من الناحية المحاسبية قد إهتلك كليا، و بالتالي سوف يصبح « مضخة » حقيقية تقوم بإمتصاص مداخيل هذا البلد وتحويلها إلى باقي مختلف دول العالم.

زيادة على هذا التحليل السابق، نجد «Baran & Sweezy » في سنة 1966 قاما بعملية تحليل لتصرفات الشركات المتعددة الجنسيات[114] ، فإعتبروها من بين المصادر الأولى، في إيطار تصدير رؤوس الأموال الأجنبية من دول المركز إلى دول المحيط ، فحسب نظرهما أن هذه الشركات تعتبر كعامل كبح للطاقات الأنتاجية فيها، عن طريق « ضخها » للفائض الموجود فيها والذي من المفروض أن تستغله هذه الدول إذا ما جندت عوامل إنتاجها لذلك، وبالتالي فإن هذه الشركات ستنقل هذا الفائض إلى دولها (المركز)وهذا ما يؤدي إلى حرمان هذه الدول(المحيط) من هذه الفوائض.

إن الخلاصة التي يمكن الوقوف عندها فإنه « يوجد ضغوطات خارجية تثقل كاهل دول المحيط ، تتجلى في الشركات المتعددة الجنسيات ، القروض،المعونات الأجنبية، التجارة، الحضور الثقافي الأجنبي ، كل ذلك يؤدي بالشعور بأنهم تحت الوصاية و ليسوا بأشخاص أحرار » [115] ، هذا هو التفكير الذي أعتبر المحرك في تحاليل أصحاب نظريات التبعية و الذي يظهر في جميع كتاباتهم .

114– AZOULAY , Op . Cité , p.159 .

115– EVERETT , Op . Cité , p .114 .

و من هنا، فإن جميع رؤوس الأموال الأجنبية ، لا تساهم في إحداث التنمية في دول المحيط ، بل على العكس من ذلك، فهي وسيلة لضخ طاقات هذه الدول، و بالتالي تساهم في تعميق الهوة بين دول المحيط و دول المركز و أيضا في تسريع عمليات النهب هذه .

لأجل التخلص من هذه التبعية التكنولوجية والمالية، فإنه يوجد بعض المفكرين في هذا الإطار، ينصحون دول المحيط و خاصة تلك ذات الدخول الضعيفة، حتى تستطيع التخلص من التبعية عليها أن تتبع أسلوب « الكارتيلات » أي إتباع منهاج التكتلات الإقتصادية ، والتي بواسطتها يستطعون الرفع من مداخيلهم ، عن طريق القيام بنزع الملكيات (التأميمات) ، أو إجبار الشركات الأجنبية على بيع مستثمراتها إليها ، وأيضا الإمتناع عن تسديد الديون الخارجية .

و هناك من المفكرين ، ينصح بدلا من إستخدام هذه الطرق ، اللجوء إلى إتفاقيات الشراكة (في إيطار إتفاقيات التعاون)، أو بكل بساطة تحمل عبىء الإستثمارات الأجنبية ، وخصوصا في القطاعات التي تؤدي خدمات لا يمكن الإستغناء عنها مع التفكير في الوقت نفسه من جعل حد لهذه الشركات في أوقات لاحقة[116] .

لقد تم إعتماد من الناحية النظرية في دول المحيط إستراتيجيات للتنمية كبديل لرؤوس الأموال الأجنبية، و لقد تمثلت في [117] :

- تبني مبدأ الإعتماد على النفس من خلال مايعرف« التمركز الذاتي–Autocentré » وذلك لأجل إستغلال الفائض في دول المحيط (هذا الفائض تمت الإشارة إليه سابقا) ، وهنا يفترض أن تتدخل الدولة من أجل تجنيد المدخرات الوطنية و حتى الأجنبية (إذا ما تتطلب الأمر لذلك مؤقتا) ، وذلك لغرض تمويل الهياكل القاعدية الأساسية ، تأمين النفقات الإجتماعية في التعليم و الصحة ، تكوين سوق داخلية و التي من شأنها أن تشجع إنتاج السلع الوسيطة و السلع الرأسمالية .

116– AKKACHE ,A.Capitaux étrangers et libéralisation économiques : l'expérience Algérienne.Paris :Maspero,1971,p.78

117– AZOULAY , Op . Cité , pp.197-198 .

– إستخدام أسلوب « الصناعات الثقيلة »، والتي تعتبر أم الصناعات الأخرى، أي وسيلة لخلق صناعات أخرى سواء في القطاع الإنتاج أو الإستهلاكي ، وهذا ما سوف نرى تطبيقه و أثاره التنموية ، من خلال ما تم تطبيقه في كل من الهند عن طريق ما يعرف « نموذج MAHALANOBIS » و الجزائر،والذي عرف « نموذج الصناعات المصنعة » من خلال الفصل الثاني والثالث من هذه الرسالة.

II-2- 2- قراءات في دراسات أخرى معارضة :

لقد جاءت دراسات و تحاليل إقتصادية لتعارض دور رؤوس الأموال الأجنبية بإختلاف أنواعها ، إنطلاقا من المعونات الخارجية و مرورا بالقروض الأجنبية و أخير الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية ، وجعلها في تبعية إقتصادية للخارج.

وهذا ما يمكن تبيانه من خلال الدراسات النظرية و الإمبريقية لرؤوس الأموال الأجنبية وفق العناصر الثلاثة التالية :

II-2- 2- 1- الأثر السلبي للمعونات الخارجية :

تجد من بين الإقتصاديين و الذين يعارضون و بشدة ، على أن المعونات الخارجية ، تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي كل من : « Hilthon Freidmann, Peter Banaer, William Easterely » ،إن إستنتاجات هؤلاء المفكرين تؤول إلى أن المعونات الخارجية تؤدي إلى توسيع البيروقراطية ، تديم من حكم الحكومات الفاسدة ، و تساهم في إثراء فئة النخبة في البلدان الفقيرة وهم يستدلون على ذلك بهول الفقر في إفيريقيا وجنوب آسيا ، بالرغم من مرور ثلاثون سنة من المعونات المقدمة ، مستدلين بأمثلة عن بعض الدول النامية « كالكونغو، هايتي ، غينيا الجديدة، والصومال »، وخلاصة تحاليلهم تقود إلى أن المعونات الخارجية ، لا بد من تغييرها جدريا من خلال الإنقاص منها ، أو بكل بساطة إلغاؤها بصفة نهائية [118] .

118– Radelet , Op . Cité , p.16

بالإضافة إلى التحاليل السابقة، جاءت دراسات إمبريقية ، لتبين ان المعونات الخارجية، لا تؤثر فقط في المدخرات المحلية للدول النامية ، وإنما تمتد آثارها على المالية العمومية لهذه الدول، ومن بين هذه الدراسات، تلك التي تعود للإقتصاديين[119] .

- تحليل كل من : « Gang & Khan ,1991 » و« Khan & Hoshino ,1992 » بحيث أفضت دراستهم لعينة مصغرة لدول آسيوية ، والنتيجة كانت أن المعونات الخارجية تؤثر على النفقات العمومية و في نفس الوقت على المداخيل الحكومية ، و وجدوا أيضا أن هناك فارق بسيط في إستعمال الهبات بالمقابل للقروض ، وحسب النتائج التي توصلوا إليها أن فقط 32 % من الهبات التي أستلمت تم إستثمارها و ذلك بمقابل85 % من القروض .

و على العموم فإن المعونات الخارجية تكون ذات أثر سلبي على النمو الإقتصادي ، من خلال الإستعمال السّيء لها من طرف الدول المستفيدة منها، و بما أن أغلب الدول النامية تتفشى فيها البروقراطية ، الفساد و غيرها، فإن توجيه هذه المعونات لا يأخد دائما الوجهة التي تم تسطيرها لها ، وهو مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية الإقتصادية فيها. أما جانب الدول المانحة فالمعونات المشروطة و التي ترتبط بأهداف سياسية لا تحقق الغرض المنتظر منها وهو مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية فيها .

II-2- 2- 2- الأثر السلبي للقروض الأجنبية :

إن القراتءات الإقتصادية ، تربط اللجوء إلى الإستدانة الخارجية بحالات اللاتوازن التالية:

- العجز في الإدخار و الإستثمار .
- العجز في ميزان المدفوعات .
- العجز في ميزانية الدولة

و لكن نجد أن أغلب دراسات الهيئات المالية الدولية ، يفضلون الإعتماد على العجز في ميزان المدفوعات،الذي يعتبرالسبب الرئيسي المؤدي إلى طلب القروض الأجنبية[120] .

119- Raffinot , Marc . et Moisseron , Jean-Yves . Dette et pauvreté Paris : économica ,1999 , pp. 69-70

120- idem ;pp. 71-72 .

إن سلبية القروض الأجنبية على النمو الإقتصادي ، تظهر من خلال تراكمها و أيضا تراكم خدماتها ، و التي سوف تتحول إلى نوع من الضرائب المستقبلية على الإنتاج ، وبالتالي تقلل من عملية الإستثمار، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسات الإمبريقية التي قام بها الإقتصاديون[121] «, Reisen & Van Arostenbury,1988 , Krugman 1988, S.Achs 1998» و لقد برهن أيضا « Bronsztein 1990 » من خلال دراسة إمبريقية لديون دولة « الفليبين » بحيث خلص إلى أن خدمة الديون ، تؤثر وبصفة عكسية على تكوين رأس المال الخاص ، و أنها تدفع إلى المزيد من الإستدانة الخارجية.

و خلاصة لذلك أن القروض الأجنبية ، تشكل عبئا على إقتصاد الدولة ، في حالة تراكمها و أيضا تراكم خدماتها، وبالتالي فإن سلبية هذه القروض على النمو الإقتصادي ، سوف تبدأ من خلال الإفراط من اللجوء إليها لحل المشاكل المترتبة عن العجز سواء في الإدخار و الإستثمار ، العجز في ميزان المدفوعات أو العجز في ميزانية الدولة ، و يظهر ذلك جليا عندما يتم تجاوز الحد المعقول من الديون الخارجية والذي تم توضيحه من خلال منحنى« Laffer » في المطلب الأول من المبحث الثاني للفصل الأول.

II-2- 2- 3- الأثر السلبي للإستثمارات الأجنبية المباشرة :

إن مفكري المدرسة التقليدية يرون أن الإستثمارات الأجنبية ، المقامة في الدول النامية ، مثلها كالذي يلعب مبارة يكون فيها الفائز فيها ، وفي معظم الحالات، الشركات المتعددة الجنسيات ، وفي هذا السياق جاءت عدة إسهامات لمفكرين إقتصاديين ينتمون إلى هذه المدرسة و منهم [122] :

■ الإقتصادي « Baliga» ، لقد قام بتحليل واقع أنشطة الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات في الدول النامية و لقد خلص إلى ما يلي :

121– Raffinot , Op . Cité, pp. 73-74

122– أبو قحف، عبد السلام.اقتصاديات الاستثمار الدولي.الاسكندرية :المكتب العربي الحديث1991.، ص .ص.219-226 .

- إن الهدف من الإستثمارات الأجنبية، يقوم على أساس الإستخراج و الحصول على المواد الأولية من الدول النامية ، و تصنيعها في الدولة الأم لهذه الشركات .

- ينظر المستثمرين الأجانب إلى الدول التي يرغبون في إقامة مشاريعهم فيها، تعد على أنها أسواقا مربحة توفر لهم فرص للإنتاج والتسويق ،و لأجل بلوغ هذا الهدف، فإن هذه الشركات ستسعى لأجل الدخول في شراكة ما بينها و بين الشركات الوطنية المحلية، ويكون ذلك تحت شرط أن تحصل على أكبر نسبة للمشاركة مقارنة بنظيرتها في المشروع المقام .

- تحاول الشركات المتعددة الجنسيات من توجيه إستثماراتها في الدول النامية ذات التركيز العالي من اليد العاملة، بسبب إنخفاض تكلفة العمل، وهذا ما يسمح لها بإستثمار حجم أقل في الدول المضيفة ،وبالتالي التقليص من المخاطر الإستثمارية.

الإقتصاديين « Hood & Yung» ، يريان أن الشركات المتعددة الجنسيات هي شكل من أشكال الإمبريالية الجديدة ، لكونها تسعى لتنظيم أرباحها من خلال تصديرها لرؤوس أموالها و إستثمارها بالدول النامية، بعدما تدهورت أرباحها في دولها الأصلية ، و بذلك فهي تسعى إلى إكتساح أسواق جديدة تشكل مصادر جديدة لأرباحها من خلال تصريف منتجاتها و خدماتها فيها، وهذا من شأنه أن يحدث نوعا من التبعية التكنولوجية لهذه الدول المضيفة، وزيادة على ذلك فإن لها آثار سلبية أخرى تظهر من خلال :

- المنتجات و الخدمات التي توفرها الشركات المتعددة الجنسيات تؤدي إلى خلق حالات الإحتكارات في البلدان المضيفة .

- يرتبط حجم العمالة في الدول المضيفة بمدى بقاء هذه الشركات وإستقرارها في الدول المضيفة .

الإقتصادي « Bierstere» ، لقد قام بتحليل يقوم على إفتراضات نظرية ، فيما يخص الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد توصل إلى النتائج التالية :

- تعمد الشركات المتعددة الجنسيات إلى جلب للدول المضيفة كمرحلة أولى (إبتدائية) حجم أصغر من رأس المال الأجنبي ، مع هدف تحويل أكبر حجم من الأرباح والمداخيل إلى مؤسساتها الأم ، وهذا ما سوف يؤثر سلبا على كل من ميزان المدفوعات و خفض حصيلة الضرائب في الدول النامية ، فضلا على زيادة إعتماد هذه الأخيرة على الخارج مما يؤدي إلى إضعاف إقتصادياتها الوطنية .

- تؤدي الشركات المتعددة الجنسيات من الإنقاص من حجم الإنتاج الوطني، من خلال إما بشراء الشركات الوطنية أو جعلها تنسحب من السوق نتيجة لعدم قدرتها على المنافسة.

- نتيجة إحتكار الشركات المتعددة الجنسيات للتكنولوجيات الحديثة و المتطورة، فإن ذلك من شأنه،أن يؤدي إلى إضعاف مساهماتها،في تحقيق التقدم التكنولوجي للدول النامية(المضيفة).

- تجلب الشركات المتعددة الجنسيات أنماطا إستهلاكية،لا تتلاءم وخصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها، بحيث يتم التركيز فيها على إنتاج السلع الإستهلاكية ، بدلا من التركيز على السلع الإنتاجية ، وهذا من شأنه أن يؤثر على القيم والعادات و الثقافة المحلية، و يؤدي أيضا إلى التأثير على الميل الحدي للإدخار ، و ما يترتب عليه التأثير على تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، بسبب إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، الناتج عن هذه الأنماط الجديدة للإستهلاك ،وكل ذلك يؤدي إلى خفض الكفاءة الإقتصادية ، والإستقلال السياسي للدول النامية (المضيفة).

- تؤدي الشركات المتعددة الجنسيات،إلى خلق نوع من الطبقية في الدول النامية،ويتجلى ذلك من خلال الأجور التي تمنحها لعمالها، والتي تكون أعلى مما تعطيه نظيرتها من الشركات الوطنية المحلية .

إقتصاديون آخرون مثل « Freeman,Persen, Living Stone» ، لقد أشاروا في تحاليهم إلى سلبيات الإستثمارات الأجنبية المباشرة السابق ذكرها، بالإضافة إلى تركيزهم على :

- إن الشركات المتعددة الجنسيات ، تؤدي إلى إعاقة التخطيط الإقتصادي، داخل الدول النامية، و هذا من خلال الشروط التي تفرضها أثناء إقامة مشاريعها فيها، مثل: الحصول إلى إمتيازات في مجال الإعفاءات الجمركية، أو عدم الخضوع إلى قوانين العمل المحلية.. إلخ .

- تدخل الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة لها ،عادات سلبية، كالرشوة، من خلال تقديم للمسؤولين فيها للهدايا والعملات، إقامة حفلات الغداء أو العشاء الفاخرة، اللهو ....إلخ ، بالإضافة إلى محاولات قلب أنظمة الدول النامية التي تعارض مصالحها بالتواطؤ مع قوى داخلية وخارجية .

و خلاصة لذلك فإن محللي المدرسة التقليدية ، التي تناولت بالدراسة الأثر السلبي للإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية الإقتصادية في الدول النامية المضيفة لها ، و إعتبارها لا تخدم سوى مصلحتها، أي تعظيم أرباحها على حساب إقتصاديات هذه الدول .

خلاصة الفصل الأول :

إن إستخدام رؤوس الأموال الأجنبية بإختلاف أنواعها ، سواء ما تعلق منها بالمعونات الخارجية ، القروض الأجنبية التجارية أو الإستثمارات الأجنبية ، كمكملة للعجز في المدخرات المحلية للدول النامية ، و بغرض تحقيق التنمية الإقتصادية فيها، إن ذلك كان محل جدل لعدد من الدراسات النظرية و التطبيقية ، التي إهتمت بهذا الموضوع ، و ذلك في الفترة الممتدة بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية يومنا الحالي ، فمنها ما يرى أن لها دور إيجابي في التنمية و الآخرون يرون عكس ذلك ، و كل تيار يذهب في تحاليله على حجج و براهين تؤيد الإتجاه التي تسيير فيه.

إن ما يمكن أن نستخلصه من ذلك ،أن الذي يحدد إيجابية أو سلبية رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية ، لا يرجع إلى هذه الأموال في حد ذاتها ، و إنما في الطريقة التي تستخدم بها والغاية التي خصصت لأجلها ، و كل ذلك يتوقف على طرفين :

فالطرف الأول يمثل في الدول المستفيدة ، التي يجب عليها أن تجد الطرق المثلى لتسيير هذه الأموال بالشكل الذي يخدم المشاريع التنموية فيها .

أما الطرف الثاني فيرجع إلى الدول المصدرة لهذه رؤوس الأموال ومدى حسن نيتها فعلا ، لمساعدة الدول المستفيدة لأجل الخروج من دائرة تخلفها الإقتصادي .

الفصل الثاني

• دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية للدول النامية و الاشتصادبات الانتقالية

المقدمة :

تتفاوت آثار رؤوس الأموال الأجنبية ، بإختلاف أصناف هذه الأخيرة، و لأجل تبيان هذه الآثار، و لأغراض منهجية البحث ، فإن هذا الفصل ،سوف نعالج من خلاله ،رؤوس الأموال هذه من زوايتين ، فالزاوية الأولى ، تتمحور حول تأثير مصادر المعونات الخارجية ، بإختلاف أنواعها (الثنائية و المتعددة الأطراف) في الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية ، وذلك من خلال تتبع مسارها التاريخي ، و كل ذلك يكون من خلال المبحث الأول ، أما الزاوية الثانية ، فتتعلق برؤوس الأموال الأجنبية في حد داتها و سيتم دراستها من خلال مبحثين ، فالمبحث الثاني سيدرس فيه كل أنواع القروض الأجنبية بإعتبارها رؤوس أموال نقدية لا تدخل بصفة مباشرة في رأس المال العيني المحلي و إنما يجب أن تتحول من مدخرات أجنبية إلى إستثمارات (تساهم في تكوين رأس المال)، وتصبح عامل من عوامل الإنتاج و بالتالي محاولة معرفة مدى تحقيقها لهذا الهدف إنطلاقا من إستخداماتها في مسار التنمية،و هذا إلى جانب دور رأس المال الوطني (المدخرات المحلية) ، أما المبحث الثالث و الأخير سنعالج فيه مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر، كونه رأس مال أجنبي عيني يدخل مباشرة في تكوين رأس المال ، من خلال إستعراض مساره التاريخي في الدول المضيفة.

I- المبحث الأول : مصادر المعونات الخارجية والتنمية :

إن حجم و أهداف المعونات الخارجية ، تعود بالدرجة الأولى إلى الدول والهيئات الدولية المانحة لها، و لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث الإلمام بجميع هذه المصادر على المستوى الثنائي و المتعدد الأطراف ، و بالتالي معرفة مدى مساهمتها في تنمية الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية.

I-1-المطلب الأول : نشأة فكرة المعونات الخارجية:

لقد ظهرت المعونات الخارجية كمصدر لرأس المال، بعد الحرب العالمية الثانية،وبالتحديد من خلال ما يعرف« بمخطط مارشال» في عهد الرئيس الأمريكي« ترومان» لأجل مساعدة أوروبا الغربية على بناء إقتصادياتها ،التي كانت منهارة نتيجة للأثار المدمرة للحرب، بفضل هذا المخطط تم تحويل إلى أوروبا الغربية حوالي 17 مليار دولار على مدى أربع سنوات، أي ما يعادل 1,5 % من الدخل الوطني الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا المخطط كانت له آثار إيجابية على هذه الدول ،ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين، فالأول يعود إلى المساهمة المالية المعتبرة، أما العامل الثاني فيرجع إلى الدول المستفيدة ، التي قامت بإستغلال هذه الأموال في القطاعات المنتجة بفضل سياسات تخطيط إقتصادي منسجمة ومحكمة [123]

لقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أيضا، بإستقلال العديد من الدول ،وفي فترة كانت تغلب عليها سماة الحرب الباردة، ما بين المعسكر الإشتراكي بزعامة الإتحاد السوفياتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث كان يسعى كل قطب إلى الجلب في صفوفه هذه الدول ذات الإستقلال الحديث و إخضاعها لإيديولوجيتها ، ومن هذا المنظور تطورت فكرة المعونات الأجنبية كطعم لجدب هذه الدول، بحيث كان يغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الطابع الإقتصادي.

---

[123]- MALCOLM, et autres . Op.cité, pp.509-510

إن هذه الفترة ، شهدت أيضا ظهور العديد من النظريات الإقتصادية، التي ركزت على دور المعونات الأجنبية ، وإعتبارها مصدرا من مصادر الأموال الأجنبية ، التي من شأنها أن توفر الموارد المالية اللازمة، لمساعدة الدول النامية من أجل تحقيق الإنطلاقة في التنمية الإقتصادية ، و بالتالي الخروج من دائرة التخلف الإقتصادي.

وهذا الإتجاه الفكري هوما ذهب إليه العديد من الإقتصاديين كأمثال : « روستو- روزنشتين،هيرشمان،نوركس، فايو باو ، شنري وستروت »ودراسات امبريقية اخرى حديثة *.

لقد توسعت فكرة المعونات الخارجية ،من خلال إقتحام العديد من الدول (المانحة) لهذا المجال ، ومثال ذلك :نجد منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) ، والتي شكلت جهازا مناسبا لها ، يعرف بـــ« لجنة المساعدات التنموية(CAD) » وهذا في سنوات الستينات ، وأيضا إبرام إتفاقيات دولية في هذا المجال، ومثال على ذلك إتفاقية « لومي LOME» المبرمة ما بين الإتحاد الأوروبي و العديد من الدول النامية(دولACP) في سنة 1975، وأيضا ظهور مايعرف معونات الإتحاد السوفياتي (الكتلة الشرقية) ، ولقد دخلت هذا المجال أيضا المنظمات الدولية ، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التمويل الدولية، هيئة التنمية الدولية ، البرنامج الموسع للمعونة الفنية ، و هيئات و منظمات أخرى عالمية.

إن فكرة المعونات الأجنبية لم تتغير ، وهي العمل على مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية الإقتصادية ، و ذلك بالرغم مما تحمله في طياتها من أثار سلبية على الدول النامية في ظل إرتباطها بشروط سياسية لا تخدم في النهاية إلا مصالح الدول المانحة لها،إلا أن أهدافها توسعت ، لتشمل [124] محاربة الفقر ، توفير الحاجيات الأساسية ، تحقيق الإستقرار في الإقتصاد الكلي للدول المستفيدة ، وضع برامج التصحيح الهيكلي ، حماية البيئة ، وضع أنظمة ديموقراطية.....إلخ.

* – لقد تم عرض أفكار هؤلاء الإقتصاديين من خلال الفصل الأول في شقه المتعلق بالجانب النظري لرؤوس الأموال الأجنبية والتنمية

[124] – MALCOLM, et autres . Op.cité, p. 510

I-2-المطلب الثاني: تقويم مصادر المعونات الخارجية الثنائية :

يدخل في إيطار المصادر الثنائية ، تلك المعونات الخارجية، التي تكون بين دولتين، وهي بذلك تكتسي الطابع الرسمي ، إن أثر هذه المعونات على التنمية في الدول النامية، يظهر من خلال حجم و أهداف تقديم هذه المعونات من طرف الدول المانحة ، كدول لجنة المساعدة التنموية (CAD) أو الإتحاد السوفياتي و دول المعسكر الإشتراكي سابقا ، أو الدول العربية ، إن آثر ذلك سوف نبينه بنوع من الإيجاز من خلال العناصر الموالية.

I-2-1- معونات دول « لجنة المساعدات التنموية » :

لقد ظهرت هذه اللجنة إلى الوجود ، في سنة 1960، وهي تشكل إلى غاية يومنا الحالي، أهم لجان منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE) ، والدول الأعضاء المنتمية إلى هذه اللجنة تشمل كل من [125] : « ألمانيا ، أستراليا، النمسا ، بلجيكا، كندا، دانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية ، فنلاندا ، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان ، لوكسمبروع، النرويج، زيلاندا الجديدة، الأراضي المنخفضة، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد ، سويسرا، لجنة الجماعة الإقتصادية الأوروبية(CEE) ، زيادة على أعضاءلهم صفة الملاحظين وهم : البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، اليونان، إسلاندا ، المكسيك، تركيا» و الذين يتم إشتراكهم في إجتماعات لجنة (CAD) من أجل المسائل المشتركة.

إن الدول الأعضاء في لجنة (CAD) يعملون على : [126] مساعدة الدول الأقل تطورا ، من أجل حل مشاكلهم ، من خلال الرفع من حجم المعونات المالية والفنية ، كما ونوعا، وهذا لصالح الدول الأقل تطورا ، و من أهدافها أيضا، تقويم إحتياجات الدول المحتاجة للمعونات ، وبالتالي فعمل هذه اللجنة لا يلزم أعضائها على سياسات معينة متعلقة بالمعونات ، و إنما تضع المعايير لأجل تحسين فعالية هذه المعونات في حدها الأدنى ، وزيادة على ذلك فهي تعمل على جمع المعطيات الإحصائية و تحليلها في كل ما يتعلق بجوانب المعونات الممنوحة ، و مجالات إستخدامها في الدول المستفيدة .

عند تقويم المعونات الإقتصادية ، الممنوحة من قبل دول (CAD)، فإنه يعتمد المعيار الذي

---

[125] OCDE. « L'aide au développement :Les chiffres » Problèmes économiques ,N°2393,12 Ooctobre 1994,p.31 –

[126] BLACKWELL,MICHAEL. « Les Flux d'aide :le rôle du CAD »,Finances &Developpement,Mars 1984,pp.42-43 –

حددته الأمم المتحدة (ONU) وهو بلوغ ما نسبته 0,7 % من الدخل الوطني الإجمالي(PNB) من حجم المعونات من قبل الدول المانحة ، و من خلال تحليل واقع هذه النسبة، فإننا نجد: [127] في فترة عشرة سنوات ما بين سنة 1961 إلى غاية 1970، إنخفضت هذه النسبة من0,53 % إلى 0,34 % من(PNB) ، و في سنة 1982 لم تتحسن إلا بقدر قليل أي 0,38 % من(PNB) ، أما في سنة 1993 [128] إنخفضت إلى 0,29 % من(PNB) وفي سنة 2002 إلى 0,23 % من(PNB) ، أي ما يعادل 57 مليار دولار كمعونات إقتصادية موجهة إلى كل الدول النامية .

و هكذا فالملاحظة الأولية أن المعونات الخارجية لإعضاء لجنة (CAD) تبقى بعيدة عن الأهداف الرسمية المسطرة،و هو بلوغ ما نسبته 0,7 % من(PNB) كحجم المعونات، وزيادة على ذلك أن نسبتها لم تتحسن بل كانت عموما دائما في إنخفاض ، و لكن تبقى بعض الدول الأعضاء أحسن من مثيلاتها، في مجال المعونات الأجنبية ، وهذا ما يمكن إستنتاجه من خلال الجدول التالي ، و الذي يبين ترتيب الدول ، فيما يتعلق بالسياسات المنتهجة في مجال المعونات ، وذلك على سلم تنقيط واحد من عشرة .

جدول(1)

ترتيب الدول حسب نوعية سياساتها نحو الجنوب ، العلامة على 10

الرتبة	الدولة	العلامة
1	الأراضي المنخفضة	5,6
2	الدانمارك	5,5
3	البرتغال	5,2
4	زيلاندا الجديدة	5,1
5	السويس	5,0
6	ألمانيا	4,7
11	المملكة المتحدة	4,2
14	فرنسا	3,8
15	ايطاليا	3,6
20	الولايات المتحدة	2,6
21	اليابان	2,4

المصدر: Chavagneux,Christian.«Quand le Nord tient ses promesses »,
Alternatives économiques , N° 215, Juin 2003 , p.57

[127] BLACKWELL, Op. cité ,pp.42-43 –

[128] OCDE. « L'aide au développement :Les chiffres » Problèmes économiques, N°2393,12 Ooctobre 1994,pp..31-32 –

تبقى الولايات المتحدة التلميذ الضعيف ، في مجال المعونات الخارجية ، وفضلا عن ذلك فإن ما نسبته 80% من مبالغ المعونات ، تعود إليها تحت شكل طلبات الشراء لمنتجاتها، وما يحدث في العراق خير دليل على ذلك ، بحيث ان جل صفقات إعمار هذا البلد، منحت إلى المؤسسات الأمريكية [129] .

زيادة على ضعف حجم المعونات الخارجية، فإنها تحمل في طياتها دوافع سياسية وإقتصادية تخدم مصالح الدول المانحة وهذا خدمة لدوافع سياسية و إستراتيجية ، فمثلا : [130] المالي و السينغال ، يحصلان على نسبة هامة من المعونات من طرف فرنسا، و هذا بالمثل بالنسبة للدول الفرنكو إفريقية ، وأيضا مصر تستفيد من معونات هامة من طرف الولايات المتحدة ، نظرا لتطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، و نجد بوليفيا تتلقى معونات هامة من طرف الولايات المتحدة ، و يدخل ذلك في إطار القضاء على إنتاج مادة الكوكايين . أما كوريا الجنوبية فتلقت مساعدات هامة في سنوات الخمسينات إلى جانب كل من تركيا و تايوان وكان ذلك في ظل الحرب الباردة . مما شجع هذه الدول على تحقيق قفزة نوعية في مسارها التنموي.

وكخلاصة تقويمية للمعونات الرسمية للدول الأعضاءفي لجنة (CAD) ، فإن هذه الدول في مجموعها لم تبلغ النسبة المطلوبة ألا و هي تخصيص ما مقداره 0,7 % من دخلها الوطني الإجمالي، زيادة على التدهور في نسبها على مر السنيين ، و تبقى هذه المعونات تخدم مصالح الدول المانحة ، أكثر من مصالح الدول المستفيدة ، و يعود ذلك إلى تلونها بأهداف سياسية، وأيضا منحها في الإطار الذي يساعد على تصريف منتجات الدول المانحة، و بالتالي خدمة لإقتصادياتها بالدرجة الأولى .

I-2-2- معونات الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية سابقا :

إن مصدر هذه المعونات ، يتعلق بالخصوص ، بالإتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية ولقد كانت بدايتها في سنة 1954 ، إن المعونات المقدمة من طرف هذه الدول ، كانت تحمل

129- CHAVAGNEUX,Christian. « Quand le nord tient ses promesses ! »,Alternatives économiques,N°125,Juin2003,p.57

130- MALCOLM, et autres . Op.cité,p.512

الصبغة الإيديولوجية، و التي تقتضي جلب أكبر عدد من الدول المستقلة حديثا، تحت المضلة الشيوعية، وكانت تركيزها على دول جنوب آسيا، الشرق الأوسط، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن هذه المعونات كانت في الغالب تقدم في شكل[131] : قروض طويلة الأجل ، بحيث كانت تمتد إلى 12 سنة ، و بسعر فائدتها 3,5 % سنويا ، و يتم تسديد هذه القروض الميسرة، عن طريق صادرات الدول المستفيدة منها ، إن هدف القروض يكمن في شراء الالات و المعدات اللازمة لإنشاء المشروعات الصناعية، زيادة على تقديم المعونة الفنية مع هذه القروض.

لقد قدرت نسبة المعونات الإقتصادية ،المقدمة من طرف الإتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية [132]على التوالي 0,14 % و0,07 % من حجم (PNB) وهذا في سنة 1979، إن ذلك يجعلها بعيدة كل البعد عن النسبة التي حددتها هيئة الأمم المتحدة (ONU) ، وهي بلوغ ما نسبته 0, 7 % من (PNB) كحجم معونات إقتصادية مقدمة للدول النامية.

لكن هذه المعونات الممنوحة من قبل هذه الدول ، سرعان ما إختفت من الوجود، والسبب يرجع إلى تصدع إقتصاديات هذه الدول ، كنتيجة لإنهيار المعسكر الإشتراكي و على رأسه الإتحاد السوفياتي ، والذي كان نتيجة لعدة أسباب ترجع إلى : [133]

- تنوع التركيبة البشرية ، وعدم تجانسها اللغوي ،الديني، العرقي(حوالي 32 قومية)
- الإتساع الكبير للمساحة ، مما يتطلب تجنيد موارد مالية طائلة، خصوصا فيما يتعلق بإنجاز الهياكل القاعدية .
- تميز النظام الإقتصادي بالمركزية، التي الذي لا يسمح بالمبادرات الفردية.
- تحول هذه الدول من أكبر مصدر للقمح إلى مستورد له .
- توجيه أغلب الموارد إلى الجانب الأمني ، بحيث تم تخصيص ما نسبته 8 % إلى10 % من الناتج القومي الوطني السوفياتي على هذا الجانب ، مع العلم أن ناتجها الإجمالي يتراوح

---

[131]- بكري ، كامل. التنمية الإقتصادية . بيروت : دار النهضة العربية، 1986، ص.126.

[132]- KREDIET BANK. « Les Flux fianciers vers les pays en voie de développement »,Problèmes économiques,N°1756,du 13 janvier 1982, p.54

[133]- الحبيب عزالدين، الحبيب خنفار. النظام الدولي الجديد القديم. الجزائر:دار الإتصال فرندة،2000 ، ص.ص 27-32

مابين 12 % إلى31 %.

- تلون التجارة الخارجية بالصبغة الإيديولوجية
- إرتفاع نفقات الحرب الباردة و السباق نحو التسلح .

لقد حاولت هذه الدول القيام بإصلاحات إقتصادية ، للخروج من هذه الوضعية، ونجد هنا مبادرة الرئيس الأسبق للإتحاد السوفياتي « ميخائيل غورباتشوف» و المعروفة تحت إسم « البروسترويكا و القُلاسنوس»، و التي كانت تهدف في جملتها إلى إعادة هيكلة الإقتصاد السوفياتي ، مع التفتح الخارجي و الداخلي ذلك على النمط الغربي ، من خلال القيام بعدة تدابير منها :

- اللامركزية في التسيير و تحرير إقتصاد الإتحاد السوفياتي ، ويتجلى ذلك من خلال قانون(1987)، الذي حرر المؤسسات الإنتاجية من إحتكار الدولة. ومنحها الإستقلالية في الإستثمار و التسيير .
- القُلاسنوس (الشفافية) في مجال رفع الرقابة على وسائل الإعلام والسماح بالتعددية الحزبية.
- الإنفتاح أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة(IED) ، حسب قانون(1991).
- تحرير التجارة الخارجية.
- الإمضاء على إتفاقية واشنطن(1987)، من أجل تفكيك الأسلحة النووية، وإتفاقية ستارت (START) ، للحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية .
- حل الأزمات الإقليمية بين العملاقين .

كان مآل هذه الإصلاحات الفشل ، في إحداث دفعة قوية للإقتصاد السوفياتي ، فظهرت الفوضى الإقتصادية في مجال التموين بالطاقة، المواد الأولية ، تسريح اليد العاملة ، إفلاس الشركات ، ضعف القطاع الفلاحي، هذا ما أدى بمتزعم هذه الإصلاحات « غورباتشوف» بالإنسحاب من الساحة السياسية سنة (1991)، الأمر الذي تبعه تفكك الإتحاد السوفياتي ومطالبة الجمهوريات المكونة له بالإستقلال السياسي .

إن هذا التصدع سرعان ما إنتقل إلى دول أوروبا الشرقية:بولونيا(1989)، المجر(1990)، ألمانيا الشرقية(1989)وتوحدها مع ألمانية الغربية في نفس السنة، تشيكوسلوفاكيا(1990) ، بلغاريا(1990)، رومانيا(1990) و يوغوسلافيا(1990).

إن هذه التغيرات أدت بهذه الدول من الإنتقال من صفة المانح للمعونات الإقتصادية، إلى صفة المحتاج إليها ، وذلك لمواجهة متطلبات الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر، فأصبحت هذه الدول و التي أطلق عليها تسمية « الإقتصاديات الإنتقالية » تزاحم الدول النامية في مجال الإستفادة من المعونات الإقتصادية الخارجية . خصوصا تلك الممنوحة من طرف الدول الغربية و صندوق النقد الدولي(FMI)و باقي الهيئات المالية الدولية . و في هذا المجال تذهب تصريحات مدير(FMI) أنذاك « Michel CAMEDESSUS » بحيث يؤكد على أن :

« المعونات الخارجيةوالتعاون هما ضروريان للإقتصاديات الإنتقالية ، ولكن يجب أن تكمل و لاتعوض وضع سياسات إقتصادية جد محكمة » [134].

إن طبيعة هذه المعونات المحولة لهذه الدول ، إكتسبت صبغة المعونات الفنية والمالية، وفي هذا المجال تحصلت دول الإقتصاديات الإنتقالية ما مجموعة 58 مليار دولار كمعونات من طرف الدول الغربية[135]،ما بين سنة(1992-1993)، أما معونات صندوق النقد الدولي(FMI) ، فيعاب عليها ، أنها لا تصرف بالشكل الكافي لهذه الدول،وهذا يرجع أساسا لكون هذه الأخيرة ترتبط أساسا بالإصلاحات الإقتصادية التي يقوم بهاالبلدالراغب في الإستفادة من هذه المعونات، و للإشارة هنا ، فإن روسيا صرفت لها معونات ما بين (1992-1993) ، لأجل تسهيل عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق كدفعة أولى ، أما الدفعة الثانية لم تصرف لها ، بسبب عدم القيام بالإصلاحات الكافية ، و لاسيما التحكم في التضخم ، والقيام بسياسات نقدية ومالية ملائمة.

أما باقي دول الإقتصاديات الإنتقالية[136] فإن الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها، أدت إلى تحسن إقتصادياتها ، وعلى سبيل المثال نجد :

134- FMI. « Les pays en transition doivent agir avec vigueur pour attirer l'aide internationale ».FMI Bulletin,du 28 Février 1994,p.53

135- Idem ,p.53

136- Ibid ,p.52

- حققت بولونيا(1993) نتائج مقبولة في عملية الإصلاحات الإقتصادية بالرغم من أن كل الإصلاحات لم تتم .
- إستطاعت جمهورية التشاك ، تحقيق بعض النتائج في عملية التحول ، بحيث خفضت نسبة التضخم إلى أقل من 10% ، وأستطاعت أيضا أن تتوقف على عملية الأقراض من(FMI) سنة 1993.
- ألبانيا تسير في نفس عملية الإصلاحات الإقتصادية .

كخلاصة لهذا العنصر،نجد أنه بعدما كان الإتحاد السوفياتي ودول المعسكرالإشتراكي، ما نحون للمعونات الإقتصادية، أصبحوا طالبوناالها، و مزاحمين الدول النامية في ذلك، من أجل إستقطاب أكبر حجم منها ، وحتى يتمكنوا من إستكمال عملية الإنتقال من الإقتصاد المخطط مركزيا إلى إقتصاد السوق . إن هذا كان له عواقب لا تخدم مصالح الدول النامية، بحيث يؤثر على حجم المعونات الممنوحة لها من قبل الدول الغربية، و الهيئات المالية الدولية، وهذا ما لا حظناه من خلال توجيه إهتمام دول الإتحاد الأوروبي إلى الإقتصاديات الانتقالية، ودول حوض المتوسط ، و التقليل من أهمية التعاون مع دول (ACP).

I-2-3- معونات الدول العربية :

إن التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول ترتبط ، مباشرة بحجم المعونات الأجنبية المقدمة من طرف هذه الدول ، فلقد شكلت أعلى النسب في الفترة الممتدة ما بين سنة 1973 و1980 ، و التي تميزت بالإرتفاع المدهل لأسعار البترول، و لهذا فإن هذه الدول تعتبر الأكثر سخاءا في مجال المعونات الخارجية[137] ، فلقد شكلت ما نسبته من 2% إلى 3% من (PNB) مابين 1973 و1978، بحيث وصلت كحد أقصى4,72 % من (PNB) لنفس الفترة السابقة و0,84 % من (PNB) كحد ادنى في سنة 1988 ، وهنا يلاحظ بالرغم من الأزمة الإقتصادية العالمية و المتمثلة في إنخفاض أسعار البترول في سنة 1986، والتي بلغ فيها سعر البرميل الواحد للبترول إلى أقل من 13 دولار[138] ، و ما كان لها من إنعكاسات سلبية على إقتصاديات الدول المصدرة للبترول و بالخصوص الدول العربية منها .

137- FMI. « Le FMI publie une étude sur les flux financiers des pays arabes »FMI Bulletin,Février 1992,P.52

138- ضياء،المجيد، الموسوي. الأزمة الإقتصادية العالمية1986-1989.الجزائر:دار الهدى للطباعة والنشر،1990.ص.33

بالرغم من كل ذلك فإن معونات الدول العربية، كانت أكثر من السقف المحددة من طرف هيئة الأمم المتحدة (ONU)، بل كان يفوق معدل دول (CAD) لنفس الفترة ، و التي كانت تتراوح في هذه الأخيرة ما بين 0,3 % إلى 0,38 % من(PNB) ، إلا أن تبقى الدول العربية تحتل المرتبة الثانية بعد دول(CAD) من حيث حجم المعونات الممنوحة للدول النامية.

و كخلاصة لكل ذلك فإن معونات الدول العربية، كانت دائما في إطار المعايير الدولية، وذلك بالرغم من التقلبات الإقتصادية العالمية في أسعار البترول ، لكون هذه الأخيرة تشكل النسبة الكبرى لمداخيل هذه الدول ، إلا أن هذه المعونات تبقى تتأثر بالأحداث السياسية[139] التي تشهدها الدول مثل أزمة الخليج (1990-1991) وأحداث الشرق الوسط (الصراع العربي – الإسرائيلي).

I-3-المطلب الثالث : تقويم مصادر المعونات الخارجية المتعددة الأطراف :

تلعب المصادر المتعددة الأطراف إلى جانب المعونات الثنائية دورا مكملا للثنائية، وهي تتعدد و تتوزع ، ما بين المنظمات الحكومية (المعونات العمومية الرسمية)، المنظمات غير الحكومية (المعونات الخاصة) والهيئات المالية الدولية ، إن حجم و أهداف المعونات الخارجية، تختلف في درجاتها و مستوياتها ، حسب الجهة المانحة لها و هذا ما سنبينه بشيء من الإيجاز من خلال العناصر الموالية .

I-3-1- معونات البنك الدولي للإنشاء و التعمير :

لقد تأسس هذا البنك «BIRD» بناء على إتفاقية « بريتون و ودز» بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944، و هو يعتبر أول وكالة مهتمة بتقديم المعونة الإقتصادية ، من أجل التنمية الإقتصادية ، و يتجلى ذلك من خلال تقديمه لرؤوس الأموال من أجل إعادة تعمير الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية ، و أيضا تنمية المناطق المتخلفة ، و يستمد البنك مصادره من الدول الأعضاء، ومن حصيلة ما يصدره من سندات تتداول في الأسواق المالية العالمية، وهو ما يجعله المقرض الأول في العالم .

[139] FMI. « Le FMI publie une étude sur les flux financiers des pays arabes »FMI Bulletin, du 24/02/19922, p.52.

إن هذا البنك يطبق عدة قواعد صارمة على القروض التي يمنحها أو يضمنها، هذه القواعد تتمثل فيما يلي [140] :

- يتم منح القروض فقط للأغراض الإنتاجية ، و يقوم البنك بدراسة دقيقة للمشروعات المقترح تمويلها، و خصوصا تلك المشروعات العاجلة ، و الأكثر نفعا و إنتاجية .
- تمنح القروض للدول الأعضاء في هذا البنك، أو المؤسسات العامة والخاصة، تحت ضمانات هذه الدول.
- تفحص طاقة المقترض على السداد (القرض و الفوائد معا) .
- يتحقق البنك ، أن الأموال المقترضة ، أستخدمت ، كما هو في إتفاقية القرض.
- لا تقيد طريقة صرف القرض ، ويجوز إنفاقها في أراضي دولة عضو في البنك ، ويشترط إستخدام أسلوب المناقصات الدولية بقدر الإمكان ، من أجل تخفيض تكلفة المعدات و الأدوات المشتراة ، بفصل الأموال المقترضة .
- إن البنك لا يمنح القروض للدول الأعضاء ، حتى يتحقق ، أنه لا يمكن لهذه الدول الحصول عليها بشروط معقولة من المصادر الخاصة .

فيما يتعلق بآجال إستحقاق القروض ، فهي تتروح ما بين 10 و25 سنة ، ويبدأ السداد، بعد فترة السماح ، و التي تتروح ما بين 2 و5 سنوات من تاريخ عقد القرض، و بعدها يتم تسديد الأقساط السنوية بصفة متساوية طول مدة إستخدام القرض ، أما سعر الفائدة ، فهو يرتبط بالسوق ، و يتفاعل مع تغيراته، لقد بلغ المتوسط السنوي للأقراض 21 بليون دولار أمريكي سنة 1989 و 1990 ، وكانت الفوائد المطبقة لكل ستة أشهر سنة 1990 تبلغ 7,73 % .

إن البنك يعتمد على التسديدات ، من أجل تقديم قروض جديدة ، فإن تخلف أحد المدينين مع السداد ، فإن ذلك يشكل إختلالا ماليا للبنك ، و لقد وقعت حالات من هذا النوع ، فبمجرد تأخر تسع دول عن سداد إلتزاماتها لمدة ستة أشهر (جوانا ، هندوراس ، ليبيريا، نيكارغوا ، بنما ، البيرو ، سيراليون ، سوريا ، زامبيا) .بلغت قيمتها1,6 بليون دولار أمريكي ،أوقع البنك في بعض المشاكل وحد من قدرته على الأقراض بمعدل 25 % [141].

---

[140]- بكري، مرجع سابق، ص.ص 131-132

[141]- عجمية، مرجع سابق، ص.196

إن الموارد المالية لتي وفرها البنك ، لا يمكن إنكار فضلها في مساهمتها الفعالة في التنمية الإقتصادية،في عدة مجالات و خصوصا في مجال الهياكل القاعدية ،للعديد من الدول النامية مثل الهند، باكستان ، وعدة دول من أمريكا اللاتينية ، زيادة مع المساعدات الفنية و المتمثلة في الدراسات الإقتصادية[142] .

إن ما يجعل البنك الدولي للأنشاء و التعمير (BIRD) ، في مجال المعونات الخارجية ، بعيدة عن الهدف المنشود منها ، وهي تقديم قروض بشروط متميزة لصالح الدول النامية و بالتالي المساهمة في جهود التنمية فيها راجع إلى عدة أسباب منها [143]:

- توجه معظم القروض إلى البلدان غير المتخلفة ، ولقد لوحظ ذلك من خلال القروض التي منحت في إطار قروض التعمير لصالح أوروبا ، و بهذا إستمرت الدول المتقدمة تحضى بالنصيب الأكبر من هذه القروض .
- يمنح البنك القروض على أساس ما يعرف « بالإعتبارات المصرفية البحتة» ، وهو بذلك فهو يطبق معيار مدى النفع الفردي ، الذي يقدمه المشروع ، و أيضا مدى طاقة البلد المقترض على السداد خلال الفترة المحددة .
- يمنح البنك القروض، فقط تلك المتعلقة بالجزءالذي يتم فيه إحتياج العملة الصعبة المشروع، أما النفقات المكملة لا يتم تغطيتها،كما لا يؤخذ بعين الإعتبار حالة الطلب الإضافي على العملة الصعبة التي تأتي كنتيجة غير مباشرة لإنجاز المشروع نفسه .
- يعتبر سعر الفائدة، الذي يفرضه البنك مرتفعا نسبيا، نظرا لأن هذا الأخير يتحدد تبعا لمعطيات الأسواق المالية العالمية.

وبهذا فإن البنك (BIRD) لا يساهم بصفة فعالة في مجال المعونات الخارجية، إلا أن لهذا الأخير مؤسسات مالية تابعة له، مثل: مؤسسة التمويل الدولية و هيئة التنمية الدولية، وصندوق النقد الدولي ، يساهمون بشكل أخر في مجال المعونات الإقتصادية الموجهة لصالح الدول النامية و هذا ما سوف يظهر من خلال العناصر الموالية.

---

[142]- بكري ،المرجع السابق ، ص.133.

[143]- بكري ، نفس المرجع السابق ، ص.ص 133-134

I-3-2- معونات مؤسسة التمويل الدولية :

لقد أسست هذه الهيئة (IFC) سنة 1956 ، بهدف دعم و مساعدة المشروعات الإنتاجية الخاصة ، بغرض خلق المزيد من فرص العمل و تقديم الخدمات الأساسية من أجل مساعدة مواطني الدول النامية من الخروج من دائرة الفقر و تحسين مستواهم المعيشي ، و على العموم فإن هذه الهيئة تسعى إلى[144] :

- تمويل إنشاء المشاريع الإنتاجية بالإشتراك مع المستثمرين الخواص .
- القيام بإستثمارات بدون ضمان من جانب الحكومة المعنية، وهذا عندما يكون رأس المال الخاص وحده غير قادر ، أو غير راغب في القيام بالمشروع .
- توحيد فرص الإستثمار ، بالجمع بين رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي .
- إنعاش تدفق رأس المال الخاص الأجنبي في مجال الإستثمارات المنتجة في البلدان النامية.

لقد بلغت إستثمارات هذه الهيئة 1,7 بليون دولار أمريكي في سنة 1989 موزعة على 468 مشروعا[145] ، أما في سنة 2006 قدمت هذه الأخيرة، تعهدات مالية تقدر بـــ65مليار دولار لأجل تمويل مشروعات إستثمارية في القطاع الخاص، و قامت أيضا بضمان قروض مشتركة بـــ25 مليار دولار من أجل إنشاء حوالي3.531 شركة في 140 دولة[146].

إن مساهمة(IFC) ، من أجل تمويل المشروعات الخاصة في الدول النامية ،يبقى يواجهها عراقيل ، كضعف الهياكل القاعدية في هذه الدول،المستوى التعليمي ، ضعف الأنظمة المالية ، الأمر الذي من شأنه أن يعيق هذه المشاريع ، زيادة على ذلك على وجود اهداف إيديولوجية وراء هذه الهيئة، نظرا لكونها تشجع القطاع الخاص في الدول النامية ، الأمر الذي يخدم الفكر الرأسمالي (الليبيرالي) .

---

[144]- بكري، مرجع سابق، ص.136

[145]- عجمية، مرجع سابق، ص.197

[146]-مؤسسة التمويل الدولية www.Ifc. Org

I-3-3- معونات مؤسسة التنمية الدولية :

لقد تم تأسيس هذه الهيئة (IDA) بإقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان ذلك سنة 1959 ، أثناء إجتماع مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

إن هذه الهيئة تشكل مصدرا هاما للقروض السهلة ، بحيث تعتبر فوائدها شديدة الإنخفاض وآجال إستحقاقها طويلة، و هي موجهة أساسا للدول ذات الدخول المنخفضة ،و مصادرها المالية[147] تتراوح ما بين 3 و4 بليون دولار سنويا ، أغلبها يأتي من المنح التي تقدمها حوالي 32 دولة غنية خلال كل ثلاث سنوات ، و القروض الممنوحة من (IDA) تعتبر جد ميسرة ، نظرا لكون آجال إستحقاقها تصل إلى الأربعين عاما (كانت تصل إلى خمسين عام في سنة 1987 و ما قبلها) وبدون فائدة ، وبفترة سماح تصل إلى 10 سنوات .

إن ما يمكن ملاحظته عن هذه الهيئة ، هو محدودية عملياتها [148] ،لكون أن منح القروض بهذه الطريقة (شروط جد ميسرة) ، يجعل الطلب عليها كبيرا ، مما سيجعلها غير قادرة على مواجهة كافة متطلبات الدول الراغبة في الحصول عليها .

I-3-4- معونات صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي(FMI) من بين المؤسسات المالية التابعة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، و الذي تم تأسيسه بموجب إتفاقية «بروتون وودز» سنة 1944، وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو إتحاد للبنوك المركزية للبلدان المنخرطة فيه ، إن أهداف الصندوق تتمثل بإيجاز في ما يلي[149] :

- ترويج التعاون النقدي الدولي، من خلال مؤسسة دائمة، تكون مكانا للتعاون والتشاور حول المشاكل النقدية الدولية.

- تسهيل توسيع النموالمتوزان للتجارة الدولية،و تشجيع إستدامة مستويات عالية من الإستخدام والدخل الحقيقي، و بإتجاه تطوير الموارد الإنتاجية لكافة الأعضاء في الصندوق كهدف أساسي للسياسة الإقتصادية .

---

[147]- عجمية، مرجع سابق، ص ص.196-197

[148]- بكري، مرجع سابق، ص.141

[149]- غازي، عبدالرزاق،النقاش.التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية.عمان:دار وائل، 2001، ص ص.91-92.

- ترويج إستقرار الصرف ،و دعم ترتيبات الصرف بين الأعضاء.

- المساعدة في تأسيس نظام للمدفوعات متعدد الأطراف، و هذا بخصوص الصفقات الجارية بين الأعضاء ، والعمل على إلغاء قيود التحويل الخارجي التي تعيق التجارة العالمية.

- إعطاء الثقة للأعضاء بتوفير موارد الصندوق لهم، مقابل ضمانات مناسبة ، وبهذا فإن الصندوق يعطي للدول الأعضاء الإمكانية لتصحيح الإختلالات التي تطرأ على موازين مدفوعاتهم وهذا ما سوف يجنبهم إتخاذ إجراءات مضرة على الوفاء الوطني و الدولي.

لتحقيق السياسة السابقة لـــ(FMI) في الجانب المتعلق بالمعونات الخارجية ، فإن للصندوق لديه وسائل تتعلق بهذا الجانب ، و ذلك خصيصا للدول ذات الدخل الضعيف وهو يحدد قائمة الدول الفقيرة الأكثر مديونية (PPTE) وعددها بلغ حول 77 دولة سنة 2000 [150] .

هذه الوسائل يمكن حصرها في وسيلتين وهما[151] :

أ)- منح لدول (PPTE) قروض قابلة للتنازل عنها من أجل خفض الفقر و لأجل النمو وهي تعرف بـــ(FRPC).

ب)- تخفيض لدول (PPTE) ديونها الخارجية و هذا بالنسبة للدول الأكثر مديونية و هي تعرف بـــ(FRPC) و التي عوضت ما كان يعرف بتسهيلات التصحيح الهيكلي(FASR) سنة1999 .

هذه المعونات تهدف في عمومها إلى مساندة البرامج الإقتصادية التي تتبعها الدول ،وفق تعليمات (FMI) ، و بالتالي فهي تسمح بتدعيم و بصفة دائمة ، ميزان المدفوعات و دعم النمو الإقتصادي للدول المستفيدة ، وما ينتج عنه من تخفيض نسبة الفقر و تحسين ظروف المعيشة.

إن حجم المعونات بإختلاف أنواعها و التي يقدمها (FMI) على شكل حقوق السحب الخاصة(DTS)*والتي يمكن توضيح تطورمبالغهابنسب مئويةمن حصة المساهمة من سنة 1976 الى 2001،وأيضا مصدرها و المتمثل في الصندوق المصرفي، و الذي يمثل مساهمات الدول الأعضاء، و يديرها وهذا من خلال المنحنى التالي :

150- FMI. « Organisation et opérations financiers du FMI » ; Serie des Brochures, N°5 ;Sixième édition ; 2001, p.130

151- ibid .p.124

*- حقوق السحب الخاصة(DTS) في نهاية الستينات، الصعوبات الناجمة بالتعامل$ دفع الصندوق إلى وضع (DTS) والتي تعرف بأنه كسلة للعملات المرجحة بحجم صادرات الدول الأعضاء والتي يمكن مراجعة مكوناتها كل سنتين. وهي لا تشكل عملة في حد داتها وإنما حق من أجل الحصول على العملات الفائضة في إحتياطات الدول التي لها فائض.

الجدول رقم (2)

التسهيلات الممنوحة من طرف FMI مند نشأته

النـــــوع	المبلغ(%حصة المساهمة)	الشروط
حصة القرض (1952)	% 25	-إمضاء إتفاق تثبيت (1)
سحب تعويضي (1963)	% 83	- الدول المصدرة للمواد الأولية (1)
مسحوبات لأجل الضبط(1969)	% 50	- تمويل إتفاق تخزين جزء من المواد الأولية المنتجة من طرف الدول من أجل الإستقرار في الأسعار (1)
تسهيلات موسعة للقروض (1974- F.E.C)	% 140	-تمويل مصاريف إستثنائية الناتجة عن"الظروف الطارئة" -إمضاء إتفاق موسع أكثر إلزاما من إتفاق التثبيت.
سياسات المداخيل الوسعة(1981)	% 450	-تمويل الإحتيجات للأجل المتوسط(4 أو5 سنوات) (1)
تسهيلات التصحيحات الهيكلية (F.AS – 1986)	% 50	-مخصصة للدول أكثر فقرا. - إعطاء الأولية لعودة النمو وليس لإعادة توزان ميزان المدفوعات.
تسهيلات التصحيح الهيكلي المدعمة (F.A.S.R) (1994-1987)	% 255	- نفس الشروط. - شروط جديدة تتعلق بحجم المبالغ (1)
تسهيلات تعويضية لتمويل غير متوقع (F.C.F.I)	% 95	-تفادي فشل التصحيح، نتيجة صدمة خارجية -تجميع حسب إجراء وحيد الميكانيزمات القديمة المطبقة
تسهيلات التحول التلقائي (1993) (F.T.S)	% 50	-خاصة بالدول الشيوعية سابقا،لأجل تمويل عملية الإنتقال الإقتصادي من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق (1)
-خط قرض وقائي(L.C.P) -تسهيلات اضافيةللاحتياط(1997)-(F.S.R)	_ _	-تمويل إختلالات في ميزان المدفوعات الناشئة عن تغيرات الأسواق (1) -تمويل حالةلاتوازن لوضعية ازمة مالية (1)
تسهيلات تخفيض الفقر ولأجل النمو (1999 - FRPC)	من140 % إلى185 %	-إلى غاية أوت2007، ستستفيد الدول دات الدخل الضعيف (PNB $1025 /الفرد بأسعار 2005)، وبفائدة0,5%ومدة إستحقاف 10سنوات مع فترة سماح 5 سنوات (2)
تسهيلات الإحتياطات الإضافية (1997 - F.RS)	_	- تمويل إحتياجات ضخمة ذات أجل قصير بالنسبة للدول التي شهدت أزمات مالية في التسعينات. (2)

المصدر:

(1)- Benoit de la Chapelle, Bizot. La dette des pays en developpement (1980-2000) Paris : La documentation Française, 2001, p.102

(2)- w.w.w imf.org

إن المعونات الممنوحات من قبل(FMI) تبقى مشروطة بمدى وضع سياسات إقتصادية يلتزم بها البلد المستفيد ، و في ظل وضع دول (PPTE) و ما تعيشه من أوضاع مزرية من حيث إنخفاض الدخول وإرتفاع نسب الفقر فيها و ثقل المديونية، فإن ذلك لا يكون سوى سياسة ترقيعية، و ليس بمثابة دفعة قوية لإحداث النمو الإقتصادي في هذه الدول ، و التي

يتطلب عليها ، البحث عن مصادر رؤوس أموال أجنبية ذات أقل تكلفة كالإستثمارات الأجنبية المباشرة أو معونات إقتصادية من دول ومنظمات أخرى .

I-3-5- البرنامج الموسع للمعونة الفنية :

لقد ظهر هذا البرنامج للوجود في سنة 1949 ، من خلال قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة، الهدف منه تقديم المعونة الفنية للدول النامية، من أجل مساعدتها على الإستغلال الأمثل لمواردها المادية و البشرية و بالتالي تحقيقها للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ، و للقيام بهذا الغرض، فإن هذا البرنامج يظم عدة وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة و من أهمها [152] :

- منظمة العمل الدولية (ILO): وهي تساعد في تقديم النصح و الإرشاد في مشاكل العمل، التنظيمات العمالية و تدريب العمال .

- منظمة الأغدية و الزراعة (FAO) : و هي تساعد في تحسين الزراعة ، الغابات ، مصايد الأسماك ، تغدية النبات و الرفاهة الزراعية .

- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (UNESCO): وهي تساعد في نشر الثقافة، برامج التعليم الأساسي ، و في بناءالخدمات التعليمية .

- منظمة الصحة العالمية(WHO) : و هي تساعد في تنظيم و تحسين الخدمات الطبية و في تدريب الأطباء، و فيإدخال الوسائل الطبية الحديثة للقضاءعلى الأوبئة و الأمراض المتوطنة.

- منظمة الطيران المدني: وهي تساعد في تشيد المطارات، محطات الرادارو تدريب الملاحين الجويين و الأرضيين .

- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية : و هي تساعد في إنشاء محطات رصد الأحوال الجوية أوالحصول على معلومات عن الجغرافيا الطبيعية المتصلة بالرصد الجوي و تشجيع إنشاء مراكز لتأدية الخدمات الخاصة بالأرصاد الجوية وصيانتها.

- الوكالة الدولية للطاقة الذرية : و هي تساعد في العمل على الإسراع و التوسع في إسهام الطاقة الذرية في خدمة السلام ، الصحة و الرخاءفي جميع أنحاءالعالم .

---

[152]- بكري ، مرجع سابق ، ص ص.142-143

يضاف إلى هذه الوكالات ، إنشاءهيئة جديدة تعرف تحت إسم (PNUD) مخطط الأمم المتحدة للتنمية و الذي ظهر للوجود لأول مرة سنة1966، وهو يهذف إلى[153] :

- مساعدة الدول النامية على الحصول على المساعدات الأجنبية.
- تنشيط الإصلاحات داخل هيئة الأمم المتحدة بغية بلوغ أهذاف الألفية للتنمية .
- وضع علاقات إستراتيجيات بالخصوص التنشيط مع القطاع الخاص العالمي .
- تنسيق عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة والتنشيط في مجال التنمية .
- تطوير مفهوم التنمية البشرية من خلال سلسلة من التقارير .
- تطوير النمو العادل و المستدام على المستوى العالمي .
- تطوير مفاهيم الحكم الرشيد، الديمقراطية ، التقليص من الفقر ، الطاقة و البيئة ، محاربة داء السيدا ، وهي تشكل 47% من عمله سنة ،2005 و 25% في مجال خفض نسبة الفقر و 12% في مجال الوقاية من الأزمات .

إن الوكالات السابقة هي كلها تابعة لهيئة الأمم المتحدة ، و لكنها تمتع بشخصية قانونية مستقلة ، في مجال تخصصها ، وهي بذلك تعطي الثقة للدول المستفيدة ، لكون أن هذا النوع من المعونات لا يتلون بصبغة سياسية ، ولهذا فمساهمتها تكون إيجابية بالنسبة للدول النامية بالرغم من أنها تختص في جلها بالمعونات الفنية و المتمثلة في الخبرات و الدراسات ، و تشكل جدّ ضئيل في ما يخص التحويلات المالية .

I-3-6- المعونات في إطار إتفاقية «LOMÈ»:

تندرج هذه الإتفاقية في إطار علاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول النامية ، الموزعة على كل من : إفريقيا ، الكاريبيب و الباسيفيك ، و هي ما تعرف بدول (ACP) ، إن أول ما نشأت هذه الإتفاقية ،كان سنة 1975، و التي يتم تجديد محتوياتها كل خمس سنوات ،إن الهدف من إنشاء هذه الإتفاقية هو توسيع مجال المعونات التجارية والمالية لصالح لدول (ACP) ، إن هذه الإتفاقية تقوم على أربع قواعد أساسية[154] :

- وضع ميكانيزمات للمعونات الموجهة لصالح دول (ACP) ، و المصدرة للمواد الأولية ،

153- PNUD. « Rapport annuel 2006 » New York. ONU, 2006 ,pp.1-3

154- CHAVAGNEUX, ,Op.Cité, p.57

وبالخصوص تلك التي تعتمد في صادراتها على المواد المنجمية .

– وضع معونات للتنمية تقوم على أساس الهبات .

– وضع نظام تفضيلي للتجارة ، مع إمكانية تحسينه عبر الزمن ، والذي من شأنه ، أن يسمح لدول(ACP) ، من الدخول إلى السوق الأوروبية بدون دفع حقوق جمركية .

– إدراج مفهوم الحكم الراشيد، كأحد القواعد الأساسية لهذه الإتفاقية و هذا إبتداءامن سنة1995، و لأجل الوقوف على مدى إحترام حقوق الإنسان ،والمبادىء الديمقراطية في دول(ACP) .

من أجل تحسين هذه المبادىء على الميدان [155] ، فإن الإتحاد الأوروبي، أنشأ صندوق التنمية الأوروبي(FED) الذي يسهر على التمويل لكل الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي و دول(ACP) ، زيادة على تقديمه للمعونات لحوالي 20 دولة و مقاطعات ما بعد البحار(DEPTOM) التابعة للإتحاد (UE) ، و يبقى هذا الصندوق يتبع للبنك الأوروبي للإستثمار (BEI) و الذي يقوم بتسيير الموارد المالية لهذا الصندوق ، و التي توجه لتمويل الإستثمارات و بالأخص تلك المتعلقة بالقطاع الخاص المحلي لدول(ACP)،إلى جانب العمليات الخاصة(BEI) و المتمثلة في تمويل الإستثمارات العمومية من خلال الأسواق المالية.

مما يلاحظ على إتفاقية « لومي» أن دورها لم يرقى إلى المستوى المطلوب في تأدية مهامها ، وهو تقديم المعونات الإقتصادية التي تساعد هذه الدول من دفع عجلة التنمية فيها، إنّ هذا يرجع إلى :

■ <u>أولا</u> : التهميش التجاري لدول (ACP) :

إن هذه الإتفاقية همشت العديد من دول(ACP) في تجارتها مع الإتحاد الأوروبي ، بحيث نجد في العموم أن ما نسبته 4% تشكل فقط واردات أوروبا من هذه الدول ، و أيضا وجود نسبة قليلة من المنتجات المصدرة من دول (ACP) و التي تستفيد من الإعفاءات الجمركية ، هذه النسبة لا تتجاوز 7% ، وهذا يرجع إلى الممارسات التفضيلية في التعامل مع دولة على حساب الأخرى من طرف الجانب الأوروبي ، و هذا ما يجعل هذه الإتفاقية ، لا تتطابق مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة ،مما يطفي عليها صبغة التحيّز، و نجد دريعة الإتحاد الأوروبي في هذا المجال ، هو مطالبتها لهذه الدول بالتجمع في تكتلات جهوية من أجل إمضاء عقود

[155] Commission Européenne.Le Fond européen de développement en quelques mots .Luxembourg : Office des Publications officielles des communautés européennes , 2002 . pp.11-15

التبادل الحر معها ، و هنا يلاحظ العديد من الخبراء ، أنه لا يمكن تحقيق ذلك ، نظرا لضعف الأنظمة الدستورية فيها ، الشيء الذي لا يجعلها القيام بهذا النوع من التجمعات ، و هذا ما يهدد إستمرارية إتفاقية «LOME» ووجودها .

■ **ثانيا** : إنحراف المعونات عن مسارها الأصلي :

إن أوروبا من خلال إتفاقية « لومي» تلعب دور المسعف لدول(ACP) ، من أجل معالجة أثار برامج التصحيح الهيكلي ، المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي على هذه الدول ، فالمعونات أصبحت ذات طابع إنساني ، الغرض منها، هو تغطية بعض مظاهر الفشل لهذه البرامج الإصلاحية ، من خلال تركيزها على جانب المعونات في مجال الصحة والتعليم ، ظف إلى ذلك هو تغيير إهتمام الإتحاد الأوروبي إلى دول أخرى ، مثل دول أوروبا الشرقية ، ودول الحوض البحر المتوسط .

و كخلاصة لهذا فإن هذه الإتفاقية ، لم تساهم بالشكل الكافي في وضع نظام للمعونات حقيقي ، من شأنه أن يدفع عجلة التنمية الإقتصادية في دول(ACP) .

I-3-7- معونات صناديق التنمية العربية :

شكلت الدول العربية ، صناديق مالية تعمل في إتجاه المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف، و يبلغ عدد هذه الصناديق ما مجموعة 12 صندوقا موزعة بالشكل الآتي[156] :

- الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (FADES) سنة 1973.
- البنك الإسلامي للتنمية (BIsD) سنة 1976 .
- صندوق الدول المصدرة للبترول (OPEP)، للعلم أن هذا الأخير يظم دول غير عربية تدخل ضمن هذه المنظمة سنة 1976 .
- صندوق النقد العربي(FMA) سنة 1977 (*).
- البنك العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا (BADEA) سنة 1975 .
- منظمة الخليج لتنمية مصر (OGDE)، للعلم أن هذا الصندوق توقف عن منح المعونات لهذا البلد بعد أزمة « كام دافيد » و التي نتج عنها إمضاء مصر على إتفاقية السلام مع إسرائيل

156- FMI. « le FMI publie une étude sur les flux financiers des pays arabes »FMI Bulletin ,du 24/02/1992: ,p..53

* - حسب إحصائيات (CAD)، فإن (FMA)، لا تعتبر كهيئة للمعونات الإقتصادية

وتطبيع العلاقات الدبلوماسية معها، ولكنه عاد للإشتغال في سنة 1990. و للعلم فإن هذا الصندوق أول ما تم إنشاؤه كان سنة 1976 .

- السلطة العربية لأجل الإستثمار و التنمية الفلاحية (AAAID) سنة 1978 .
- الصندوق العربي للإشراف التقني (FAT) سنة 1976 .
- برنامج دول الخليج لأجل هيئات التنمية التابعة للأمم المتحدة(AGFUND) سنة1981.
- صندوق التضامن الإسلامي(FSI) سنة 1975 .
- صندوق الأوبيب للأجل التنمية العالمية في سنة 1976 ، حاليا لم يعد في الخدمة .وعوض بصندوق اخريحمل اسم« الصندوق الخاص للأوبيب » سنة1980.
- الصندوق العربي الخاص لمساعدة إفريقيا(FASAA) والذي إندمج مع صندوق(BADEA) سنة 1978، للعلم أن تأسس الصندوق الأول كان سنة 1974، وحاليا لم يعد في الخدمة.

إن حجم المعونات الإقتصادية المقدمة من طرف مجموع الصناديق السابقة قدر إلى غاية نهاية سنة 1989 بحوالي 21 مليار دولار كإلتزامات أما، ما تم سحبه فعليا هو 7,5 مليار دولار منها 70 % في شكل منح لا ترد ، ولهذا تبقى معوناتها ضئيلة بالمقارنة ما يتم في إيطار المعونات العربية الثنائية و التي تمت الإشارة إليه في العناصر السابقة، و تبقى أيضا هذه الصناديق ترتبط بالتقلبات السياسية التي تشهدها الساحة العربية (الحرب العربية الإسرائيلية، النزاع في الشرق الأوسط ، أزمة الخليج ، الصراعات العربية البينية) مما يجعل دورها التنموي يتأثر بهذه التقلبات .

I-3-8- معونات الدول المصدرة للبترول :

لقد ظهرت منظمة (OPEP) ، بغرض توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء المصدرة للنفط و هذه الدول هي :العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة، قطر ، الكويت ، ليبيا ، العراق، الجزائر، إيران، نيجيريا، قابون، إندونيسيا، فنزويلا، إكوادور، نيجيريا.

إن تحليل حجم المعونات المقدمة من طرف هذه الدول، نجد نسبتها 2 ,2 % من(PNB) في الفترة 1973-1977، و هي نسبة تفوق بكثير ما حددته ا لأمم المتحدة (0,70 % من PNB) [157] ،

[157] - KREDIET BANK . Op.cité .p.3

و السبب في ذلك يرجع إلى إرتفاع و تضاعف أسعار البترول في هذه الفترة (الحرب العربية الإسرائيلية) ، و إستخدام ما عرف « سلاح البترول » ضد الدول الغربية ، و لكن هذه النسبة تراجعت إلى حدود 1,4 % من(PNB) في نهاية السبيعينات و السبب يرجع دائما إلى العوامل السياسية (تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل) بحيث أوقفت دولة إيران بصفة نهائية معوناتها إلى مصر .

و في العموم بمقارنة حجم المعونات المقدمة من طرف دول (OPEP) مع مثيلاتها في دول (CAD) [158] ، فإن الأولى تقدم 10% بالمقارنة مع الثانية التي تقدم 90%.

لأجل فاعلية أكثر للمعونات الخارجية ، أنشأت لذلك (OPEP) ، صندوقا يقوم بهذه المهمة، يعرف بإسم « صندوق الأوبيب للأجل التنمية العالمية » في سنة 1976، و الذي تم تغييره تحت إسم « الصندوق الخاص للأوبيب » سنة1980 ، و المهام التي يقوم بها تتمثل في ما يلي [159] :

- منح قروض بشروط تفضيلية ، من أجل تمويل المشاريع والبرامج التنموية ، وأيضا تدعيم ميزان المدفوعات .
- منح الهبات في إطار تمويل الإشراف الفني ، المساعدات الغذائية .
- المساهمة في منظمات أخرى ، التي تعمل في صالح الدول النامية.
- التعاون والتنسيق بين المؤسسات الخاصة، البنوك والهيئات الدولية و الحكومات في مجال المعونات .

إن حجم معونات الصندوق تطورت من 800 مليون دولار سنة1976 إلى 2891 مليار دولار سنة2001،وخصوصية هذا الصندوق أنه لا يمنح المعونات للدول الأعضاء في(OPEP) و إنما يوجهها فقط للدول النامية خارج هذا الصندوق . و القروض التي تمنح تتراوح نسبة فائدتها مابين 2% و 3% ، زيادة على ذلك القروض التي تمنح للهيئات والمنظمات التي تعمل في صالح الدول النامية.

---

[158] - KREDIET BANK . Op.cité .p.3

[159] - OPEP. Le Fonds OPEP pour le développement international :Questions et Réponses. Vienne,Autriche,Octobre 2001,pp.9-24

لقد خصّص الصندوق ما نسبته 55 % من حجم المعونات للدول الأقل تطورا (PMA)* في نهاية 2001، و النصيب الأكبر يعود لدول إفريقيا و آسيا .

و كخلاصة لذلك فإن جهود دول (OPEP) تبقى في المعايير المحددة من قبل الأمم المتحدة، وهي تساهم بذلك في دفع جهود التنمية في الدول النامية و بالأخص تلك التي تصنف في إطار(PMA) ، وهذا إلى جانب دول(CAD) ، وعلى العموم فإن حجم المعونات يبقى يرتبط بأ سعار البترول لكون أن جل مصادر دول(OPEP) تعتمد على هذا الأخير والذي بدوره يتأثر بالأجواء الجيوسياسية العالمية ، وخصوصا في الوقت الحالي(2007) التي تعدى فيها سعر البرميل من البترول 80 دولار ،و أصبح يقترب من 100 دولار.

I-3-9- معونات البنك الأمريكي العالمي للتنمية :

لقد أسس هذا البنك لأول مرة سنة 1959 و يضم 46 دولة من بينهم 26 دولة من أمريكا اللاتينية ، و دول الكاريبب ، و يشكل (BID) أهم مصادر تمويل مشاريع التنمية في دول أمريكا اللاتينية و دول الكاريبب ، زيادة على مساهمته في الإندماج الأقليمي لهذه الدول، إن من بين أهداف هذا البنك الأساسية هي تخفيض نسبة الفقر في هذه الدول ، و ترقية النمو المستدام في إطار إحترام البيئة ، و لأجل الوصول إلى هذا الهدف فإن البنك يتشكل من مجموعة من الهيئات التي تقوم بهذا الغرض و هي :

- البنك الأمريكي العالمي للتنمية(BID) يمنح قروض للدول النامية التي لهادخل نوعاما مرتفع
- صندوق العمليات الخاصة (FSO)، يمنح قروض بفوائد منخفضة ولمدة طويلة.
- الشركة الأمريكية العالمية للإستثمار(I IC)، تشجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق القروض و المشاركة في رأس المال.
- الصندوق المتعدد الأطراف (MIF) و الذي يشجع المؤسسات الصغيرة و الجد الصغيرة، بتوفير لهم رؤوس الأموال ، وأيضا تشجيع القطاع الخاص.

* - (PMA) : تصنف الأمم المتحدة الدول النامية في ما يعرف (PMA)، تلك الدول التي تواجه عراقيل في التنمية على المدى الطويل وخصوصا في مجال تحسين المستوى المعيشي للأفراد،إختلالات خطيرة في هياكلها الأقتصادية ،إنخفاض شديد في(PIB) الفردي،إرتفاع الأمية . وتعد (ONU) حوالي 49 دولة منها 35 في إفريقيا و13 في آسيا و واحدة في الكراييب ، كدول أكثر تأخرا.

و بهذا يكون هذا البنك إلى جانب البنك الأفريقي و الآسيوي(BAfD) و(BAsD) من البنوك الجهوية للدول النامية ، التي تسعى إلى تشجيع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدول النامية .

I-3-10- معونات البنك الإفريقي للتنمية [160] :

لقد أسس هذا البنك لأول مرة سنة 1964 ، و من بين أهدافه الأساسية هو تشجيع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في إفريقيا ، و هو يعتبر البنك الوحيد المتعدد الأطراف ، أين المستفيدون هم في نفس الوقت ، الذين لهم أكبر نسبة الأسهم (60%) ، و بذلك فهو يعتبر أكبر هيئة مالية في إفريقيا ، تمنح قروض كل سنة تصل إلى سقف 2 مليار دولار .

إن مساهمة (BAfD) في مجال المعونات الخارجية ، تظهر من خلال صندوقين وهما: الصندوق الأفريقي للتنمية (FAID) ، و صندوق التنمية لأجل نيجريا(NTF) ، و أهم أهداف مجموعة البنك الأفريقي للتنمية تتمحور حول :

- منح قروض من أجل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية (FAID) .
- الإشراف الفني من أجل إنجاز و تحقيق برامج التنمية (FAID) .
- ترقية الإستثمارات العمومية(FAID) و الخاصة (BAFD) من أجل دعم مشاريع التنمية.
- تمويل مشاريع الهياكل القاعدية في الدول ذات الدخل المتوسط .

و على العموم فإن (BAfD) يمنح قروض بشروط السوق ، و لكن من جهة أخرى يساهم في مجال المعونات الخارجية من خلال صندوقيه عن طريق منح قروض بشروط ميسرة وذات مدة أطول ، من أجل محاربة الفقر و خلق المناخ المناسب للتنمية المستدامة . و بهذا تضاف جهودهما إلى باقي المصادر الثنائية و المتعددة الأطراف التي تهدف إلى إعانة الدول النامية من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية فيها ، و ذلك بالرغم من محدودية إمكانياته المالية، نظرا إلى أن أغلب الدول المنخرطة فيه تعتبر من الدول ذات الدخول الضعيفة(الدول الإفريقية)

[160] – البنك الافريقي للتنمية www.afdb.org

I-3-11- معونات البنك الآسيوي للتنمية[161] :

لقد أسس هذا البنك لأول مرة سنة 1966، يضم 66 دولة من بينهم 47 دولة أسيوية، لقد ساهم(BAsD) بنجاح في تحقيق النمو الإقتصادي ، و لكن يبقى التحدي موجود إذ يوجد70% من فقراءالعالم يعيشون في منطقة آسيا و بالتالي من بين أهداف البنك الأساسية المساهمة في القضاء على هذه الظاهرة ، و على العموم فإن أهداف البنك تتمحور في ما يلي :

- إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية في آسيا عن طريق تجنيد الوسائل المالية.
- منح القروض بشروط السوق (ما بين 4و6 مليار دولار) .
- منح المعونات الإقتصادية عن طريق الصندوق المعروف بإسم « الصندوق الآسيوي للتنمية (FAsD) و المتمثلة في القروض ذات فوائد ضعيفة و هذا لصالح الدول الأعضاء الأكثر فقرا، وهي بمقدار بحوالي 1,5 مليار دولار كل سنة .
- محاربة الفقر كهدف أساسي و إستراتيجي من خلال ترقية النمو الإقتصادي المستدام،مساعدة الطبقات الفقيرة،البيئة الإجتماعية و الحكم الرشيد.

I-3-12- معونات هيئات و منظمات أخرى :

هناك منظمات دولية تقدمعونات للدول النامية في إطار ثنائي ومن بينها[162] :

- الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية (USAID).
- وكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA).
- وكالة التنمية الدولية السويدية (SIDA).
- إدارة تنمية المقاطعات ما بعد البحار(ODA) البريطانية .

بالإضافة إلى هذه الهيئات ، هناك منظمات غير حكومية تقدم معونات خاصة ، مثل جمعيات التضامن العالمية الهيئات الدينية العالمية (كل الديانات) و هي تعتمد في مصادرها على التبرعات الخاصة و الإعانات الحكومية ، و طابعها يأخذ شكل معونات إنسانية ، والسؤال الذي

---

[161] – البنك الآسيوية للتنمية www.abd.org

[162] – MALCOLM ; Op. cité , p.53

يطرح في هذه الحالة [163]،و هوعلى أي أساس يتم تفضيل منح المعونات إلى بلد دون آخر؟ ، و هنا تبقى الدوافع السياسية و الفكرية هي المحرك لتوجهات هذه المعونات الخاصة ، سواء بالنسبة لهذه الهيئات أو الوكالات السابق ذكرها.

I-4-المطلب الرابع: التقويم العام للمعونات الخارجية وآفاقها المستقبلية:

من خلال الإطلالة التاريخية حول مختلف مصادر المعونات الثنائية و المتعددة الأطراف في إتجاه الدول النامية سنحاول من خلال هذا العنصر ، الخروج بتقويم عام لهذه المعونات ، ثم بعد ذلك نبين آفاقها المسقبلية لهذه الدول حتى نساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية فيها:

I-4-1- التقويم العام للمعونات الخارجية :

من خلال دراستنا السابقة لمختلف المصادر الثنائية ، و المتعددة الأطراف للمعونات الخارجية ، الموجهة للدول النامية ، عبر مختلف الفترات التاريخية لمسار وجود هذه المصادر، فإن ما يمكن إستنتاجه بصفة عامة حول مدى دور هذه المعونات في مساعدة هذه الدول النامية على تحقيق التنمية فيها، فإننا نستخلص النتائج التالية :

- لم ترقى جل المعونات الخارجية إلى المستوى المطلوب و المحدد من قبل هيئة الأمم المتحدة، وهو بلوغ ما نسبته 0,7 % من (PNB) إلا بعض الحالات الإستثنائية سجلت لدى الدول المصدرة للبترول . و هذا من شأنه أن يجعل حجم هذه المعونات لا يفي بجميع متطلبات التنمية في الدول النامية .
- تعدد مصادر المعونات الخارجية ، يخلق صعوبات التنسيق بين هذه المصادر.
- تلون المعونات الخارجية ، بدوافع سياسية خصوصا في مجال المعونات الثنائية ، وهذا ما وقع فعلا من خلال الحرب الباردة ، أو الحروب الإقليمية التي يشهدها العالم و بالخصوص في مناطق الدول النامية ، من خلال فرض سياسات خارجية معينة ، أو الدخول في أحلاف عسكرية ، إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها ، إستخدام موانيء و مطارات هذه الدول خدمة لمصالح الدول المانحة ....إلخ.

---

[163] - DONISONI ; Op.Cité, p.137

- إن المعونات الخارجية الممنوحة للدول النامية ، و بإختلاف مصادرها ، يتم منحها في إطار تمويل مشاريع معينة بالذات و بالتالي فإن ذلك لا يخدم ، و في معظم الأحيان توجهات التنمية في الدول المستفيدة ، نظرا لكون أن الأموال المخصصة لإنشاء هذه المشاريع ، لا ترافق هذه الأخيرة من حيث تزويدها بالمواد الأولية أو توفير قطع الغيار و الصيانة لها .

- تمنح بعض المعونات الخارجية ، تحت شروط ، تلتزم فيها الدول المستفيدة من شراء كل أوجزء من مستلزماتها من أسواق الدول المانحة ،و هنا فمنح المعونة بهذا الشكل يخدم مصالح الدول المانحة ، أكثر مما يخدم أهداف التنمية في الدول المستفيدة ، بحيث تتأثر هذه الأخيرة بأنماط إنتاجية و إستهلاكية لا تخدم مصالحها ، زيادة على الإنعكاسات التي تطرأ على مستوى السلوكات الثقافية و الإجتماعية لمجتمعات هذه الدول .

- التركيز على جانب منح القروض بشروط السوق لمعظم مصادر المعونات الخارجية كهدف أساسي ، أما المعونات الممنوحة بالشروط الميسرة تبقى كهدف ثانوي بالمقارنة مع الأولى.

- التركيز على تمويل مختلف المشروعات التابعة للقطاع الخاص، وهذا بطبيعة الحال يمشي في خدمة التوجه الليبرالي للدول المتقدمات و الهيئات المالية الدولية .

- إرتباط بعض المعونات الخارجية بسياسات صندوق النقدي الدولي ، خصوصا في مجال التقليل من حدة برامج التصحيح الهيكلي ، التي تدخل في إطار معالجة المديونية الخارجية للدول النامية ، وهذا ما يلاحظ من مساعدات الإتحاد الأوروبي مع دول (ACP).

- تركيز المعونات الخارجية على محاربة آثار الفقر في الدول النامية من خلال المساعدات الإنسانية (الغداء، الأدوية، الخدمات الطبية...إلخ) مما يضعف جهود القضاء على هذه الظاهرة من جدورها من خلال تشجيع المشاريع المصغرة الكافية لخلق مناصب الشغل.

- تحويل المعونات الخارجية عن مسارها في الدول النامية نتيجة للفساد الإداري و الرشوة ، وعدم الإستقرار السياسي فيها .

- إن المعونات الخارجية مع عمومها لم تؤدي إلى تحقيق عملية الإنتقال من التخلف الإقتصادي إلى التقدم الإقتصادي في أغلب حالها ، إلا بإستثناء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية ، تركيا، وتايوان ، التي إستفادت من القسط الأكبرمن هذه المعونات في سنوات الخمسينات نتيجة الحرب الباردة ، مما سمح لها بتحقيق خطوات كبيرة في مجال التنمية الإقتصادية .

I-4-2- الآفاق المستقبلية للمعونات الخارجية :

إن مستقبل المعونات الخارجية المتدفقة إلى الدول النامية، من طرف الدول المتقدمة، والهيئات المالية الدولية ، يبدأ بمحاولة التفكير لأجل الإستفادة من الخبرات السابقة في هذا الميدان ، حتى يمكن توجيه هذه المعونات لأجل خدمة التنمية في الدول النامية و خصوصا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة كأولويات في مجال التنمية(*) و تجاوز الصعوبات والإشكالات المتعلقة بالمعونات الخارجية ، و لهذا فيجب التفكير في عدة إجراءات منها :

- عدم ربط المعونات الخارجية بمشروع معين بالذات ، و إعطاء الحرية للبلدان النامية، الحرية في إنجاز المشاريع التي تراها مناسبة لتنميتها .

- عدم تقييد المعونات الخارجية بشراء جزء أو كل إحتياجات الدول النامية من الدول المانحة إنما يجب إعطاءالحرية لها بالشراءمن الأسواق الخارجية التي تراها مناسبة لها، و يمكّن أيضا من تشجيع التجارة الدولية حتى مابين الدول النامية فيما بينها.
- التركيز على المعونات الخارجية ، خصوصا تلك المتعلقة بالقروض الميسرة والجد الميسرة، والهبات .
- تشجيع المعونات الفنية كعامل مكمل للمعونات المالية ، من حيث إيفاد الخبراء ، تبادل الخبرات ، القيام بدراسة المشاريع....إلخ.
- الحرص على الزيادة في حجم المعونات الخارجية ،لأن الدول النامية هي دائما في حاجة إليها بسبب مشكل الإنفجار الديموغرافي ، تنامي ظاهرة الفقر ، و إرتفاع نسبة المديونية الخارجية وصعوبة حصولها على قروض جديدة لسد العجز في ميزان مدفوعاتها .

---

*- إن الأهداف الإنمائية الجديدة للأمم المتحدة تتمثل في :
- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- ضمان التعليم الإبتدائي للجميع.
- العمل على المساواة بين الجنسين و إستقلالية المرأة.
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأم .
- محاربة داء السيدا و الأمراض المعدية
- ضمان إستدامة الموارد البيئية .
- وضع نظام للشراكة من أجل التنمية.

– تشجيع المعونات الخارجية التي تمنح في إيطار الإستثمارات العمومية كإنجاز الهياكل القاعدية ، الصحة و التعليم . و هنا نسجل مبادرة دول أمريكا اللاتينية من أجل إنشاء بنك يهتم بهذا المجال و المتمثلة في إنشاء « بنك الجنوب» الذي سيبدأ عمله في بداية سنة 2008.

– عدم تسييس المعونات الخارجية .

– محاربة ظاهرة الرشوة والفساد الإداري على المستوى مختلف الجهات المانحة والدول المستفيدة ،لأن ذلك من شأنه أن يجعل المعونات تتحرف عن أهدافها الأصلية .

– قيام الدول النامية بتكييف أنظمتها السياسية، و جعلها أكثر ديمقراطية و شفافية و لايكون ذلك إلا بإرساء أسس جديدة للحكم الرشيد.

و كخلاصة عامة ، فإن المعونات الخارجية بالرغم من أنها لم تؤدي إلى بلوغ جميع الأهداف المنشودة منها ، إلا أنها تبقى ضرورية للدول النامية ، يبقى فقط ضرورة توافر النيات الحسنة من طرفي المعونات ، فالدول المانحة يجب أن تسعى على مساعدة الدول النامية على تحقيق التنمية فيها، و هذه الأخيرة عليها أن تسعى فعلا من خلال أنظمتها على خدمة مصالح شعوبها .

II- المبحث الثاني : القروض الخارجية و التنمية :

تصنف القروض الخارجية سواء التي تحمل صفة المعونة، أو تلك التي تخضع للشروط التجارية و تحت أي صيغة كانت، أموالا في شكل عملات صعبة أو في إطار ألاوراق المالية (المحفظة المالية) ، و أيضا مهما كان مصدرها(دول وهيئات مالية دولية) ، كلها تدخل في إطار رؤوس أموال نقدية خارجية والتي يكون الغرض الأساسي لها المساهمة في العملية الإنتاجية حتى تؤدي دورها، و تتحول إلى رؤوس أموال عينية تساهم فعلا في تكوين رأس المال (الإدخار والإستثمار)، و من تم تصبح عاملا من عوامل الإنتاج ، تساهم في زيادة الدخل الوطني الإجمالي، و بالتالي تحقيق أغراض التنمية الإقتصادية ، و لكن السؤال الذي يطرح نفسه ، هل فعلا وقعت عملية التحويل هذه ؟ أم كانت وجهة رؤوس الأموال هذه محل إتجاهات أخرى مغايرة ؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه من خلال هذا المبحث .

II-1-المطلب الأول : الأسباب التاريخية لإستخدام القروض الخارجية في التنمية:

سوف نستعرض من خلال هذا المطلب و بصفة شمولية ، الدوافع التي أدت بالدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية ، سواء منها الأسباب الداخلية أو الخارجية، و التي دفعت هذه الدول إلى طلب القروض الأجنبية بجميع انواعها (رأس المال النقدي الأجنبي أو الإدخار الأجنبي)، لاجل إستخذامها في دعم التنمية فيها ، و تمويل رأس المال المتدفق بهذه الصفة إلى رأس مال عيني يساهم في عملية الإنتاج المحلي ، و بالتالي تحقيق أهداف التنمية في هذه الدول.

II-1-1- الأسباب الداخلية :

لقد تعددت الأسباب الداخلية ، التي دفعت الدول النامية و الإنتقالية إلى إستخدام القروض الخارجية في مسار تنميتها، و التي يمكن حصرها في : عرض تمويل إستراتيجيات التصنيع ، تمويل الإصلاحات في دول الإقتصاديات الإنتقالية ، ضعف مصادر التمويل المحلية لتمويل تكوين رأس المال ، تزايد إحتياجات التمويل الخارجي للتنمية ، زيادة على أسباب أخرى متنوعة ، سيتم إستعراضها من خلال العناصر الموالية .

II-1-1-1- تمويل إستراتيجيات التصنيع في الدول النامية:

لأجل الإلتحاق بركب الدول الصناعية (المتقدمة) ، حاولت الدول النامية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، إعتماد إستراتيجيات ترتكز بالدرجة الأولى على التصنيع كقاعدة أساسية تستطيع بها هذه الدول الخروج من حلقة التخلف ، ولكن يبقى الإشكال المطروح بالنسبة إليها هو إيجاد المصادر التمويلية اللازمة،لإعتبار أن تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب موارد مالية ضخمة لا يستطيع الإدخار المحلي تغطيتها ، و هذا ما دفع هذه الدول فعلا إلى إستخدام التمويل الخارجي من خلال التوجه إلى القروض الخارجية ، بالرغم من كل المخاطر التي تحملها ، و لأجل التحقق حول مدى نجاعة هذه الإستراتيجيات في تحقيق التنمية سوف نستعرض بشكل من التبسيط مدى جدواها و ذلك لمجموعة مختارة من الدول النامية مثل : دول أمريكا اللاتينية ، و دول جنوب الصحراء و دول جنوب شرق آسيا، و نموذج الهند القائم على الصناعات المصنعة ، و هذا وفق العناصر التالية :

II-1-1-1-1-إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات في دول أمريكا اللاتينية:

لقد إعتمدت هذه الإستراتيجية من طرف لجنة « الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية CEPAL» وهي تقوم على مرحلتين : فالمرحلة الأولى الهدف منها هو إقامة صناعات حقيقية موجهة بالخصوص إلى الأسواق الداخلية ، أما المرحلة الثانية ، إعتمدت على التدخل الواسع للدولة في الإقتصاد ، وذلك بهدف إقامة الصناعات الأساسية .

إن تطبيق هذه الإستراتيجية[164] ، تطلب وضع حواجز جمركية من أجل حماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية ، و هذا أمر طبيعي بالنسبة لحالة الصناعات الناشئة ، و لكن بمرور الزمن ، فإن ذلك يكون له أثر سلبي ، لكون أن هذه الصناعات ستصبح أقل مردودية بإستمرار تمتعها بالحماية ، زيادة على ذلك ، أدت هذه الإستراتيجية إلى مشاكل في ميزان المدفوعات ، فضلا عن إرتفاع نسبة الواردات ، بالخصوص في تلك القطاعات ، التي تستخدم مدخلات مستوردة ،أما الصادرات بقيت تقتصر على تصدير الموارد الأولية ، وهكذا فأصبحت هذه الإستراتيجية ، تصطدم يوما بعد يوم بالندرة في العملات الصعبة، أما من الجانب السياسي

[164] Raffinot Marc. Dette Extérieure et Ajustement Structural .France :EDICEF,1991,p.p.16-18 –

فهذه الدول لم تعرف إستقرارا في هذا المجال ، نظرا للإنقلابات العسكرية المتكررة ، المدعومة من طرف القوى الخارجية ، و التي لا تخدم مصالح شعوبها ، و إنما مصالح هذه القوى من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ، مما زاد من تعميق الأزمة الإقتصادية في هذه الدول ، و فشل هذه الإستراتيجية من تحقيق التنمية فيها ، و إرتفاع حجم المديونية الخارجية وخدماتها بحيث إرتفع معدل الإستدانة الخارجية[165] بالمقارنةمع (PNB) من 18% سنة1970 إلى 25% سنة 1980 ، ليرتفع إلى 60% في منتصف سنة 1980 ، أما معدل خدمات الديون مقارنة بالصادرات حقق أرقاما قياسية فمثلا في الأرجنتين 80% ، أما في بوليفيا ، الشيلي ، المكسيك ، كان يترواح ما بين 50% إلى 60 % من صادرات هذه الدول .

أيضا من مظاهر فشل هذه الإستراتجية[166] ،هو سوء توزيع الدخل في هذه الدول ، بحيث الأغلبية الساحقة لشعوبها تحصل على نسب ضئيلة من الدخول والباقي الأكبر يرتكز في فئة قليلة من السكان ،و على سبيل المثال 80 % من سكان البرازيل يحصلون على 38,5 % من الدخل ، أما الباقون فيستحودون على 39,5 % من الدخل ، زيادة على آثار سلبية كإرتفاع حجم البطالة ، الفقر ....إلخ.

II-1-1-1-2-إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات في دول جنوب الصحراء:

لقد طبقت هذه الدول هذه الإستراتيجية ، إلى جانب الهياكل الإقتصادية القديمة و البدائية ، وهذا بعد سنوات إستقلال هذه الدول (فترة الستينات) ، إن ذلك تطلب تدخل الدول على نطاق واسع ، بسبب ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على إنشاء إستثمارات إنتاجية ذات مردودية، و على المدى المتوسط ، و لأجل تسريع عملية التنمية ، فتم التركيز على مداخيل الصادرات (المواد الأولية) من خلال إستغلالها في إستيراد المواد الغدائية من جهة ، و من ناحية أخرى ، إنشاء قطاع عام قوي و على نطاق واسع .

165- MALCOLM , Op Cité , p.523

166- AZOULAY , Op Cité , pp.131-135

لكن هذه الإجراءات[167] لم تخلف إلا صناعات وطنية هشة، زيادة على العراقيل البيروقراطية، التي حالت دون إنشاء أسواق مشتركة بين هذه الدول ، و أيضا المنافسة الخارجية الشديدة ، خصوصا في قطاع النسيج و من قبل الصناعات الأسيوية ، كل ذلك ساهم في فشل هذه الإستراتيجية ، و بقاء هذه الدول تركز على جهودها على الصادرات من المواد الأولية (المعادن، البترول ، منتوجات زراعية)، مما أدى إلى عدم الإستقرار نظرا لتأثر المداخيل بتقلبات الأسعار الدولية .

II-1-1-1-3-إستراتيجية تنمية الصادرات في دول جنوب شرق آسيا :

إن دول هذه المنطقة ،على عكس دول أمريكا اللاتينية و دول جنوب الصحراء، إستطاعت، التطبيق الناجح لهذه الإستراتيجية ، و تجنب مشاكل المديونية الخارجية و تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وتحسين إندماجها في السوق العالمية و تحولها إلى أهم الدول المصدرة للمواد المصنعة ، من خلال تركيزها على التكنولوجيات الحديثة وخلق قطاعات إقتصادية متكاملة.

شهدت هذه الدول [168] نمو الدخل الوطني الإجمالي بـــ 5,5 % سنويا ما بين1960 و1995، وأيضا إرتفاع حصة هذه الدول في الصادرات العالمية ، من 6 % سنة 1960 إلى25 % سنة 1994 . إن هذه النجاحات و حسب تقرير البنك الدولي حول«المعجزة الآسيوية» (1993) إلى عدة عوامل أساسية :

- الإستقرار في الإقتصاد الكلي .
- الإستثمارات العمومية في الهياكل القاعدية و في العامل البشري .
- إستراتيجية الإنفتاح نحو الخارج و النمو ، المعتمدة على الصادرات .
- السوق التنافسية لعوامل الإنتاج .
- مرونة السياسات الإقتصادية و السرعة في التعامل مع التقلبات الخارجية .
- العوامل الثقافية و الإجتماعية ، والنسبة العالية للتمدرس ، والتوزيع العادل للمداخيل ، ونسبة النمو الديموغرافي المعتدلة .

167- Raffinot Marc. Dette Extérieure et Ajustement Structural .France :EDICEF,1991,p.p.13-16

168- Hugan , Philipe . « Y'a-t-il un miracle asiatique ou un simple effet de rattrapage ».Alternatives Economiques N° 138 , du 16 Juin 1996.

II-1-1-1-4-التنمية بأسلوب الصناعات الثقيلة"النموذج الهندي-MAHALANOBIS"

بعد إستقلال الهند سنة 1947، قامت بوضع خطط تنموية ترتكز على إقامة صناعات ثقيلة من شأنها أن تساعد في خلق صناعات أخرى و ذلك لغرض تحقيق الإكتفاء الداتي و الإستقلال الإقتصادي . إن ذلك تطلب[169] وضع إستثمارات عمومية ضخمة من أجل التمكين من تحقيق تراكم مرتفع يمكّن البلاد من الإعتماد على عائدات الصادرات، والإستغناء عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

II-1-1-2- تمويل الإصلاحات في دول الإقتصاديات الإنتقالية :

لأجل تحقيق عمليات الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر ، فإن الدول الإشتراكية سابقا و على رأسها الإتحاد السوفياتي عمدت على القيام بإصلاحات إقتصادية لتحضير إقتصادياتها لإقتصاد السوق ، و إضافة إلى ثقل المديونية الخارجية السابقة لهذه الدول، التي أبطأت عملية الإصلاح هذه ، فمثلا الإتحاد السوفياتي سابقا[170] كانت إجمالي ديونه الخارجية 29 مليار دولار أي ما نسبته3 % من PIB و خدمة دين 20 % من مداخيل الصادرات ، و في إطار إصلاحات « البروسترويكا» ومع منح الحرية للمؤسسات العمومية بالإقتراض الخارجي دون الرجوع إلى الإدارة المركزية ، إرتفعت ديونه إلى 67,2 مليار$ سنة1991 وذلك تزامنا مع إستقلال جمهوريات الإتحاد السوفياتي (الجمهوريات المستقلة) وظهور الإتحاد الروسي و تحولها إلى ما يعرف بالإقتصاديات الإنتقالية ، و التي تم توزيع عليها عبىء المديونية الخارجية عليها حسب مستحقات كل دولة .

و على العموم فإن خدمة الديون الخارجية مقاسة بحجم الصادرات في هذه الدول تراجعت الى الحدود المعقولة، بحيث تتراوح ما بين 7% و 9% وذلك الى غاية 2005، وهدا حسب تقارير صندوق النقد الدولي، والدي يمكن الرجوع اليه من خلال الجدول اللاحق رقم07.

169- AZOULAY , Op Cité , pp.131-135

170- WORLD BANK . World Debt Tables ,1992-1993 : experts . Washington , D.C :The World Bank,1992,pp.10-11

II-1-1-3- ضعف المصادر المحلية لتمويل تكوين رأس المال :

كما أشرنا إليه سابقا في الفصل الأول ، فإن تكوين رأس المال يرجع إلى عنصر الإدخار و الإستثمار . و في حالة عدم كفاية المصادر المحلية ، فإنه يتم الإستعانة بالمدخرات الأجنبية (المعونات الخارجية ، القروض بشروط تجارية ، الإستثمارات الأجنبية المباشرة) ، ولإجل معرفة مدى كفاية مصادر التمويل المحلية (المدخرات المحلية) في تغطية إحتياجات التمويل في الدول النامية ندرج الجدول التالي و الذي يبين علاقة الإدخار بالإستثمار في جملة من الدول النامية .

جدول رقم (3)

الإستثمار و الإدخار المحلي الإجمالي(1965-1992)لدول نامية مختارة

الدول	إستثمار محلي 1965	إدخار محلي 1965	الرصيد الفارق	إستثمار محلي 1992	إدخار محلي 1992	الرصيد الفارق
إثيوبيا	13	12	+ 1	9	- 1	+ 10
مالي	12	4	+ 8	22	5	+ 17
تانزانيا	15	17	+2	42	5	+ 37
الهند	18	14	+ 4	23	22	+ 1
بانغلاداش	11	8	+ 3	12	6	+ 6
كينيا	14	15	- 1	17	15	+ 2
نيجيريا	19	17	+ 2	18	23	- 5
السينغال	12	8	+ 4	13	7	+ 6
غانا	18	8	+10	13	2	+ 11
الصين	25	25	0	36	39	- 3
الهندوراس	15	15	0	26	17	+ 9
الباكستان	21	13	+8	21	14	+ 7

(يتبع)

الدول	إستثمار محلي 1965	إدخار محلي 1965	الرصيد الفارق	إستثمار محلي 1992	إدخار محلي 1992	الرصيد
بولو نيا	22	13	- 1	16	5	+ 11
الكاميرون	13	13	0	11	10	+ 1
فليبين	21	15	+ 6	23	18	+ 17
سريلانكا	12	13	- 1	23	15	+ 8
أندونيسيا	8	8	0	35	37	- 2
البيرو	34	27	+ 7	16	13	+ 3
مصر	18	14	+ 4	18	7	+ 11
البرازيل	25	27	- 2	17	21	- 4
المجر	26	25	+ 1	19	18	+ 1
كولومبيا	16	17	- 1	18	21	- 3
الأرجنتين	19	23	- 4	17	15	+ 2
المكسيك	22	21	+ 1	24	17	+ 7
ماليزيا	20	24	- 4	34	35	- 1
كوريا الجنوبية	15	7	+ 8	39	36	+ 3

المصدر : جدول من إقتباس الباحث

MALCOLM, Gillis et autres.Economie du developpement
BRUXELLES : De Boeck, 1998, p.p 391-392

ما يمكن إستخلاصه من الجدول عند حساب رصيد (الإستثمار- الإدخار.I-S) فإنه توجد عدة دول نامية أين الإستثمار أكبر من الإدخار (I > S) و هذا يعني عدم كفاية المدخرات المحلية في تغطية الإستثمار المحلي ، و هدا مقارنة بسنوات 1965و1992، وهدا ما دفع بكثير من هده الدول الى اللجوء الى مصادر التمويل الخارجي من الدول الصناعية والهيئات والمنظمات العلمية المالية.

أما باقي الدول التي يحظى فيها الإدخار المحلي و الإستثمار المحلي بنوع من التحسن فتمثل في كل من ماليزيا- كولومبيا – البرازيل – أندونيسيا- الهندوراس – نيجيريا . و هذا يعود لأسباب تتعلق بإرتفاع المداخيل البترولية لبعض الدول مثل كولومبيا، نيجيريا ، أو لتحقيق نمو إقتصادي بفضل تصدير المنتجات الصناعية كما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية الحديثة (NPI) مثل ماليزيا- البرازيل- أندونيسيا – الهند وغيرها.

و على العموم يبقى ضعف الإدخار المحلي، سواء ما تعلق منه بادخار قطاع العائلات، ادخار قطاع الاعمال الخاص، ادخار قطاع الاعمال العام، الادخار الحكومي، وتكوين الادخار بواسطة التضخم، في معظم الدول النامية قائم لعدة أسباب ترجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ، ضعف المداخيل ، إرتفاع نسبة الإستهلاك ، الإدخار غير الرسمي ، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ،عدم فعالية الاسواق المالية المحلية، أي وجد ضعف في التنمية المالية....إلخ.

II-1-1-4- تزايد إحتياجات التمويل الخارجي للتنمية :

إن إحتياجات تمويل التنمية في الدول النامية ، لم تتوقف عن الزيادة ،عبر المراحل التريخية لمسا ر تنمية هده الدول مما أدى إلى إحداث عجز شبه مستمر في ميزان مدفوعات هذه الدول ،بكل مايشكله من سلبيات على اقتصادياتها و ذلك على مر عدة سنوات ، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (5)

تطور رصيد تمويل الدول النامية (بمليارات الدولارات)

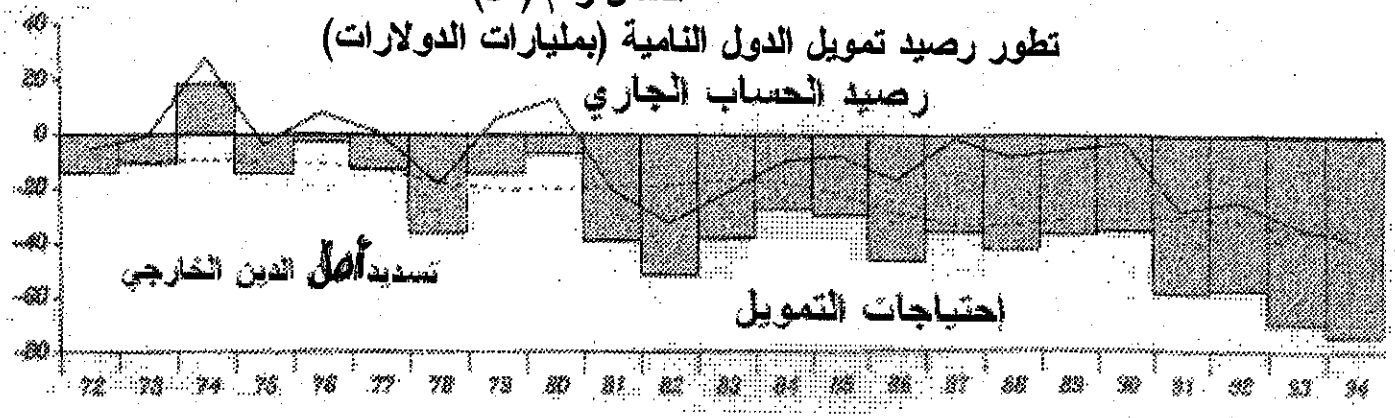

المصدر : Guy ,Longueville « Pays en developpement, contrainte et financement du marché : la désillution de certains pays émergents ». Problémes économiques, N°. .2.426 du 31 mai 1995, p.5

إن الملاحظات الأولية المستنتجة من الشكل الشكل السابق[171] تكمن في :

- إستمرار تنامي تسديد أصل القروض الخارجية خلال سنة 1980 مما أدى إلى الضغط حول إحتياجات التمويل.
- إستقرار إحتياجات التمويل في الفترة ما بين 1987-1990 وذلك يرجع إلى إستخدام الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- الفترة 1991-1994 ، يلاحظ إرتفاع إحتياجات التمويل .

II-1-1-5- أسباب أخرى داخلية :

بالإضافة إلى الأسباب الداخلية التي أدت إلى إرتفاع حجم القروض الخارجية،و بالتالي إرتفاع حجم المديونية الخارجية الدول النامية ، يمكن إضافة عوامل أخرى ساهمت حسب طبيعة كل دولة في تزايد حجم هذه القروض و من بينها :

- عامل النمو الديموغرافي (ظاهرة الإنفجار الديموغرافي)
- سوء تسيير القروض الأجنبية
- توجيه القروض الأجنبية إلى تمويل عمليات إستيراد المواد الكمالية و الإستهلاكية عوض توجيهها إلى العمليات الإنتاجية (أي عدم تحول القروض الأجنبية من رأس مال نقدي إلى رأس مال عيني يخدم العملية الإنتاجية).

[171] Guy, Longueville. « Pays en developpement ,contrainte et financement de marché :la désillusion de certains pays emergents ». Problèmes Economiques , N°2.426 , du 31 Mai 1995 , p.p, 5-6

- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج و إستثمارها في البنوك الأجنبية.
- الإدخار غير الرسمي (عدم توظيف الأموال في البنوك المحلية).
- ضعف القطاع الإنتاجي في خلق المشاريع الإستثمارية و هذا لعدة إعتبارات تتعلق بالبيروقراطية ، نقص اليد العاملة المؤهلة، الإستقرار السياسي ....إلخ

II-1-2- الأسباب الخارجية:

لقد تعددت الأسباب الخارجية ، التي دفعت الدول النامية و الإنتقالية ، إلى إستخدام القروض الخارجية في مسار تنميتها ، و التي يمكن حصرها في تبادل تجاري في غير صالح الدول النامية ، إنهاء العمل بالنظام النقدي الدولي سنة 1971، ظهور قروض «أوروكريدي» تطبيق برامج التصحيح الهيكلي ، زيادة على أسباب خارجية أخرى متنوعة ، هذه الأسباب سوف نستعرضها خلال العناصر الموالية .

II-1-2-1- تبادل تجاري في غير صالح الدول النامية :

تتعرض الدول النامية بإستمرار إلى عدم الإستقرار في أسعار السلع المصدرة ، وهذا يرجع إلى عدة أسباب[172] :

- إرتفاع كبير في عرض بعض المواد الأولية ، بسبب خفض كمية المواد في عملية الإنتاج الصناعي ، وهذا ما إنعكس على خفض أسعارها عند التصدير من طرف الدول النامية.
- عدم المرونة النسبية للطلب على المواد الأولية مقارنة بالمنتوجات المصنعة ،الشيء الذي أدى إلى تعميق الهوة للتبادل التجاري الدولي الذي لا يمشي في صالح الدول النامية.
- ضعف قدرة الدول النامية على المفاوضات لأجل فرض أسعارها في عملية التصدير والإستيراد.

إن هذه الأسباب تنعكس مباشرة حول عدم القدرة الذاتية لتمويل التنمية في الدول النامية ، مما يدفع هذه الدول إلى المزيد من الإستدانة الخارجية.

II-1-2-2- إنهاء العمل بالنظام النقدي الدولي 1971 :

حسب إتفاقية « بروتون وود- 1944» ، تم وضع نظام نقدي عالمي و بإقتراح الولايات المتحدة الأميركية ، و إلتزام هذه الأخيرة بتحويل الدولار إلى دهب و إعتباره كعملة دولية ،

[172] - Jean –Didier, le Caillon, et autres .Economie contemporaine,analyse et diagnostic.Bruxelles,De Boeck,2004,p.366

وبمرور الوقت و إلى غاية نهاية الستينات ، زاد حجم طلب الدول لهذه العملة على المستوى الدولي ، مما صعب على (USA) من التعهد بتحويل الدولار إلى الدهب ، و إنهيار إحتياطي الدهب الأمريكي ، و من أجل تفادي أزمة إقتصادية ، عمدت (USA) إلى إنهاء التعامل بهذا النظام ، الأمر الذي أجبر البنوك الغربية بمحاولة توظيف الدولارات المودعة لديها في الدول النامية ، من خلال منحها، كقروض بشروط جد تسهيلية (إنخفاض الفوائد و طول مدة الإستحقاق) الأمر الذي شجع هذه الدول في التوسع في عمليات الإقتراض الخارجي .

II-1-2-3- ظهور قروض « أوروكريدي-Euro Crédits» :

ظهرت في أوروبا الغربية في سنوات السبعينات ، و تزامنا مع« الصدمة البترولية 1973-1974 » بحيث ضاعفت الدول المنتجة أسعار البترول بأربع مرات ، الأمر الذي أدى إلى وجود فائض العملة الصعبة في هذه الدول « البترو دولار »، والذي قامت بتوظيفه في البنوك الأوروبية ، هذه الأخيرة و من خلال نقابة للبنوك أنشأت بنك وحيد يشرف على عملية الإقراض وخصوصا للدول النامية و بشروط جد مغرية ، بحيث كان معدل الفوائد المرجعي «LIBOR»* والذي يضاف إليه منحة الخطر حسب نوعية المقترض و هنا برزت مؤشرات تعتمد على معطيات إقتصادية و سياسية [173] لتقييم ما يعرف « خطر- البلد »، لقد كان معدل«LIBOR» مابين 1974-1976 يتراوح ما بين 1,73 و 1,72 نقطة ، لينخفض إلى 0,87 نقطة ما بين1976-1979 ، و هذا ما شجع الدول النامية على طلب هذه القروض . مما زاد فيما بعد (الثمانينات) من حدة مديونية هذه الدول .

II-1-2-4- تطبيق برامج التصحيح الهيكلي :

نظرا لأزمة الديون في الدول النامية، و إعلان المكسيك 1982 عن عدم قدرتها بالوفاء بمستحقاتها أما دائنيها ، و ما تبعها من دول أخرى في نفس الوضعية ، خصوصا في دول أمريكا اللاتينية ، ظهرت هذه البرامج لتصحيح الإختلالات في إقتصاديات هذه الدول (خصوصا ترشيد الإنفاق)، و الغرض الأساسي هو تمكين هذه الدول من الإستمرار في عملية الوفاء بديونها (أصل الدين و خدمة الديون)، و لأجل معرفة حجم الديون الممنوحة- DTS- من طرف FMI

---

* - LIBOR: « London inter bank offred rate »

[173] - Raffinot Marc. Dette Extérieure et Ajustement Structural .France : EDICEF, 1991, p .36

ندرج الشكل الباني التالي :

شكل رقم (6)

قروض صندوق النقد الدولي (1970 – 2005)

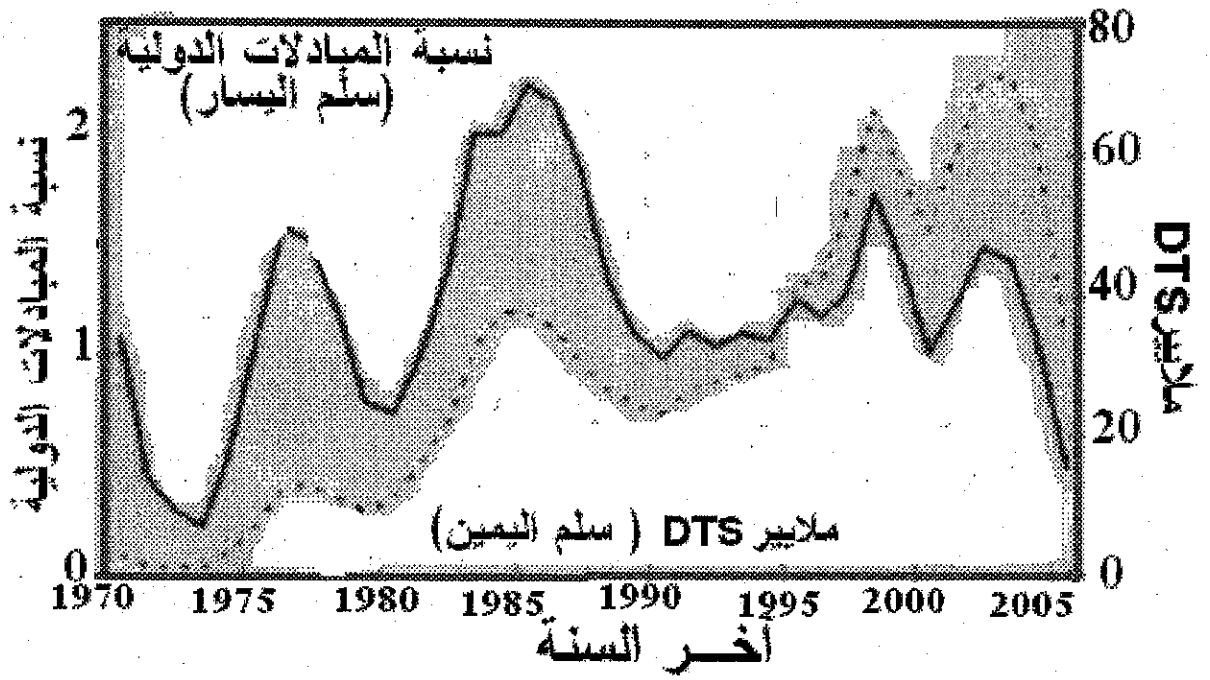

المصدر: www.imf.org

إن الشكل السابق يبين خصوصا في الفترة التي إزدادت فيها الأزمة المالية بداية الثمانينات إرتفاع حجم القروض الممنوحة من قبل البنك و خصوصا في سنة 1986 التي شهدت إرتفاع القروض الممنوحة في إطاربرامج التصحيح الهيكلي زيادة على أنواع أخرى و (FCFI– FTS –FRPC-LCP–FRS–FASR) والتي ظهرت إبتداء من سنوات التسعينات وإلى يومنا الحالي

II–2–المطلب الثاني– القروض الخارجية وأزمة ديون الدول النامية :

سوف نستعرض من خلال هذا المطلب كيف أن القروض الخارجية أصبحت تشكل عائقا في وجه التنمية ، و سببا مباشرا لفشل إستراتيجيات التنمية،وهذا من خلال الأزمة التي تعرضت لها الدول النامية في بداية سنوات الثمانينات، وعدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها المالية نحو دائنيها(الدول والهيئات المالية الدولية)ووقوعها في الحلقة المفرغة للديون الخارجية ،وهذا بالرغم من الجهود الذاتية (التصحيحات) و تدخل الهيئات الدائنة من خلال برامج التصحيح الهيكلي وإعادة الجدولة للديون الخارجية.

II-2-1- مظاهر الأزمة في سنوات الثمانينات :

لقد برزت هذه الأزمة في الدول النامية لعدة إعتبارات داخلية و خارجية تم ذكرها في الطلب السابق ، من بين أول ضحايا هذه الأزمة ، إعلان المكسيك سنة 1982 و عجزه عن الوفاء بسداد خدمات ديونه الخارجية (الفوائد مضاف إليها رأس المال)، ثم تبعتها بعد ذلك عدة دول نامية، هذه الوضعية، يمكن ملاحظتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4)

نسبة المديونية الخارجية في الدول النامية (1970-1992)

السنوات / الدول النامية	1970	1992-1980	1992
كـل الدول النامية			
- المديونية على المدى الطويل/PNB	14	43	29
- المديونية على المدى الطويل/ الصادرات	115	203	137
- مجموع خدمة الدين / الصادرات	-	33	19
دول أمريكا اللاتينية			
- المديونية على المدى الطويل/PNB	18	60	32
- المديونية على المدى الطويل/ الصادرات	149	343	264
- مجموع خدمة الدين / الصادرات	-	48	30
معدل خدمة الدين			
- الأرجنتين	-	80	65
- بوليفيا	-	60	39
- البرازيل	-	48	24
- الشيلي	-	60	21
- المكسيك	-	54	44

المصدر : Malcolm, Gillis, et autres. Economie du developpement BRUXELLES : De Boeck, 1998 , p.535

إن القراءات الأوليةلهذا الجدول تشير أن الأزمة طالت بالدرجة الأولى دول أمريكا اللاتينية في الفترة الممتدة ما بين 1980-1992 بحيث أن نسبة الديون تجاوزت 33% من حجم الصادرات بالنسبة لجميع الدول النامية و تراوحت مابين 48% إلى 80% في دول أمريكا اللاتينية، و هذا ما يؤكد فشل نموذج التنمية (إستراتيجية التصنيع لأجل إحلال الواردات) . في هذه الدول بالخصوص ، و بصفة عامة في الدول النامية التي لم تستطع تحقيق التنمية الإقتصادية المرجوة و بالتالي الخروج من دائرة التخلف.

II-2-2- آثار الأزمة :

إن هذه الأزمة زيادة على إبرازها على فشل الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية فيها بالإعتماد على إستراتيجيات تنمية معينة، فإن من آثارها أيضا تأثيرها على التمويل الخارجي لهذه الدول ، لكون أن الجهات الدائنة الخارجية (الدول والهيئات المالية الدولية) أصبح همها الشاغل هو إسترجاع ديونها مع الفوائد من الدول المدينة (الدول النامية) ، إن طبيعة هذه الآثار يمكن تلخيصها بالشكل الذي يلبي [174] :

أ)ـ إنهيار تدفقات التمويل الخاصةو المتمثلة أساسا في قروض البنوك التجارية ، والمنحنى التالي يبين لنا حجم هذا الإنخفاض مقارنة مع باقي رؤوس الأموال الأخرى المتدفقة في إتجاه الدول النامية :

شكل رقم (7)

مجموع التدفقات الصافية من مختلف المصادر في إتجاه الدول النامية

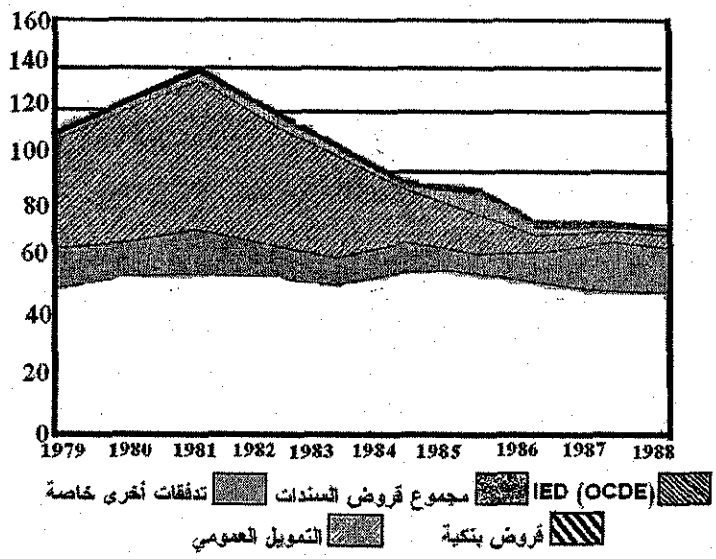

المصدر: Raffinot Marc. Dette Extérieure et Ajustement Structural .France : EDICEF, 1991.p.49

174 - Raffinot Marc. Dette Extérieure et Ajustement Structural .France : EDICEF, 1991, p.p.49-55

ب)- إنخفاض التدفقات المتعددة الأطراف ، وهي تتعلق بالخصوص بتلك التدفقات الواردة من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .

ج)- جمود المعونات الخارجية (APD) و خصوصا في الفترة الممتدة مابين 1982 و1985 ، ولكن هذه المعونات سرعان ما عادت للظهور بعد سنة 1985 ، بحيث تطور حجم التدفقات منها لصالح الدول النامية لتصل إلى نصف التدفقات الكلية و هذا في سنة1988 .

ك)- إرتفاع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بدون أن يساهم في جلب العملة الصعبة للدول المستضيفة بحيث يلاحظ ذلك من خلال : إعادة إستثمار أرباح الشركات المتعددة الجنسيات التي إرتفعت نسبتها من 32 % سنة 1979 إلى 50 % سنة 1982 ، و لكن يبقى بالتقريب ⅓ (IED) في الدول الأكثر مديونية لا تأتي بأي عملة صعبة للدول النامية المقيمة فيها ، مما ينعكس على ميزان مدفوعات هذه الدول من خلال تعميق عجزه فيها.

هـ)- قروض برامج التصحيح الهيكلي من أجل تمويل التنمية في الدول النامية ، وذلك عوض القروض التقليدية التي كانت تمنح للدول النامية لأجل تمويل المشاريع و بالأخص مشروعات إنشاء الهياكل القاعدية، و التي لم تؤدي الأهداف المرجوة منها (سوء التسيير ، عدم متابعة المشاريع من حيث الصيانة ...إلخ) الأمر الذي ربط هذه القروض بهذه البرامج التي يقوم على أساس إصلاحات إقتصادية و مؤسسية الغاية منها وضع أسس متينة لنمو إقتصادي معتدل عن طريق التحكم في معطيات الإقتصاد الكلي، توازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات و خفض التضخم و الإصلاحات المؤسّسية .

وخلاصة ذلك فإن أزمة الديون سنوات الثمانينات أدخلت تغيرات جدرية على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة في إتجاه الدول النامية و على إختلاف مصادرها ، مما فرض على هذه الدول مراجعة إستراتيجياتها للتنمية المطبقة في سنوات السبيعنات و بقائها تحت رحمة الهيئات المالية الدولية و الدول الدائنة (الصناعية) من خلال ما تفرضه عليها من إصلاحات كتطبيق برامج للتصحيح الهيكلي و ما يترتب عنها من آثار إقتصادية و إجتماعية لاتخدم بالدرجة الأولى مصالح شعوب هذه الدول و إنما فقط التسريع في إسترجاع أصل الديون و الفوائد للجهات الدائنة.

II-2-3- تعدد طرق معالجة الأزمة و إنعكاساتها :

لأجل الخروج من أزمة الديون ، فلقد تم إقتراح و تطبيق عدة طرق سواء من طرف الدول المدينة في حد ذاتها أو من طرف الدول الدائنة و الهيئات المالية الدولية ، لغرض إسترجاع الدائنين لأموالهم و في الوقت نفسه مساعدة المدينين من التخلص ، من الديون الخارجية المتراكمة ، ولكن السؤال المطروح هل تم تحقيق فعلا هذين الهدفين ؟ .

وهذا ما سوف نحاول الإجابة عليه من خلال العناصر الموالية .

II-2-3-1- محاولات التصحيح الداخلي :

لأجل مواجهة أزمة الديون و آثارها ، قامت بعض الدول النامية خصوصا المتواجدة في أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين و البرازيل و أيضا في الدول الإفريقية ، وهذا بعيدا عن الهيئات الدولية . و هنا يجب الإشارة إلى تجربتين في هذا الإطار و هما:

أ)- تجربة دول أمريكا اللاتينية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية (CEPAL) والتي تحوي التيار المعروف «بالهيكليون» والذي يقترح تصحيحات داخلية تمشي في إتجاه[175]:

- تخفيض معدلات التضخم و التي تعتبر أساس في دفع عملية النمو الإقتصادي و إعادة التوزان الداخلي .
- الرفع من معدلات الفوائد من أجل حل مشكلة العجز في الإدخار المحلي.
- تخفيض العملة من أجل إعادة بعث و تنشيط الصادرات.

ب)- تجربة الدول الأفريقية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة لإفريقيا (CARPAS) وهي تستمد أفكارها من تجربة « الهيكليون» .

و أخيرا تبقى هذه التصحيحات و التي تدخل في إطار المبادرات الذاتية للدول النامية لأجل الخروج من مأزق المديونية غير ذات فعالية لكون أن هذه الدول لم تستطيع تخفيض حجم مديونيتها الخارجية و أيضا الخدمات المتعلقة بها ، الشيء الذي دفعها إلى الدخول في مفاوضات مع دائنيها (الدول والهيئات المالية الدولية) ، لأجل إعادة جدولة ديونها و الحصول على المزيد من القروض الخارجية لمواجهة إستحقاقاتها الخارجية و هذا ما سنوضحه من خلال العناصر الموالية .

175- ALSA, ASIDO.Les théories économiques du développement.Paris :La découverte,2002, p.66

II-2-3-2- دور نادي باريس :

أول ما أنشيء « نادي باريس»، كان سنة 1956، ويوجد مقره بباريس، و هو يعتبر هيئة غير رسمية ،تجمع كل الدول الدائنة، فيما يتعلق بالقروض الخارجية ذات الصبغة الرسمية، إن الأعضاء المنتمين للنادي بصفة دائمةيتمثلون في(ألمانيا-النمسا-أستراليا-بلجيكا-كندا-الدانمارك- فنلندا- فرنسا- إيرلندا -إيطاليا -اليابان -هولندا -النرويج-روسياالإتحادية- السويد- سويسرا-بريطانيا-الولايات المتحدة الأمريكية)، أما الدول المدينة فيبلغ عددها 77 دولة منتشرة ما بين القارات :الإفريقية -الأسيوية-الأوروبية- وأمريكا الجنوبية.

إن الهدف الرئيسي للدول الدائنة هو إسترجاع ديونهاو التي إستفادات منها الدول النامية والتي تواجهها صعوبات في الوفاء بإلتزاماتها تجاه هذه الدول، و ذلك باللجوء إلى أسلوب المفاوضات و الإتفاقيات من خلال ما يعرف « إعادة الجدولة» أي تمديد فترة السداد أو إعادة النظر في أسعار الفائدة ، أو إلغاء جزء من الديون الخارجية، أو تحويل بعضها إلى إستثمارات، وهنا يجب الإشارة ،أن النادي لا يقبل إعادة جدولة الديون القصيرة والمتوسطة مدى ،لكون ذلك يضعف من قدرة الدول المدينة في المساهمة في التجارة الدولية، وأيضا لا يقبل من إعادة جدولة الديون بعد إمضاءالبلد المعني لإتفاق مسبق مع النادي، يتعلق بتاريخ إعادة جدولة الديون.

إن إعادة جدولة الديون من طرف « نادي باريس»بإعتبارها كحل لمشكلة مديونية الدول النامية،لا يتم تحقيقها بمعزل عن موافقة صندوق النقد الدولي ،وهذا الأخير، يعرض على الدول المدينة القيام بإصلاحات إقتصادية عرفت ببرامج التصحيح الهيكلي [176] التي تهدف إلى تحقيق التثبيث المالي و الإستقرار في مؤشرات الإقتصاد الكلي و الجزئي .

إن أهم المبادرات التي قام بها النادي في معالجة مديونية الدول النامية يمكن تتبع مسارها التاريخي من خلال الجدول التالي:

176- Bulletin du FMI. « Le rôle du club de Paris dans la gestion de la crise de l'endettement international ». Problèmes Economiques, N°1991, du 24 Septembre 1986, p.31

الجدول رقم (5)

طرق معالجة مديونية الدول النامية من طرف « نادي باريس»

التفاصيل / الطرق	المحتوى	التطبيق و النتائج
الطريقة التقليدية[1] (إلى غاية 1984)	-إعتماد طريقة إعادة الجدولة (تمديد آجل الإستحقاق) بصفة حرة من طرف الدول الدائنة دون التقيد بطرق محددة يفرضها النادي. -إعتبار الديون الخارجية كعامل ظرفي خاص بكل دولة و بالتالي عدم فرض برامج تصحيحية مع الدول المدينة وهذا لغاية سنة1984.	-الدول المستفيدة من إعادة الجدولة مابين1974و1984 هو 27 دولة
بنودTORONTO[2] -1988-	-معالجة ديون الدول الأقل تقدما(PMA)أي الدخل الفردي مقارنة(PIB)لا يتجاوز425$. -إشتراط إمضاء الدول الدائنة إتفاقية مع(FMI) سواء كانت في إطار(FAS أوFASR). - إشتراط الإستفادة أن تكون نسبة خدمة الديون أكثر أو تساوي30% من مداخيل الصادرات. -تمديد أجل تسديد الديون إلى25سنة كحدأقصى مع فترة إعفاء 14 سنة. - إلغاء⅓ الديون،أما⅔ فتعاد جدولتها بسعر السوق ولمدة 14سنة مع فترة إعفاء8سنوات أو معدل فائدة مدعم (أقل من3,5نقطة) مع مدة 14سنة و فترة إعفاء 8 سنوات.	- إستفادة 16 دولة من إعادة الجدولة بمجموع 3مليار$. - المستفيد الأكبر، دولة« الزائير» بـــ1,5 مليار$.
بنودHOUSTON[3] -1990-	-إعادة جدولة المعونات الرسمية للتنمية لمدة 20سنة،مع فترة إعفاء لمدة 10 سنوات. -إعادة جدولة الديون العادية لمدة15سنة أوأكثر مع فترة إعفاء لمدة سنتين أو أكثر مع إحتساب الفوائد بسعر السوق. -الدول المستفيدة يجب أن تطبق عليها الشروط التالية :*أن لايزيد الدخل الفردي للدول المدينة على 2995 $. *حجم المديونية يفوق50%من PIB. *خدمة الديون تفوق30%من الصادرات. - إمكانية تحويل الديون.	-إلى غاية 2002 إستفادت 16 دولة وفق بنود HOUSTON

التفاصيل / الطرق	المحتوى	التطبيق والنتائج
بنودNAPLES[4] -1994-	-إعادة جدولة المعونات الرسمية للتنمية لمدة 40 سنة، مع فترة إعفاء لمدة16سنة و عدم الزيادة في أسعار الفائدة. -إلغاء الديون بنسبة67% كحد أقصى،أماالباقي فتعاد جدولته لمدة23 سنة، مع فترةإعفاء لمدة 6 سنوات . - إشتراط أن لا يتجاوز الدخل الفردي للدول المستفيدة من الإتفاق 755 $. -إمكانية تحويل الديون حسب بنودHOUSTON	- إبرام إتفاقات مع 32 دولة من الدول الأكثر فقرا في العالم .
بنود LYON[5] -1996-	-إلغاء80% من الديون،أما الباقي فتعاد جدولته بمعدل فائدة السوق ولمدة 23سنة مع فترة إعفاء 6 سنوات . -إستفادة الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية (PPTE). -خفض خدمات الديون الخارجية ،عن طريق خفض سعرالفائدة ،تمديد الإستحقاق إلى40سنة، منها 8سنوات كفترة إعفاء. - قابلية تحويل الديون الخارجية.	- إستفادة 5 دول من هذه البنود.
بنود COLOGNE[6] -1999-	-إستمرار نفس التعامل مع المعونات الرسمية كما وردت في بنود NAPLES. -إلغاء 90% من الديون العادية ، أما الباقي فتعاد جدولته حسب بنود NAPLES. - قابلية تحويل الديون الخارجية . -الإستفادة تعود فقط للدول الأكثرفقرا والأكثر مديونية (PPTE)و قائمة هذه الدول يحددها كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و عددها 41 دولة.	- إستفادة 76 دولة من هذه البنود.

المصدر:من إنشاء الباحث تبعا للمصادر التالية ،

-Benoit,de la Chapelle,Bizot.La dette des pays en developpement(1982-2000). PARIS : Jouve, 2001,pp 65-66 (2) (1)

-www. Clubdeparis.org./sections/termes /de traitements (6) ,(5),(4),(3)

إن الملاحظات الأولية حول طرق معالجة المديونية الخارجية من طرف« نادي باريس» ، تتعلق بمدى نجاعة هذه الطرق من التخلص من المديونية الخارجية وإنعكاساتها على الدول المدينة ،وهي تكمن في أن شبح المديونية مازال يسيطرعلى هذه الدول، وبقائها في الحلقة المفرغة للديون الخارجية ،لكون أن الهدف الأول من إعادة الجدولة يخدم بالدرجة الأولى الدول الدائنة.

لكي تستطيع إسترجاع ديونهامع الفوائد و ليس الغرض منه تغيير الهياكل الإقتصادية التي تخدم أهداف التنمية في هذه الدول،ما عدا تلك المبادرات التي تتعلق بالإلغاء الجزئي للديون لصالح الدول الأكثر فقرا و الأكثر مديونية، أماالخاسرالأكبر هي شعوب الدول النامية والآجيال اللاحقة التي تتحمل عبىء كل ذلك،وبقائها في دوامة الفقرالمدقع. أما المسؤول الأكبر في هذا الإشكال هي الأنظمة السياسية ،التي رهنت مصير شعوبها طبقا لإعتبارات شخصية أو إيديولوجية ، أو لإغراض التسلح و تمويل الحروب .

II-2-3-3- دور نادي لندن :

أول ما أنشىء « نادي لندن»، كان في بداية الثمانينات و هو يختص في معالجة القروض الخاصة، وهو يعتبر هيئة إستشارية للبنوك التجارية، أما الإجتماعات لا يشترط أن تعقد في« لندن»، إن النادي يعمل على معالجة ديون الدول النامية إتجاه الدائنين(البنوك).

وتجدر الملاحظة هنا ،أنه لغاية سنة1978 كان يتم إعادة هيكلة القروض الخاصة للدول النامية من قبل« نادي باريس»، ولكن ببروز أزمة الديون لسنة1982، وإرتفاع حجم مستحقات البنوك التجارية تجاه هذه الدول ، تم التفكير في خلق النادي السابق (لندن) .

إن طريقة النادي في معالجة المديونية الخارجية ، تتشابه مع تلك المطبقة في « نادي باريس»، و خصوصا في مجال ، فرض شروط على الدول المدينة الراغبة في الدخول في مفاوضات مع نادي لندن ، وذلك من خلال إمضاء إتفاق مسبق مع (FMI) ، لكون أن هذا النادي ليس له المعطيات الإحصائية الرسمية ، حتى يضمن تطبيق برامج تصحيح هيكلي فعالة في الدول المدينة و الراغبة في إعادة

جدولة ديونها، وبالتالي فمهمة الصندوق هي وضع ،و الإشراف على هذه البرامج، أما الحالات التي يختلف فيها نادي لندن عن نادي باريس فتكمن في ما يلي [177] :

– لا يعالج الديون الرسمية، وهذا بغض النظر عن طبيعة المدينين، أي تلك الديون المتعلقة بالقطاع الخاص و التي يضمنها القطاع العمومي.

– يعالج فقط الديون الطويلة والمتوسطة الآجل ،أما الديون القصيرة الآجل، فنادرا ما يتم إدراجها من طرف البنوك في الإتفاقيات .

– لا يعالج بتاتا في إطار إعادة الجدولة الفوائد وإنما التركيز يكون على رأس المال

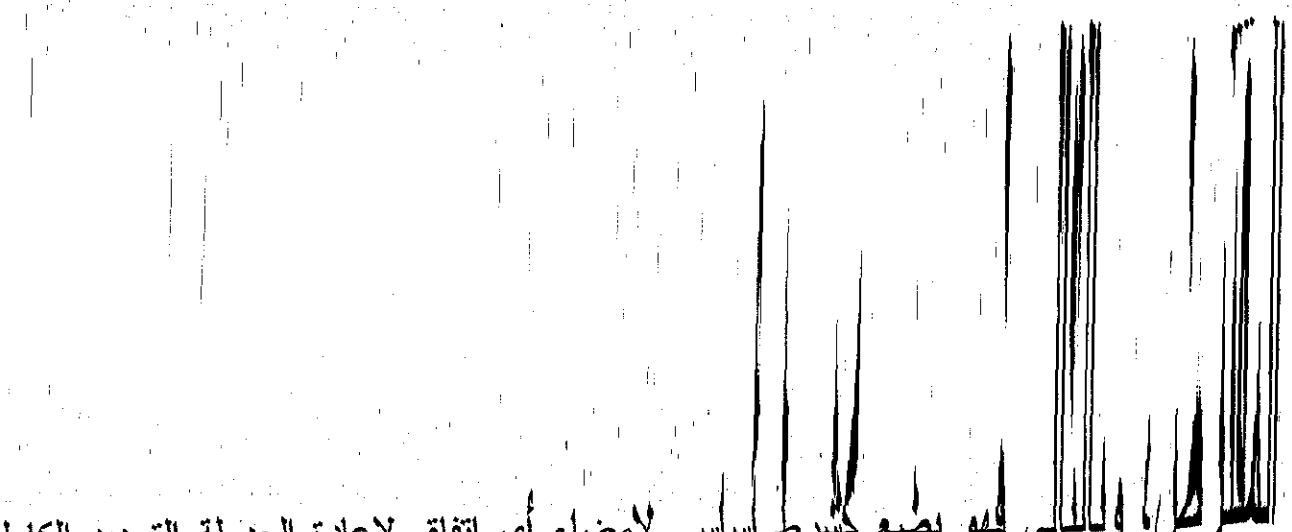

وبالتالي فهو يضع كشرط أساسي لإمضاء أي إتفاق لإعادة الجدولة التسديد الكامل لمستحقات الفوائد .

– يمنح النادي قروض جديدة « New money » خلال مرحلة المفاوضات .

–يحتفظ النادي من خلال الإتفاقيات التي يبرمها على فتح خطوط للإقتراض على المدى القصير والغاية من ذلك هو الحصول على مزيد من الأرباح من خلال هذه القروض الجديدة .

– معدل الفوائد يعتبر أعلى منه ما هو مفروض في نادي باريس ، و بالتالي فإن تكلفة تدخل « نادي لندن» تعتبر أعلى من نظيره « نادي باريس » و يظهر ذلك من خلال ما تحصل عليه البنوك من عمولات لإعادة الجدولة تتراوح نسبتها ما بين1,25 %و 1,50 % .

إن طريقة معالجة المديونية الخارجية للدول النامية من طرف هذا النادي وعلاقتها بمخططات الحلول الثلاثة [illegible]

الجدول رقم (6)

دور مخططات معالجة المديونية في إطار« نادي لندن»

التفاصيل / الطريقة	المحتوى	التطبيقات	النتائج
خطة J.BAKER أكتوبر 1985	الهدف منه : – التحفيز على إستخدام برامج التصحيح الهيكلي في النمو بمرافقة FMI. – إعادة جدولة ديون	– الدول[2] المعنية 15دولةمنها10دول من أمريكا اللاتينية،و3 من إفريقيا(كوت ديفوار – نيجيريا –والمغرب) وكل من يوغوسلافيا والفلبيين. –في ظرف3سنوات (1986– 1988) تحصلت هذه الدول على29 مليار$ منها 20 مليارمن طرف البنوك التجارية أما الباقي 9 من طرف(FMI,BIRD,BID)	– لم يحقق مخطط BAKER الأهداف المنتظرة منه و هو إعادة النمو للدول التي إستفادت من ذلك وهذا يرجع للوضع الإقتصادي التي تدهور بصفة مفاجئة في هذه الدول (خصوصا دول أمريكا اللاتينية)وأيضا بسبب تراجع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إبتداء من سنة1984، و تراجع البنوك التجارية في منح القروض بسبب الخسائر التي سجلتها مع بعض الدول النامية المدينة (1)
خطة N.BRADY مارس1989	الهدف منه : –وضع خطة لخفض الديون وخدمات الديون وهذ بمرافقةالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . –تحويل الديون إلى سندات بالشكل الذي يناسب الطرفين (المدين والدائن) بقيمة منخفضة. –إمكانية شراء سندات من قبل الدولة المدينة. – إمكانية التمويل الإضافي للبنوك	– الدول[4] المعنية39 دولة و تتميز بثقل مديونيتها التي بلغت في مجموعها في سنة1989 حوالي330مليار$ من أصل 650 مليار$ (الديون وخدماتها)	–يلاحظ آثار إيجابية لحجم الديون بحيث تراجعت بنسبة44% خدمات لصالح البنوك ، وأيضا دول الإتحاد السوفياتي سابقا و التي إستفادت من مساعدات هامة من طرف النادي بالإضافة إلى مساعدات نادي باريس (3)

المصدر:الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من المصادر التالية ،

-BRAHAM,NOWZAD. « Leçon d'une décennie d'endettement,quels enseignements en tirons-nous ? ».Finances et developpement.Mars1990,pp .9-13 (3),(1)
-RAFFINOT,Marc. « Dette exterieure et ajustement structural » France : EDICEF , 1991,pp.104-105 (4), (2)

إن ما يمكن إستنتاجه سواء من تدخلات كل من نادي لندن أو نادي باريس في معالجة المديونية تبقى آثارها ظرفية و ليست ذات بعد طويل المدى تمشى في إتجاه دعم جهود التنمية في الدول النامية ،لكن هذه الأخيرة مازالت تدور في الحلقة المفرغة للديون الخارجية لكون أنه بالرغم من هذه الحلول فمزال حجمها يتضاعف ، ونجد تقرير البنك الدولي(BIRD) يمشي في نفس هذا الإتجاه ،بحيث بلغت (بما فيها ديون الإقتصاديات الإنتقالية) ما يقارب2.171,4 مليار دولار[178] و ذلك حتى نهاية 1997و هذا ما يعادل 3 مرات ونصف حجم الديون المسجلة في بداية 1980،و بالتالي فإن القروض الخارجية بإعتبارها(رأس مال نقدي) لم تلعب الدور المنتظر منها في التحول إلى رأس مال عيني يساهم في العملية الإنتاجية،بل أصبحت تشكل ثقلا وعائقا للتنمية بسبب العجز في تسديدها (ضعف المدخرات المحلية) وهذا زيادة على المخاطر التي أصبحت تشكلها (من خلال تطور أساليب الإقراض الخارجي) مثل الأزمات التي شهدتهاالدول النامية و بالأخص في الدول المعروفة بالدول الصناعية الحديثة ،من خلال الأزمات المالية التي شهدتها و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المطلب الموالي .

II-2-3-4- دور صندوق النقد الدولي :

أول ما أنشيء صندوق النقد الدولي (FMI)،كان من خلال إتفاقية« بروتون و ودز» ، ولقد برز بصفة رسمية للوجود في 27 ديسمبر1945، و بدأ في ممارسة أعماله وبصفة رسمية سنة1947، و يجمع حوالي 182 دولة (عضو) ، أما مهامه الرسمية فقد تم التطرق من خلال المبحث الأول من الفصل الثاني في المطلب المتعلق بمعونات صندوق النقد الدولي .

إن دور(FMI) في معالجة أزمة ديون الدول النامية والإنتقالية مع البنك الدولي، فيعتبر جد أساسي في بلورة و تنفيد البرامج التصحيحية التي يفرضها الدائنين من خلال كل من نادي باريس و لندن .

إن تحليل تدخل(FMI)، يمكن إبرازه من خلال عدة مراحل لتطور المديونية[179] ،فالمرحلة الأولى تمتد مابين سنة1982 و1985، أين الصندوق لم تكن له الموارد المالية الكافية ليحل محل البنوك في منح قروض جديدة، وإنما دوره كان تكميلي للبنوك التي دورها يكمن في إعادة جدولة

178- Christian ,Domptain. « Sud :un développement mal financé ».Alternatives Economiques,N°159,Mai 1998

179- Abdelmalik,Lahcen,et Patrick,Mundler. Economie du développement :Les Théories,les expériences, les perspectives. Paris : Hachette Livre , 1995, p.p 191-192

الديون ، من خلال منح قروض « مشروطة » في شكل معونات، و بمقابل القيام بعملية تطهير إقتصادي عن طريق إقتراح مخططات الهدف منها ، خفض الواردات لأجل تحسين رصيد الميزان التجاري ، خفض العملة ، الرفع من الضرائب وذلك لضمان كحد أدنى لتسديد الفوائد والديون ، و في هذه الفترة أغلب إتفاقيات إعادة جدولة (حوالي المئة) التي لم تغير من الوضعية الإقتصادية للدول المدينة.

أما المرحلة الثانية فتبدأ مع مخطط J.BAKER ، كاتب الدولة الأمريكي للخزينة1985 ، ثم المخطط الذي جا بعده والمعروف بإسم مخطط N.BRADY سنة 1989 (هذين المخططين تمت الإشارة إليهما في عنصر نادي لندن السابق ذكره).

إن المخططات السابقة تركز بالدرجة الأولى على تطبيق برامج التصحيح الهيكلي(PAS)،هذه البرامج تستمد خطوطها من النظرية الإقتصادية من خلال الإتجاه النقدي و يمكن توضيح ذلك من خلال نموذج الإقتصادي « POLAK 1957 » بالشكل الذي يلي [180] :

مع إفتراض إقتصاد مفتوح أي لا توجد أي قوانين تعترض المبادلات مع الخارج، وفي نفس الوقت إقتصاد صغير أي مستوى الأسعار الخارجية تفرض عليه ، وتبعا لما تبين الفرضيتين ، فإن توزان الإقتصاد الكلي يعتمد على ثلاثة معادلات :

- المعادلة(I) :الطلب على النقود M_d يعتمد على: نسبة ثابتة معطاة K و P تمثل المستوى العام للاسعار،اما y فيمثل الدخل الحقيقي.

- المعادلة(II) :عرض النقود M_s يعتمد من جهة على: حجم القرض C الممنوح من طرف النظام البنكي للقطاع الخاص من أجل تمويل ميزانية هذا الإقتصاد، و من ناحية أخرى التغير في إحتياطات الصرف مع الخارج وR (مساهمة العملة الصعبة تزيد من الكتلة النقدية).

- المعادلة(III):المستوى العام للأسعارP هو يساوي مستوى الأسعار الخارجية P_w والذي يضاعفه معدل الصرف e.

و من هذه المعادلات الثلاث يكون لدينا :

$$M_d = K P_y \quad \text{.....I -}$$

$$M_s = C + R \quad \text{.....II -}$$

$$P = e\ P_w \quad \text{.....III -}$$

180- ALSA ,Op .Cité. p.60

إن شرط التعادل في هذا النموذج في حالة الصرف ثابت هي :

$$M_s = M_d \quad \text{.....IV} -$$

أما التوازن الخارجي فيتم إستنتاجه من خلال التعويض في المعادلةIII و يتم الحصول على :

$$R = K_e P_w Y - C \quad \text{.....V} -$$

R تعتمد على القروض الداخلية ، الأسعار،الدخل (أو الإنتاج)، و بالتالي فالدولة تستطيع إعادة التوازن الخارجي من خلال : التقليص من اللجوء إلى القروض و تخفيض العملة و الزيادة في عرض السلع،وفي نفس الوقت التخفيض للعملة يساهم في إنعاش الدخل(Y) في الآجل المتوسط وبالتالي جعل الإقتصاد أكثر منافسة مما كان عليه من قبل .

و إعتمادا على هذا النموذج ، فإن (FMI) ، ونفس الشيء بالنسبة للبنك الدولي (فيما يخص تمويل المشاريع)، فإن الدول الراغبة في الحصول على تمويل من هذا الصندوق أن تقدم طلبا تصرح فيه بالرغبة في الحصول على التمويل،و تدخله يمكن أن يأخد عدة أشكال منها :

- إتفاق التثبيث Stand-by تمتد على فترة 24/12 شهر .
- تسهيلات التصحيح الهيكلي المدعمة (FASR) والتي تم تعويضها حاليا بما يعرف بتسهيلات خفض الفقر و لأجل النمو (E.R.P.C).
- تسهيلات التحويل التلقائي (FTS).
- خطوط القرض التي تتماشى و ظهور الأزمات المالية .
- زيادة على المساهمات الإضافية للصندوق، و تخفيض الفقر.
- تسهيلات الاحتياطات الاضافية (FRS).

بالاضافة الى تسهيلات اخرى يمكن الرجوع اليها من خلال الجدول رقم 2 السابق دكره.

إن الأحداث العالمية التي تزامنت مع نهاية الثمانينات (إنهيار حائط برلين – إنهيار النظام الشيوعي في كل دول أوروبا الشرقية – إنسحاب الإتحاد السوفياتي من أفغانستان – و إنتهاء الحرب الباردة)، في ظل هذه التغيرات جاءت تحاليل إقتصادية جديدة لتبرز مدى نجاعة عدم تدخل الدول في الإقتصاد ،وإعطاء المبادرة لحرية السوق، و من هذا المنطلق جاء تحليل الإقتصادي « John Williamson » في هذا السياق ، والذي عرف بمصطلح « Consensus de Washington» وذلك في سنة 1990،والذي إعتبر كمرجع لإعداد برامج التصحيح و وضع سياسات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية لأجل مساعدتها للتخلص من عبىء المديونية الخارجية، و في نفس الوقت بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية في هذه الدول، إن أفكار « Williamson » جاءت في شكل عشرة تعليمات و هي تتمثل في ما يلي[181] :

1)–عجز الميزانية يتراوح ما بين 1% و2% من (PIB) .

2)– النفقات العمومية : (أ)– إلغاء الدعم،(ب)– إعتبار التعليم والصحة كإستثمارفي رأس المال البشري ،(ج)– تشجيع الإستثمار في الهياكل القاعدية .

3)– مرونة النظام الجبائي،ويكون لديه وعاء واسع ومستوى إقتطاع معقول.

4)– معدل الفائدة يجب أن يحدد من طرف السوق، من أجل ردع تهريب رؤوس الأموال و من أجل تحفيز الإدخار.

5)–معدل الصرف من الأفضل أن يكون معدل مرن محدد من طرف السوق.

6)– السياسة التجارية : تحرير الإستيراد، الرسوم الجمركية، يجب أن تكون موحدة و معقولة (من 10% إلى 20 %) .

7)–عدم تعرض(IED) لأي عراقيل عند دخوله .

8)–الخوصصة يتم تبريرها من خلال آثرها الجبائي الإيجابي على المدى القصيرو بتسيير جد محكم .

9)– إلغاء القوانين المعرقلة للإستثمار ،الأسعار،القروض..إلخ والتي تعتبر كمصدر للرشوة.

10)–حماية حقوق الملكية ، و ضرورة الدفاع عنها .

[181]– ALSA ,Op .Cité . p.64

إن طرق تقييم مدى فعالية برامج التصحيح الهيكلي المعتمدة من طرف(FMI) تتمثل في ثلاثة طرق و هي :

- الطريقة من النوع I : تتواقف مع المقاربة «قبل- بعد» و تتمثل مقارنة الإنجازات الإقتصادية قبل البرنامج و مقارنتها بالإنجازات ما بعد .
- الطريقة من النوع II : تتواقف مع المقاربة«مجموعة المراقبة» و تتمثل في مقارنة إنجازات الدولة الخاضعة للبرنامج (PAS) مع دول خارج البرنامج .
- الطريقة من النوع III : و هي الأكثر تطورا و تتواقف مع المقاربة«مع - بدون» و تتمثل في وضع سيناريو يتمثل في تصور وضعية الدولة في حالة عدم إمضاء إتفاق مع الصندوق .

إن تطبيق البرنامج السابق لم يسلم من الإنتقادات نظرا لكونه يخدم بالدرجة الأولى الجهات الدائنة بسبب أن الأموال الممنوحة للدول الخاضعة لبرنامج (PAS) سترجع لا محالة إليها في شكل تسديد مستحقات الديون و خدماتها ،زيادة على الآثار غير المحبذة على الدول المدينة و التي تظهر من جانبين[182] : فالجانب الأول إرتفاع التكلفة الإقتصادية من خلال تباطؤ الإقتصاد ، تراجع الإستثمار ، إنكماش الطلب ، وعدم فعالية خفض العملة، أما من الناحية الإجتماعية تظهر آثارها من خلال خفض المناصب لأجل التقليص من النفقات العمومية، أيضا تراجع بعض مؤشرات التنمية البشرية ،إرتفاع معدلات الفقر وعدم التساوي في توزيع الدخول...إلخ.

من هذا المنطلق جاءت عدة أصوات تندد ببرامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي بمعية البنك الدولي، لكونها المتهم الرئيسي في تفاقم ظاهرة الفقر على المستوى العالمي ، وهذا في منتصف التسعينات ، هذا ما دفع هذه الهيئات إلى إعطاء صبغة إجتماعية لهذا البرنامج من خلال برامج مكافحة الفقر و خصوصا بالنسبة للدول الأكثر مديونية و الأكثر فقرا(PPTE)، وهذا بالتنسيق مع الدول الصناعية الكبرى و كل من نادي باريس ولندن و ذلك إبتداءا من سنة 1996 ، بحيث إستفادت إلى غاية 2006 ، حوالي 42 دولة من تخفيض ديونها الخارجية بقيمة تقارب 68مليار$ حسب آخر إحصائيات (FMI) .

182- Thierry , Op. Cité. P.194

أما فيما يخص« Consensus de Washington» لم يسلم من الإنتقادات وذلك بالرغم من الإنجازات الإيجابية المحققة، و خصوصا في دول أمريكا اللاتينية من خلال تحسين مؤشرات الميزانية ، خفض معدلات التضخم و المديونية الخارجية ،ولكن في مقابل ذلك كانت الفاتورة الإجتماعية باهضة على شعوب هذه الدول من حيث إرتفاع نسبة الفقر و البطالة، زيادة على مخاطر هروب رؤوس الأموال و بروز الأزمات المالية إبتداء من سنة1994 ، كما سوف نبرزه (من خلال المطلب الموالي)، و في هذا المجال خلص الإقتصادي« Jeffery Sachs » [183] بإعتبارهذا الإتفاق« بالخدعة»وطالب بتقسيم المسؤولية بين الأغنياء و الفقراء،و لأجل تصحيح هذا الوضع،ظهر إتفاق جديد محل الإتفاق السابق وعرف بإسم « Consensus de Monterry » والذي تمت فيه معالجة النقائص السابقة و إعطاء أهمية جديدة من خلال التركيز على دور المعونات الإقتصادية والقضايا الإقتصادية،و أيضا الحكم الرشيد، القضاء على الرشوة وحماية حقوق الإنسان .

المبادرات السابقة تم تدعيمها باخرى مبادرة في هذا المجال والتي أطلق عليه إسم « Consensus de Sâo Paulo » من خلال المؤتمر الحادي عشر لهيئة(CNUCED) سنة2004 في البرازيل و تمحورموضوع المؤتمر حول« تدعيم الإنسجام ما بين الإستراتيجيات الوطنية للتنمية و العمليات الإقتصادية الدولية من أجل النمو الإقتصادي والتنمية» [184].

و خلاصة لكل ذلك يبقى صندوق النقد الدولي بمعية البنك الدولي بمثابة عصى الدول الصناعية لإجبار الدول المدينة (النامية) ،على تسديد الديون و خدماتها لصالحها ،بإستعمال كافة الطرق الممكنة ،و بالتالي إحكام الدائرة على هذه الدول لتصبح بمثابة مضخة أموال تكب في خزائن الدول الدائنة ، وليس مساعدتها في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية فيها .

183 – Jeremy , Clifft. « Au-delà du consensus de Washington »Finances et Développement, Septembre2003, p.9

184 – CNUCED . « Onzième session de la conférence-L'esprit de Sâo Paulo »Onzième session, du 13-14 Juin2004, pp1-5

II-3-المطلب الثالث – تطورالأدوات المالية و بروز الأزمات المالية في التسعينات:

إن الدول التي إستطاعات أن تحقق قفزة نوعية في التنمية (الدول الصناعية الحديثة)، لم تسلم من الأزمات المرتبطة بإستخدام رؤوس الأموال الأجنبية في تنميتها (وبالخصوص رؤوس الأموال الخاصة المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية غير المباشرة،أو ما يعرف بإستثمارات المحفظة المالية) ، ولأجل توضيح بعض الأزمات التي تعرضت لها هذه الدول و إنعكاستها ، فلابد أن نستعرض كبداية أهم التطورات في الأدوات المالية ، ثم بعد ذلك نتعرض بشيء من الإيجاز إلى طبيعة الأزمات المالية في كل من المكسيك، الدول الأسيوية ، روسيا و البرازيل ، وهذا على النحو التالي :

II-3-1 – طبيعة الأدوات المالية الجديدة :

لقد شكلت القروض المصرفية النسبة الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة في إتجاه الدول النامية في فترة الثمانيات ، ولكن بروز أزمة الديون الخارجية في هذه الفترة والتي تمتد آثارها إلى غاية يومنا الحالي ، كانت من نتيجته ، بروز أنواع جديدة من الأدوات المالية تظهر في عدة أشكال، إبتداءً من المشتقات المالية، و السندات العالمية،السندات الأوروبية، صناديق الإستثمارات المشتركة، إيصالات الإيداع العالمية ، بالإضافة إلى أدوات مالية أخرى ، و لأجل تبسيط صورة هذه الأدوات المالية ،سوف نعطي لمحة مبسطة و شاملة من خلال الإشكال التي تتخدها من خلال ما يلي[185]:

أ)– السندات العالمية : تعتبر نوع من القروض الآمنة (تعطي دخلا ثابتا) من خلال التعامل بها في الأسواق المالية،وهي وسيلة تستخدم من قبل الحكومات خصوصافي تمويل المشاريع الكبرى (الهياكل القاعدية)، أو الشركات و المؤسسات المالية الدولية . و في هذا المجال برزت سندات عالمية مثل : سندات ما وراء البحار ، السندات الأوروبية، سندات يانكي(USA)، سندات الساموراي(اليابان)، سندات الدراغون(آسيا خارج اليابان)، و غيرها من السندات (السندات التابعة ، السندات الأفضلية، السندات القابلة للتحويل ، السندات القابلة للإسترداد، سندات الفائدة التراكمية، سندات مرتبطة بالتضخم)، لقد بلغ إجمالي دوران السندات العالمية في سنة 1996 مبلغ 5,3 مليار دولار .

[185] – سنغ، كقالحيت، (ترجمة رياض حسن). عولمة المال. الجزائر: دار الفارابي ANEP ، الطبعة الأولى،2001، ص.ص.57-73

ب)- صناديق الإستثمارات المشتركة : تعمل هذه الصناديق مع إدارة مجموعة الأوراق المالية (السندات و الأسهم) والتي تعود ملكيتها إلى مجموعة من المستثمرين ، و تعرف أيضا بإسم « شركات توظيف برأس مال متغييرUnit Trusto » ، هذه الصناديق تعاملها على المستوى العالمي ، و حسب تقديرات البنك الدولي ، فإن هذه الصناديق إستطاعت تحويل إلى أسواق البورصات المحلية للدول النامية حول 36 مليار دولار في منتصف التسعينات و ذلك تحت عدة أشكال (إستثمارات الرساميل المفتوحة، إستثمارات الرساميل المعلقة، الإستثمارات العالمية ، الإستثمارات الإقليمية، الإستثمارات المحلية و الإستثمارات ما وراء البحار).

ج)- إيصالات الإيداع العالمية (GDR) : هي عبارة عن أدوات مالية قابلة للتحويل و الهدف منها هو جمع أوراق مالية في الأسواق المالية العالمية ، وهي تصدر من طرف بنوك الإيداع ما وراء البحار، من خلال تفويض شركات الإصدار ، و يقبل الطلب على هذه الإيصالات لكونها الأقل تكلفة زيادة على منع الإتجار بها .

ي)- أ دوات مالية أخرى : هناك أدوات مالية تستخدم في تمويل المشاريع الكبرى (الهياكل القاعدية أو رأس المال الإجتماعي) في الدول النامية،وهي عبارة عن مزيج من مختلف رؤوس الأموال الأجنبية (الإستثمار الأجنبي المباشر ، المحفظة المالية ، القروض و غيرها)، و تقوم على مبدأين أساسيين : مبدأ(BOT) أي بناء – تشغيل- تحويل ،أو مبدأ (BOO) بناء- تملك – تشغيل ، وقدر حجم هذه الأدوات المالية في منتصف التسعينات بحوالي 5 ملايير دولار موجهة لهذه المشاريع في الدول النامية .

و خلاصة لهذا العنصر: فإن الأدوات المالية السابقة أصبحت تشكل مظهرا ، من مظاهر العولمة المالية ، و كنتيجة لتطور الأسواق المالية على المستوى العالمي و التطور السريع لنظام المعلومات و الإتصالات الإلكترونية و الإستثمار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات، والنمو السريع للتجارة العالمية ،ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما فائدة كل ذلك بالنسبة للدول النامية ؟ إلا تزايد في معدلات الفقر، الغرق في الديون الخارجية و خدماتها وأزمات مالية متكررة .

II-3-2 – الأزمات المالية و إنعكاساتها:

تبعا لهذا التطور السريع في الأدوات المالية و سرعة إنتشارها على المستوى العالمي، و تخلي البنوك عن منح القروض بسبب عزوف هذه الأخيرة عن هذا النوع من الأقراض ، وسعي الدول النامية و الإنتقالية على طلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، أصبحت هذه الأدوات المالية الميزة الأساسية للتمويل الخارجي إبتداء ، من سنوات التسعينات ، ولكن ذلك أدى إلى بروز أزمات من نوع جديد على غرار أزمة ديون سنوات الثمانينات و خصوصا بالنسبة لتلك الدول التي إستطاعت تحقيق قفزة في التنمية الإقتصادية (الدول الصناعية الحديثةNPI)، و لأجل إبراز إنعكاسات هذه الأزمات المالية في إقتصاديات هذه الدول، سوف نتطرق لأهم هذه الأزمات و ذلك بالشكل الذي يلي :

II-3-2 –1– الأزمة المكسيكية (1994-1995) :

لقد جاءت هذه الأزمة في مرحلة أين شهدت فيها المكسيك تطبيق برامج إصلاحية للخروج من أزمة الديون لسنة1982، و من بين الحلول لهذه الأزمة تحويل الديون الخارجية (القروض البنكية) إلى أوراق مالية، و هذا حسب المشروع ، و بالتالي إعتماد التمويل الخارجي بواسطة « المحفظة المالية» ،وهذا ما سمح بتطهير المالية العمومية و الوصول إلى نمو وتضخم معتدل.

طبيعة رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة بهذه الطريقة ، كان في أغلبها قصير المدى ، إن الهدف واضح و سريع و هو الحصول على الأرباح من خلال عمليات المضاربة في أسواق المكسيك المالية ، و في مقابل ذلك واجهت إنخفاضا في المدخرات المحلية بتراجع بنسبة22% من (PIB) عام 1988 ، ثم إنخفض أيضا إلى 16% سنة 1994 ،الأمر الذي أدى إلى إستخدام رؤوس الأموال هذه في تمويل الإستهلاك المتزايد للسلع المستوردة الذي بلغ 71,2 مليار دولار (قروض المحفظة المالية) للفترة ما بين 1990 و1994 لتمويل72 % من عجز ميزان المدفوعات[186]،و بالتزامن مع الإستقرار سياسي، و قرار السلطات المكسيكية« حكومة زيديبو» بتخفيض قيمة « البيسوس»بنسبة 13% ، وإنتعاش الإقتصاد الأمريكي(إرتفاع معدلات الفائدة)

[186] – سلغ ، نفس المرجع السابق ، ص ص 79-84

كل ذلك أدى إلى تخوف المستثمرين الأجانب ، مما أدى بهم إلى السحب المفاجيء لرؤوس أموالهم،وبالتالي بداية وصول الأزمة المالية المكسيكية في الفترة الممتدة مابين(1994-1995).

و هنا جاء دور المعونات الخارجية ، خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ المكسيك من هذه الأزمة ، تم ضخ حوالي 50 مليار$ في عهد الرئيس الأمريكي« Clinton » لأجل إعادة إستقرار الأسواق المالية[187]، و بالرغم من هذه المعونات الخارجية ، فإن المكسيك لم يحقق نسب مهمة في(PIB) ، وهذا راجع أساسا إلى التبعية الكلية لدول أمريكا الشمالية (من خلال إتفاقية NAFTA) ، بحيث تجارتها الخارجية تقدربـــ4 /5 في إتجاه كل من (USA) و كندا ، وهذا ما يفسر تأثر المكسيك بالتقلبات الإقتصادية التي تحدث خصوصا في (USA) ، وهذا في ظل إقتصار الصناعات الداخلية على مجال التركيب ، و ضعف الإندماج الواردات لتدعيم الإنتاج المحلي ، وبالتالي جعل هذا الإقتصاد في وضعية هشة[188].

II-3-2 -2- الأزمة الآسيوية (1997) :

إبتداءا من منتصف 1997، ظهرت في دول جنوب شرق آسيا و دول شرق آسيا أزمة مالية ، مماثلة لتلك التي شهدتها دولة المكسيك(1994-1995)،نتيجة للمضاربات المكثفة في اسواق المبادلات ،البورصة والمضاربةفي الدولار الامريكي وانخفاض عملات هده الدول (ثايلاندا40% أندونيسيا70%-ماليزيا50%- كوريا الجنوبية40%) بإستثناء بعض الدول في نفس المنطقة (الصين و الفيتنام) التي كانت فيها رؤوس الأموال الأجنبية والمتمثلة في (IED) تشكل النسبة الكبرى بالمقارنة مع الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة (إستثمارات المحفظة المالية) و هذا بالرغم من المستويات العالية التي حققتها هذه الدول في مجال النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 1965 إلى غاية 1994، بحيث قدر المعدل المتوسط(PIB) بـــ5,5 % ، و حصة هذه الدول في التجارة العالمية إرتفعت من 6% في سنة1965 إلى 25% في سنة 1994، زيادة على تمتع هذه الدول بتصنيع دو درجة عالية من التكامل العمودي والأفقي [189].

187- Christian ,Domptain. « Financer le développement sans crise ».Alternatives Economiques, N°24(horsserie), Avril 1995

188- Pierre, Salama. « Argentine, Brésil, Mexique : Libéralisation et Nouvelle vulnérabilités », L'Economie Politique, Timestriel – Octobre 2006, p.p .62-63

189- Christian ,Domptain. « Financer le développement sans crise ».Alternatives Economiques, N°24(horsserie), Avril 1995

و لكن هذه الدول إستطاعت تحويل الآثار السلبية لهذه الأزمة لصالحها من خلال القيام بعدة إجراءات تكمن أساسا في [190]: تشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة ، مع الإستمرار في سياسة الإنفتاح الإقتصادي و أيضا إعتماد سياسة إقتصاد كلي ، تتماشى و الإصلاحات في القطاعات المالية من حيث جعل معدلات الصرف أكثر مرونة، التحكم في الميزانية ، الحكم الرشيد للمؤسسات المحلية، وكل ذلك تحت مساهمة ضيقة لصندوق النقد الدولي و الشكل البياني يبين مدى الإنجازات التي حققتها هذه الدول بعد الأزمة .

الشكل رقم (8)

تطورات(PIB) 1996-2006، أثناء وبعد الأزمة الآسيوية

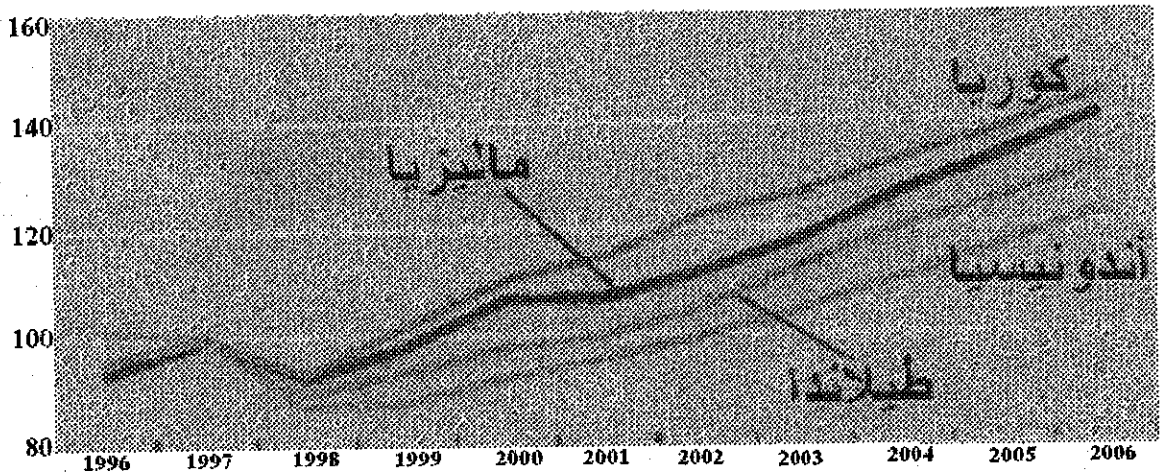

المصدر: David,Burton,et Alassandro ,Zamello « l'Asie dix ans plus » Finances et developpement , Juin 2007 , p.23

بحيث يلاحظ عودة هذه الدول (ماليزيا- التايلاندا-أندونيسيا- وكوريا) إلى المسار الطبيعي للنمو الإقتصادي و يظهر من خلال إستمرار نمو (PIB).

II-3-2 -3- الأزمة الروسية 1997 :

تتشابه الأزمة الروسية مع نظيرتها الآسيوية ، ولكن الإتجاه الذي سارت عليه يختلف عن الثانية، وأسباب الأزمة بدأت بتسجيل عجز في الميزانية الإتحادية و الذي بلغ1,6 % من (PIB) سنة 1997، وذلك بسبب إنخفاض الجباية في ظل الضعف العام للدولة في وضع سياسات و إصلاحات تنقد الوضعية، مما زاد إلى إستعجال الأمرإلى العجز في الحساب الجاري بالمقارنة مع ضعف المدخرات المحلية، الأمر الذي دفع بالإتحاد الروسي إلى الإستعانة

190 - David ,Burton, et Alassandro ,Zamello. « L'Asie dix ans plus ».Finances et Developpement,Juin2007,p.p 22-24

بالتمويل الخارجي ، من خلال إصدار سندات عرفت GKO (سندات الدولة قصيرة المدى) لمدة 3 و6 أشهر، مع ضمان التحويل للمالكين الأجانب لهذه السندات إلى عملة صعبة،هذه الفئة إشترت ما قيمته 22 مليار $ سنة 1998 ، و بإنخفاض أسعار المواد الأولية (مواد الطاقة بالخصوص) نتيجة لتراجع المداخيل ، أصبحت روسيا غير قادرة عن الوفاء بإلتزاماتها فيما يخص(GKO)، و بالفعل هذا ما حدث في سنة 1998 ، الأمر الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، و هنا جاء تدخل(FMI) من خلال برنامج « تثبيث» بقيمة22 مليار $ في جويلية 1998[191].

أما وضعية الإقتصاد الروسي بعد الأزمة، فهي في تحسن مستمر ،كنتيجة للزيادة في مداخيل البترول، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (9)

نمو كبير بفضل مداخيل البترول في روسيا

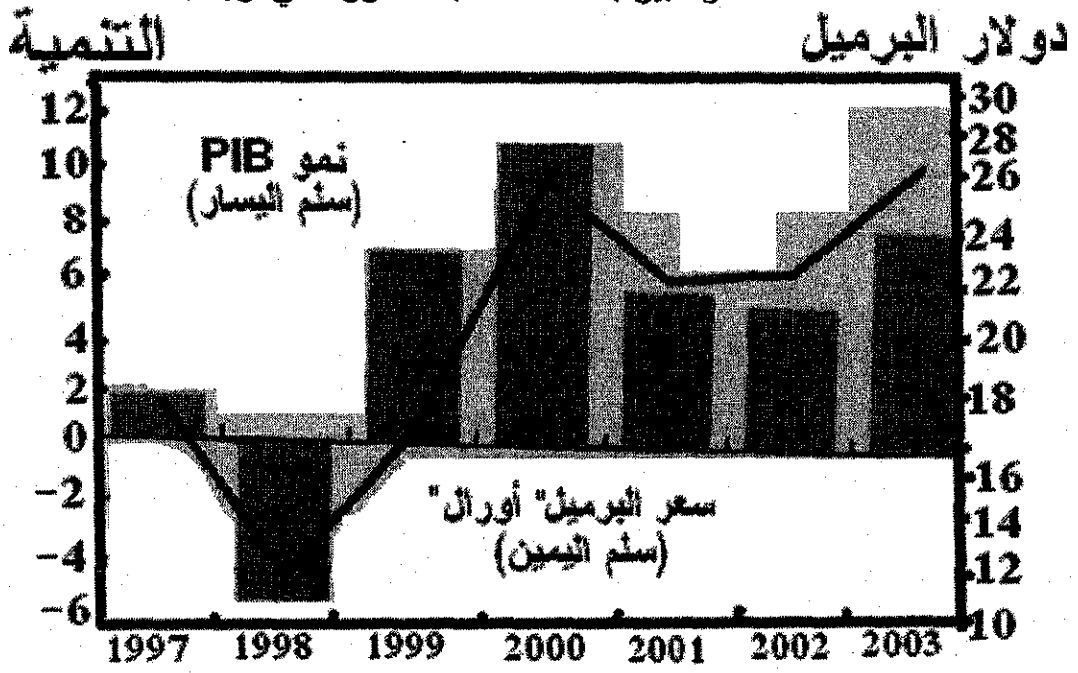

المصدر: Bulletin FMI « Comment gerer la richesse pétrolière »
Bulletin FMI, N°21, du 06/12/2005, p.329

فالشكل السابق يبين (PIB) ، بعدما كان سلبيا خلال الأزمة (1997-1998)، أصبح في تحسن إبتداءا من سنة1999 ، وذلك بالتزامن مع إرتفاع مداخيل البترول.

[191]- Benoit de la Chapelle, O.Cité, p.p 94-95

II-3-2-4- الأزمة البرازيلية (1995) :

إن وضعية الإقتصاد البرازيلي ،لا تختلف عن وضعية باقي الدول التي طالتها الأزمة، بحيث لوحظ وجود عجز في الإدخار الحكومي في الفترة الممتدة ما بين 1995-1997 ، وبلغ 1,6 % من PIB ،وبالتالي إعتماد الإقتصاد على التمويل الخارجي،و بالتزامن مع الأزمة الآسيوية و الروسية ، هذا ما أدى بهروب رؤوس الأموال إلى أسواق أكثر أمانا، و بمقابل هذه الأزمة حصلت البرازيل على مساعدات خارجية من طرف المجموعة الدولية بمبلغ 41,5 مليار$ ، منها 18 مليار$ لـ(FMI) وهذا في سنة 1998 [192].

إن الإجراءات السابقة، سمحت للبرازيل ببلوغ مستويات منخفضة من(PIB)، و لكن في المقابل وجود تحسن إيجابي في الميزان التجاري ،مما أدى إلى رصيد إيجابي في الحساب الجاري[193].

و كخلاصة لهذا المطلب ،فإن الأزمات المالية التي شهدتها الدول النامية(NPI) في سنوات التسعينات ، فضلا عن أزمة الديون في سنوات الثمانينات،و ما شهدته دول أخرى مثل الأرجنتين و تركيا في مطلع الألفية الجديدة (2000) ،وحاليا الازمة الماليةالعالمية(2008) تثير عدة تساؤلات حول درجة خطورة إستخدام القروض الخارجية بشتى أنواعها في عملية التنمية الإقتصادية ومدى الأضرار التي تلحقها بشعوب الدول (إنخفاض مستويات التنمية البشرية)، و ذلك بالرغم من إستطاعة تحقيق البعض منها مؤشرات لنمو إقتصادي إيجابية .

II-4-المطلب الرابع- التقويم العام للقروض الخارجية و آفاقها المستقبلية :

إن إستخدام القروض الخارجية (القروض المصر فية، المعونات الخارجية ورؤوس الأموال الخاصة)، يقودنا إلى محاولة التقويم العام لها من خلال مقارنتها بالتيار الذي يؤيد دورها في التنمية و التيار المعاكس، وذلك من خلال مسار تنمية الدول النامية و الإنتقالية ، وبالتالي الخروج برؤية مستقبلية حول ما تقوم به هذه الدول لتفادي الأخطاء السابقة من أجل دعم جهود التنمية فيها.

192- Benoit de la Chapelle, Op.Cité , p. 97

193- Pierre , Salama, Op.Cité , p.p 62-63

II-4-1 – التقويم العام للقروض الخارجية :

لأجل إعطاء لمحة مبسطة حول مدى تطابق أو تعارض النظريات والنماذج لكلا التيارين المعارض و المؤيد لدور رؤس الأموال الأجنبية في التنمية، سوف ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (10)

القروض الخارجية ما بين التيار المؤيد والمعارض لدورها في التنمية

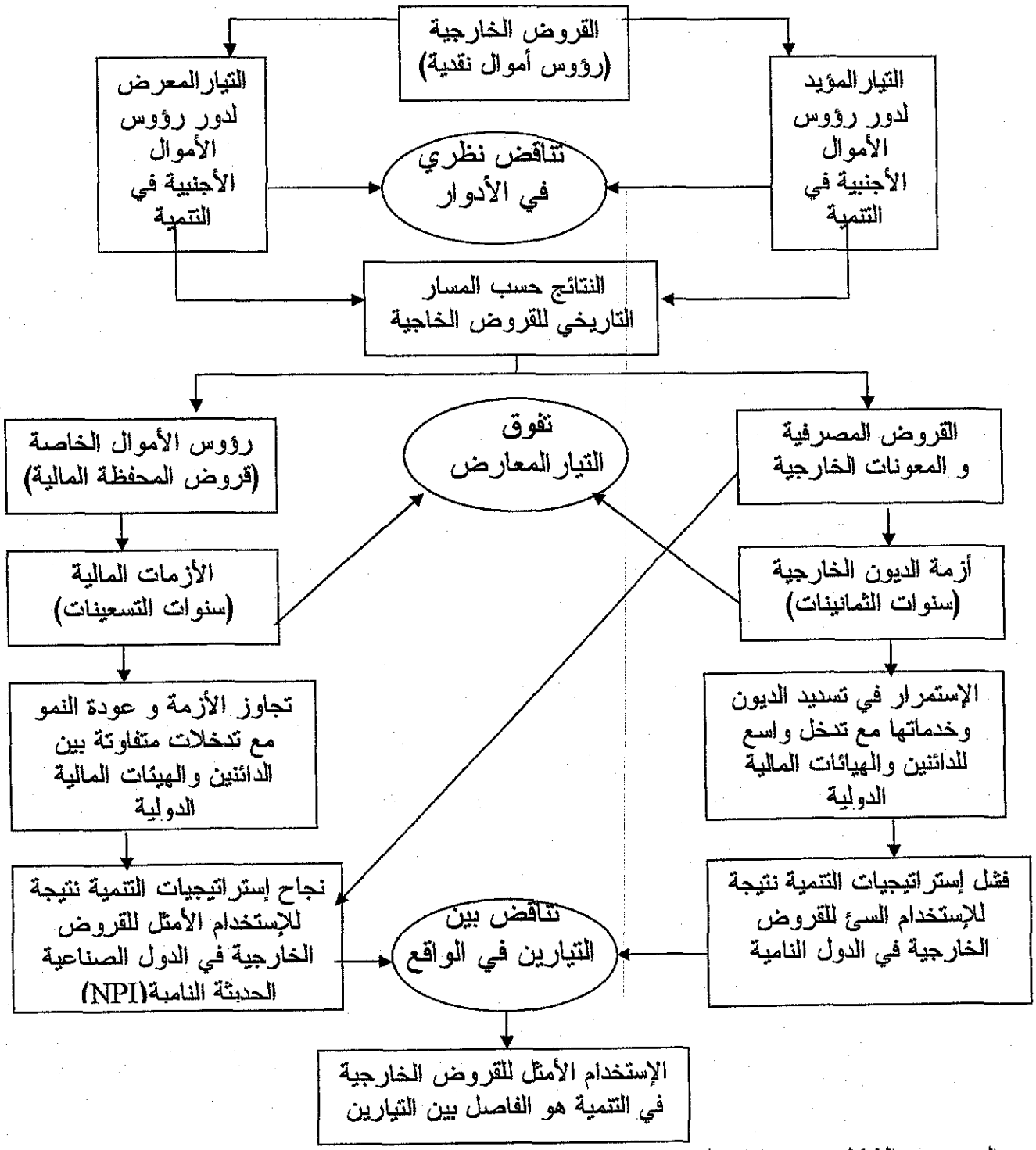

المصدر: الشكل من إنشاء الباحث

يظهر لنا عموما من الشكل السابق وجود تعارض نظري وتطبيقي بين التيارين من خلال المسارالتاريخي للتنمية في الدول النامية و الإنتقالية ،بحيث توجد دول مازالت لم تحقق التنمية المرغوبة وبقائها في دائرة الديون وخدماتها،و من جهة إستطاعة دول النامية أخرى مثل(NPI)

من بلوغ أهداف التنمية ،و يرجع ذلك إلى الإستخدام الأمثل لهذا النوع من رؤوس الأموال في التنمية و الذي سوف نبينه من خلال العنصر الموالي.

II-4-2 – الآفاق المستقبلية للقروض الخارجية :

التحليل السابق يؤدي بنا إلى التركيز على الإستخدام الأمثل للقروض الخارجية في التنمية، و هذا ما نستطيع من خلال مختلف قراءات التحاليل الإقتصادية و التي يمكن ملاحظتها في تلك الإجراءات المتخدة و الواجب إتخادها على المستوى الداخلي والخارجي للدولة والتي تظهر كما يلي :

الاجراءات على المستوى الداخلي و الخارجي :

– الإهتمام بالسياسة الجبائية من خلال فرض ضرائب لا تثقل كاهل مختلف الأعوان الإقتصاديين ، وأيضا وضع نظام جبائي غير مكلف ،كل ذلك شأنه أن يحسن ميزانية الدولة.

–الإهتمام بالسياسة النقدية ، التي تساعد إلى الإستقرار الإقتصادي من خلال التحكم في التضخم وبلوغ مستوى من الإستقرار في الأسعار و هذا بإستعمال عدة أساليب (السوق المفتوح،تقليص الكتلة النقدية، الزيادة في الإحتياطي القانوني للبنوك، رفع معدلات إعادة الخصم، توعية البنوك بعدم الإفراط في الإقراض) من شأنها تشجيع الإدخار.

– الإهتمام« بالتنمية المالية»،عن طريق تنظيم الأسواق المالية و مراقبة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة (القصيرة المدى) لإجل تفادي الأزمات المالية و تشجيع الإدخار و الإستثمار.

- تشجيع الإدخار بالنسبة لفئة المدخرين الصغار عن طريق تشجيع « تعاونيات الإدخار والقروض»، إنشاء بنوك خاصة بهذه الفئة ، كما هو الحال لبنوك معروفة في كل من بنغلاديش (Grameen Bank) و إندونيسيا(Rakyat Bank) ، و بالتالي يعتبر نوع من تجنيد التمويل غير الرسمي لصالح التنمية .

- محاربة كل أشكال الحكم الفاسد و المتمثلة مظاهره في : إختلاس الأموال العمومية، عدم الكفاءة الإدارية ، عدم تسخير الموارد في خدمة الشعب ، البيروقراطية ، الرشوة، الإفراط في المديونية ، الإختيار السيء لإستراتيجيات التنمية ، التخلي عن نفقات الهياكل القاعدية لصالح نفقات التسيير ، عدم توفير ظمانات للإستثمارات ، اللأمن غدائي و الأمية .

- الإهتمام بالإصلاحي المؤسسي من خلال التركيز، في وضع دساتير تضمن الحقوق السياسية والمدنية و الإقتصادية ، زيادة وضع حكومات (السلطة التنفيذية) اجراءات تحقق الإستقرار السياسي وبالتوافق مع إرادة الشعب.

- تحديد دور الدولة في المجالات الحيوية للإقتصاد و ذلك من خلال : توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، الإستقرار الإقتصادي ، محاربة الإحتكار ، حماية البيئة، حماية الصناعات الناشئة ، الإهتمام بالصحة و التعليم، إنشاء الهياكل القاعدية ، السلع العامة .....إلخ.

- الإهتمام بالعطاء السياحي كونه مصدرا للعملة الصعبة

- تشجيع اليد العاملة الأجنبية بالقيام بالتحويلات لصالح بلدانها الأصلية .

- الإهتمام بالقطاع الفلاحي لأجل تحقيق الأمن الغدائي .

من خلال الإجراءات السابقة نلاحظ وجود تحسن في المؤشرات الإقتصادية للدول النامية والإنتقالية بالرغم من أنها لم تستطيع التخلص من المديونية الخارجية وخدماتها، ويظهر ذلك من خلال البيانات التالية :

الجدول رقم (7)

مؤشرات مختارة:خدمة المديونية،وPIB ،IDHوالفقرفي الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية

التفاصيل	خدمة الديون[1] الصادرات(%)		(PIB)الحقيقي بنسبة التغيير السنوي [1]		IDH [2]	عدد الفقراء بالملايين[3]		
	2005	التوقع 2008	2005	التوقع 2008	2005	1990	1999	التوقع 2015
- إفريقيا	3,3	2,3	5,6	6,5	0,493	-	-	-
- دول جنوب الصحراء	3,2	4,2	-	-		242	300	345
- أوروبا الوسطى والشرقية	7,0	10,8	5,6	5,2		-	-	-
- الدول المستقلة حديثا	9,4	10,4	6,6	7,0	0,808	-	-	-
- أوروبا وآسيا الوسطى	-	-	-	-		7	17	4
- آسيا	2,2	2,0	9,2	8,8	-	-	-	-
- جنوب آسيا والباسيفيك	-	-	-	-	0,771	-	-	-
-شرق آسياوالباسيفيك(ماعدى صين)	-	-	-	-	-	452	260	59
- جنوب آسيا	-	-	-	-	0,611	495	490	279
-نصف الكرة الأرضية الغربي	7,4	5,8	4,6	4,3	0,699	-	-	-
-دول أمريكا اللاتينيةوالكاريبب	-	-	-	-	0,808	74	77	60

المصدر : معطيات مستخرجة من

(1)-FMI. « Perspective de l'économie mondiale :Mondialisation et Inégalité »
Washington , octobre 2007. p.p 41-42

(2)-PNUD « Figthing climate change ,Humain solidarity in divided world »
Humain, development report 2007/2008 .United nations,2007,p.232

(3)- Banque mondiale .Communiqué de presse , N°2002/277/S
Washington , 20 Avril , 2002.

يلاحظ من الجدول السابق تحسن في نسبة خدمة الديون بالمقارنة مع الصادرات خلال سنة2007 وتوقع إستمرار إنخفاض هذه النسبة له 2008 و في المقابل يلاحظ تحسن في(PIB) مع توقعات إنخفاضات في 2008 ، أما في مجال مؤشر التنمية البشرية فنلاحظ بعض التحسن بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبب ، أوروبا الوسطى والشرقية، أما بالنسبة للباقي بإستثناء دول جنوب الصحراء مؤشر IDH يبقى متوسط، و يبقى الهاجس الأكبر لهذه الدول هو تخفيض عدد الفقراء ،وهذا بالرغم من المستويات العالية من النمو الإقتصادي الذي حققته البعض من هذه الدول ،وأخيرا في ظل العولمة المالية تبقى القروض الخارجية سلاح دو حدين يتطلب على الدول (المدينة و الدائنة) الحذر في الإستخدام، لتفادي العواقب التي مرت بها (أزمات الديون و الأزمات المالية)

III-المبحث الثالث:الإستثمارالأجنبي المباشروالتنمية:

إن أهمية (IED) تدفعنا إلى التوقف على جدوره التاريخية إلى غاية يومنا الحالي ، وذلك حتى يتسنى لنا إستعراض تجارب الدول النامية و الإقتصاديات الانتقالية، ومدى الإستفادة منها في مجالات تنميتها الإقتصادية ، ثم بعد ذلك يمكننا من إجراء التقويم العام لهذا النوع من الإستثمارات وآفاقها بالنسبة لهذه الدول ، من حيث الإستخدام الأمثل ، وتفادي آثارها السلبية على إقتصاديات هذه الدول.

III-1-المطلب الأول : نبدة تاريخية عن الإستثمار الأجنبي المباشر:

يرتبط الإستثمار الأجنبي المباشر ، بالشركات المتعددة الجنسيات أو ما يطلق عليه عند الكثير من الخبراء في الأمم المتحدة « بشركات عبر القارات » و الذي يعبر عن تلك الأصول الرأسمالية المستثمرة في دول أجنبية و تتحكم فيها الشركات الأم في دول أخرى، وهنا يبرز الإختلاف بينها و بين الإستثمار الأجنبي غير المباشر، و الذي يتعلق بالإستثمار في الإوراق المالية أو ما يعبر عنه بإستثمارات المحفظة المالية .

إن الإهتمام بفكرة تصديررؤوس الأموال[194] تعود جدورها إلى المفكرين الإقتصاديين الأوائل ، مثل : « آدم سميث(1776) ، دافيد ريكاردو (1817)، توماس مالتس(1820) » ودافعهم لذلك يرجع إلى الإبقاء على النظام الرأسمالي ، في حين يرى « لينين (1917) » أن السبب الرئيسي لهذا التصدير، من قبل الدول الرأسمالية، الغاية منه هو البحث عن الأرباح ، بسبب أن رأس المال لم يعد يجد الإستثمارات المربحة فيها.

إن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كانت بداياتها الفعلية ، خلال الفترة [195] ، التي إمتدت، ما بين فترة الحرب الكورية (1950-1953) و الفترة الأولى للصدمة البترولية (1973-1974) ، هذه الأحداث ا سرعت من إنتشار هذا النوع من الإستثمارات

---

194 - عجمية، مرجع سابق، ص.ص 211-212

195 - Peter,H.LINDERT ,et Thomas,A.Pugel.économie international.Paris :économica,1996,p.825

و التي كان في العموم تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، هذا على عكس دول ، مثل: بريطانيا، فرنسا و الدول الغنية المصدرة للبترول ، و التي كانت توجهاتها، تركز على الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة (إستثمارات المحفظة المالية).

لكن في الوقت الذي زامن فيه هذا الإنتشار ، سرعان ما إصطدم خصوصا في الدول النامية بتيارات معارضة لها ، وذلك من خلال نزع الملكية (التأميمات)، في فترة السبعينات. و إعتبارها مصدرا للإمبريالية.

لكن هذه الوضعية إنعكست في فترة الثمانينات ، أين وجهة نظر الدول النامية ، تغيرت تجاه (IED) ، بحيث أصبحت ، تحاول جذب هذا النوع من الإستثمارات.

و في هذا المجال كانت أهم مصادر(IED) ثلاثة دول رئيسية في سنوات الثمانينات [196] : الولايات المتحدة الأمريكية حصتها 30% ، اليبان 21% و المملكة المتحدة19% ،و هذا في نفس الفترة و على مدة خمس سنوات ، تتبعها دول و نسب أقل مثل : أمانيا ، كوريا، تايوان، هونكونغ ودول أخرى .

لقد زاد هذا الإهتمام من طرف الدول النامية ،و الإقتصاديات المتحولة و حتى الدول المتقدمة في التسعينات ، من أجل إستقطاب هذا النوع من الإستثمارات ، بحيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال نصيب الدول المستفيدة منها سنة 1995 و هذا حسب تقرير (CNUCED) والذي يظهر حسب التوزيع التالي [197] :

- نصيب الدول النامية من(IED) بلغ 33 % .
- نصيب أوروبا من(IED) بلغ 37 % .
- نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من(IED) بلغ 18 % .

و في سنة 1998 ، فإن أوروبا بنسبة 60 % و الولايات المتحدة الأمريكية بـــ20 % ، شكلتا ما مجموعه 80 % من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

196- MALCOLM , et autres . Op cité, p.521

197- Christian ,de boissieu .Les mutations de l'économie mondiale.Paris : économica, 2000, p.74.

شهدت سنة 1999 ، إرتفاعا مدهلا في مجال (IED) بحيث أصبحت تشكل ، عاملا حاسما في نظام العولمة الإقتصادية ، و بهذا سجلت رقما قياسيا بلغ حجمه[198] رقم 865 مليار دولار (811 مليار أورو) وهذا في نفس السنة ، وذلك بالرغم من سلسلة الأزمات التي تشهدها الدول النامية ما بين 1997-1998 ، مثل [199] : دول جنوب شرق آسيا، ودول شرق آسيا، تايلاندا و التي إمتدت حتى إلى أوروبا الشرقية ، و هذا في منتصف عام 1997 ، متمثلة في الأزمات المالية، والتي ضربت حتى المكسيك من قبل كل هذه الدول سنة 1995 ، مما أدى إلى إنهيار إقتصاديات هذه الدول بفعل هذه الأزمة ، و إلى تدمير ثروة بقيمة 201 مليار دولار.

إن ذلك أدى إلى التفتح أكثر أمام (IED) و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال التغيرات، التي حدثت على المستوى العالمي ، و التي يمكن حصرها فيما يلي [200] :

- إحداث تغيرات في الأنظمة للدول المضيفة ، وهذا ما تم تجسيده فعلا من خلال هيئة الأمم المتحدة التجارة و التنمية (CNUCED) ، بحيث قامت في إطارها 63 دولة بتعديلات في أنظمتها سنة 1999 ، من بين هذه التعديلات يوجد ما نسبته 43 % تخص الشروط التسهيلية لتدفق (IED) إلى بلدانها.
- إبرام إتفاقيات ثنائية ، متعلقة بالإستثمارات (1856 إتفاقية) و التي في الغالب تتبعها إتفاقيات عدم إزدواجية الضريبة (1982 إتفاقية) ، وهذا إلى غاية سنة 1999.
- الإتفاقيات الجهوية للتبادل الحر،وبالخصوص ما بين الإتحاد الأوروبي (UE) والدول النامية.

أما سنة 2001 ، عرفت إنخفاض جد كبير في مجال (IED) حوالي 40 % ، وهذا نتيجة لتراجع النمو العالمي[201] ، بسبب ما يعرف بأحداث « 11 سبتمبر 2001» ، التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية . إن ذلك يمكن ملاحظته من خلال تراجع حجم هذه

198- Anne-Marie, alacabas. Et autres « Les investissements directs à l'étranger, une croissance exponentielle », Problémes économiques, N° 2713 , du 16 Mai 2001 , p.p 4-5

199- سنغ ، كقالجيت (ترجمة : رياض ، حسين). عولمة المال .الجزائر:منشوراتANEP، 2001 ، ص ص 101-102. .

200- Anne-Marie , Op cité , p.5.

201- problémes économiques . « Forte diminution des flux d'IDE ». Problémes économiques, N°2779, du 9 Octobre 2002, p.19

الإستثمارات من 1300 مليار دولار سنة 2000 إلى 760 مليار دولار سنة 2001 و هذا حسب تقديرات منظمة (CNUCED).

لكن هذا الإنخفاض لم يدم لفترات طويلة ، بحيث تم تسجيل تحسنات في تدفقات (IED) على المستوى العالمي و هذا بالخصوص في سنة 2005، بحيث إرتفعت نسبة هذه الأخيرة[202] إلى 29% ، أي ما يمثل 916 مليار دولار ، بعدما كان 28% في سنة 2004 ، و لقد تمت ملاحظة أن المستفيد الأكبر من هذه الزيادة ، هي الدول النامية بمقدار 542 مليار دولار ، بعد أن كانت سنة 2004 ما قيمته 334 مليار دولار ، و على العموم فإن النصيب العالمي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة كان موزعا بالنسبة للدول المتقدمة بنسبة 59% و نصيب الدول النامية 36% ، أما نصيب جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة و هي تعرف بمصطلح الإقتصاديات الانتقالية نحو 4 % .

و في الأخير من خلال الإطلالة التاريخية لتطورات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي ، فإنه يمكن القول أنها أصبحت ركن أساسي في نظام العولمة الإقتصادية ، و أصبح لزاما على دول العالم بما فيها المتقدمة و النامية التنافس من أجل إستقطاب المزيد منها ، من خلال توفير المناخ الملائم لها ، لأجل الإستفادة من المزايا التي توفرها للدول المضيفة،و هذا من خلال المساهمة في خلق فرص التشغيل، التحويل التكنولوجي، التقليل من اللجوء إلى الإستدانة الخارجية و تحسين ميزان المدفوعات ...إلخ ، مع المحاولات في نفس الوقت من التقليل من آثارها السلبية ، كتهريب الأرباح إلى الخارج ، التأثير البيئي ، الضغوطات السياسية على الحكومات المحلية ...إلخ . و هذا ما سوف نبرزه بالمزيد من التحليل من خلال العناصر الموالية .

[202] – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . تقرير الإستثمار العالمي ،2006. و إستعراض عام. الأمم المتحدة: نيويورك و جنيف، 2006، ص 1

III-2-المطلب الثاني:تقويم الإستثمارالأجنبي المباشرفي الدول الناميةوالإقتصادية الإنتقالية:

إن ظاهرة الإستثمارات الأجنبي المباشر ، بدأ الإهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية، و ذلك تزامنا مع إستقلال العديد من الدول النامية ، إلى غاية يومنا الحالي ، مع ربطها بالتغيرات السياسية و الإقتصادية المعاصرة ، مثل تلك التي شهدها الإتحاد السوفياتي والمعسكر الإشتراكي ، من خلال تنقل إقتصاديات هذه الدول ، من الإقتصاد الموجه إلى الحر ، ولأجل معرفة مدى مساهمة هذا النوع من الإستثمارات (IED) ، في تنمية هذه الدول ، سنحاول من خلال هذا المطلب ، تبيان ذلك من خلال عناصر ، مع إحترام تقسيم الدول إلى مجموعات متجانسة من حيث الإقليم الجغرافي ، و ذلك وفق التقسيم التي تتعامل به هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، في تقاريرها السنوية حول وضعية الإستثمار العالمي.

III-2-1- الدول الأفريقية :

تعتبر الدول الإفريقية ، في جلها من الدول النامية الأكثر تخلفا ، بحيث تكثر فيها : النزاعات ، الحروب الأهلية ، عدم الإستقرار السياسي ، الفساد ...إلخ ، و في نفس الوقت تمتاز بتنوع الثروات الطبيعية و كثرتها ، بحيث يشبه البعض من دول إفريقيا ، بالأغنى في العالم تحت الأرض و الأفقر فوق الأرض ، من هنا نجد (IED) المتدفق إلى إفريقيا يركز على جانب الثروات الطبيعية ، إن الإحصائيات الرسمية تؤكد على ذلك[203] ، فنجد أن بعد ما كانت هذه الإستثمارات تشكل 2 مليار دولار سنة 1980، تضاعفت إلى 18 مليار دولار ما بين سنتي 2003 و 2004 ، و كل المشروعات الكبرى كانت في مجال البترول و المناجم ، بحيث شكلت ما نسبته 80% من (IED) ، أما البقية فتتعلق بمجالات أخرى كالخدمات المصرفية وميدان الإتصالات ، و حسب تقارير الخبراء فإن الأرباح المحققة من طرف الشركات عبر القومية (المتعددة الجنسيات) فاقت بكثير ما تم إستثماره فعليا في هذه البلدان .

---

[203] CNUCED .Le developpement économique en Afrique : Contribution de l'investissement étranger direct à la croissance et au developpement .Geneve : Nations Unies, Cinquante deuxième session, du13-14 Octobre, 2005, p.p2-5

لأجل إستقطاب (IED) قامت الدول الإفريقية بجملة من الإصلاحات الإقتصادية[204] ، قصد إستقطاب هذه الأخيرة ، و لكن ذلك لم يؤدي إلى تحسن ملموس ، فعوض أن ترتفع نسبتها فلقد إنخفضت ، و على سبيل المثال ، فإنها إنخفضت من 4,4 % في سنوات السبيعنات إلى2 % بالتقريب ما بين 2001 و 2003 .

أما في الفترة الممتدة ما بين سنة 2004 و 2005 ، فإنه يلاحظ وجود تحسن في التدفقات (IED) الوارد إلى إفريقيا ، لم يسبق له مثيل[205] ، بحيث إرتفعت من 17 مليار دولار إلى 31 مليار دولار ، ولكن نصيب إفريقيا من التدفقات العالمية لهذا النوع من الإستثمارات لم يتجاوز 3 % ، و تبقى دولة " جنوب إفريقيا " المستفيد الأكبر منها ، بنسبة21 % أي ما يعادل 6,4 مليار دولار من مجموع التدفقات الواردة إلى المنطقة الإفريقية، و في نفس الوقت تبقى هذه الدولة من الدول الرائدة في مجال الإستثمار الأجنبي في إطار العلاقات الجنوب- الجنوب . منافسة بذلك في النفس المنطقة الدول المتقدمة المتعاملة في هذا الميدان مثل [206] الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و تليهما بفارق كبير فرنسا و ألمانيا.

كخلاصة لذلك تبقى القارة الأفريقية ، من الدول النامية الأكثر حرمانا من (IED) وخصوصا تلك المتعلقة بالتحويل التكنولوجي ، و بالتالي هي محل لنهب ثرواتها ، مما يزيد من تعميق ظاهرة التخلف الإقتصادي ، من فقر و مديونية ..إلخ ، وهذا بالرغم من الإصلاحات التي تقوم بها الدول الإفريقية من أجل تحسين مناخ إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها.

III-2-2- دول جنوب و شرق وجنوب شرق آسيا :

تعتبر الدول المنتمية إلى هذه المنطقة ، من الدول الأوفر حظا ، في مجال تدفقات(IED) الواردة إليها، و في نفس الوقت داته تعتبر أيضا من بين المصادر المهمة للتدفقات الواردة منها لصالح الدول النامية ، و لعل التفسيرات التي يدرجها المحللون الإقتصاديون لتبيان سر هذه

204- CNUCED .Le developpement économique en Afrique : Contribution de l'investissement étranger direct à la croissance et au developpement .Geneve :Nations Unies,Cinquante deuxième session,du13-14 Octobre,2005,p.p2-5

205- هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . تقرير الإستثمار العالمي ،2006. إستعراض عام :نيويورك و جنيف ،2006 ، ص.13

206- هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . نفس المرجع السابق .

النجاحات ، يرجع أساسا لوجود الإستقرار السياسي ، حماية حق الملكية ، الإسقرار في الإقتصاد الكلي ، و يتجلى ذلك في التحكم في التضخم ، وضع مزايا و تحفيزات جبائية..إلخ.

لقد إستطاعات هذه الدول من إستقطاب كإستثمارات أجنبية مباشرة [207] حوالي 65 مليار دولار سنة 1995 ، أي ما يعادل ثلثي مجموع التدفقات الواردة إلى الدول النامية ككل ، و هذا راجع للأسباب السابق ذكرها ، بالإضافة إلى إتساع المساحة الجغرافية لهذه المنطقة . و نجد الصين تحتل المرتبة الأولى في مجال إستقطاب(IED) إليها و هذا مند سنة 1992 ، وهذا بنسبة58 % من مجموع الإستثمارات الواردة إلى المنطقة .

اما في سنة 1996 ، فلقد إرتفعت [208] إلى 81 مليار دولار ، أي بنسبة زيادة 25 % مقارنة مع سنة 1995 ، و تبقى دائما المستفيد الأكبر من هذه الزيادة الصين ، و هونكونغ، نظرا للثقة التي وجدها المستثمرون الآجانب فيها، وخصوص تعهد الصين بالمحافظة على نفس النمط الإقتصادي الرأسمالي لهونكونغ بعد إسترجاعها لسيادتها الوطنية في 1 جويلية 1997، هذا إلى جانب دول أخرى في نفس المنطقة مثل إندونيسيا ، ماليزيا ، الفليبين ، التايلاند ، والتي حظت من مجموعه 17 مليار دولار كإستثمارات أجنبية مباشرة في سنة 1996، أي بزيادة مقدارها 43 % بالمقارنة مع سنة 1995 . فضلا عن ذلك إرتفاع تدفقاتها من الإستثمار إلى الخارج بـــ10 % أي ما يعادل 46 مليار دولار سنة 1996 .

و لكن في سنة 2002 ، يلاحظ تراجع لتدفقات (IED) على المستوى العالمي[209] ، ولكن هذه المنطقة لم تتأثر بشكل كبير بهذا الإنخفاض ، الذي كان سببه الرئيسي أحداث «سبتمبر 2001 » و تنامي ظاهرة الإرهاب على المستوى العالمي ، إلا أن الصين أصبحت المستفيد رقم واحد من هذه الإستثمارات بمبلغ 53 مليار دولار لنفس السنة .

207- CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde,1996 :Vue d'ensemble.New York et Geneve ;Nations Unies,1996,p.20

208- CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde,2002 :Vue d'ensemble.New York et Geneve;Nations Unies,1997,pp25-26

209- Idem , p.11

إن التراجع السابق ، تم تداركه في سنة 2005 و يلاحظ ذلك جليا من خلال إرتفاعه[210] إلى 165 مليار دولار كتدفقات واردة لهذه المنطقة ، و يبقى دائما المستفيد الأكبر هي الصين بمبلغ 72 مليار دولار و تليها هونكونغ 37 مليار دولار ، ثم ستغافورة بـــ28 مليار دولار ، أما دول جنوب آسيا حوالي 10 مليار دو لار، منها 7 مليارات دولارات لصالح الهند.

على عكس الدول الإفريقية ، التي يرتكز الإستثمارا الأجنبي المباشر فيها على القطاع الإستخراجي ، فإن دول جنوب و شرق و جنوب شرق آسيا ، فإن طبيعة الإستثمار فيها تخص قطاعات إقتصادية متنوعة مثل[211]: صناعة السيارات ،الإلكترونيات ، الصلب ، البيتروكيمياء، قطاع الخدمات ، و هذا في الإتجاهين ، أي التدفقات الصادرة إليها و الواردة منها . و بهذا تبقى هذه الدول أحسن مثال حول مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة التنموية في هذه البلدان ، في مجال خلق فرص التشغيل ، التحويل التكنولوجي ، تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي فيها.

III-2-3- دول غرب آسيا :

إن الدول المنتمية لهذه المنطقة (19 دولة) تعتبر في الغالب، من البلدان المصدرة للنفط وهي بذلك تتميز بإرتفاع المداخيل الناجمة عن الصادرات البترولية ، فلقد إستطاعت هذه المنطقة من جلب [212] ما مجموعه 34 مليار دولار كإستثمارات أجنبية مباشرة و السبب الرئيسي ، يرجع إلى إرتفاع أسعار النفط ، القيام بإصلاحات تنظيمية ، التركيز على الخوصصة ، و تعتبر الإمارات العربية من أكبر الدول المستفيدة من(IED) بمبلغ 12 مليار دولار سنة 2005 ،و تليها تركيا ، وهذا بالخصوص في قطاع الخدمات ، القطاع الصناعي ، والبيتروكيمياء .

---

[210]– هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. تقرير الإستثمار العالمي ،2006. إستعراض عام :نيويورك و جنيف ،2006 ، ص.15 .

[211]– هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية. نفس المرجع السابق ، ص.16..

[212]– هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ،. نفس المرجع السابق ص.17 .

اما فيما يخص تدفقات (IED) من دول هذه المنطقة إلى الخارج ، فإن الذي يمكن الإشارة إليه بعدما ، كانت هذه الدول و خصوصا الدول النفطية تستثمر جل عائداتها من العملات الصعبة ، في شراء : الأسهم ، السندات و محافظ الأوراق المالية (أي الإستثمار الأجنبي غيرالمباشر) ، و أغلبها يكون في إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية .

يلاحظ أن التوجه الحالي [213] ، لهذه البلدان هو نحو الإستثمار الأجنبي المباشر ، سواء في الدول المتقدمة أو النامية . و من هنا فإن هذه الدول أصبحت تنافس الدول المتقدمة في مجال(IED) الواردة منها و في إتجاه الدول النامية ، و أيضا في إستقطابها من الخارج ، و هذا ما يدل على أهمية هذا النوع من الإستثمار في التنمية و تشكيله ركنا أساسيا في مجال العولمة الإقتصادية .

III-2-4- دول أمريكا اللاتينية و دول الكاريبب:

تميزت الدول المنتمية إلى هذه المنطقة ، بتطبيق نماذج للتنمية الإقتصادية في سنوات السبيعنات ، التي تعارض دور رؤوس الأموال الأجنبية في إحداث التنمية ، و إعتبارها شكلا من الإمبريالية ، و التي تكرس التبعية الإقتصادية (التكنولوجية ، المالية و التجارية) للدول الصناعية ، التي ترغب من خلال رؤوس الأموال هذه ، و خاصة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، من تصدير نمط إنتاجها الرأسمالي ، بغية نهب ثروات هذه الدول ، و هذا الإتجاه التي سارت عليه معظم نظريات التبعية و التي تمت الإشارة إليها في الفصل الأول شيء من التفصيل .

لقد طبقت هذه الدول نموذج للتنمية عرف بإسم « الصناعة من أجل إحلال الواراداتISI» إلى غاية سنة 1980 ، أين عرفت هذه الدول إختلالات في إقتصادياتها (إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي ، عدم الإستقرار في الإقتصاد الكلي) ، و التي زادات حدتها بعد أزمة المديونية في نفس السنة ، و من الطبيعي بتطبيق هذا النموذج ، فإن التدفقات من(IED) الواردة إلى هذه الأول كانت ضعيفة مقارنة مع كل مناطق الدول النامية [214] .

213- هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . تقرير الإستثمار العالمي ،2006. إستعراض عام :نيويورك و جنيف ،2006 ، ص.18.

214- CNUCED .Rapport sur le commerce et le developpement,2006 :Vue d'ensemble.New York et Geneve;Nations Unies,2006,p.107

لكن هذه الأزمة دفعت هذه الدول، بمحاولات إستقطاب هذا النوع من الإستثمارات ، إبتداءا من سنوات الثمانينات إلى يومنا الحالي، و لكن حجم هذه التدفقات يبقى ضعيف و يكاد يتقارب مع مثيلاتها في الدول الإفريقية ، و يبقى في نفس الوقت الفرق جد شاسع بين دول أمريكا اللاتينية و الكاريبيب و الدول الأسيوية في هذا المجال ، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (11)

تدفقات (IED) في إتجاه الدول النامية حسب المناطق ،1980-2004 (بمليارات الدولارات)

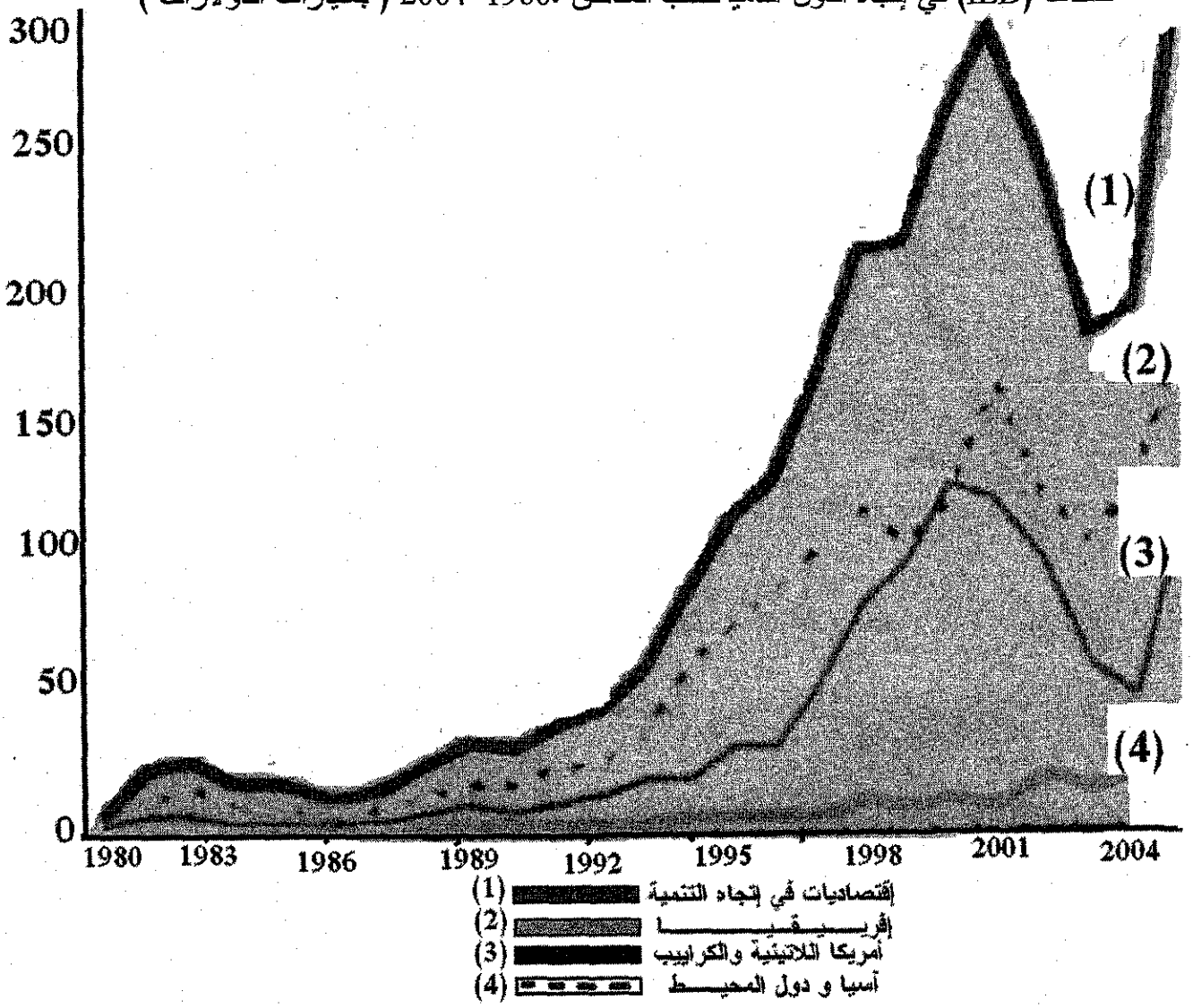

CNUCED. Rapport sur le commerce et le développement ,2006. -

New York et Géneve :Nations Unies ,2006 , p.1 -

و يستنتج أيضا من هذا الشكل إرتفاع نسبة التدفقات الواردة إلى هذه المنطقة ، وذلك يرجع أساسا ، إلى سياسات الخوصصة التي شرعت فيها هذه الدول ، إبتداء من سنوات التسعينات ، و بالفعل لوحظ نوع من التحسن في سنة 1995 ، بحيث سجلت هذه الدول زيادة بنسبة 5 % أي ما يقارب (27 مليار دولار) و خصوصا في مجال صناعة السيارات في كل من المكسيك و البرازيل ، الموارد الطبيعية في الشيلي ، زيادة على دول أخرى التي شهدت نفس التحسن مثل : الأرجنتين ، البيرو ، فنزويلا ، و كل ذلك نتيجة لعمليات الخوصصة المنتهجة في هذه الدول[215] .

أما في سنة 1996 ، فلقد تم تسجيل أعلى نسبة لتدفقات(IED) ، إلى المنطقة بالمقارنة مع الدول النامية [216] بحيث كانت 52 % أي بمقدار 39 مليار دولار، و هذا راجع إلى أهمية الإصلاحات المتعلقة بتنظيمات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول ، وهذا من خلال إبرام الإتفاقيات الثنائية في هذا المجال ، و لقد لوحظ هذا التطور في كل من : البرازيل (10 مليار دولار) .

و بهذا التدفق ، تبقى على رأس الدول المستقطبة (IED) ، أما الدول المستثمرة ، فيأتي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و تليها كندا ، ألمانيا ، إسبانيا ، اليابان و الدول النامية الآسيوية .

و لكن في سنتي 2001 و 2002 ، سجل إنخفاضا في مجال تدفقات(IED) إلى هذه المنطقة ، و حسب الخبراء فإن ذلك يرجع إلى تراجع عمليات الخوصصة في هذه المنطقة، خصوصا في البرازيل ، و أيضا لسبب آخر يتمثل في الأزمة الإقتصادية و المالية التي شهدتها الأرجنتين ، مما لم يحمس المستثمرين الأجانب على الإستثمار في هذه المنطقة ، وهذا بإستثناء دولة المكسيك، التي أصبحت المستقطب الأول (IED) و خصوصا بعد شراء البنك الأمريكي (CITICORP) ، البنك المكسيكي (BANAMEX) بمبلغ : 12,5 مليار دولار ، أما في مايخص التدفقات الصادرة من هذه المنطقة ، تبقى متواضعة و إتجاهها الأساسي ، يدور في نفس هذه المنطقة [217] .

---

215 – CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 1996 : Vue d'ensemble.New York et Geneve; Nations Unies, 1996, p.21

216 – CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 1997 : Vue d'ensemble.New York et Geneve; Nations Unies, 1997,p-26

217 – CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 2002 : Vue d'ensemble.New York et Geneve; Nations Unies, 2002,p-11

أما مايلاحظ على تدفقات (IED) إلى هذه المنطقة في سنة 2005 ، فلقد إرتفعت إلى 104 مليار دولار ، و لقد ساهم في هذا عاملين أساسيين و هما : النمو الإقتصادي و إرتفاع أسعار السلع الأساسية ، مما كان لها إنعكاسات إيجابية على إرتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي و التحسن في الميزان التجاري ، و لكن يبقى الإستثمار في مجال الخدمات في تراجع (تراجع من 40 % إلى 35 % سنة 2005) ، بسبب المنازعات التي حصلت ما بين الشركات المتعددة الجنسيات (STN) و الحكومات المستضيفة ، أما الإستثمار في مجال القطاع الإستخراجي بالرغم من الشروط التي تفرضها هذه الدول ، فإن ذلك لم يكن حاجزا أما(STN) في الإستثمار فيها ، و خصوصا في مجال الصناعات النفطية و الموارد الطبيعية ، بحيث تمت زيادة نسبة 25 % من (IED) المتدفقة في إتجاه هذه الدول[218] .

و كخلاصة لوضعية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أمريكا اللاتينية و الكرايبب، فإن هذه الدول تبقى من الدول النامية الأقل إستقطابا و تصديرا (IED) مع متيلاثها في الدول النامية،و هذا راجع لعدة عوامل منها : فشل النموذج التنموي في هذه الدول (نموذج الصناعات من أجل إحلال الواردات) من خلال أزمة المديونية التي شهدتها هذه الدول في نهاية السبعينات أيضا التدبدبات في سياسة الخوصصة، و التدخلات الحكومية لفرض شروط و قيود على الشركات المتعددة الجنسيات(STN)وأيضا ضعف التدفقات الصادرة من هذه الدول إلى الخارج.

III-2-5- دول جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة:

تعرف أيضا الدول المنتمية لهذه المنطقة ، بدول الإقتصاديات الإنتقالية ، نظرا لكونها قبل سنوات التسعين كانت تنتهج نظام الإقتصاد الموجه ، و لكن بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ودول المعسكر الإشتراكي ، كما سلف و أن تم ذكره من خلال المبحث الأول من الفصل الثاني عندما تطرقنا لتحول هذه الدول من مانحة للمعونات الخارجية إلى طالبة لها و بالتالي أصبحت تنافس الدول النامية في ذلك ، و حتى في مجال إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، أصبحت نفس المنافسة .

[218] – هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . تقرير الإستثمار العالمي ،2006. إستعراض عام :نيويورك و جنيف ،الأمم المتحدة،2006 ، ص.18.

إن الدول المكونة لهذه المجموعة و التي عددها 25 دولة تختلف فيما بينها من حيث طبيعة التغيرات و الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة فيها مند بداية التسعينات ، مما جعل تدفقات(IED) إليها ، تختلف من دولة إلى أخرى ، و من هنا فتقسم هذه الدول من حيث النمو الإقتصادي إلى مجموعتين[219] :

أ- اوروبا الوسطى و دول البالتس ، تسجل نمو معتدل بـــ4 % .

ب- رابطة الدول المستقلة (12 دولة) معدل نمو جد ضعيف ، و في بعض الأحيان معدوم في بداية التسعينات .

إن ذلك أدى إلى تباين في إستقطاب(IED) ، ففي المجموعة الأولى تتميز بإرتفاع هذه الأخيرة بحيث قدر بـــ70 إلى 75 دولار للفرد ، أما المجموعة الثانية كانت جد بعيدة في إستقطاب هذا النوع من الإستثمارات .

أما يمكن ملاحظته حول تدفقات (IED) إلى هذه الدول هو إنتقالها من وضعية الصفر سنة1990 إلى ما يقارب بـــ70 مليار دولار إلى غاية سنة 2000 ، و هذا راجع أساسا إلى عمليات الخوصصة التي كانت على نطاق واسع [220] .

لقد تم تسجيل إرتفاع في هذه التدفقات من 2 % سنة 2000 إلى 3,7 % في 2001، بحيث إستطاعت خمسة دول (بولونيا- جمهورية التشيك- الإتحاد الروسي-المجر-سلوفاكيا) من إستقطاب ثلاثة أرباع (IED) ، أما في مجال التدفقات الصادرة من هذه المنطقة ، يبقى الإتحاد الروسي مسيطر في هذا المجال بـــ¾ من مجموع هذه التدفقات [221] .

أما في سنة2005 ، فإن حجم التدفقات من (IED) بلغ 40 مليار دولار ، مركزة على التوالي بين ثلاثة دول وهي : الإتحاد الروسي ، أوكرانيا و رومانيا ، و ذلك بنسبة¾ من الحجم

219- OLEHHURVLYSHM et Thomas Wolf « Déterminants de la croissance dans les pays en transitions » Finances & Developpement .Juin 1999, pp.13-14

220- CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 2006 : New York et Geneve; Nations Unies, 2002, p-110.

221- CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 2002 : Vue d'ensemble.New York et Geneve; Nations Unies, 2002,p-11.

الكلي للتدفقات الواردة إلى هذه المنطقة ، أما فيما يخص التدفقات الواردة من نفس المنطقة ، وللسنة الرابعة تقدر بـــ15 مليار دولار ، إستحود الإتحاد الروسي على 87 % منها[222] .

و خلاصة لهذا ، فإن طبيعة (IED) في دول الإقتصاديات الانتقالية، تبقى مرتبطة بمدى التسريع في الإصلاحات التي تسهل من الإنتقال إلى الإقتصاد السوق و وضع الميكانيزمات التي من شأنها أن تعمل على إستقطاب هذا النوع من الإستثمارات ، و بالفعل هذا ما تقوم به جميع الدول سواء المتقدمة او النامية .

III-3-المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية:

بعد ما إستعرضنا من خلال العنصر السابق واقع (IED) في الدول النامية و الإنتقالية من حيث حجم التدفقات الواردة و الصادرة إلى هذه الدول ، مع إستعراض أسباب هذه التغيرات، سنعالج من خلال هذا المطلب الآثار التنموية لهذه التدفقات على إقتصاديات الدول من حيث التأثيرات على : النقد الأجنبي ، التحويل التكنولوجي ، خلق العمالة ، التنمية الإدارية ، التجارة، و ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية ، زيادة إلى التعرض إلى الآثار الغير مرغوب فيها، ثم بعد ذلك سوف نبرز الآفاق المستقبلية للإستثمار الأجنبي المباشر من جهة نظر(STN) والدول المضيفة على العموم .

لا شك أن (IED) عرف تطورات جد ملحوظة إنطلاقا من سنوات 1980، بعد أزمة المديونية التي شهدتها الدول النامية ، و التي كانت بدايتها بالخصوص في دول أمريكا اللاتينية، من هنا بدأ الإهتمام بهذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية ، بإعتباره يساعد الدول المستضيفة من الحصول على عدة إمتيازات تكون ذات آثار إيجابية على إقتصادياتها على العموم ، وبعض الآثار غير المرغوب فيها. و هذا ما سنبينه من خلال العناصر الموالية، ولكن قبل عرض هذه الآثار لا بد من إدراج (الجدول رقم 18) الذي سوف نستنبط من خلاله المؤشرات التي يحتويها ، مدى التأثيرات التي يحدثها (IED) على التنمية في الدول النامية و الإنقالية.

---

222 – هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . تقرير الإستثمار العالمي ،2006. إستعراض عام :نيويورك و جنيف ،الأمم المتحدة،2006 ، ص.20.

جدول رقم (8)

مؤشرات مختارة للإستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، 1982-2005

(بمليارات الدولارات و بالنسبة المئوية)

البند	القيمة بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات)				معدل النمو السنوي (في المائة)					
	1982	1990	2004	2005	1986 1990	1991 1995	1996 2000	2002	2003	2004	2005
تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد	59	202	711	916	21,7	21,8	30,0	25,8	9,7	28 ,9	28 ,9
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر	28	230	813	779	24,6	17,1	36,5	29,4	4,0	44,9	4,20
رصيد الإستثمار الأجنبي الوارد	647	1789	9545	10130	16,8	9,3	17,3	9,7	20,6	16,1	6,1
رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر	600	1791	10320	10672	18,0	10,7	18,9	9,6	17,7	14,1	3,4
الدخل من الإستثمار المباشر الوارد	47	76	562	558	10,4	30,9	17,4	10,8	37,0	32,3	0,7
الدخل من الإستثمار المباشر الصادر	47	120	607	644	18,7	18,1	12,7	6,3	37,0	26,6	6,1
عمليات إندماج وشراء الشركات عبر الحدود	00	151	381	716	25,9	34,0	51,5	37,7	19,7	28,2	88,2
المبيعات من الشركات التابعة الأجنبية	2620	6045	20986	22171	19,7	8,9	10,1	11,2	30,4	11,4	5,6
الناتج الإجمالي للشركات التابعة الأجنبية	647	1481	4283	4817	17,4	6,9	8,8	1,9	20,3	22,8	5,4
مجموع أصول الشركات التابعة الأجنبية	2108	5956	42807	45564	18,1	13,8	21,0	36,7	27,9	3,5	6,4
صادرات الشركات التابعة الأجنبية	547	1366	3733	4214	14,3	8,4	4,8	4,9	16,5	21,0	12,9
العمالة لدى الشركات التابعة الأجنبية(بالآلاف)	19537	24551	59458	62095	5,4	3,2	11,0	10,0	0,50	20,1	4,4
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	10899	21898	40960	44674	11,1	5,9	1,3	3,9	12,1	12,1	9,1
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	2397	4925	8700	9420	12,7	5,6	1,1	0,4	12,4	15,5	8,3
عائدات الإتاوات ورسوم التراخيص	9	30	111	91	21,2	14,3	7,8	7,9	14,1	17,0	17,9
صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج	2247	4261	11196	12641	12,7	8,7	3,2	4,9	16,5	21,0	12,9

المصدر : الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2006. نيويورك و جنيف :الأمم المتحدة ص.8 ، 2006 .

(أ) – البيانات متاحة فقط عن الفترة إبتداء من عام 1987 فصاعدا.

(ب) – 1987 – 1990 فقط.

III-3-1- الآثر على حجم النقد الأجنبي :

إن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على حجم النقد الأجنبي للدول المسضيفة يتوقف على عدة عوامل و من أهمها[223] :

- حجم الإستثمار الذي تجلبه الشركات المتعددة الجنسيات في بداية الإستثمار، وهنا نلاحظ أن الدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية إستطاعت أن تستقطب (الجدول رقم : 8) وعلى فترات زمنية ممتدة ما بين 1982 إلى غاية 1995 ، حجما كبيرا (IED) ، فعلى سبيل المثال كانت تشكل هذه الأخيرة سنة 1982 مبلغ 59 مليار دولار ، ثم قفزت إلى 916 مليار دولار سنة 2005.
- حسب درجة تأثير هذه الشركات لتحويل المدخرات المحلية، من و إلى مجالات الإستخدام والإنتاج الفعال، و لعل ذلك ما يمكن إستنتاجه من (الجدول رقم : 8)، بحيث إرتفع الناتج الاجمالي(STN) من 647 مليار دولار في سنة 1982 إلى 4817 مليار دولار سنة 2005.
- حجم مشروع الإستثمار ، بحيث بلغ مجموع أصول(STN) مبلغ :2108 مليار دولار سنة1982 و إنتقل إلى 45.564 مليار دولار سنة 2005 و هذا حسب (الجدول رقم8).

من خلال تقديم الإحصائيات السابقة ، فإن ذلك يؤدي بنا إلى القول أن (IED) لها آثار مباشرة مع النقد الأجنبي للبلدان المستضيفة (الدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية) بحيث يزداد حجمه في هذه الدول تبعا لزيادة حجم التدفقات ، الإنتاج، حجم المشروعات الإستثمارية، وهذا تحت شرط أن تقوم الدول المستضيفة بمراقبة الشركات المتعددة الجنسيات(STN) حتى لا تهرب أرباحها إلى الخارج و بالتالي عدم إعادة إستثمارها فيها.

III-3-2- الآثر على التحويل التكنولوجي :

تسمح (IED) بالتحويل التكنولوجي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، الكفاءات والمهارات من خلال ما أكتسبته الدول المصدرة لهذه الإستثمارات من تراكم للخبرات على مر السنين ، و في هذا المجال نجد أهم الدول مثل أمريكا الشمالية ، أوروبا و اليابان .

---

223 - MALCOLM , Op.Cité, p.525

و هنا يلاحظ وجود تفاوت بين مناطق الدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية، حول مدى إستفادتها من التحويل التكنولوجي ، فنجد دول حققت فوائد مثل دول أمريكا اللاتينية خصوصا في مجال تكوين المستخدمين على التقنيات الصناعية مثل المكسيك، فنزويلا و أيضا بالنسبة لكوريا الجنوبية ، ماليزيا[224] .

وبهذا فإن مدى إستفادة هذه الدول و جادبيتها(IED) ، يبقى مرتبط بمدى الخبرات والمهارات الداتية لهذه الدول من خلال تشجيع برامج التكوين والتعليم فيها، وذلك لأجل تسهيل إندماج هذه المهارات مع التكنولوجيا الواردة إليها، و مسايرتها لها من أجل تحقيق أكبر إستفادة من هذا التحويل التكنولوجي ، والذي يمكن أن يساهم في تطوير الإستثمار المحلي بإستعمال القدرات الداتية .

III-3-3- الآثر على خلق العمالة :

معروف عن الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية تفشي ظاهرة البطالة فيها ،والناتجة عن عدة أسباب: كالإنفجار الديموغرافي ، ضعف الجهاز الإنتاجي ،إجراءات الخوصصة..إلخ، و لأجل القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها، يبقى مفروض على هذه الدول ، تشجيع إستقطاب(IED) إليها ، و في هذا المجال يلاحظ من خلال إحصائيات (الجدول رقم:8) أن تطور حجم العمالة(بالالاف) في هذه الدول كانت بالشكل الذي يلي :

- سنة 1982 وظفت الشركات (STN) 19.537 عامل.
- سنة 1990 وظفت الشركات (STN) 24.551 عامل.
- سنة 2004 وظفت الشركات (STN) 59.458 عامل.
- سنة 2005 وظفت الشركات (STN) 62.095 عامل.

إن ما يمكن إستنتاجه من خلال الأرقام السابقة ، بأنها تعتبر غير دات أهمية قصوى لأجل القضاء أو الحد من ظاهرة البطالة في هذه الدول ، والسبب لهذا هو تفضيل هذه الشركات(STN) الإستثمار، إستخدام التقنية العالية و خصوصا في المجالات التي تستعمل فيها المؤسسات المحلية اليد العاملة بصفة مكثفة، أو الدول التي تكون فيها تكلفة هذه الأخيرة

[224] - MALCOLM , Op.Cité, p.525

مرتفعة[225]، و هذا لأجل أغراض المنافسة.

و بصفة عامة يبقى إرتباط خلق اليد العاملة راجع إلى الدول المستضيفة و مدى التدابير المتخدة في هذا المجال لإستقطاب(IED) ، و ذلك لأجل تحقيق التوازن بين النوعية (الخبرات والكفاءات التي توفرها(STN) ،اليد العاملة المحلية) و من جهة أخرى رفع نسب التشغيل و بالتالي الحد من ظاهرة البطالة في هذه الدول ، أي تحقيق فائدة كمية ونوعية لصالح اليد العاملة المحلية من خلال تدفقات (IED) .

III-3-4- الآثر على الإدارة و التنمية الإدارية :

يساهم (IED) ليس فقط في التحويل التكنولوجي(زيادة خبرات وكفاءات اليد العاملة المحلية) أو زيادة حجم العمالة ،وإنما تساهم أيضا في مجال تكوين الكفاءات الإدارية وذلك بإعتبارها كعامل من عوامل الإنتاج، و من هنا فإن إسهامات(STN) في هذا المجال يمكن أن تظهر جليا من خلال[226] :

- تنفيد برامج التدريب و التنمية الإدارية في الداخل و الدولة الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب حديثة و متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال و تنمية قدرات الطبقة الحالية.
- إستفادة الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية فيها، حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات المتعدد الجنسيات.

إن هذه المزايا التي تحققها(STN) لصالح الدول المستضيفة لا تعني أن هذه الأخيرة خصوصا الدول النامية لا تحتوي على كفاءات و مهارات إدارية محلية لها القدرة على خلق مؤسسات ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نجد[227] ما يعرف بالتجاريين في إفريقيا مثل غانا ونيجيريا، ومجموعة صناعية صغيرة في دول أمريكا اللاتينية، و تعرف(Gujaratis) ، والأقلية الصينية و الهندية التي هي مقيمة لفترة طويلة في الدول النامية.

---

225 – MALCOLM , Op.cité, p.525

226 – أبو قحف، عبدالسلام . إقتصاديات الإستثمار الدولي. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1991، ص.276.

227 – MALCOLM , Op.cité, p.525

وبهذا يساهم(IED)بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق التنمية الإدارية في هذه الدول و يبقى مرتبطا بحجم و تنوع(STN) العاملة فيها سواء في القطاع الإستخراجي، الصناعي أو الخدمات.

III-3-5- الآثر على التجارة و ميزان المدفوعات :

إن معرفة مدى تأثير (IED) على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم حساب وتحديد[228]:

أ)- التدفقات الواردة إلى البلد المضيف : و يمكن حصرها في عدة نقاط :

- حجم المشاريع الأجنبية .
- مداخيل النقود الأجنبية الناجمة عن الصادرات من السلع و الخدمات.
- مدى توفير النقد الأجنبي من جراء عمليات الإستيراد.
- حجم المعونات الخارجية المقدمة من طرف دول الشركات الأم .
- الإيرادات الناتجة من منح التأشيرات الأجانب العاملين .
- القروض التي تحصل عليها الشركات(STN) في الخارج .

ب)- التدفقات الصادرة من البلد المضيف: و يمكن حصرها في عدة نقاط و منها:

- التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي قصد إقتناء المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج .
- تحويلات الأرباح من قبل (STN) في الخارج .
- مقدار رأس المال الخارجي بعد فترة من الإستعمال من طرف (STN) .
- فروق أسعار تحويل المواد الأولية ما بين الشركة الأم و فروعها بالدول النامية.

ج)- تدفقات أخرى : و يمكن حصرها في:

- مساهمة (STN) في إنشاء مراكز البحوث و مراكز التنمية البشرية و الفنية.
- نوعية(STN) من حيث إنصافها بكثافة رأس المال أو كثافة اليد العاملة.
- عدد العاملين (STN) مقارنة بنظرائهم الأجانب .
- فعالية المناطق الحرة في ميدان الإنتاج و التسويق.
- إسهامات (STN) في خفض الواردات و تشجيع الصادرات.
- الضرائب و الرسوم المرتبطة بالصادرات و الواردات .

[228] - أبو قحف، عبدالسلام . إقتصاديات الإستثمار الدولي. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1991، ص.276.

- فروق العملة و معدلات التضخم ، و أسعار الفائدة .
- الإقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية داخل الدول المستضيفة.
- القيمة المظافة على مستوى الإقتصاد ككل.

إن آثار(IED) على التجارة و ميزان المدفوعات يمكن ملاحظتها من خلال (الجدول السابق رقم : 8) بحيث نجد تطورات ملحوظة من خلال بعض المؤشرات و هي :

- إرتفاع رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث إرتفع من 647 مليار دولارسنة 1982 إلى 10.130 مليار دولار سنة 2005 .
- التّدخل من(IED) الوارد بحيث سجل هو أيضا إرتفاعا مقارنة بسنة 1982 والذي كان 47 مليار دولار و إرتفع إلى 558 مليار دولار سنة 2005 .
- صادرات الشركات الأجنبية التابعة بحيث إرتفعت من 547 مليار دولار سنة 1982 إلى4.214 مليار دولار .
- صادرات السلع و الخدمات من عوامل الإنتاج بحيث إرتفعت من2.247 دولار سنة 1982 إلى 12.641 مليار دولار سنة 2005 .

بصفة عامة فإن(IED) أثارا واضحة تظهر في حساب ميزان المدفوعات للدولة المستضيفة، و يكون تأثيرها مباشرا على هذا الميزان سواء من ناحية العجز،الفائض،والتعادل ، وبالتالي فالفائض يرتبط بمدى حجم التدفقات الواردة إلى الدول المستضيفة،وأيضا في حسن نية(STN) من إعادة إستثمار جزء أرباحها في نفس البلد ، و الكل يرتبط بالإجراءات التنظيمية التي تضعها الدول المستضيفة لأجل إستقطاب(IED) من خلال تبسيطها من حيث الحوافز الجبائية، حق الحصول على الملكية العقارية،القضاء على البيروقراطية،الإنفتاح الإقتصادي نحو الخارج.

III-3-6- الآثر على المديونية الخارجية :

لقد إعتبرت كل المعونات الخارجية ،و الإستدانة الخارجية من رؤوس الأموال الأجنبية ، التي يتم الإعتماد عليها أساسا في تمويل التنمية في الدول النامية ، و سد العجز الحاصل في ميزان مدفوعاتها ، ولكن أزمة المديونية التي شهدتها هذه الدول في بدايات سنة 1980 ، اصبح هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية يصعب الحصول عليها من قبل هذه الدول، و من هنا برز دور الإستثمارت الأجنبية المباشرة كوسيلة في التمويل الخارجي .

أما فيما يخص معالجة المديونية الخارجية، من خلال ما يعرف« ببرنامج التصحيح الهيكلي» المقترح من الهيئات المالية الدولية ، هذا البرنامج الهدف منه [229] أساسا هو إحداث تحويلات في الهياكل الإقتصادية و توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية، من أجل تخفيض العجز على ميزان المدفوعات، وهذا من خلال توجيه هذه القطاعات إلى التصدير ، و بهذا يمكن(STN) أن تساهم في هذا المجال و بالتالي تساهم بطريقة غير مباشرة في هذا البرنامج والغاية منه أيضا التخفيف من المديونية الخارجية لهذه الدول، و ذلك بواسطة إما بالإستثمار في أصول جديدة،أو بشراء الإستثمارات الموجودةوالمعروضة للخوصصة،وهذا مايحدث غالبا سواءالدول النامية أوالإنتقالية.

III-3-7- الآثار غير المرغوب فيها :

إن الإسهامات الإيجابية(IED) في تنمية الدول النامية و الإنتقالية ، التي سبق عرضها ، يجبرنا أن ندرج الآثار السلبية على إقتصاديات هذه الدول و التي تظهر على العموم في ثلاثة نقاط رئيسية و هي [230] :

III-3-7-1- التدخلات في السياسات الخارجية :

« إن أبرز مثال على ذلك، هو الذي يتعلق (STN) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية،و التي تعتبرها هذه الأخيرة كإمتداد لأمنها الوطني ، فلقد ساهمت و بصفة واسعة في وضع إستراتيجية الدفاع الوطني (USA) » والدليل على ذلك أن أغلب صفقات إعمارالعراق أعطيت لهذه الشركات، زيادة على ذلك إستخدامها في إعتماد سياسات الحصار الإقتصادي وتحت غطاء الأمم المتحدة، مثل ما حدث في الحصار الذي فرض على كوبا، ليبيا سابقا و إيران حاليا.

III-3-7-2- الآثار السلبية على الإقتصاد :

هذه الآثار يمكن أن تظهر من عدة جوانب أبرزها يكمن في :

- « الإستغلال المفرط للثروات الطبيعية» وهدا ما لاحظناه من خلال مطلب واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و الإنتقالية ،بحيث وجدنا(STN) تركز نشاطاتها في غالب الأحيان على القطاع الإستخراجي و بالخصوص في مجال النفط و المعادن .

---

229 – Benfreha.Nor .Les multinationales et la mondialisation : Enjeux et perspectives pour l'Algérie. Alger :Edition DAHLAB,1999,pp.74-77

230 – ibid , pp.80-105

- « إحداث إختلال في توزان ميزان المدفوعات ،وهذا يقتصر على(STN) التي تخفي أرباحها من خلال التلاعب بالأسعار» و هذا يرجع إلى عنصر الثقة بين الدول المضيفة و(STN) ، وأيضا إلى القوانين المنظمة للإستثمار الموجودة .

- إختلالات في الإندماج الجهوي بحيث بعض(STN) تهدف إلى تعزيزوضعياتها في منطقة ما و هذا على حساب الشركات الوطنية و هذه الظاهرة تم تسجيلها في دول أمريكا اللاتينية.

- « إحداث آثار على البيئة » مثل حادثة بوهبال في الهند .

III-3-7-3- الآثار على الأنظمة الإجتماعية و الثقافية :

تتمثل هذه الآثار في ما يلي :

- آثار ديموغرافية، من خلال الشركات العملاقة المقامة في المدن الكبرى للدول النامية أو ما يترتب عنها من هجرة داخلية مكثفة .

- تهديد الهوية الثقافية ، من خلال إدخال أنماط إستهلاكية غربية على هذه المجتمعات.

- خرق حقوق الإنسان، من خلال تصريف منتجات مضرة بالصحة الإنسانية، وأبرز حادثة في هذا المجال:الشركة (NESTEL) التي أنتجت حليبا للرضع، سبب الوفاة لملايين الأطفال في الدول النامية.

وعلى العموم هذه الآثار السلبية ، تبقى محصورة في حالات معينة، حدثت في السابق،ولكن تم إعتبارها كتجارب بالنسبة لهذه الدول، تؤخذ بعين الإعتبار عند وضع اللوائح التنظيمية للإستثمار فيها و التي تسمح بإمضاء إتفاقيات للإستثمار تخدم كل الأطراف .

III-4-المطلب الرابع: التقويم العام للإستثمار الأجنبي المباشر وآفاقه:

تبعا للتحليل السابق لدور(IED) في تنمية الدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية، سوف نحاول الخروج بتقويم عام لها مع محاولة إبراز آفاقها المستقبلية بالنسبة لهذه الدول.

III-4-1- التقويم العام للإستثمارات الأجنبية المباشرة :

بعد تتبعنا للمسار التاريخي(IED) ومدى مساهمتها في تنمية الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية ، تبين لنا أن هذه الأخيرة تأثرت بمرحلتين تاريخيتين ،فالمرحلة الأولى تمتد إلى ماقبل سنة1980، أين كانت كانت نظريات التبعية الإقتصادية ، كتيار معارض للنهج الليبيرالي،تفضل

الإعتماد على الدات،وترك كل ما من شأنه أن يمثل رمز من رموزالإمبريالية(الدول الصناعية)،

ولكن بعد أزمة الديون التي شهدتها هذه الدول إبتداء من سنة1980، وفشل إستراتيجيات التنمية في تحقيق أهداف التنمية، بدأ الإهتمام يتمحور حول(IED) والبحث في كيفيات إستقطابها، والشكل التالي يبين لنا هذا المسار :

شكل رقم (12)

المسار التاريخي، النظري والتطبيقي(IED)

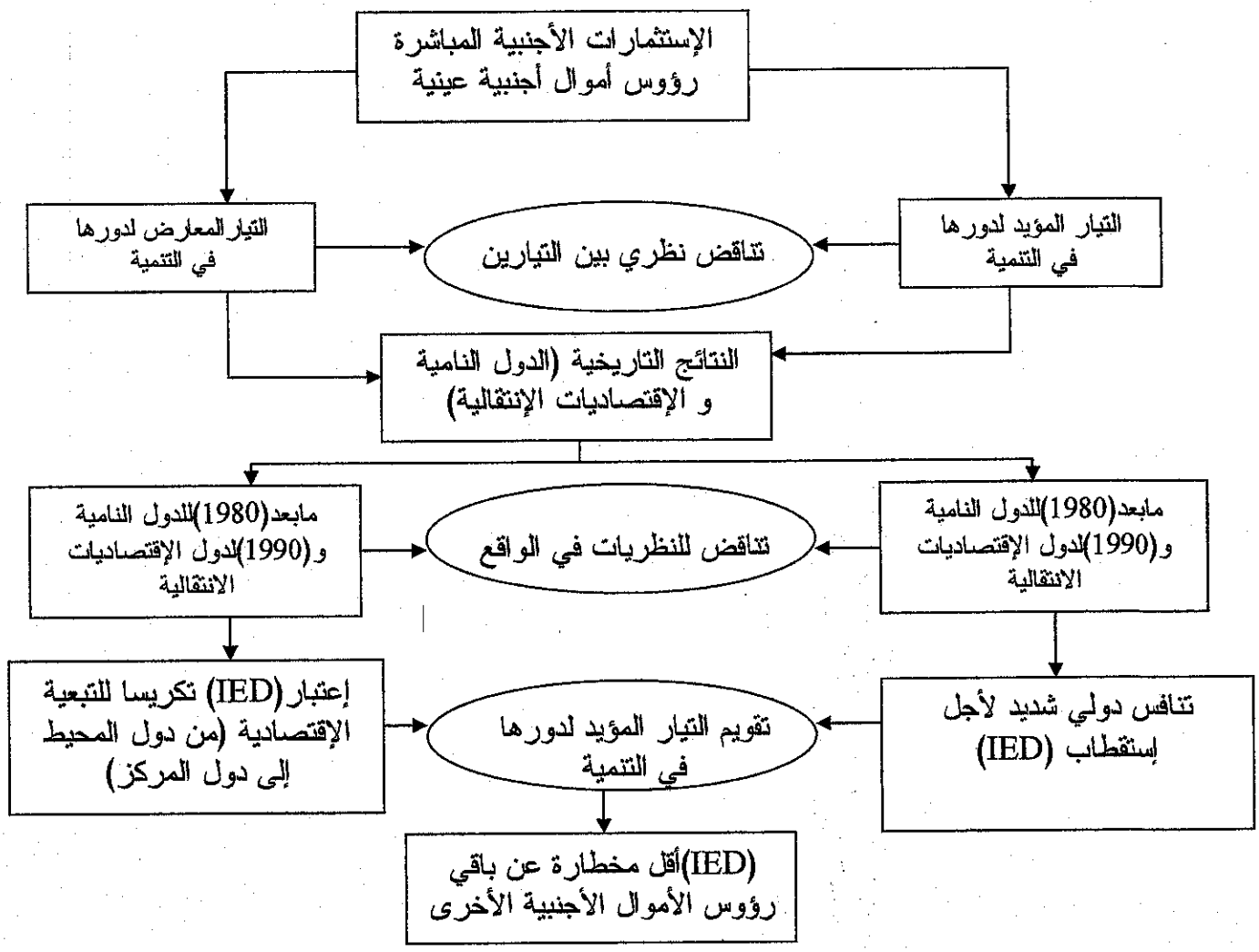

المصدر: من إنشاء الباحث

بالرغم من سلبيات(IED) التي سبق التعرض لها،إلا أنه يبقى الإتجاه العالمي سواء للدول المتقدمة أوالدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية،التنافس لأجل إستقطاب أكبر حجم منها لكونها أقل مخاطرة، واكفأ رؤوس الأموال الأجنبية على تحويل نوعي(التكنولوجياوالمهارات) وكمي (حجم رؤوس الأموال الأجنبية النقدية المستثمرة فعلا).

III-4-2- الآفاق المستقبلية للإستثمار الأجنبي المباشر :

لأجل الإطلاع حول مصير(IED) من خلال الشركات(STN) ، فإنه في البداية،سنحاول عرض موقف هذه الشركات تجاه المستقبل (سواء من حيث إنخفاض، إزدياد أوثبات معدلات الإستثمار)، فإنه لا بد من معرفة الوجهات الحالية ، ثم بعد ذلك سنستعرض موقف الدول المستضيفة و خصوصا الدول النامية و الإنتقالية حول الإستمرار أو عدم القيام بسياسات مناسبة لجذب (IED) ، وإعتبارها أحد أركان التنمية في إقتصادياتها، من خلال العنصرين المواليين.

III-4-2-1- حسب منظور الشركات المتعددة الجنسيات :

إن الشركات المتعددة الجنسيات مهما كان النشاط الذي تستثمر فيه،وبأي صفة كانت سواء بواسطة الإستثمار المشترك أو الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، ومهما إختلفت أيضا جنسياتها، من تلك التي تنتمي للدول الصناعية (المتقدمة)، أو التي تنتمي إلى الدول النامية والإنتقالية ، فإنها تبقى أحد العناصر الفعالة في العولمة الإقتصادية ، ولأجل تعميق هذه النقطة، فإنه سيتوجب علينا معرفة التوجهات الحالية لهذه الشركات ثم بعدها التطرق إلى آفاقها المستقبلية وفقا العنصرين المواليين :

■ أولا: التوجهات الحالية للشركات المتعددة الجنسيات : يمكن حصرها في النقاط التالية ،

- إن (STN) تهدف أساسا وراء تحقيق الأهداف الإقتصادية ، من خلال تعظيم أرباح وبالتالي فإن الحدود السياسية لا تعني لها أي شيء،وبهذا تشكل المصدرالأول للتجارة العالمية و أهميتها في هذا المجال ، تظهر في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف داخل المنظمة العالمية للتجارة([231]) .

- أصبحت(STN) عنصرا فعالا في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية إلى جانب البنك الدولي، الصندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة .

[231]- Benfreha , Op.Cité, p.62

– إعتماد مبدأ الحدر والحيطة أثناء القيام بإتخاد قرارات الإستثمار خصوصا في الدول النامية والإنتقالية ،بحيث تعتمد في هذا المجال على عدة مؤشرات دولية تقيس نسبة «أخطار–الدولة» و أهم هذه المؤشرات[232] ،هما: «EuroMony & Moci» ، فالبنسبة لمؤشر«EuroMony » فإنه يغطي حوالي 180 بلد، ويعتمد على تسعة مقاييس (الوضعية السياسية – الديون الخارجية – العجز في السداد- إعادة الجدولة- المحفظة المالية- الدائنون-الدخول إلى السوق البنكي – السوق المالي – سوق القروض)و بجمع المؤشرات يتم تحديد نسبة المخاطرة السياسية ،الإقتصادية والمالية . أما مؤشر«Moci »،و الذي يغطي 118 بلدا، فهو يستفيد من مساهمة هيئة (Cof ace) أي الوكالة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية ، في حساب هذا المؤشر يتم الإعتماد أساسا على تحديد الوضعية المالية و الطاقات الإقتصادية ، عدد المستهلكين ، القدرة الشرائية، إمكانية التوسع، وضعية الهياكل القاعدية (رأس المال الإجتماعي) ، ومنه تقسم الدول إلى : دات الأولوية الأولى ودات الأولوية الثانية.

– إن جنسيات(STN)، لم تعد تقتصر فقط على الدول الصناعية ،بل أصبحت حتى الدول النامية و الإنتقالية تتنافس بواسطة شركاتها المتعددة الجنسيات، الدول السالفة الذكر .

– نظرا لأهمية(STN)والآثارالتي يمكن أن تحدثهاعلى النمو الإقتصادي في البلدان المستضيفة، أصبحت محل إهتمام عدة دراسات وبحوث ، التي يقوم بها الخبراء و الهيئات والمنظمات الدولسية مثل (CNUCED) ، و على نطاق واسع .

■ ثانيا : الآفاق المستقبلية للشركات المتعددة الجنسيات :

لأجل تبيان مدى أهمية (STN) و تحولها لطاقة فعالة للإستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك دراسة قامت بها (CNUCED) و بالإشتراك مع هيئات بحث عالمية و المدراء العاملين لهذه الشركات ، هذه الدراسة جاءت خلاصتها حسب الشكل البياني التالي :

232 – Benfreha , Op.Cité, pp.65-66

الشكل رقم (13)

آفاق التدفقات العالمية (IED) في 2007–2009 ، إجابات على بحث (CNUCED) و (نسبة الإجابات)

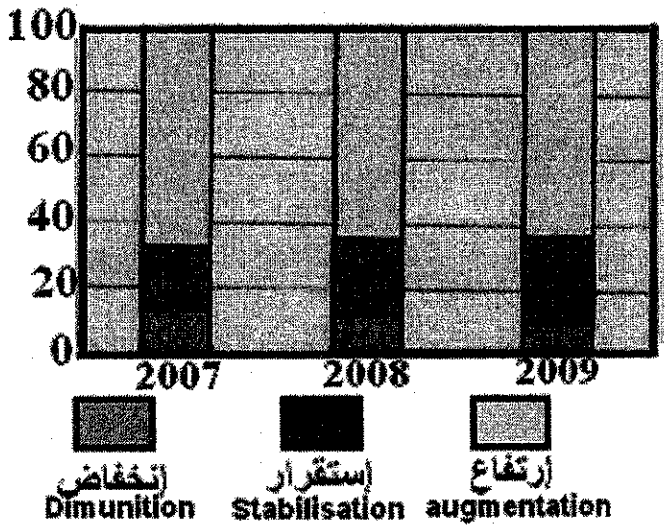

المصدر : CNUCED, World Investment Report 2007 : Transnational Corportations Extractive Industries and Development, Figure 1.2.1

من الشكل السابق، فإنه نسبة الإجابات التي تؤيد إرتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل، تبقى مرتفعة و بفرق واسع عن تلك التي تسير نحو إتجاه : إنخفاض أو ثباث هذه الأخيرة ، وهذا بنسب تفوق 40 % .

إن ذلك يبين مدى الأهمية المتزايدة (IED) بالرغم من وجود عوامل لا تمشي في نفس الإتجاه السابق ، نظرا لإمكانية تأثر الإقتصاد العالمي و بالتالي (STN) بها.

إن هذه العوامل تتمثل في [233] :

- وجود عدم توازن على المستوى العالمي لميزان المدفوعات .
- تغيرات في معدلات الصرف.
- عدم الإستقرار في أسعار البترول.
- إمكانية العودة إلى السياسة الحمائية ، بسبب الإرهاب و الحروب .

على هذا الأساس بالرغم من هذا التفاؤل ، فإن الحد يبقى قائم حول تراجع(IED) على المستوى العالمي .

233 – CNUCED.Rapport sur l'investissement dans le monde 2007.Vue d'ensemble. New York et Geneve: Nations Unies, 2007, p.22

III-4-2-2- حسب منظور الدول المستضيفة :

إن الدول سواء منها الصناعية أو الدول النامية و الإنتقالية ، كلها تبحث عن إستقطاب بـــ(IED)، و لعل ذلك يظهر من خلال حجم هذه الأخيرة التي تبقى نسبتها في تزايد سنة بعد الأخرى، فقد زادت نسبتها بـــ54% في سنة 2007 خلال الثلاثي الأول ، وهذا مقارنة مع سنة2006 لنفس الفترة ، وتبقى الدول الأكثر جادبية لهذه الإستثمارات[234] هي الصين، الهند ، وتظل دول شرق آسيا ، جنوب شرق آسيا من المناطق الأكثر جادبية لهذه الإستثمارات ، وفي نفس الوقت شهدت هذه المناطق تحسنا كبيرا في نموها الإقتصادي ، وتحقيق بعض الدول منها عملية الإنتقال من الدول النامية إلى الدول تعرف تحت إسم الدول الصناعية الجديدة (كوريا-طايوان-سنغافورة-هونكونغ-ماليزيا-أندونيسيا-البرازيل-المكسيك-الأرجنتين-الشيلي)

و يبقى السبيل الوحيد لأجل إستقطاب (IED) مستقبلا زيادة على وضع القوانين المحفزة في مجال الإستثمار و الحصول على مؤشرات «مخاطرة البلد» جيدة من قبل هيئات دولية «EuroMony & Moci» و تحسين الهياكل القاعدية من قبل الدول المستضيفة ،وأن تعمل على جوانب أخرى لا تكتسي الطابع الإقتصادي ، و إنما طابع أخلاقي ، و هو مدى مساهمة (STN) في[235] :

- حقوق الإنسان .
- الديمقراطية .
- البيئة .
- الإقصاء الإجتماعي .
- العدالة في التوزيع .
- التجارة العادلة .

إن التغييرات الملموسة في مجال تحسين قوانين الإستثمار بالنسبة للدول المستضيفة على العموم ، يمكن ملاحظتها من خلال الجدول التالي :

234 - CNUCED.Rapport sur l'investissement dans le monde 2007.Vue d'ensemble. New York et Geneve :Nations Unies , 2007 , p.22

235 - Christian , de BOGIRU , Op.Cité , p.94

الجدول رقم (9)

- التغييرات التنظيمية في اللوائح الوطنية 1992-2006

المؤشرات	عدد البلدان التي حققت تغييرات في نظمها المتعلقة بالإستمار	عدد التغييرات في اللوائح التنظيمية	تغييرات أكثر مواءمةللإستثمار الأجنبي المباشر	تغييرات أقل مواءمةللإستثمار الأجنبي المباشر
1992	43	77	77	0
1993	56	100	99	1
1994	49	110	108	2
1995	63	112	106	6
1996	66	114	98	16
1997	76	150	134	16
1998	60	145	136	9
1999	65	139	130	9
2000	70	150	147	3
2001	71	207	193	14
2002	72	246	234	12
2003	82	242	218	24
2004	103	270	234	36
2005	93	205	164	41
2006	93	184	147	37

المصدر : CNUCED,World Investment Report 2007 : Transnational Corportations Extractive Industries and Development , Tableau 18

عموما ما يمكن إستنتاجه من الجدول السابق ، التزايد المستمر للدول التي أجرت تعديلات على لوائحها ، ففي سنة 1992 كانت 43 دول و إنتقلت إلى 93 دولة سنة 2006 ، وأيضا إرتفاع في عدد التعديلات الاكثر مواءمة ة (IED) من 77 تعديل في اللوائح الوطنية إلى 147 تعديل في سنة 2006 .

و خلاصة القول فإن (IED) أصبحت محل إهتمام كل دول العالم ،مما أدى إلى وجود منافسة كبيرة بينها من أجل إستقطاب المزيد منها وتصديرها و هذا في كل الإتجاهات سواء ما بين الدول المتقدمة و الدول النامية أو مابين دول الجنوب فيما بينها، وبالتالي أصبحت تشكل ركن من أركان العولمة الإقتصادية ، و عاملا أساس في التأثير على النمو الإقتصادي لكونها تعتبر النوع الوحيد من رؤوس الأموال الأجنبية التي تساهم بصفة مباشرة في تمويل تكوين رأس المال أي تحولها مباشرة إلى رأس مال عيني و الذي يشكل عاملا أساسيا من عوامل الإنتاج ، وهذا على خلاف القروض الخارجية التي لم تكن في غالب الأحيان تأخذ وجهة التحول إلى رأس المال العيني أي المساهمة في العملية الإنتاجية ، وهذا كما سبق التطرق إليه بالتفصيل في المبحث السابق .

خلاصة الفصل الثاني:

إن القراءات النظرية تدل على وجود تيارين متعارضين ، حول مدى مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الإقتصادية ،وهذا من خلال ملاحظة المسار التاريخي لإستخداماتها، إن الملاحظات الأولية تشيرالى أن بعض الدول النامية إستطاعت تحقيق مستويات عالية من النموالإقتصادي بالرغم من الأزمات المالية التي تعرضت لها ، و ظهور ما يعرف الدول الصناعية الحديثة ، أما الغالبية من الدول النامية تبقى تعاني من التخلف الإقتصادي و بقائها في الحلقة المفرغة للمديونية الخارجية،بالرغم من المعونات الخارجية (المشروطة) والتي لا تفي بأغراض التنمية في اغلب الاحيان ، إن ذلك يرجع لا محالة لعوامل كثيرة ، منها الإقتصادية الإجتماعية والسياسية ، التي تم فيها الإستخدام الأمثل أو السيء لرؤوس الأموال سواء رأس المال الوطني (المدخرات المحلية)أو رؤوس الأموال الأجنبية (المدخرات الاجنبية) وبالتالي فهذا الإستخدام يعتبر الفاصل في تفادي الآثار السلبية لها،و تحقيق أكبر إستفادة منها ،وفي نفس الوقت يجب على هده الدول العمل، على تفضيل إستقطاب بعض رؤوس الأموال الأجنبية، مثل الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، لكونها أكثر أمانا بالمقارنة مع الأخرى (القروض المصرفية و إستثمارات المحفظة المالية و المعونات الخارجية) نظرا لما توفره من خبرات و كفاءات تكنولوجية للدول التي تستقطبها،دون ألإغفال عن الاستثمار في رأس المال البشري ،الاجتماعي و التكنولوجي و بالتالي تفادي الاخطاء السابقة و التي ركزت و اعتبرت الاستثمار في رأس المال المادي هو الاساس في تحقيق التنمية.

الفصل الثالث

●دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية « حالة الاقتصاد الجزائري »

مقدمة الفصل الثالث:

إن التحليل الاقتصادي لدور رؤوس الاموال الاجنبية، في مسار التنمية الاقتصادية الجزائرية ،يدفعنا دلك الى التفحص التاريخي لها، و على هدا الاساس ستكون دراسستنا لهدا الفصل الثالث والأخير، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، فالمبحث الاول له ميزة خاصة، بالمقارنة بباقي المبحثين المواليين، لكون سوف نبين من خلاله، مختلف مصادر المعونات الاقتصادية الخارجية، سواء منها الثنائية او المتعددة الاطراف، اما باقي المبحثين الاخيرين فيشملان بالدراسة و التحليل، كل اشكال رؤوس الاموال الاجنبية، فالمبحث الثاني سيخصص لدراسة دور القروض الخارجية، بجميع انواعها ، بما فيها تلك التي تحوي صفة المعونة، اما المبحث الثالث و الاخير، فسوف نبين من خلاله، دور الستثمارات الاجنبية المباشرة، في مدى مساهمتها في تحقيق التنمية في الجزائر، ثم بعد دلك الوصول الى استنتاجات عامة.

I –المبحث الأول– مصادر المعونات الخارجية و التنمية في الجزائر:

إن العلاقات الإقتصادية و السياسية للجزائر تمتاز بصفة التنوع, إنطلاقا من الدول الإشتراكية و مرورا بالدول الغربية و أخيرا الدول العربية، فضلا عن ذلك تنوع علاقاتها مع مختلف الهيئات الدولية في جانب المعونات الإقتصادية من الجانبين الثنائي و المتعدد الأطراف.

I-1-المطلب الأول : المعونات الإقتصادية الثانية:

في هدا الاطار من التعاون و من خلال خلال الجريدة الرسمية الجزائرية(J.O.R.A.D.P) و بعض المراجع،يقودنا إلى تصنيف هذه الإتفاقيات من حيث مصادرها إلى معونات الإتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية سابقا, الدول العربية من خلال صناديقها,دول (C.A.D) و بعض الدول الأخرى.

I-1-1-معونات الإتحاد السوفياتي و أوروبا الشرقية سابقا:

سوف نتاول هذه المعونات من خلال عنصرين , لكون أن معونات الاتحاد السوفياتي (U.R.S.S) كانت مرافقة للدولة ما قبل إستقلالها إلى غاية فترة الثمانينيات, ثم بعد ذلك سنورد أمثلة عن المعونات الصادرة من بعض دول أوروبا الشرقية في إتجاه الجزائر.

I-1-1-1- معونات الإتحاد السوفياتي:

إن التوجهات الإقتصادية, كما قرر لها أن تكون قبل الإستقلال, هو إنتهاج النظام الإشتراكي كسبيل لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر المستقلة , و هذا ما تم فعلا تجسيده , منذ البدايات الأولى للإستقلال الوطني , و كان من الطبيعي , أن يكون للإتحاد السوفياتي (U.R.S.S) مكانة متميزة في هذا الإطار.

إن من أهم مميزات التعاون بين الدولتين كان يختص بجانبين [236] :

أ)- **التعاون العسكري** : يتجلى خصوصا في تكوين الضباط الجزائريين على الأسلحة السوفياتية الصنع, التي كانت تباع للجزائر , بحيث كانت هذه المبيعات يحمل جزء منها صبغة المعونات. فلقد قدرت بـ395 مليون $ من أصل المبلغ الإجمالي للمبيعات و هذا في الفترة الأولى إلى غاية سنة1972 , و لكن إبتداءا من سنة 1974 ,إختفت هذه المعونة لتحمل إسما جديدا « مبيعات الأسلحة » و بالتالي لتحمل الصبغة التجارية المحظة .

[236] Grimaud, Nicole. La politique extérieure de l'Algérie 1962-1978.Paris : KATHANA, 1984.p.p.131-137

ب)- **التعاون المدني** : إن أهم ملامح المعونات الإقتصادية تتجلى في :

- المشاركة في إنجاز مصنع الحديد و الصلب« الحجار » إلى جانب مؤسسات غربية (ألمانيا الغربية- فرنسا – إيطاليا- بريطانيا).

- إنشاء مصنع الألومنيوم « بالمسيلة » طاقته الإنتاجية 60.000 طن/سنويا.

- المساهمة في إنشاء معهد للتعد ين و المناجم في مدينة « عنابة » و الذي تحول فيما بعد إلى« جامعة العلوم » .

- إنشاء مركز إفريقي للمحروقات و النسيج « ببومرداس » لتكوين المهندسين و التقنيين .

- إرسال بعثات للأساتذة السوفيات, لتدريب العلوم و اللغة الروسية.

- إرسال خبراء مختصين في البحث الجيولوجي و خاصة في منطقة« الهقار » بجنوب الجزائر لإستكشاف المعادن .

I-1-1-2- معونات دول أوروبا الشرقية:

إن الجزائر لم تكتفي بجلب المعونات من الإتحاد السوفياتي ، بل حاولت أيضا الإستفادة من معونات أوروبا الشرقية مثل : ألمانيا الشرقية، شكوسلوفاكيا، رومانيا، و المجر.

إن أهم مجال التعاون في هذا الإطار تكمن [237]:

- إرسال حوالي 5400 متعاون من هذه الدول إلى الجزائر إلى غاية 1978، في مختلف الميادين((المحروقات ، الصحة ، التعليم).

- إنجاز مصنع الحنفيات و المغالق « بالبرواقية » من طرف ألمانيا الشرقية (سابقا) وتشيكوسلوفاكيا .

- إنجاز سد « القصوب » من طرف رومانيا.

- إنجاز و تجهيز أعمدة إرسال الموجات الطويلة من طرف دولة المجر .

- إنجاز ورشة «المرسى الكبير» من طرف دولة بولونيا.

- إنجاز مركب الرصاص و الزنك « كركت يوسف» من طرف دولة بلغاريا.

237- Grimaud, .op.cité p.p 140-142

- إنجاز مركب للنسيج من طرف دولة بلغاريا .
- إنجاز 5700 مسكن في الجزائر من طرف دولة تشكوسلوفاكيا.
- إرسال اليد العاملة الجزائرية إلى دولة ألمانيا الشرقية،يقدر عددهم بحوالي 5000 عامل جزائري و هذا إثر رفض فرنسا(1974) قبول العمال المهاجرين الجزائريينالعمل على ترابها.

و خلاصة لما سبق فإن طبيعة معونات الإتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية كانت تكتسي الطابع الفني من خلال إرسال بعثات الخبراء لأجل مرافقة المشاريع التي كانت تساهم في إنجازها بالجزائر و بالتالي فطابع هذه المعونات و إن قلت كانت لا تحوّل مباشرة في صفة رأس مالي نقدي ، و إنما في إنجاز المشاريع مباشرة . إن هذا التعاون إلى جانب محدوديته فإنه لم يستمر بحكم تفكك الإتحاد السوفياتي إبتداء من 1989 والذي تبعه تفكك دول أوروبا الشرقية لاحقا،الأمر الذي جعل من هذه الدول ، التحول من مانحة للمعونات إلى طالبة لهاو لقد تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الثاني .

I-1-2- معونات الدول العربية:

إن الإطلاع على إتفاقيات القروض المبرمة ما بين الدولة الجزائرية و مختلف الدول والهيئات،مند الإستقلال إلى يومنا الحالي (2007) من خلال الجريدة الرسمية الجزائرية ، نجد فيما يتعلق بالشق الخاص بالدول العربية، وجود ثلاثة صناديق لثلاثة دول و هي السعودية، الكويت، و أبو ظبي تنشط في هذا المجال .

I-1-2-1- الصندوق السعودي للتنمية :

إن الإطلاع (J.O.R.A.D.P) لا يعطي التفاصيل المتعلقة بقيمة القروض و شروطها، وإنما يكتفي بذكر طبيعة المشاريع الممولة من طرف الصندوق بصيغة « قرض»، إلا أنه معروف عن هذا الأخير أن قروضه تخضع لشروط السوق ، و لكن في المقابل ذات فترات أطول تصل إلى 20 سنة. إن أهم المشاريع التي ساهمت بها « المملكةالعربية السعودية» في الجزائر يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10)

الإتفاقيات المالية « F.S.D » مع الجزائر (1984- 2007)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	مشروع ميناء « جيجل »	781	30	1984
2	بناء مستشفى « بتيارت »		30	1984
3	مشروع إنجاز سد « قرقار »	573	26	1985
4	مشروع إنجاز سد « عين الدليا »	502	19	1986
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1987
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1988
5	المساهمة في تمويل مشروع سد « بني هارون »	769	34	1989
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1990
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1991
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1992
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1993
6	بناء السكنات الإجتماعية « بالعاصمة »	4	60	1994
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1995
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1996
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1997
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1998
7	إنجاز محطة للكهرباء « بالحامة - العاصمة »	9	53	1999
8	تموين مدينة وهران و مغنية بالمياه الصالحة للشرب	5	82	2000
9	بناء السكنات الإجتماعية « بقسنطينة »	4	71	2001
10	المساهمة في مشروع توسيع « سقي مينا »	6	42	2002
11	بناء مركزين للتكوين المهني « بالجزائر العاصمة و بومرداس»	11	40^{A}	2003
12	بناء السكنات الإجتماعية « بوهران و مستغانم »	9	25^{A}	2004
13	ترميم السكنات « بالجزائر العاصمة »	16	25^{A}	2004
14	بناء 1000 وحدة سكنية « بولاية بومرداس »	7	69^{A}	2005
15	بناء و تجهيز مستشفى « بولاية بومرداس »	11	69^{A}	2005
16	بناء و تجهيز 7 ثانويات و متوسطة « بولاية بومرداس »	3	6	2005
17	بناء و تجهيز مركزين للتكوين المهني « بولاية بومرداس »	5	6	2005
18	بناء و تجهيز مركزين للتكوين المهني « بولاية بومرداس »	7	6	2006
19	بناء ثانويات « لولاية الجزائر العاصمة»	15	6	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية

A- الجريدة (J.O.R.A.D.P) الصادرة باللغة العربية.

إن أهم المشاريع الممولة من طرف الصندوق، ركزت على جانبين ساسيين :

- جانب يتعلق بالرأس المال الإجتماعي (إنجاز الهياكل القاعدية) بحيث تم تسجيل مشروع واحد يتعلق بالطاقة الكهربائية و مشروعين يتعلقان بإنجاز سدين –موانئ– سكنات .

- أما الجانب المتعلق برأس المال البشري فيتعلق بتمويل إنجاز ستة مراكز التكوين المهني، ثانويات ، مستشفيات ، سكنات .

و خلاصة لذلك فإن عمليات الصندوق في الجزائر تعتبر مثالا للتعاون البيني في إطار الدول العربية بإعتباره يسهل منح القروض و حتى و لو أنها لا تحمل صبغة المنحة أو الهبة إلا أنها تعفي الجزائر بتوفير الضمانات عند الإقتراض على عكس البنوك التجارية.

I-1-2-2- الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية :

يفيدنا (J.O.R.A.D.P) عن أهم المشاريع الممولة من طرف الكويت من خلال هذا الصندوق (F.K.D.E.A) تحت صيغة قرض بدون الإشارة إلى الحجم المالي و الشروط تبقى علىالعموم تتبع شروط السوق بإستثناء المدة التي تعتبر أطول نسبيا تصل إلى 20 سنة ، و لأجل إبراز طبيعة هذه المشاريع لسوق نذرج الجدول التالي :

جدول رقم (11)

الإتفاقيات المالية(F.K.D.E.A) مع الجزائر (1963- 2002)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	قرض	646	41	1963
2	قرض	878	64	1964
3	قرض	670	58	1965
4	قرض	769	72	1966
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1967
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1968
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1969
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1970
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1971
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1972
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1973
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1974
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1975

يتبع

تابع

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1976
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1977
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1978
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1979
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1980
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1981
5	خط قرض	–	41	1982
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1983
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1984
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1985
6	قرض	1165	41	1986
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1987
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1988
7	مشروع إنجاز سد « تيشي – بجاية »	646	29	1989
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1990
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1991
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1992
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1993
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1994
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1995
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1996
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1997
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1998
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1999
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	2000
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	2001
8	مشروع تحويل مياه بني هارون إلى سد العثمانية	9	42	2002
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	2003
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	2004
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	2005
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	2006
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية

* الإتفاق ممضي بين الجزائر و الكويت دون الإشارة إلى FKDEA .

إن ما يمكن إستنتاجه من الجدول السابق أن :

- عمليات التمويل الصندوق(F.K.D.E.A) تعتبر محدودة بحيث نجدها تشمل 7 عمليات مند سنة 1963 إلى غاية 2002.
- يغلب على عمليات الصندوق طابع طابع الإفتراض في معظمة .
- تتعلق المشاريع الممولة برأس المال الإجتماعي (سدود و قنوات التحويل).
- تسجيل فترات التعامل مع هذا الصندوق لمدة طويلة، فعلى سبيل المثال مند سنة 1968 إلى غاية 1981 أي 14سنة لم يسجل أي عملية الصندوق في الجزائر، و أيضا نفس الشيء بالنسبة للفترتين (1990-2001) و (2003-2007).

و خلاصة القول فإن مجال التعاون ما بين الكويت يعتبر محدود.

I-1-2-3- صندوق أبو ظبي للتنمية الإقتصادية:

إن (J.O.R.A.D.P) يفيدنا أهم عمليات التمويل الخاصة بالصندوق بدون تبيان الحجم المالي والشروط، إلا أنه مع العموم يبقى الصندوق يتعامل بفوائد متغيرة مع مدد الإستحقاق طويلة تصل حتى 20 سنة ، و لأجل تبيان عمليات (F.Ad.D.E) في الجزائر ، سوف نورد الجدول التالي :

جدول رقم (12)

الإتفاقيات المالية لصندوق أبوظبي للتنمية مع الجزائر(1973- 2002)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	خط قرض	242	19	1973
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1974
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1975
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1976
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1977
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1978
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1979
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1980
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1981
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1982
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1983

تابع

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Anneé	N°	Page
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1984	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1985	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1986	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1987	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1988	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1989	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1990	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1991	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1992	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1993	-	-
2	مشروع إنجاز سد « بيّ هارون بولاية ميلة»	1994	71	3
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1995	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1996	-	-
3	مشروع بناء 600 سكن إجتماعي « الجزائر - بومرداس»	1997	39	7
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1998	-	-
4	تمويل إنجاز محطة للكهرباء « الحامة»	1999	85	3
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2000	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2001	-	-
5	بناء السكنات الإجتماعية مشروع رقم 2	2002	28	5
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2003	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2004	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2005	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2006	-	-
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2007	-	-

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية

إن الملاحظات الأولوية المستنتجة من الجدول السابق تدل :

- محدودية تمويل الصندوق للمشاريع في الجزائر بحيث يقدر عدد العمليات بخمسة فقط.
- تعلق الإتفاقيات بخطوط قرض و بعض المشاريع المتعلقة برأس المال الإجتماعي (السدود والسكنات الإجتماعية).
- تسجيل فترات إنقطاع طويلة لتمويلات الصندوق في الجزائر ، فعلى سبيل المثال مند 1974 إلى غاية 1993 (19سنة) لم يمول هذا الأخير و لا مشروع في الجزائر .

و الخلاصة العامة لهذا العنصر يبقى التعاون الإقتصادي ما بين دولة أبو ظبي و الجزائر جد محدود .

I-1-3- معونات دول « لجنةالمساعدات التنموية–C.A.D » :

تعتبر الدول المنتمية « لجنة المساعدات التنموية –C.A.D » الجزائر من الدول التي تعتبر فيه الدخول متوسطة ، و بالتالي فهي مؤهلة للحصول على المعونات الإقتصادية، ولأجل إبراز طبيعة هذه المعونات سوف نقسم هذا العنصر من حيث أهمية مساهمات بلدان(C.A.D) ، و هذا إبتداءا من دولة فرنسا و مرورا باليابان و أخيرا دول أخرى مثل كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية(U.S.A) ، الدانمارك ، بريطانيا ، إيرلندا .

I-1-3-1- معونات إقتصادية متميزة من فرنسا :

إن علاقات فرنسا مع الجزائر تعتبر متميزة عن باقي دول(C.A.D) و ذلك بحكم الطبيعة الإستعمارية،وأيضا للإتفاق المبرم مع فرنسا بعد الإستقلال من خلال إتفاقية(EVIAN) و من هذا المنطلق سوف نحاول تقسيم هذا العنصر حسب فترتين تاريخيتين :

فالمرحلة الأولى تمتد من 1963 إلى غاية 1991 أي إتفاقيات التعاون كانت تعقد ما بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية ،اما المرحلة الثانية و التي تبدأ من سنة 1992، أين المعونات الإقتصادية أوكلت إلى الوكالة الفرنسية للتنمية (A.F.D) و المؤسسة المتفرعة عنها شركة ترقية المساهمة لأجل التعاون الإقتصادي (PROPARCO).

I-1-3-1-1- المرحلة 1963- 1991 :

شهدت البدايات الأولى للإستقلال الوطني إمضاء الجزائر لإتفاقية (EVIAN)مع فرنسا، الغرض منها هوتخليص البلدين من الثقل االسياسي الذي يمكن أن ينشأ مابين البلدين نتيجة للماضي الإستعماري ، و تشجيع إقامة علاقات تعاون إقتصادي بين الدولتين .

إن المعونات الرسمية الموجهة للجزائر ،كانت إلى غاية سنة 1970 مرتبطة بشراء المنتجات الفرنسية ، و هذا من خلال تنفيذ مشاريع خصوصا في المجالات التالية[238] :

- إنجاز مصنع للنسيج (بجاية – غليزان – الجزائر)
- إنجاز مصنع الإطارات المطاطية.

238- MOUHOUBI ,Salah.La politique de coopération Algéro-Française : Bilan et perspective.Paris :caed.publisud -OPU..1991. p.p 185-188

- إنجاز مصنع التكرير بالجزائر العاصمة .
- إعادة تقييم منجم « جبل العنق » .
- إنجاز أنابيب نقل الغاز « حاسي الرمل- أرزيو» لتموين مصنع التمييع و الموجه أساسا لتصدير الغاز لفرنسا .

إبتداء من 1970، تغيرت علاقات الجزائر مع فرنسا،نتيجة سياسة التأميمات التي أنتهجتها الجزائر في قطاع المحروقات و باقي القطاعات الأخرى، الأمر الذي إنعكس على حجم المعونات الإقتصادية ، والتي تحولت إلى علاقات تجارية محظة(تخضع لشروط السوق) وكانت تضمنها هيئة (COFACE)، هنا تم تسجيل قروض تخص :

- تمويل إنجاز مصنع لتميع الغاز الطبيعي « بأرزيو» (GNL_3).
- دخول المؤسسات الفرنسية في شراكة مع المؤسسات الجزائرية ، و هنا نجد شراكة « SONATARACH» مع «ELF- Quitaine» لأجل التنقيب و إستغلال البترول .
- إنجازمؤسسة« BERLIET»الفرنسية مركب المركبات النفعية« بالرويبة» (SONACOM)

أما في فترة الثمانينات أمضت الحكومتين 20 إتفاقية لأجل إنجاز :

- ميترو الجزائر
- 60.000 وحدة سكنية.
- مصنع الزجاج .
- مشاريع أخرى.

I-1-3-1-2- مرحلة ما بعد 1991 :

تتميز هذه المرحلة بعودة المعونات الإقتصادية الفرنسية و بصفة مباشرة و ذلك من خلال الوكالة المختصة بذلك و هي (AFD) و المؤسسة المتفرعة (PROPARO) و هذا يرجع إلى عدة أسباب ، منها الوضعية الإقتصادية للجزائر (مرحلة الإقتصاد الإنتقالي) ، إمضاء برنامج التصحيح الهيكلي ، الأوضاع السياسية الإستثنائية،و إعتبار الجزائر من الدول« ذات الدخل المتوسط القسم الأدنى - PRITI » .

إن إسهامات هاتين الهيئتين يتخذ شكل قروض امتيازية تصل إلى20 سنة و فوائد متغيرة مابين 2,5 % و 5,5 % مع فترة إعفاء تصل إلى 7 سنوات ، إن أهم القطاعات الممولة نجد[239] :

أ)- تمويل الإستثمارات العمومية : يتمثل فيما يلي :

- قرض بقيمة 25 مليون € سنة 2000 لأجل القضاء على البنايات القصديرية .
- قرض بقيمة 50 مليون € سنة 2003 لأجل إعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال 23ماي 2003 (بومرداس و الجزائر العاصمة).
- قرض بقيمة 30 مليون € لأجل تحويل مياه الشرب من سد « القصوب » .

ب)- تمويل القطاع الخاص: يتمثل فيما يلي :

- منح قرض إمتيازي بقيمة 15 مليون € سنة 1999 لبنك(C.P.A) من أجل تمويل و تحديث المؤسسات (P.M.I / P.M.E).
- منح قرض إمتيازي بقيمة 40 مليون € سنة 2002 يدخل في نفس الإطار السابق.
- مساهمة شركة (PROPARCO) في عملية مالية خاصة و قرض بـ 20 مليون € لمتعامل الهاتف النقال (القطاع الخاص) في سنة 2003 .

و خلاصة لما سبق نعتبر المعونات الإقتصادية الفرنسية الموجهة للجزائر من خلال مؤسساتها المتخصصة في ذلك،ذات الأهمية بمكان و هذا بحكم العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين ، وهذا بالمقارنة عن باقي المصادر الأخرى للمعونات سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف ، و هذا بالرغم من أنها معونة مشروطة تخدم بالدرجة الأولى تصريف المنتجات للمؤسسات الفرنسية .

I-1-3-2- الصندوق الياباني للتعاون لما بعد البحار:

إنطلاقا من البيانات المتاحة في (J.O.R.A.D.P) يمكن إستنتاج الإتفاقيات المالية المبرمة ما بين الدولة الجزائرية و حكومة اليابان، من حيث طبيعة التمويل دون ذكر الحجم المالي والشروط المالية، و التي تبقى عموما قروض بفوائد متغيرة تصل إلى 20 سنة.

و لأجل إبراز طبيعة هذه التمويلات نورد الجدول التالي :

239- Agence Françaisede developpement. w w w Afd.FR

جدول رقم (13)

الإتفاقيات الماليةللصندوق الياباني التعاون الإقتصادي مابعدالبحار مع الجزائر(1977– 2005)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Anneé	N°	Page
1	خط قرض	1977	75	901
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1978	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1979	–	–
2	خط قرض	1980	16	445
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1981	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1982	–	–
3	خط قرض	1983	17	788
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1984	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1985	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1986	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1987	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1988	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1989	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1990	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1991	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1992	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1993	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1994	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1995	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1996	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1997	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1998	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	1999	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2000	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2001	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2002	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2003	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2004	–	–
4	بناء قطاع التربية المتضرر من الزلزال	2005	57^{A}	
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2006	–	–
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	2007	–	–

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية .

خلاصة لكل ذلك فإن المعونات الإقتصادية المقدمة من طرف حكومة اليابان للجزائر من خلال «صندوق التعاون لما بعد البحار» تبقى جد محدودة ، يبقى على السلطات الجزائرية تفعيلها .

I-1-3-3- الولايات المتحدة الأمريكية من خلال (EXIM BANK) :

إن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية(USA) بالجزائر تعود إلى فترات السبعينات من خلال إسهام بعض المؤسسات الأمريكية في عملية الإستكشاف البترولي في جنوب الصحراء، بعدها أقدمت الجزائر على تأميم الشركات الفرنسية في قطاع المحروقات ، و لكن إبتداءا من 1990 و طبيعة المرحلة الإقتصادية التي بدأت تشهدها الجزائر، من خلال قيامها بعدة إصلاحات إقتصادية لأجل الدخول في مرحلة الإقتصاد السوق،نجد في هذه الحالة تركيز الولايات المتحدة الأمريكية(USA) نحو الجزائر من خلال بنك (EXIM BANK) ليفتح للجزائر خطوط قرض إمتيازية في مختلف المجالات ،و الجدول التالي يبين هذه العمليات :

جدول رقم (14)

الإتفاقيات المالية (EXIM BANK) مع الجزائر (1990- 2001)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	قرض لصالح شركة S N T F	283	8	1990
2	قرض لشراء ثلاثة طائرات شحن	712	25	1990
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1991
3	قرض لأجل التطهير المالي و إعادة بناء المؤسسات العمومية	1595	76	1992
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1993
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1994
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1995
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1996
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1997
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1998
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	1999
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2000
4	المصادقة على خط قرض	12	9	2001
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2002

يتبع

تابع

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2003
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2004
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2005
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2006
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة

إن الملاحظات الأولية التي يمكن استنتاجها من خلال الجدول السابق تفيدنا:

- إنعدام المعونات الإقتصادية مند الإستقلال إلى غاية 1990 و هذا بإستثناء بعض الإستثمارات للشركات الأمريكية في ميدان المحروقات والتي تكتسب الطابع التجاري المحظ.
- تزامن إبرام الإتفاقيات المالية مع الأزمة المالية ، تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والإصلاحات الإقتصادية .
- إرتباط القروض الممنوحة لشراء المنتوجات الأمريكية .

وخلاصة لكل ذلك تبقى مجالات المعونات محدودة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية(USA) والجزائر.

I-1-3-4- دول أخرى من « لجنة المساعدات التنموية »:

ترتبط الجزائربعلاقات في مجال المعونات الإقتصادية الخارجية، و يتجلى ذلك من خلال فتح خطوط قرض تسمح بشراء منتجات البلدان التي أبرمت الجزائر مع حكوماتها إتفاقيات قروض.

جدول رقم (15)

الإتفاقيات المالية لدول (C.A.D) مع الجزائر (1964- 2006)

رقم	الدولة	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
			Page	N°	Anneé
1	بلجيكا	خط قرض	1201	38	1991
		خط قرض	871	37	1992
		خط قرض	4	49	2000
		خط قرض	4	60	2004
		خط قرض	5	13	2006
		إعانة مالية	17	68	2006

يتبع

تابع

رقم	الدولة	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
			Page	N°	Anneé
2	بريطانيا	خط قرض	22	4	1964
3	إيرلندا				
4	الدانمارك	خط قرض	554	49	1973
5	كندا	خط قرض لبناء مخازن الحبوب	754	66	1973

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة

إن ما يمكن إستنتاجه من الجدول السابق :

- محدودية علاقات الجزائر مع دول (C.A.D) ، إذ تقتصر على عدد محدود من هذه الدول والتي تتمثل في: بلجيكا، بريطانيا، إيرلندا ، الدانمارك ، و كندا(بالاضافةللدول السابق دكرها).
- استحواد المعونات البلجيكية المرتبة الأولى في مجال المعونات من خلال خطوط القرض المفتوحة في إتجاه الجزائر .
- إرتباط القروض بشراء المنتجات من البلدان المقرضة .

و خلاصة لذلك فتبقى على العموم المعونات المسجلة لا ترقى إلى ما هو منتظرمنها ، وذلك بحكم الإتفاقيات المالية المسجلة ، و لكن في المقابل تبقى تربط الجزائر علاقات ذات طابع تجاري مع هذه الدول .

I-1-4-- دول أخرى :

ترتبط الجزائر علاقات تعاون إقتصادي مع دول أخرى، و لكن حسب المعطيات الرسمية (J.O.R.A.D.P) تعتبر الإتفاقيات المالية المبرمة في هذا المجال محدودة ، بحيث تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (16)

الإتفاقيات المالية لدول أخرى مع الجزائر

رقم	الدولة	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
			Page	N°	Anneé
1	كوريا الجنوبية	خط قرض	14	48	2004
2	الصين	خط قرض	14	48	2004

يتبع

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة

تبقى المعونات مرتبطة بحكم العلاقات التجارية و الإقتصادية التي تربط البلدين و خصوصا في المرحلة الراهنة أين يوجد تواجد أعداد كبيرة لليد العاملة الصينية في الجزائر والعلاقات التجارية المتميزة بين كوريا – الصين و الجزائر .

I-2-المطلب الثاني : معونات المصادر المتعددة الأطراف:

سوف نبرز من خلال هذا المطلب مختلف مصادر المعونات الإقتصادية الخارجية المستنبطة من خلال الإتفاقيات المبرمة مع هذه المصادروالجزائر،كما ورد تسجيلها في الجريدة الرسمية مند الإستقلال إلى غاية2007، و هذه المصادر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، الجماعة الإقتصادية،والإتحاد الأوروبي،الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية،البنك الإسلامي للتنمية،البنك الإفريقي للتنمية،و أخرا نظام الأمم المتحدة في الجزائر.

I-2-1-البنك الدولي للإنشاء و التعمير :

إن علاقات الجزائر بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير(B.I.R.D) تعود إلى السنوات الأولى للإستقلال من خلال تمويل لعدة مشاريع إنمائية في الجزائر،إما بواسطة التمويل الكلي للمشروع أو الجزئي عن طريق المساهمة بالتمويل إلى جانب هيئات مالية أخرى في تمويل نفس المشروع، إن البيانات الرسمية (J.O.R.A.D.P) تفيدنا بطبيعة هذه المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي ، و ذلك دون ذكر التفاصيل حول حجم و شروط القرض إلا أنه بصفة عامة شروط إقراض هذا البنك معروفة إذ تصل فوائده إلى 8% و مدة إستحقاق القروض تمتد ما بين 10 و 20 سنة ، مع فترة إعفاء تصل إلى 5 سنوات، لأجل معرفة طبيعة المشاريع الممولة في هذا إطار ، ندرج الجدول التالي :

جدول رقم (17)

طبيعة المشاريع الممولة في الجزائر من طرف (B.I.R.D) (1964- 2002)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	المؤسسة الجزائرية للغاز المميع	655	48	1964
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1965
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1966
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1967

يتبع

تابع

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1968
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1969
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1970
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1971
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1972
2	إنجاز طريق	950	80	1973
3	الميناء الجديدة لبطيوة	655	60	1974
4	مشروع لشركة SNCFA	655	60	1974
5	مشروع لشركة SONELGAZ	655	60	1974
6	قروض صناعية	990	91	1975
7	مشروع	991	91	1975
8	توسيع الشركة الوطنية للمواد البناء	315	26	1976
9	مشروع تربوي	455	34	1976
10	مشروع طاقة لشركة SONELGAZ	966	85	1976
11	مشروع تربوي	742	63	1977
12	إنجاز طريق	743	63	1977
13	إنجاز ميناء « جيجل » .	900	75	1977
14	مشروع التطهير « لمدينة العاصمة » .	641	39	1978
15	مشروع تربوي رقم 4	63	5	1979
16	إنجاز طريق رقم 3	490	28	1979
17	مشروع للديوان الوطني لتغذية الأنعام	1017	52	1979
18	دراسات هندسية لأجل التموين بالمياه	595	21	1980
19	مشروع تربوي رقم 5	797	30	1980
20	مشروع رقم 4 لإنجاز طريق	212	12	1981
21	مشروع السقي الشلف رقم 1	213	12	1981
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1982
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1983
22	مشروع للإتصالات	781	30	1984
23	تموين منطقة العاصمة بالمياه	1705	71	1984
24	تموين مدينة وهران بالمياه	1127	40	1986
25	مشروع رقم 5 لإنجاز طريق	1287	51	1987
26	مشروع السقي لمنطقة الشلف	1287	51	1987
27	مشروع تموين بالمياه و التطهير	133	8	1988
28	مشروع تموين بالمياه و التطهير	716	25	1988

تابع

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
29	حملة لمحاربة غزو الجراد	303	14	1989
30	قرض لشركة S N T F	303	14	1989
31	مشروع التكوين المهني	646	29	1989
32	إصلاحات إقتصادية	1086	49	1989
33	قرض لشركة S N T F	281	8	1990
34	قرض لشركة S O N E L G A Z	282	8	1990
35	قرض فلاحي	282	8	1990
36	مشروع سهل المتيجا	669	23	1990
37	البحث الفلاحي	225	7	1991
38	الإشراف الفني على المشروع	283	9	1991
39	خط قرض	580	21	1991
40	قرض لإنجاز مشروع ميناء	580	21	1991
41	إتفاق قرض لصالح المؤسسات(BCR-Prometal-EMB-ENORI)	581	21	1991
42	تطهير و بناء المؤسسات العمومية و القطاع المالي	928	31	1991
43	تنمية الجامعات و البحث التكنولوجي	1424	45	1991
44	تمويل مشروع رقم 1 لشركة SONATRACH	68	3	1992
45	تمويل مشروع رقم 1 لشركة SONATRACH	401	18	1992
46	تسيير القطاع الصحي العمومي	1223	54	1992
47	التوثيق العقاري العام	1803	87	1992
48	تنمية الغابات و تهيئة الهضاب	1833	88	1992
49	المشروع رقم 5 لإنجاز طريق	8	23	1993
50	تنمية قطاع البناء	4	31	1993
51	تنمية المناطق الصحراوية	4	51	1993
52	دعم التعليم الثانوي و الأساسي	4	86	1993
53	محاربة غزو الجراد	5	39	1994
54	تطهير المياه الصالحة للشرب	3	81	1994
55	إعادة التأهيل الإقتصادي	23	9	1995
56	مشاريع بناء بعد زلزال منطقة معسكر	5	10	1995
57	مشروع رقم 6 لإنجاز طريق	4	26	1995
58	المساهمة في تمويل برنامج التصحيح الهيكلي (P A S)	8	39	1996
59	مشروع مراقبة التلوث الصناعي	4	80	1996
60	تمويل العمل الريفي	4	39	1997
61	القضاء على البناءات القصديرية لـ12 ولاية	12	93	1998
–	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	–	–	1999

تابع

62	المناطق المتضررة من الزلزال لولاية عين تموشنت	11	77	2000
63	المساعدة على الخوصصة	15	77	2000
64	إصلاحات قطاع البريد و الموصلات	18	77	2001
65	الإشراف التقني على قطاع المناجم و الطاقة	9	33	2001
66	تحديث نظام الميزانية	7	31	2001
67	تطوير الهياكل القاعدية للنظام المالي	3	20	2002
68	الإشراف التقني على قطاع النقل	4	36	2002
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2003
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2004
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2005
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2006
-	عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل	-	-	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة

يتضح من خلال الجدول السابق :

- تمتد علاقات الجزائر بالبنك الدولي إبتداء من السنوات الأولى للإستقلال الوطني(إبتداءا من سنة 1964).

- إستمرار البنك الدولي تمويل مشاريع بدون إنقطاع إلى غاية 2002 ، ما عدا السنوات الممتدة مابين 1965 - 1972 .

- تنوع المشاريع الممولة من طرف البنك بحيث تشمل :

* الميدان الفلاحي و الري و السدود.

* ميدان الطرقات و السكك الحديدية .

* الميدان الصناعي.

* قطاع التربوي.

- منح قرض إستثنائي على خلاف ما تعود عليه البنك، و هذا في إطار برنامج التصحيح الهيكلي (P.A.S).

- التمويل الكلي أو الجزئي للمشاريع.

على العموم حسب الإحصائيات الرسمية للبنك الدولي ، فإن الإلتزامات المالية للجزائر تظهر من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (18)

الإلتزامات المالية للجزائر مع (B I R D) إلى غاية 31 -10- 2004 (ملايين $)

المشاريع الجارية	العدد	قيمة الإلتزامات	الرصيد غير المسدد
محاربة التلوث الصناعي	1	36,6	14,1
التشغيل الريفي	2	89,0	18,1
البريد و الإتصالات	3	-	2,9
مشاريع إعادة البناء الإستعجالي لمدينة عين تموشنت	4	83,5	26,1
تحديث نظام الميزانية	5	23,7	22,4
الطاقة و المناجم (الإشراف التقني)	6	18,0	9,5
الهياكل القاعدية	7	16,5	16,3
قطاع النقل	8	8,7	7,7
التمويل الريفي	9	5,5	3,0
تلوث المياه والكوارث الطبيعية في المناطق الحضرية	10	88,5	84,6
مشروع رقم 2 في التشغيل الريفي	11	95,0	91,1
المجموع القروض الخارجية	–	**474,6**	**295,8**
التسديد	-	**3.211,0**	-
الديون الخارجية	-	**947,0**	-

المصدر: FMI.Rapport des services du FMI pour la consultation de 2004 au titre de l'article IV AlgérieWashington.service des publications,.RapportFMI,2005,N°05/50.p48

يتضح من هذا الجدول أن مجموع العمليات المالية بلغت 3,211 مليار $ بقي منها كديون 947 مليون$ و هذا من جملة المشاريع الممولة أما عمليات باقي المؤسسات المالية التابعة للبنك و المختصة في مجال منح القروض الإمتيازية مثل مؤسسة التمويل الدولية لم يسجل لها أي نشاطات في الجزائر .

و خلاصة كل ذلك تبقى إسهامات (BIRD) في مجال التنمية معتبرة مع باقي المصادر الأخرى للمعونات الإقتصادية .

I-2-2-الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية :

يختص هذا الصندوق بتمويل المشاريع ذات الصبغة الفلاحية، يشتغل هذا الصندوق حسب البيانات الرسمية في الجزائر مند سنة 1987، بحيث قدم عدة قروض في هذا المجال، و يظهر ذلك من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (19)

الإتفاقيات المالية F.I.D.A مع الجزائر (1962- 2005)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	تنمية زراعة الحبوب للأنعام « تيارت »	888	35	1987
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1988
2	مشروع سقي مشترك ما بين الجزائر و تونس	284	13	1989
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1990
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1991
3	مشروع تنمية الصيد التقليدي	1312	60	1992
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1993
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1994
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1995
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1996
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1997
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1998
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1999
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2000
4	معالجة ديون مهني الصيد المفروضة من FIDA	24	80	2001
5	قرض تمويل مشروع فلاحي مصب« واد الصفصاف »	14	40	2002
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2003
6	مشروع التنمية الريفية شمال « ولاية المسيلة »	21	25^{A}	2004
7	مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية « لولاية تلمسان »	-	69^{A}	2005
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2006
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة.

A- الجريدة الرسمية الصادرة باللغة العربية

إن الجدول السابق يبين لنا :

- تركيز المشاريع الممولة على قطاع الزراعة، الصيد، السقي في إطار التنمية الريفية.
- محدودية عمليات التمويل من طرف الصندوق إذ بلغ عدد المشاريع الممولة السبعة فقط.
- لم يباشر الصندوق أعماله في الفترة الممتدة ما بين (1993-2000) أين كانت الجزائر في حاجة ماسة للتمويل الخارجي.

خلاصة لهذا العنصر، فإن إسهامات (F.I.D.A) في الجزائر تعتبر غير مكثفة، الأمر الذي يفرض على السلطات الجزائرية تفعيل علاقاتها مع هذا الصندوق.

I-2-3- الجماعة الإقتصادية الأوروبية و الإتحاد الأوروبي :

نشأ الإتحاد الأوروبي(U.E) في أول نوفمبر 1993 في إطار إتفاقية(MAASTRICHT)، وهو يضم كل من الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب (CECA) ، الجماعة الأوروبية للطاقة النووية(CEFA) و الجماعة الإقتصادية الأوروبية(CEE) و التي أعيد تسميتها بالجماعة الأوروبية (CE) ، و من هنا سوق نفرق بين المعونات الإقتصادية (CEE) خارج الإتحاد الأوروبي، ثم بعد ذلك معونات (U.E) تجاه الجزائر .

I-2-3-1- الجماعة الإقتصادية الأوروبية:

تربط الجزائر بـ(CEE)عدة إتفاقيات في الميادين المختلفة منها الإقتصادية التجارية و المالية، تحمل صفة الإتفاقيات المحدودة في الزمن (لا تتجاوز خمس سنوات)، بحيث سجلت سلسلة من الإتفاقيات إبتداءا من سنة 1976 ثم 1981 و1987 و أخيرا 1991، إن أهم القروض الممنوحة في إطار التعاون بين الجزائر و (CEE) تظهر من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (20)

الإتفاقيات المالية (CEE)مع الجزائر (1991-2001)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	خط قرض « الإشراف المالي »	2082	66	1991
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1992
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1993
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1994
2	خط قرض	10	64	1995
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1996
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1997
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1998
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1999
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2000
3	معالجة ديون مهني الصيد المفروضة من طرف(CEE)	24	80	2001

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة

إن الإستنتاجات التي يمكن إستخلاصها من الجدول السابق بين لنا أنه بالرغم من إمضاء أربع إتفاقيات ، فإن تمويلات(CEE) للمشاريع في الجزائر، لم تكن بالحجم المناسب لتمويل التنمية في الجزائر .

I-2-3-2- الإتحاد الأوربي:

يعتبر الإتحاد الأوروبي (U.E)حديث النشأة كما تمت الإشارة إليه سابقا، ولهذا فمجالات المعونات الإقتصادية الأوروبية للجزائر، تبقى ذات بعد إستراتيجي لكونه يفتح عدة آفاق للتعاون الإقتصادي،وهذا ما نلمسه من خلال مضمون الإتفاق المبرم ما بين الطرفين في26أفريل2005.

إن أهم مجالات الشراكة الأوروبية مع الجزائر يمكن إظهارها من خلال ما يلي[240]:

أ)- **إن الإتفاق يشمل الدول الأوروبية** :بلجيكا- الدانمارك- ألمانيا الإتحادية- الهيلينيك- إسبانيا- فرنسا- إيرلندا-إيطاليا--لوكسمبورغ- الأراضي المنخفضة- النمسا- البرتغال-فيلندا- السويد- بريطانيا- وإيرلندا الشمالية .

ب)- **مجالات التعاون تشمل** :الإندماج الإقتصادي، تنمية الهياكل القاعدية،المجال البيئي، البحث العلمي والتكنولوجي، التربية والتكوين، ميدان الثقافة، المسائل الجمركية،الهيئات المؤسسية الجهوية ، وضع برامج سياسة مشتركة و منسجمة .

إن الإنجازات التطبيقية للمعونات الإقتصادية (U.E)الموجهة للجزائر وحسب تصريحات سفير اللجنة الأوروبية في الجزائر(W.Wolfgane plasa)« إن الجزائر تحصل في المتوسط على50مليون أورو كقيمة مالية سنويا في إطار التعاون الأورومتوسطي ومعونات التنمية»[241].

إن هذه المعونات تخص مجالات محددة منها :

- محاربة ظاهرة الإرهاب في الجزائر . - محاربة ظاهرة الهجرة السرية.- مجالات أخرى.

و خلاصة لما سبق فإن علاقة الجزائر بـ(CEE)و(U.E) تعززت أكثر من خلال إتفاق الشراكة التي تم إمضاؤها و يعتبر كبداية لبناء شراكة حقيقية تهدف إلى تعزيز مسار التنمية في الجزائر، بالرغم من ملاحظة إرتباط المعونات المقدمة بمجالات تخدم المصالح الأوروبية

240- J.O.R.A.D.P « Decret présidentiel N°05-159 du Rabie El Aouel 1426 correspondant au 27 Avril 2005 portant ratification de l'accord euroméditerranéen etablissement une association entreAlgérie et l'UE.p.p3-13 .

241- Benhalimat, Hamza. «Relation UE-Algerie :50 millions d'euros d'daide par ans,octroyes a l' algerie ».Le Maghreb, le Quotidien de l'économie,du 11/04/2008.

أكثر بالدرجة الأولى (محاربة الإرهاب و الهجرة السرية).

I-2-4- الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية :

يعتبر ا (F.A.D.E.S) من الصناديق العربية التي تهتم بتمويل المشاريع التنموية البينية بين الدول العربية و المشاريع المحلية ، و في هذا المجال هناك إسهامات لهذا الصندوق تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (21)

الإتفاقيات المالية (F.A.D.E.S) في الجزائر (1974- 2002)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	مشروع الميناء الجديد لبطيوة	702	64	1974
2	مشروع خط « COAXIAL » تلمسان – وجدة	333	27	1975
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1976
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1977
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1978
3	مشروع ميناء جيجل	62	5	1979
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1980
4	شراء « طائرة مخبر »	212	12	1981
5	مشروع للإتصالات ما بين الجزائر و تونس	1866	55	1982
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1983
6	إنشاء معهد للهندسة التطبيقية	116	6	1984
7	إنجاز متقنتين بولاية تيارت	781	30	1984
8	قرض لتمويل مشروع فلاحي	1424	63	1984
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1985
9	مشروع سقي « واد مينا »	1030	35	1986
10	المشروع العربي المشترك للإتصالات	-	41	1986
11	مشروع سد الشرفة رقم 2 ولاية معسكر	813	32	1987
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1988
12	مشروع سد « بني هارون »	221	10	1989
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1990
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1991
13	مشروع الكهرباء لجنوب وسد أدرار	680	29	1992

يتبع

تابع

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
14	توصيل الكهرباء الوطنية لمدينة بشار	17	86	1993
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	1994
15	بناء سد « بني هارون » ولاية ميلة	8	2	1995
16	قرض فلاحي	–	64	1995
17	إنجاز محطة الضخ « بالطارف »	9	29	1996
18	مشروع لتقليص أخطار الزلازل بمنطقة العاصمة (قرض2)	4	28	1997
19	المساهمة في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	15	39	1997
20	تمويل تكميلي لمحطة كهربائية بحاسي مسعود	3	58	1998
21	محطة كهربائية « بالحامة » الجزائر العاصمة	12	53	1999
22	مشاريع الشبكة الكهربائية	3	14	2000
23	مشاريع السكن الإجتماعي بوسط الجزائر	6	77	2000
24	مشروع ضخ و تحويل مياه سد« بني هارون »	11	48	2001
25	تحويل مياه سد « بني هارون » إلى سد « العثمانية »	14	40	2002
26	المساهمة في تمويل طريق سيارمابين بورج بوعريرج وخميس مليانة	17	40	2002
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2003
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2004
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2005
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2006
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة.

إن الملاحظات الأولوية المسجلة من خلال الجدول السابق تفيد:

- تمويل مشاريع تنموية محلية وما بين الجزائر و دول أخرى خصوصافي مجالات الإتصالات
- لم تسجل فترات إنقطاع طويلة في تمويل المشاريع .
- تنوع المشاريع الممولة و التي أغلبها يدخل في إطار إنجاز الهياكل القاعدية الأساسية (الطرق ، السدود ، السقي ، الموانىء ....إلخ).
- التمويل الجزئي أو الكلي للمشاريع.
- عدم تسجيل إتفاقيات للتمويل إبتداء من سنة 2003.

إن الخلاصة العامة، تعتبر إسهامات (F.A.D.E.S) في مشاريع التنمية مقبولة على العموم إذ وصل عددها إلى 26 مشروع في مختلف المجالات.

I-2-5- البنك الإسلامي للتنمية :

يعتبر(B.Is.D) من الهيئات المالية التي تربطها علاقات مالية مع الجزائر من حيث تمويل المشاريع التنموية ، و في هدا المجال تدل البيانات الرسمية للجزائر عدد المشاريع الممولة والتي تظهر من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (22)

الإتفاقيات المالية (B.Is.D) مع الجزائر (1979- 2003)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	تمويل ميناء جيجل	11	1	1979
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1980
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1981
2	تمويل معهد باستور	11	1	1982
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1983
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1984
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1985
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1986
3	تمويل معهد باستور	702	64	1987
4	مشروع بناء سد « عين الدفلة »	470	19	1987
5	تجهيز سد « عين الدفلة »	471	19	1987
6	مشروع ميناء « جنجن – جيجل »	471	19	1987
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1988
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1989
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1990
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1991
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1992
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1993
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1994
7	مشروع التموين بالمياه الصالحة للشرب- الجزائر العاصمة	12	59	1995
8	شراء تجهيزات الضخ « الطارف »	8	29	1996
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1997
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1998
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1999
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2000

يتبع

تابع

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
9	قرض وهبة لتمويل مشروع حصر ممتلكات الوقف	–	25	2001
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2002
10	إنجازمحطة لتصفية المياه « لولاية: قسنطينة – و ميلة »	–	70	2003
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2004
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2005
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2006
–	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	–	–	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة.

يدل الجدول السابق على:

– محدودية عمل البنك في الجزائر، إذ يقدر مجموع إتفاقيات تمويل المشاريع المبرمة حوالي 10مشاريع .

– تتعلق المشاريع الممولة بمجال الهياكل القاعدية الأساسية.

– تسجيل فترات إنقطاع عمل البنك بالجزائر و بالأخص في الفترة(1988–1994) و فترة (2000 – 1997) .

– عدم تسجيل مشاريع للتمويل إبتداء من 2004.

وخلاصة لما سبق تبقى عمليات(B.Is.D) في الجزائر محدودة و لا ترقى لدفع عجلة التنمية.

I-2-6- البنك الإفريقي للتنمية :

يساهم(B.Af.D) في تمويل المشاريع التنموية في الجزائر من خلال قروض بفوائد متغيرة و هذا بإستثناء الصندوق الإفريقي للتنمية (F.A.D) و التابع لنفس الهيئة و الذي يمنح قروض إمتيازية (فوائد منخفضة ومدة سماح و إستحقاق طويلة) بحيث نجد أن تمويلات هذا الأخير جد محدودة ، فحسب البيانات الرسميةتسجيل عمليتين للتمويل (1991و1993) [242].

و لأجل بيان عمليات (B.Af.D) في الجزائر ندرج الجدول التالي :

[242] J.O.R.A.D.P N°43 année 1993 et N°69 année 1991

جدول رقم (23)

الإتفاقيات المالية (B.Af.D) مع الجزائر (1987- 2001)

رقم	طبيعة التمويل	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Anneé
1	تمويل معهد باستور	702	64	1987
2	قرض فلاحي	902	36	1987
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1988
3	برنامج للتنمية الفلاحية	303	14	1989
4	قرض يتعلق بالقطاعات:الصناعة،السياحة،الصناعة الغدائية	915	39	1989
5	مساندة برنامج الإصلاحات الإقتصادية	669	25	1990
6	قرض لدعم الإصلاحات الإقتصادية	715	25	1990
7	مشروع إنجاز قاعدة الصيانة لشركة الخطوط الجوية الجزائرية	1004	34	1991
8	دراسة تقيمية للتعليم التقني	-	69	1991
9	مشروع بناء ممر جديد « العاشير »	1114	50	1992
10	برنامج التعديل التجارة الخارجية و الجباية	1675	79	1992
11	مشروع صيانة شبكة الطرقات	20	86	1993
12	صيانة الطرقات	23	5	1993
13	مشروع سد « كودية أسردون بالبويرة »	20	87	1993
14	مشروع سد « عين الدفلة »	35	87	1993
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	1994
15	مشروع الكهرباء رقم IV	23	17	1995
16	المساهمة في برنامج التصحيح الهيكلي (PAS)	8	56	1996
17	مشروع إنجاز 600وحدة سكن إجتماعي بالعاصمة و بومرداس	7	28	1997
18	فتح حظ قرض لبنك (C.P.A)	13	39	1997
19	قرض	6	45	1998
20	تطوير شبكة توزيع الغاز	3	18	1999
21	تزويد مدينة سيدي بلعباس بالمياه الصالحة للشرب من سد سيدي العبدلي	3	55	1999
22	خط قرض	5	49	2000
23	برامج السكن الإجتماعي وسط الجزائر	6	77	2000
24	إنجاز سد « كودية أسردون »	6	33	2001
25	مشروع النفق الجديد « العشير »	3	74	2001
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2002
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2003
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2004
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2005
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2006
-	عدم تسجيل إتفاقية للتمويل	-	-	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقامن معطيات الجريدة الرسميةالجزائريةوأعداد مختلفة

إن الإستنتاجات الأولية من الجدول السابق تفيد :

- تنوع المشاريع الممولة من طرف البنك،بحيث شمل مجالات الفلاحة والري، السدود،السكنات الإجتماعية، التربية ، الطرقات ، تمويل الإصلاحات الإقتصادية ...إلخ
- التمويل الجزئي أو الكلي للمشروع.
- حجم مقبول للمشاريع الممولة إذ تصل 25 مشروع.

خلاصة لما سبق يعتبر تمويل البنك، مثالا لتشجيع التعاون جنوب –جنوب ، وهذا بالرغم من محدودية الإمكانيات المالية لهدا الاخير.

I-2-7- نظام الأمم المتحدة في الجزائر :

إن هذا النظام (S N U) ، يشمل عدة فروع تابعة لهيئة الأمم المتحدة(O N U) ،و المتمثلة في :(ONUDI-OMS-FNUAP- BIT –PNUD- UNICEF- UNIFEM- FAO- CNUCED- PAM – HCR) إن الأهداف العامة الموكلة لهذه الهيئات يمكن حصرها في:

- تخفيض الفقر في جميع أشكاله .
- تحسين التمدرس و الولوج إلى الثقافة .
- تحسين الوضعية الصحية للسكان .
- المساعدة على ترقية:الشغل،القطاع الإنتاجي،وبالأخص الفلاحة،الصناعة،الحرف،والخدمات .
- تشجيع المساواة بين الجنسين، حقوق الإنسان و الحكم الرشيد.
- ترقية الثقافة و السلم.

و بالإضافة الى دلك المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة للألفية الجديدة بالنسبة للجزائر ، و التي تظهر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (24)

أهداف الألفية للتنمية في الجزائر (1990- 2015)

الهدف	الرقم	الغاية	الرقم
- خفض الفقر المدقع و الجوع	1	-خفض ½ الفقر ما بين 1990-2015 للسكان ذوي الدخل<1$ يوميا	1
		-خفض ½ الجوع مابين 1990-2015 للسكان .	2

يتبع

تابع

الهدف	الرقم	الغاية	الرقم
– ضمان تعليم إبتدائي للجميع	2	– إلى غاية 2015 منح إمكانية إكمال طوركامل للتعليم الإبتداءيللذكور و الإناث	3
– ترقية المساواة بين الجنسين وإستقلالية المرأة	3	– إلغاء الفوارق بين الجنسين في التعليم الإبتدائي و الثانوي لغاية 2015 بقدر الإمكان و كل المستويات إبتداءا من 2015	4
– خفض وفيات الأطفال لأقل من 5 سنوات	4	– خفض⅔ ما بين1990–2015 لمعدل الوفيات للأطفال< 5 سنوات	5
– تحسين صحة الأمومة	5	– خفض ¾ ما بين 1990–2015 معدل وفيات الأطفال الرضع	6
– محاربة داءVIH/SIDA و داءالبلوديزم والأمراض الأخرى	6	–إلى غاية 2015 إيقاف إنتشارVIH/SIDA –إلى غاية 2015 التحكم في مرض البلوديزم و الأمراض الأخرى.	7 8
– ضمان بيئة مستدامة	7	–وضع مبادىء التنمية المسدامة – خفض بـ½ إلى غاة 2015 سنة السكان الذين لا يستطيعون التزود بالمياه الصالحة للشرب	9 10
– وضع نظام عالمي للشراكة من أجل التنمية	8	–التحسن في مستوى عيش السكان	11

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من المرجع التالي :

-Gouvernement Algérien. Rappport National sur les objectifs du millinaire pour le développement d'Algérie. Ed gouvernement Algérien, juillet 2005 .p.p 15-75.

إن تواجد الهيئات السابقة الذكر، يعود إلى بدايات سنوات الإستقلال ، و لأجل الإطلاع على دور و أهداف كل وحدة منها فيما يخص الجزائر، سوف نورد العناصر الموالية [243].

I–2–7–1– صندوق الأمم المتحدة للطفولة :

يعرف هذا الصندوق بالرمز(UNICEF)، يتواجد في الجزائر إبتداء من نوفمبر1962 ، إن أهم نشاطاته تشمل الميادين التالية :

أ)– في مجال التعليم : يتعاون مع الجزائر حول :

– إدماج التربية الشاملة في طرق التعليم .

– ترقية المطاعم المدرسية.

[243] UNDAF.systeme des nations unies , plan cadre des nations unies pour la coopération au developpement 2002-2006 Algére , document de travail, Mai 2002 . p.p 33-39

- محو الأمية للبنات و النساء .

ب)- **في مجال الطفولة** : يتعاون مع الجزائر حول :

- تدعيم القدرات المحلية لأجل التكفل و إدماج الأطفال المعاقين و الأطفال المحرومين من عائلاتهم.

ج)- **في مجال التجنيد الإجتماعي** : يتعاون مع الجزائر حول :

- وضع مخطط شامل للإتصال .

- تدعيم القدرات الوطنية في مجال التسويق .

- المساهمة و التعاون مع (PNUD- FNUAP) ،و إنجاز المشاريع النموذجية لتنمية السكان في الجنوب الكبير(أدرار) ، والتي تدمج:الصحة،التربية،الحماية الإجتماعية، التخطيط العائلي، و تربية النشاطات الإقتصادية .

من أمثلة النشاطات المجسدة في الواقع نجد :

أ)- وضع و تنفيذ برنامج بـ 10 مشاريع ما بين 1998-2000 و بقيمة مالية3,9 مليون$ والغاية منها :التطعيم،محاربة أمراض الإسهال،و الإعتناء بصحة الأمومة و الطفولة.

ب)- وضع برامج إبتداءامن سنة2002 يدخل في إطاره الأهداف السابقة الذكر للصندوق .

وعلى العموم فإن مجال معونات الصندوق تركز على المبادرات الفنية، ويرجع لإمكانيات الصندوق المالية و التي يزداد الطلب عليها من طرف الدول النامية، و هذا في ظل شح المساهمات المالية للدول الغنية، والتي غالبا ما تربط هذه الإسهامات بشروط سياسية معينة.

I-2-7-2- برنامج الأمم المتحدة لأجل التنمية :

يعرف بإسم (PNUD)، و هو يتواجد في الجزائر إبتداء من سنة 1963، و يهتم بمجال التنمية البشرية المستدامة، و تشمل نشاطاته في أغلبها على المساعدة الفنية،و هذا لأجل بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية :

أ)- المساعدة و التنسيق بين مختلف أنظمة الأمم المتحدة المتواجدة في الجزائر.

ب)- تسخير إمكانياته لسلسة من الأهداف الأساسية مثل القضاء على الفقر ، الحكم الرشيد، وإحترام حقوق الإنسان ، حماية البيئة ، خلق مناصب الشغل و ترقية المرأة ...إلخ.

ج)- تدعيم التعاون الدولي لخدمة التنمية البشرية المستدامة و هذا في إتجاه السلطات المحلية والهيئات الدولية المتعدد ة و الثنائية سواء الخاصة أو العامة .

I-2-7-3- المكتب الدولي للعمل :

يعرف بإسم (BIT)، و يهدف أساسا إلى العمل أربع نقاط رئيسية و هي :

أ)- المبادىء و الحقوق الأساسية للعمل.

ج)- تحسين و توسيع الحماية الإجتماعية .

د)- ترقية الحوار الإجتماعي .

إن من أمثلة نشاطات (BIT)في الجزائر هو تعاونه مع (PNUD) حول مشروع « وضع و تنفيد سياسة حماية و ترقية الشغل» و هذا بمبلغ 3,335 مليون $، و أيضا مشروع ثاني يتعلق « تسهيل وضع و تنفيد الإعلان عن الشغل» و ذلك في إطار توصيات المؤتمر العالمي للتنمية الإجتماعية (Copenhague 1995) .

و خلاصة لما سبق يبقى عمل (BIT) محدود، و يمكن ربط ذلك بموقف الجزائر حول التعددية و الحرية النقابية ، و الذي لا يرقى إلى المستوى المطلوب حتى يسمح بالإستفادة أكثر من مجالات التعاون الذي يوفرها هذا المكتب .

I-2-7-4- صندوق الأمم المتحدة للسكان :

يعرف بإسم (FNUAP)، و يهدف هذا الصندوق إلى توفير المساعدات الفنية في مجال السكان عن طريق :

أ)- ترقية حق الإستفادة من العلاج، التخطيط العائلي .

ب)- دعم الإستراتيجيات المتعلقة بالتنمية و السكان .

ج)- الدفاع عن ترقية و إدماج المرأة .

من أمثلة أنشطة هذا الصندوق في الجزائر وجود 9 مشاريع في إطار برنامج يمتد ما بين 1998-2000 بمبلغ إجمالي 7 ملايين $ تدخل في إطار أهداف الصندوق السابقة الذكر. زيادة على ذلك فهو ينسق نشاطاته مع باقي الهيئات التابعة (O N U) و المتواجد في الجزائر.

و خلاصة لما سبق ، فإن الصندوق يركز أغلبية نشاطاته على المساعدات الفنية ويعتبر مكملا للجهود التي تبدلها الدولة الجزائرية في هذا المجال و خصوصا، من خلال وزارة الصحة و السكان التي لديها برنامج مكثف من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي وذلك إلى غاية2009.

I-2-7-5- المنظمة العالمية للصحة :

وتعرف بإسم (O.M.S) و هي متواجدة في الجزائر منذ 1962 و هي تعمل على عدة محاور، كانت تتعلق في مجملها و إلى غاية سنة 2001 على :

أ)- مراقبة الأمراض المعدية و قدرة الوقاية .

ب)- تحسين نوعية التكفل بالأمراض غير المعدية، من خلال التكوين المستمر للموظفين، ودراسة التصرفات في مجال التدخين .

ج)- تدعيم القدرات و متابعة تطور الصحة .

ى)- تدعيم صحة الطفولة و الأمومة و الدراسة.

ه)- تطوير مؤسسي لنظام الصحة العمومية، طب العمل،مراكز الصحة، وكالة الدم، وضع برامج للإتصال و متابعتها .

زيادة على تنسيق نشاطاتها مع الهيئة (FNUAP) في إطار مشروع يمتد ما بين 2000-2001 و يتعلق « الصحة و المواطن ».

و خلاصة لما سبق فإن إستفادة الجزائر من هذه المنظمة تبقى في أغلبها ذات طابع فني من حيث الإستفادة من التطورات العالمية الحاصلة في مجال الصحة.

I-2-7-6- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية :

وتعرف بإسم (ONUDI) و تهذف إلى :

أ)- تدعيم القدرات الصناعية.

ب)- التنمية الصناعية النظيفة والمستدامة لعمل هذه المنظمة بالتنسيق مع عدة هيئات ومنظمات وطنية تحت شعار « البرنامج المندمج لتحسين التنافسية و دعم الهيكلة الصناعية في الجزائر»

وفي هذا تحقيق الإنفتاح الإقتصادي و هذا في إطار برنامج عمل يمتد ما بين 2002-2006 بمبلغ مالي 11,442 مليون $، تدور النقاط الرئيسية لهذا البرنامج حول :

أ)- الإشراف و تنفيد سياسية و إستراتيجية صناعية .

ب)- تنفيد برنامج نموذجي من أجل إعادة هيكلة و تحسين تنافسية المؤسسات العمومية.

ج)- الوضع و التحكم في مجال للإعلام و الإحصائيات في الجزائر.

ى)- المساهمة في خلق بيئة نقية ودائمة .

I-2-7-7- المحافظة السامية للاجئين :

وتعرف بإسم (H.C.R) و لديها مكتب في الجزائر، توجه جميع نشاطاتها حول الآجانب في الجزائر و مدة برامجها تتراوح ما بين 6 أشهر و سنة في إطار عمل منسق ما بين أنظمة (O.N.U) الأخرى المتواجدة في الجزائر.

I-2-7-8- برنامج التغدية العالمي :

وتعرف بإسم (P.A.M) و يتواجد في الجزائر مند 1986 و توجه نشاطاته فقط للاجئين وهذا بالتعاون مع (H.C.R) ،و يقدر حجم المعونات التي يقدمها بـ 8 ,7 مليون$ على فترة سنتين، بحيث حول هذا البرنامج من خلال نشاطاته في الجزائر ما يقارب 608.000$ سنة 1999 و1,2 مليون$ سنة 2000 كمشتريات من السلع و الخدمات الجزائرية .

I-2-7-9- هيئات أخرى :

توجد هيئات أخرى تابعة للأمم المنحدة تنشط في عدة مجالات و منها :

أ)- الصندوق العالمي للبيئة و يهدف أساسا إلى :

- الحفاظ و التنويع البيولوجي و الحماية ضد تغيرات الطقس .
- حماية المياه العالمية.
- حماية طبقة الأزون.

ب)- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(CNUCED) و يهدف أساسا إلى:

- إقتراحات التعريفة .

- الحماية الذكرية .
- التكوين (المفاوضات، الصادرات، الديون،O.M.S ، البترول ...إلخ)
- أنظمة الإعلام.

ج)- المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة (F.A.O) و تهدف أساسا إلى :
- الإهتمام بالزراعة و الإنتاج .
- الإعانة و التدعيم المؤسسي.
- تنمية إدماج القطاعات.
- التسيير المستدام الثروات الطبيعية .

ى)- صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة(UNIFEM) و يهدف أساسا إلى:
- تدعيم الحقوق الإقتصادية للمرأة، و منحهم الوسائل بالشكل الذي يسمح لهم الإستفادة من وسائل عيش مضمونة.
- نوعية السلطات حول العدالة ما بين المرأة و الرجل و الذي يدخل في إطار مساهمة المرأة في أخذ القرارات التي تحدد حياتها.

و خلاصة لما سبق يعتبر نظام الأمم المتحدة (S.N.U) المتواجد في الجزائر إطارا يشمل التنسيق و التعاون خصوصا في المجال التقني في جميع المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية مع السلطات الجزائرية و هذا كله يندرج حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة كما سطرته الأمم المتحدة.

I-3-المطلب الثالث: التقويم العام و الآفاق المستقبلية للمعونات الاقتصادية الخارجية :

سوف نحاول الخروج في إطار هذا المطلب بتقويم عام لمختلف مصادر و المعونات الإقتصادية من حيث مساهمتها في التنمية، و من جانب آخر إعطاء تصورات مستقبلية لها في ظل المستجدات الحديثة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري .

I-3-1- التقويم العام :

إن أهم الإستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال تتبع المسار التاريخي لمختلف مصادر المعونات الإقتصادية سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف يمكن أبرازها من خلال النقاط الرئيسية التالية :

- جاءت كل إتفاقيات التمويل تحت « صيغة قرض» بدون الإشارة إلى الشروط أو الحجم المالية، و هذا ما يؤدي بنا إلى الجزم من خلال هذه الصيغة، و أيضا من جانب الشروط التي تمنح بها و بالأخص الهيئات المصنفة في إطار المصادر المتعددة الأطراف ، فإن غالبية القروض، تخضع لشروط السوق و خاصة بالجانب المتعلق منها بالفوائد ، أما آجال الإستحقاق فتبقى ملائمة تصل إلى 20 سنة، و أيضا مشكلة ضمان القروض تبقى غير مطروحة.

- وجود تمويلات مشتركة (تركيبة مالية) لعدة هيئات و بالأخص المتعددة الأطراف لمشروع واحد ، وهذا من شأنه ان يؤثر على آجال إتمام المشاريع .

- إرتباط خطوط القرض في أغلب الأحيان لتصريف منتجات الدول المانحة،وأيضا فتح المجال لمؤسساتها لإنجاز المشاريع في الجزائر .

- تنوع المشاريع الممولة و خصوصا تلك المتعلقة بالرأس المال الإجتماعي(السدود،الموانىء، الري، لمحطات الكهربائية ، الطرقات) و أيضا في مجال رأس المال البشري (قطاع التربية بجميع أطواره، التكوين المهني، السكن الإجتماعي) ومجال الإصلاحات الإقتصادية لأجل تسهيل عملية الإنتقال الإقتصادي .

- غياب شبه تام لتمويل القطاع الخاص، و هذا أمر طبيعي لكون توجه الإقتصادي الجزائري كان لمدة طويلة من الزمن إقتصاد مخطط ،يركز على القطاع العام و لكن يلاحظ ظهور هدا النوع من التمويل،من خلال إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،وتمويلات EXIMBANK والوكالة الفرنسية للتنمية.

- تسجيل تقطعات لمدة طويلة من الزمن لبعض المصادر المتعددة الأطراف في الجزائر .

- توقف معظم المصالدر الثنائية و المتعددة الأطراف بإستثناءالبعض منها عن تمويل المشاريع في الجزائر إبتداء من سنة 2002 ، وهذا أمر طبيعي لكون الراحة المالية التي تشهدها الجزائر من خلال إرتفاع أسعار البترول .

- غياب بعض مصادر المعونات العربية المتعددة الأطراف في تمويل المشاريع في الجزائر،

بحيث يلاحظ الغياب التام لـ: الصندوق العربي للأشراف الفني (F.A.T) ، صندوق الضمان الإسلامي (F.S.I) ، السلطة العربية لأجل الإستثمار و التنمية الفلاحية(AAAID)، الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا (BADEA) .

- غياب فروع صندوق النقد الدولي، و التي تختص بمنح المعونات الإقتصادية بشروط جد تسهيلية مثل: مؤسسة التمويل الدولية(IFC) ، و مؤسسة التنمية الدولية (IDA).

- غياب جزئي للتعاون في إطار العلاقات جنوب/جنوب و مثال ذلك لم يسجل تمويلات للبنك الأسيوي و البنك الأمريكي العالمي للتنمية .

I-3-2- الآفاق المستقبلية :

إن النظرة المستقبلية حول مساهمة مختلف مصادر المعونات الإقتصادية (الثنائية والمتعددة الأطراف) في مجال تحقيق أهداف التنمية في الجزائر، سوف تتغير تماما و في الإتجاه العكسي، نظرا لما تفرضه الظروف الحالية التي سمحت للجزائر من التسديد المسبق للديون الخارجية و التحول من دولة مدينة إلى دولة دائنة، و في ظل هذه التغيرات فالإتجاهات ستكون نحو :

- التسديد المسبق من طرف الجزائر لإلتزاماتها مع مختلف مصادر المعونات الثنائية والمتعددة الأطراف .

- التركيز على المعونات التي تكون في الإطار الفني، يمكن الإستفادة من الخبرات و الخبراء الأجانب في مختلف المجالات ، و بالأخص تلك المتعلقة بالمجال التكنولوجي .

- إمكانية إنشاء صندوق جزائري سيادي يساهم في تقديم المعونات الإقتصادية في شكل قروض ميسرة في إطار العلاقات جنوب/جنوب، و هذا ما سوف يحقق ميزتين : فالأولى توجيه رؤوس الأموال النقدية في شكل قروض لتمويل المشاريع ، و الثانية السماحبتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية وتحقيق الاندماج الاقتصادي.

و الخلاصة لكل ذلك إن مصادر المعونات الإقتصادية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف تخضع لمعيار واحد و هو شرعي ، خدمة مصالح البلد المانح بالدرجة الأولى و لكن يبقى على الطرف المستفيد ،الإستغلال الأمثل لهذه المصادر لما يتوافق تحقيق أهداف التنمية في البلد المستقبل للمعونات .

II- المبحث الثاني : القروض الخارجية والتنمية :

إن القروض الخارجية المستخدمة في مسار التنمية الإقتصادية في الجزائرتشمل جميع أصناف القرض (التجارية او تلك التي تدخل في إطار المعونات الخارجية) وهذا بإستثناء قروض المحفظة المالية ،ولأجل إبراز مدى مساهمتها في هذا المجال سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز طبيعةهذه القروض وأسباب طلبها،ثم تقويمها من أجل معرفة آفاقهاالمستقلية.

II-1-المطلب الأول : طبيعة القروض الخارجية المستخدمة :

إن الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ، أو تلك الصادرة عن الجهات الرسمية في الجزائر مثل الديوان الوطني للإحصائيات أو بنك الجزائر، تدل على وجود تنوع في هيكل القروض الخارجية المتدفقة إلى الإقتصاد الجزائري مند السنوات الأولى للإستقلال إلى يومنا الحالي ، وهذا بالرغم من ملاحظة وجود بعض الفوراق في تقدير حجم هذه القروض بين إحصائيات الهيئات الدولية و الإحصائيات الوطنية ، و لأجل إبراز هذا التنوع في القروض سوف نحاول وضع الشكل البياني التالي :

شكل رقم (14)

هيكل القروض الخارجية الجزائرية

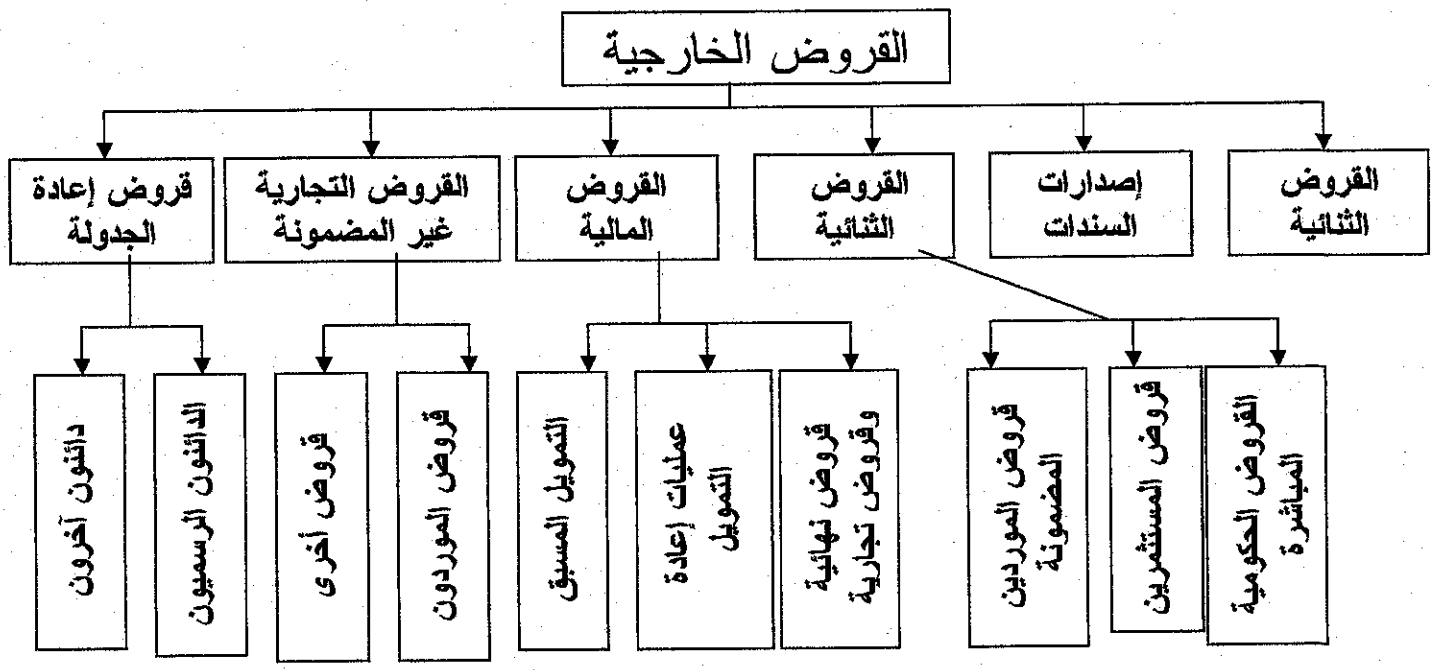

المصدر: من إنشاء الباحث تبعا لمعطيات بنك الجزائر.

ولأجل إعطاء فكرة عن حجم هذه القروض تبعا لأجال إستحقاقها ، نورد الجدول التالي الذي يبين هذه التغيرات على فترات زمنية مختارة.

جدول رقم (25)

لمحة تاريخية عن القروض الخارجية الجزائرية (ملايير الدولارات)

السنوات / القروض	[1]1970		[1]1980		[1]1990		[2]2000		[3]2006	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
قروض متوسطة الطويلة الآجل	0,94	100	17,040	88	26,397	94	25,00	99	5,062	99
القروض القصيرة الآجل	0	0	2,325	12	1,461	6	0,300	1	0,500	1
إجمالي القروض الخارجية	0,94	100	19,365	100	27,858	100	25,3	100	5,612	100

المصدر: إنشاء الجدول من طرف الباحث تبعا للمصادر التالية :

(1): Banque Mondiale, World Debt Tables, External Finance, for developing countries, Country Tables, « Vol, 2, 1994-1995, Washington » DC.p.6
(2): Banque Mondiale .Global Development Finance, Harnessing Cyclical Gains for developement Washington, DC. 2004, p.p 219-220
(3) : Banque d'Algérie. « Rapport 2006 : Evolution économique et monétaire en Algérie. » Bank of Algeria, Juin 2007 , p.65

من خلال الجدول المآخود كعينة عن القروض الخارجية يدل على مدى الإعتماد على القروض المتوسطة و الطويلة الآجل في تمويل الإقتصاد الجزائري ، و أيضا السياسة المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية للتخلص من القروض الخارجية من خلال التسديد المسبق لها نتيجة للراحدة المالية (إرتفاع أسعار البترول).

II-2-المطلب الثاني : أسباب إستخدام القروض الخارجية :

لقد تعددت أسباب طلب القروض الخارجية من أسباب هيكلية تتعلق بالتمويل الضخم لإستراتيجية التصنيع في الجزائر ، أو ضعف المدخرات المحلية و ضعف معدلات التبادل التجاري ، إلى أسباب ظرفية تتعلق بشروط الإقراض الخارجي ، تغيرات أسعار الصرف ، النمو الديموغرافي ، التصحيحات الداخلية و الخارجية للإقتصاد الوطني و هذا من خلال العناصر الموالية .

II-2-1 : الأسباب الهيكلية :

ترتبط الأسباب الهيكلية بخصوصيات الإقتصاد الوطني ، فهي تتعلق بمتطلبات تمويل جهود التنمية الإقتصادية ، ضعف المدخرات المحلية و تدهور معدلات التبادل الدولي ، و لأجل التعمق في هذه الأسباب ، سوف نوضحها من خلال العناصر الموالية .

II-2-1-1: تمويل إستراتيجية الصناعات المصنعة :

إن من اهداف إستعمال هذه الإستراتيجية هو خلق القطيعة بين كل ما يمثل رمز من رموز الدول المستعمرة سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية ، وهذا بالفعل ما إنتهجته سائر الدول النامية التي داقت ويلات الإستعمار ، و الجزائر كباقي هذه الدول،برزت هذه القطيعة إلى ما قبل الإستقلال ويظهر ذلك جليا من خلال ما يعرف « ميثاق طرابلس1956» في إطار الحكومة المؤقتة الذي يؤكد على التوجه الإشتراكي للجزائر بعد تحقيق الإستقلال ، و من هنا تم تأكيد هذا التوجه من خلال ميثاق الجزائر 1964 و الميثاق الوطني 1976 ، و إختيار أسلوب « الصناعات المصنعة» و الذي يتلخص أساسه النظري من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (15)

نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر

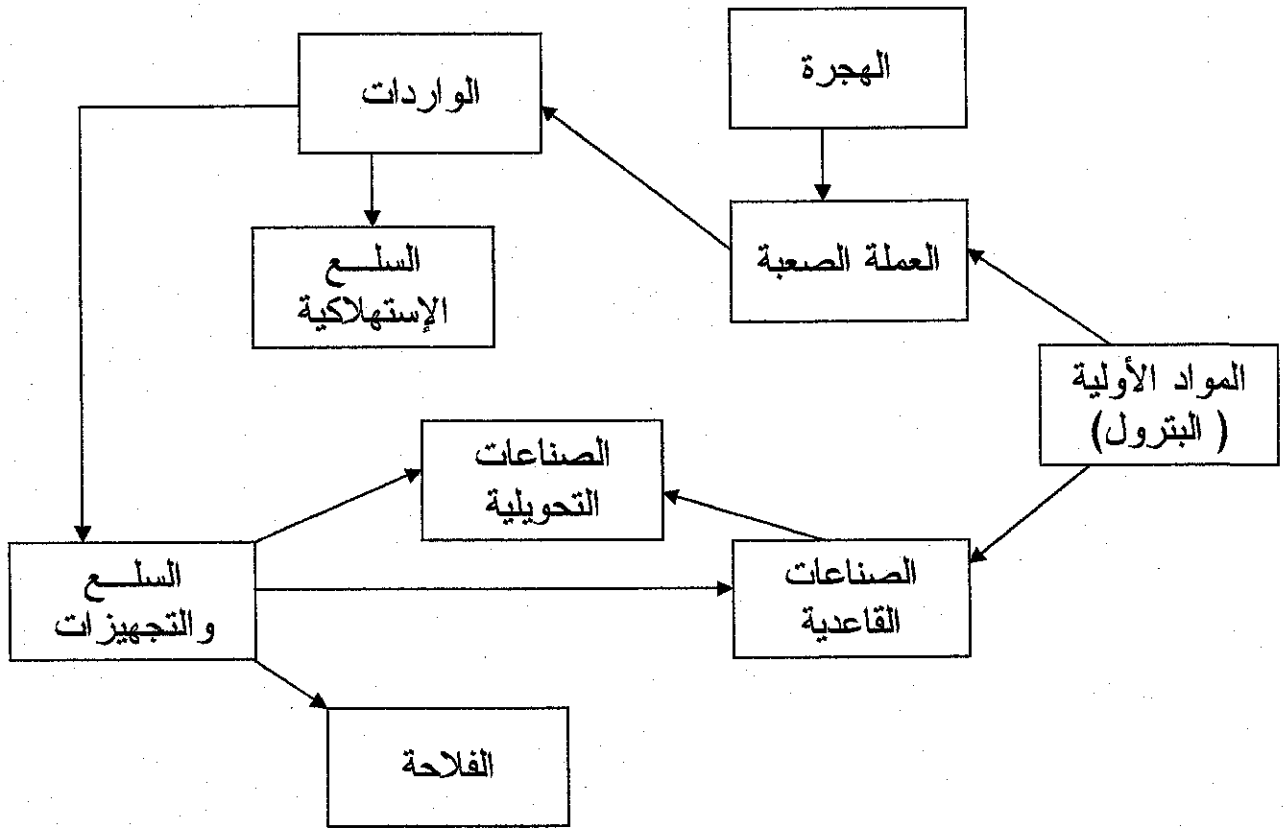

المصدر: AZOULAY, Op.Cité.p.206

إن هذه الإستراتيجية ترمي إلى إحداث تنمية مستقلة، تضمن للجزائر التخلص من كل أشكال التبعية ، و هذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إسترجاع الثروات الوطنية، عن طريق التأميم والقيام بإستثمارات ضخمة تتطلب بطبيعة الحال، توافر إمكانيات مالية جد هامة و هذا ما يفسر بطبيعة الحال، كيفية اللجوء إلى القروض الخارجية، لبلوغ هذه الأهداف المسطرة في إطار، المخططات التنموية (المخطط الثلاثي ، المخطط الرباعي الأول و الثاني والخماسي الأول)، والتي إنتقلت من 940 مليون $ سنة 1970 إلى 19,365 مليار$ سنة 1980 ، وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي (الجدول رقم **25** السابق).

إن ضخامة الإستثمارات خلال المخططات التنموية التي شهدتها الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1967 و1978 تظهر من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (26)

هيكل الإستثمارات المحققة في الجزائر 1967-1978 (ملايير.دج)

التفاصيل	1969-1967		1973-1970		1977-1974		1978	
	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%	الحجم	%
القطاع البترولي	2,7	28	9,8	27	36	30	14,7	28
السلع الوسيطية والتجهيزات	2,2	22	9,7	27	33	29,8	13,8	26,2
السلع الإستهلاكية	0,45	6	1,3	3	5	4,3	4	7,6
مجموع الصناعة	**5,4**	**56**	**20,8**	**57**	**74,2**	**64,1**	**32,5**	**61,8**
الزراعة	1,6	16	4,6	13	5,8	4,7	2,4	4,5
الهياكل القاعدية وأخرى	2,7	28	11,3	30	40,8	33,3	17,7	33,7
المجموع	**9,7**	**100**	**36,7**	**100**	**120,8**	**100**	**52,6**	**100**

المصدر -Benachenhou A. L'expèrience Algérienne de planification et de développement : 1962-1982. ALGER : OPU.p 48..

إن القراءة الأولية للجدول تدل على تركيز الدولة على الإستثمارات في القطاع الصناعي وعلى الخصوص قطاع المحروقات، بإعتباره مصدر التمويل الرئيسي للإقتصاد الوطني ولهذا فحصتة تتراوح مابين 28% و 30% طيلة المخططات و ذلك من إجمالي الإستثمارات ، أما نصيب الزراعة فتراوحت نسب الإستثمار مابين 4,5 % و 16% من إجمالي الإستثمارات.

إن هذه الإستراتيجية إعتمدت، كما هو مبين في الشكل رقم **(15)** بالدرجة الأولى على المداخيل البترولية لإنشاء قاعدة صناعية و أيضا لضمان تمويل هذه الصناعة ، الأمر الذي نتج عنه تجنيد موارد مالية طائلة لم يكن في مقدرة الدولة تسخيرها بصورة كافية ، الأمر الذي تطلب اللجوء إلى القروض الخارجية لدعم جهود التنمية ، و هذا ما يعني القيام بنوع من المخاطرة و رهن الإقتصاد الجزائري بالخارج و هذا ما يعتبر شبه إنحراف عن المبادىء التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستقلة في ظل مبادىء الإشتراكية و هذا ما وقعت فيه الجزائر فعلا كما سنبينه من خلال هذا المبحث .

II-2-1-2: ضعف المدخرات المحلية:

يعتمد الإقتصاد الجزائري على إستخدام المداخيل البترولية في تمويل جميع النشاطات الإقتصادية بالدرجة الأولى ، ثم تليها الميزانية العمومية و القروض الخارجية و بالتالي فإن تمويل النشاط الإقتصادي إبتداءا من سنوات السبعينات أهمل الإدخار الخاص لكون هذا يرجع إلى عدة أسباب [244] :

- الإعتماد على الخزينة في تمويل الأستثمارات العمومية بحييث قامت بتمويل 75% من الإستثمارات المخفظة ما بين 1967-1982 .

- عدم قيام البنوك التجاري بدور الوسيط المالي ، وجعل هذه الأخيرة مجرد دور تنفيدي لتدفق القروض من الخزينة العمومية إلى المؤسسات العمومية الإقتصادية ، زيادة على هذا وجود معدل فائدة لا يشجع على الإدخار لكون أن الفائدة المعمول بها مقارنة بمعدل التضخم شجعت على توجيه الإدخار الخاص خارج المسالك الإدخارية (البنوك) ، بحيث أن الفوائد المطبقة كانت تتراوح مابين 2 % و4 % و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970-1979 ، وما 4 % و6 % ما بين 1979و 1987، بينما معدل التضخم تطور مابين 3 % و17 % و5 % الى 15 % لنفس الفترتين السابقتين [245].

إن قيام الجزائر بإستثمارات ضخمة خلال المخططات التنموية من خلال التركيز على إقامة قاعدة صناعية تعتمد على إستراتيجية الصناعات المصنعة ، أدى إلى إرتفاع إحتياجات تمويل الإقتصاد ، الأمر الذي أدى إلى الإعتماد بشكل كبير زيادة على المداخيل البترولية على التمويل الخارجي ، و إن هذا يظهر بصفة جلية من خلال الحساب الجاري الجزائري و الذي من خلاله يمكن إبراز حجم هذه الإحتياجات الخارجية من خلال الشكل التالي :

---

[244] - هني ،أحمد. إقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الثانية ،1993، ص.ص 70-71

[245] - Goumeziane ,Smail.Le mal Algerien .économie politique d'une transition inachevée : 1962-1994. Paris ,1994.p.85

الشكل رقم (16)

تطور الحساب الجاري (% PIB) في الجزائر

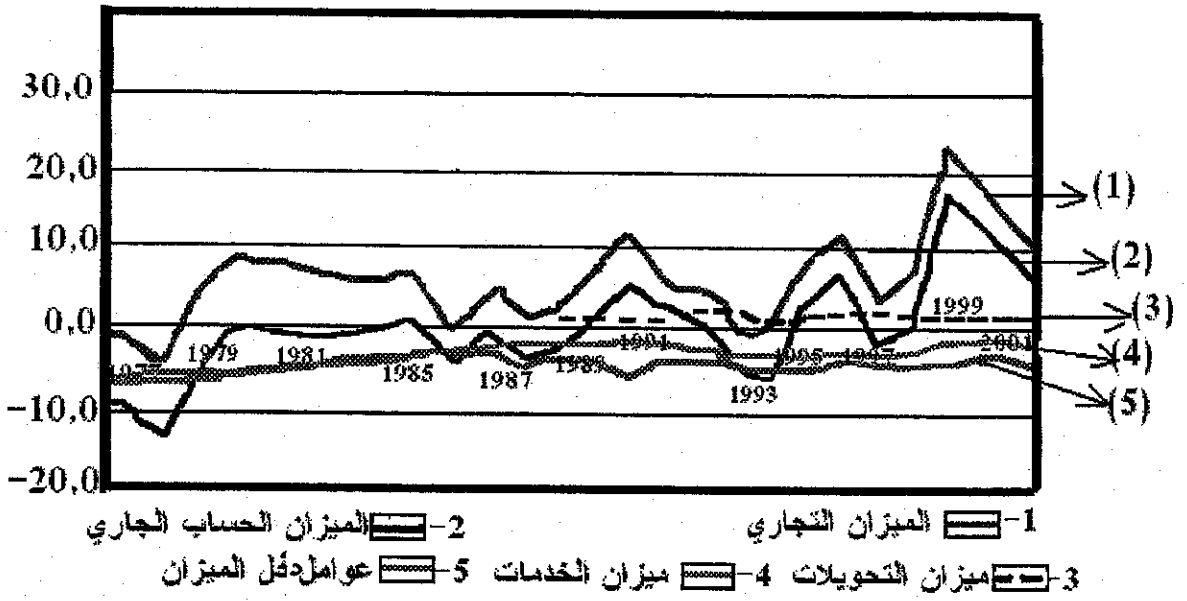

المصدر : FEMISE 2005. Profil pays ALGERIE. France : Institut de la méditerrannée Janvier 2006, p.161

إن الشكل السابق يظهر مدى أهمية التمويل الخارجي خصوصا في فترة البناء الإقتصادي (1977-1979) ، و في فترات الأزمة البترولية (1985-1989) ، ومرحلة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998). إن تطور« حساب الميزان الجاري » يدل مدى عدم كفاية مصادر التمويل المحلية في تمويل تكوين رأس المال في فترة المخططات التنموية ، الأمر الذي يفسر تنامي حجم القروض الخارجية و التي كانت تعتبر كتسبيقات على المداخيل البترولية المستقبلية ، و لكن التغييرات في أسعار البترول و خصوصا إبتداءا من الفترة 1986 أدى إلى إرتفاع مخزون الديون الخارجية و خدماتها و هذا ما سوف نبينه من خلال العناصر القادمة .

II-2-1-3 تدهور معدلات التبادل التجاري:

يرتبط معدل التبادل التجاري* بحجم هيكل الديون الخارجية ، و بإعتبار الفترة الممتدة ما بين 1970-1979 (فترة المخططات التنموية)، فإن الموارد الداخلية لم تكن قادرة على تمويل الحجم الضخم من الإستثمارات المخططة في هذه الفترة ، مما إستدعى الأمر الإعتماد

*- معدل التبادل التجاري يحسب سنويا و يقارن بنسبة معنية كمرجع(قيمة المؤشر=100)ويودي إرتفاعه إلى التحسن في معدل التبادل التجاري و العكس صحيح = مؤشر أسعار السلع المصدرة /مؤشر أسعار السلع المستوردة.

على الفوائض المحققة من خلال عملية الصادرات و التي كانت معظمها(98%) من المحروقات وإرتباط أسعارها بتقلبات الأسواق الدولية التي غالبا ما تكون في غير صالح البلد المصدر، وأيضا أسعار السلع والتجهيزات المستوردة.إن هذه التغييرات تمكن من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (27)

تطور معدلات التبادل التجاري في الجزائر

1978	1977	1976	1975	1974	1973
74	80,6	78,6	76,3	100 (سنة الأساس)	51

المصدر :Benachenhou ,a.L experience algerienne de developpement 1962-1982.alger :opu.p91

الشكل رقم (17)

تطور أسعار البترول و صادرات و واردات السلع و الانفتاح الخارجي (% PIB) في الجزائر

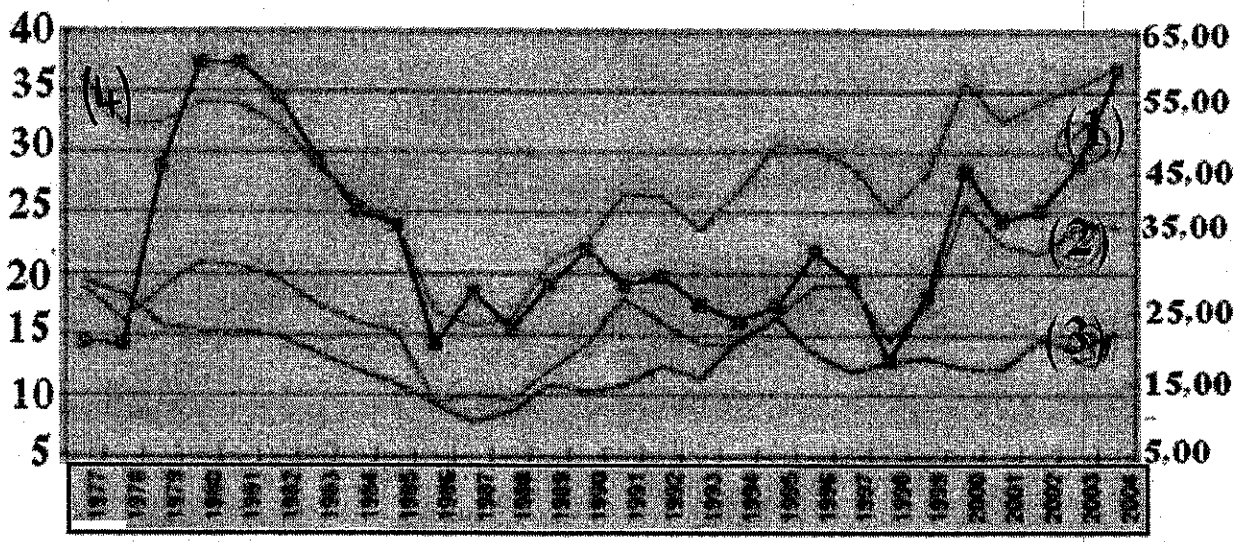

(3) واردات السلع (2) صادرات السلع(% GDP)

الانفتاح الخارجي (4) (1) أسعار البترول (منحنى اليسار)

المصدر: FEMISE 2005. Profil pays ALGERIE. France : Institut de la méditerrannée Janvier 2006, p.126

الشكل السابق و بالمقارنة مع الجدول السابق، يظهر مدى الإرتباط الوثيق بين تدهور معدلات التبادل التي هي ليست في صالح الجزائر تبعا لتقلبات أسعار البترول، ماعدا سنة1974 و1979 اللتين شهدتا تحسن في هذا المعدل ، وبالتالي يبقى حجم المديونية مرتبط بأسعار البترول لكونها المؤشر الوحيد حول مدى إستطاعة الدول تحقيق فوائض مالية لأجل سدادها .

II-2-2- الأسباب الظرفية :

زيادة على الأسباب الهيكلية السابقة الذكر ، فإن القروض الخارجية لها أسباب ظرفية سواء شروط الإقراض الخارجي، تغيرات أسعارالصرف، النمو الديموغرافي ،التصحيحات الداخلية (متعلقة بالمؤسسات العمومية ، و إحداث تشريعات تتماشى مع المرحلة الإنتقالية للإقتصاد الجزائري) ، والخارجية (تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي)، ولأجل فهم مدى تأثير هذه العوامل الظرفية سوف ندرج العناصر التالية :

II-2-2-1- شروط الإقراض الخارجي :

نظرا لطبيعة البرامج المسطرة في إطار المخططات التنموية الجزائرية، و التي كانت ذات آجل متوسط، تتراوح ما بين 3 و 5 سنوات ، فإن ذلك إستوجب الحصول على القروض الخارجية بسرعة كبيرة بغض النظر عن شروطها (مدة الإستحقاق و الفوائد)، الأمر الذي لايتحقق في الغالب، إلا في إطار القروض الخارجية التجارية، وبطبيعة الحال فإن نسب فوائدها تكون مرتفعة و أيضا مدة إستحقاقها وجيزة ، و هذا بالمقارنة مع نظيرتها القروض التي تدخل في اطار المعونات الخارجية ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (28)

تطور شروط الإقراض الخارجي للديون المتوسطة والطويلة الأجل(ملايير الدولارات)

التفاصيل	1970	1980	1990
الدائنون الرسميون			
■ حجم القروض الخارجية	0,485	3,495	5,712
■ الفوائد (%)	2,8	7,7	7,1
■ المدة (سنوات)	23,2	17,6	16,3
الدائنون الخواص			
■ حجم القروض الخارجية	0,454	13,545	20,684
■ الفوائد (%)	6,4	8,4	8,9
■ المدة (سنوات)	9,8	9,1	6,2
حجم القروض الخارجية المتوسطة والطويلة الآجل	0,939	17,040	26,396
القروض الرسمية /القروض المتوسطة والطويلة الآجل	% 51	% 20	% 21
القروض الخاصة/القروض المتوسطة والطويلة الآجل	% 49	% 80	% 79

المصدر: إنشاء الجدول إنطلاقا من معطيات البنك الدولي
Banque Mondiale .WORLD Debt Tables 94-95, p.p 6-9

إن تحليل هذا الجدول يظهر مدى سيطرة القروض الخارجية الخاصة في تمويل النشاط الإقتصادي، و أيضا شروطها التي تتقارب مع نظيرتها الرسمية ، بحيث نجدها تتراوح ما بين 6 % و 9 %، و مدة إستحقاق مابين 6 و10 سنوات ، و في المقابل القروض الرسمية تتراوح نسبتها ما بين 2 % و 7 %، و مدة إستحقاق مابين 16 و23 سنة.

و من هنا يتبين لنا أن حتى القروض الرسمية تتقارب من حيث الشروط مع القروض الخاصة و التي في مجملها تعتبر الشروط التي منحت بها عنصر خطر و بالفعل ما حدث ذلك في إرتفاع حجم المديونية الخارجية .

II-2-2-2: تغيرات أسعار الصرف :

إن أغلب صادرات الجزائر(98%) تتعلق بالمحروقات و أغلب المداخيل تحصليها بعملة الدولار، الأمر الذي يجعل هذه المداخيل عرضة للتغيرات السريعة سواء بالإرتفاع أوالإنخفاض نتيجة لتغيرات أسعار الصرف و الجدول التالي يبين حجم هذه التغييرات .

الجدول (29)

تغييرات أسعار الصرف (1974-1997) في الجزائر

السنوات	التغييرات في سعر الصرف و آثارها
إبتداء من 1974	معدل صرف الدينار الجزائري كان يرتبط بسلة النقود ، وسجل إرتفاع محسوس بـــ50% في الفترة(1980-1985) مما قلل تنافسية الصادلرات خارج المحروقات
إبتداء من 1986	تعرض الإقتصاد الجزائري لصدمة نتيجة إنخفاض أسعار البترول بحيث إنخفض الدينار 31% بالمقارنة مع سلة النقود و هذا في الفترة ما بين 1986-1988، أما مابين 1989-1991 إنخفض الدينار بأكثر من 200 %.
إبتداء من 1991	إنشاء مجلس القرض و النقد و في 1991، ثم تخفيض الدينار بـ100%.
سنة 1994	قيام السلطات بتطبيق برامج التصحيح الأمر الذي أدى إلى تخفيض الدينار مرتين و في نفس سنة 1994 (70 %).
إبتداء من 1995	محاولة السلطات الوصول إلى معدل صرف مستقر.
سنة 1997	قابلية تحويل الدينار لإغراض العمليات التجارية و هذا ما جعل معدل الصرف الرسمي يتقارب مع نظيره في الإقتصاد الموازي (بفارق 25 %).

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من :

FMI:«Questions choisies».Rapport du FMI, N°05/52, Mai 2006, Washington,DC.p.p , 82-83

إن أثر تغيرات سعر الصرف يمكن ملاحظة آثارها على المديونية الخارجية من خلال التحليل الذي قام به الرئيس الحكومة الأسبق«أحمد بن بيتور» بحيث أشار إلى:« أن الزيادة في مخزون الديون الخارجية المسجلة في الفترة ما بين 1986-1990 تم تفسيرها بإنخفاض الدولار الأمريكي بالمقارنة مع العملات الأخرى ، و العكس سجل ما بين 1980-1984 ، أين سجل إنخفاض مخزون هذه الديون من 17 مليار $ سنة 1980 إلى 14 مليار $ سنة 1984 و هذا كنتيجة لتغيرات أسعار الصرف بحيث إنتقل من (1$ = 5 FF) إلى (1$ = 10 FF) و في المقابل إرتفاع خدمة المديونية من 25 % سنة

1980 إلى 37 % سنة 1984 » [246] .

إن إستمرار إنخفاض الدينار بالمقارنة مع سلة العملات خصوصا من الفترة 1986-1997 كانت آثاره واضحة في زيادة حجم المديونية الخارجية.

II-2-2-3: عامل النمو الديموغرافي :

إن زيادة نسبة النمو الديموغرافي تؤدي لامحالة إلى زيادة الحاجيات الإستهلاكية ، وبالتالي في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي فإنه يتم اللجوء إلى الواردات و التي تتطلب إستعمال المداخيل من العملة الصعبة مما يساهم في إرتفاع المديونية الخارجية في ظل ضعف هذا الجهاز(الإنتاجي) و التقلبات التي تعرفها أسعار البترول، إنخفاض الإدخار نتيجة لوجود لإرتفاع في السكان التابعة (السكان أقل من 15 سنة أو أكثر من 64 سنة) ، وهذا ما يمكن قياسه بنسبة الفئة التابعة على فئة السكان في العمل و كلما إنخفضت هذه النسبة إلى أقل من 100 ، دل على إرتفاع الفئة القادرة على التشغيل و من جهة إمكانية تحقيق فوائض إدخارية للفئة النشيطة والجدول التالي يبين هذه الوضعية في الجزائر.

الجدول رقم (30)

تطور معدل التبعية في الجزائر(1965-2035)

سنوات	1965	1970	1980	1990	2000	2005	2010	2015	2020	2025	2030	2035
معدل التبعية	99	110	102	85	65	55	49	48	46	44	43	43

المصدر : Femise 2005 , Op. Cité p.3

من الجدول السابق يلاحظ من خلال السنوات 1965-1970 -1980 و حتى 1990 يرتبط معدل هذه السنوات بإرتفاع حجم المديونية الخارجية إذ يترواح حسب السنوات السابقة مابين 99 ، 110 ، 102 و 85. و لكن إبتداء من سنة 2000 إنخفض هذا المعدل نتيجة للمرحلة التي تعرفها الجزائر «مرحلة الإنتقال الديموغرافي» أي التراجع في النمو الديموغرافي.

[246]- Pierangelo,Catalanos ,et Abdelkader ,Sid Ahmed (EDITOR).La dette contre le developpement : Quelle stratégie pour les peuples méditerraneèns .Paris : Publi Sud, 1999, p.p201-2003

II-2-2-4: قيام بتصحيحات داخلية و خارجية للإقتصاد : تبعا للتغيرات التي شهدها الإقتصاد نتيجة للتقلبات في أسعار البترول وإنعكاساتها، تمت هناك عدة محاولات للتصحيح الداخلي في إطار مرحلة الإقتصاد المخطط (إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية ، الإستقلالية) و أخرى في إطار تحضير عملية الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق (الخوصصة ، وضع قوانين تنظيمية في إطار البنوك، التجارة و غيرها) و أيضا التصحيحات الخارجية (برامج التصحيح الهيكلي) ، لا شك أن هذه الإصلاحات هي نتيجة لثقل المديونية الخارجية من جهة و من ناحية أخرى محاولة إعادة تنظيم تمويل النشاط الإقتصادي في ظل إرتفاع النفقات العمومية و تراجع الإيرادات العامة وبالأخص الجباية البترولية نتيجة لتغيرات أسعار البترول على المستوى العالمي في منتصف الثمانينات ، إن هذه الإجراءات التصحيحية ستكون محل تفصيل من خلال العناصر القادمة .

II-3- المطلب الثالث : القروض الخارجية و أزمة الديون 1986: سوف نعالج من خلال هذا المطلب ، تفسير كيفية نشأة الأزمة في سنة 1986 و أهم إنعكاساتها و طرق معالجتها من قبل السلطات الجزائرية و ذلك في الفترة الممتدة مابين1986 و1993،السنة التي سبقت إعادة الجدولة للديون الخارجية و تطبيقات برنامج التصحيح الهيكلي.

II-3-1: تفسير نشأة الأزمة : يعتمد الإقتصاد الجزائري في الأغلبية على مداخيل الريع البترولي ، و أي تغيرات تحدث على أسعار البترول على المستوى العالمي تنعكس مباشرة على الإقتصاد الوطني ، هذه التغييرات يمكن إبرازها من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (18)

تطورات أسعار البترول في الجـــــزائر (1970-2002)

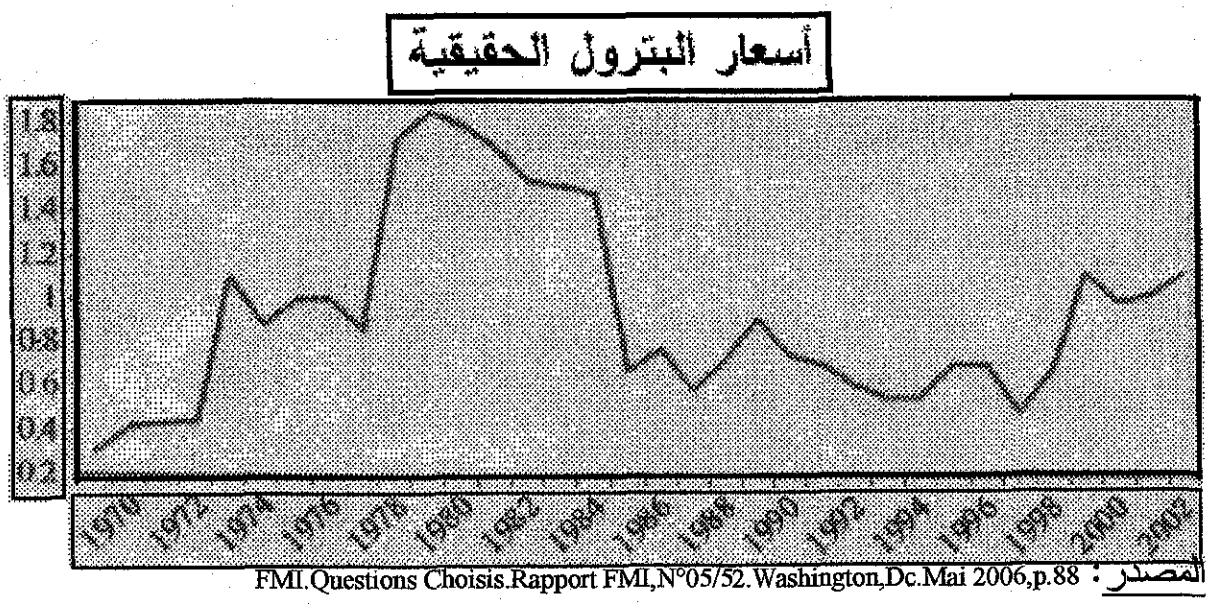

المصدر : FMI.Questions Choisis.Rapport FMI,N°05/52.Washington,Dc.Mai 2006,p.88

إن القراءات الأولية للشكل السابق ، تدل على أن أسعار البترول ، شهدت أربع فترات للإرتفاع في تاريخ الإقتصاد الجزائري و هي على التوالي (1974-1979- 1989- 1999) ، إن السنتين 1974 و1979 ، تناسبت الزيادة فيهما بتنفيد المخططات التنموية(الرباعي الأول والثاني)،والتي تدخل في إطار إستراتيجية الصناعات المصنعة ، زيادة على تجديد قطاع المحروقات من خلال ما يعرف « مخطط (VALHYD)» ، لكن بحلول سنة 1986 شهدت إنهيار أسعار البترول إلى أقل من 13 $ للبرميل ، الأمر الذي نتج عنه بروز ما يعرف « مشكلة المديونية الخارجية» التي أبرزت فشل إستراتيجية التصنيع في الجزائر»، و هذا ما يمكن تفسيره من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (31)

وضعية الديون الخارجية الجزائرية بملايير الدولارات (1980-1993)

التفاصيل	السنوات								
	1980	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي مخزون الديون الخارجية	19,365	22,651	24,410	26,040	27,097	27,858	28,199	26,813	25,757
صافي الحساب الجاري	3,242	-3,435	39	-1,903	-1,030	1,352	2,398	1,298	1,014
الإحتياطات الدولية	7,064	3,843	4,343	3,191	3,086	2,704	3,460	3,818	3,656
خدمات الديون الخارجية	4,084	5,153	5,446	6,541	7,082	8,894	9,168	9,303	9,146
وضعية أسعار البترول* (بالزيادة أو النقصان)	+	-	-	-	-	+	+	-	-

المصدر : Banque mondiale : WORLD Deb Tables 94-95 .Op .cité, p.p 6-9

* إستنتاج التغيرات إنطلاقا من الشكل رقم (18)

إن المعطيات المذكورة في الجدول أعلاه ، و عن طريق مقارنة معطيات سنة 1980 بنظيراتها 1986 و إلى غاية 1993 (السنة التي سبقت بداية إعادة جدولة الديون الخارجية وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي) ، تدل على التغيرات في الإتجاه السلبي لكل من حجم الديون الخارجية ، خدماتها ، صافي الحساب الجاري و الإحتياطات الدولية ، ولهذا فسنة 1986 كانت بمثابة الكاشف الحقيقي لمدى فشل إستراتيجية التصنيع ،و إرتباط الإقتصاد الجزائري بالريع البترولية، الأمر الذي إستوجب قيام السلطات بتصحيحات داخلية و خارجية سواء في إطار مرحلة الإقتصاد المخطط أو المرحلة الإنتقالية ، وهذا ما سوف نبينه من خلال العناصر المقبلة.

II-3-2آثار الأزمة من خلال مؤشرات المديونية الخارجية :

إن أهم المؤشرات لإبراز مدى تأثير القروض الخارجية على الإقتصاد الوطني، يمكن إستنتاجها من خلال الإحصائيات الرسمية و التي يمكن حصرها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (32)

مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية % (1980 و 1986 إلى 1993)

التفاصيل	السنوات								
	1980	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
مخزون الديون الخارجية/ الدخل الوطني الإجمالي(%)	47,1	37,1	38,7	45,9	51,1	48,2	68,7	63,2	57,4
مخزون الديون الخارجية/ صادرات السلع والخدمات(%)	129,4	268,4	243,2	297,7	256,5	202,2	213,5	205,2	216,2
خدمات الديون الخارجية/ صادرات السلع والخدمات(%)	27,3	61,0	54,3	74,8	66,3	63,9	67,4	71,2	76,9

المصدر : الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات

Banque mondiale : WORLD DebtTables 94-95 .Op .cité, p.p 6-9

إن القراءات الأولية للجدول السابق تشير إلى:

- أولا : **أثر الديون الخارجية على الدخل الوطني الإجمالي:**

يلاحظ من الجدول السابق أن الديون الخارجية تلتهم الجزء الأكبر من الدخل الوطني الإجمالي و الذي يمثل قيمة جميع السلع و الخدمات المعروضة في السوق خلال فترة زمنية معينة زيادة على فائض الصادرات على الواردات وهذا ما يدل على إعتماد الإقتصاد الجزائري على التمويل الخارجي في تمويل إحتياجات الإقتصاد الوطني التي أصبحت تتزايد سنة بعد سنة و خصوصا بعد أزمة 1986 .

- ثانيا : **أثر الديون الخارجية على الصادرات:**

إن الجدول السابق أيضا يبين تفوق الديون الخارجية بالمقارنة مع قدرات الجزائر التصديرية و هذا خصوصا بالسنة 1986 و وصلت إلى أن تضاعفت إلى ثلاثة مرات حجم الصادرات ، وهذا ما يجعل الإقتصاد الوطني في وضعية حرجة لكون أن جل الثروات الوطنية مرهونة بالديون الخارجية .

- ثالثا : **أثر خدمات الديون على الصادرات :**

إن النسبة التي يضعها الدائنون (نادي باريس و لندن) ، الإقتصاد يكون في وضعية غير مريحة إذا تجاوز بهذه النسبة 30 % ،و بملاحظة نفس الجدول السابق فإن هذه النسبة

وصلت 61 % سنة 1986(سنة الأزمة)وبنسب متغيرة إلى غاية 1993، أين وصلت76,9 % الأمر الذي حتم على السلطات الدخول في مفاوضات لأجل إعادة الديون الخارجية لأول مرة في تاريخ الجزائر سنة 1994، كما سوف نبينه فيما بعد.

II-4- المطلب الرابع : طرق معالجة الأزمة:

لقد تعددت طرق معالجة الأزمة سواء منها التي تمت في إطار الإقتصاد المخطط ،أو تلك وضعت لأجل تهيئة الإقتصاد الجزائري للمرحلة الإنتقالية ، بالإضافة إلى التصحيحات الخارجية المفروضة من طرف الدائنين والهيئات المالية الدولية وبالأخص صندوق النقدالدولي.

II-4-1: محاولات التصحيح الداخلي (1986-1993) :

خلال الفترة الممتدة ما بين 1986 إلى 1993 ، السنة التي سبقت إعادة الجدولة، شهد الإقتصاد الجزائري عدة محاولات للإصلاح على مختلف الأصعدة ، سواء منها ما تعلق بالإقتصاد الكلي ، أو الجزئي ، هذه التصحيحات يمكن حصرها في العناصر الموالية :

II-4-1-1: إصلاحات متعلقة بالمؤسسات الإقتصادية العمومية:

قبل سنة 1986 ، شهدت هذه المؤسسات ، بعض الإصلاحات تعلقت في البداية بإعادة الهيكلة العضوية و المالية ، وهذا في إطار الأهداف المسطّرة من خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) وكان الغرض من ذلك هو التحكم في تسيير الشركات الوطنية من خلال تقسيمها إلى وحدات ذات حجم أصغر،يراعي فيها الجانب التخصص في نشاط إقتصادي معين ، ولكن هذه العملية لم تحقق الهدف المرجو منها ، نظرا لعدة أسباب منها : [247]

- تدخلات الإدارة المركزية في الإدارة الداخلية مما أثر على إستقلالية المؤسسة في التخطيط.
- عدم وجود سياسة تشغيل واضحة، من حيث تحديد الأجور، التشغيل، غياب طرق التسيير الحديثة ...إلخ.
- ضعف المردودية في الجهاز الإنتاجي،ما عدى بعض الحالات المحدودةللمؤسسات الصناعية.
- عدم الإهتمام بنظام المعلومات، سواء بين المؤسسة و المركز، أو حتى داخل المؤسسة في حدداتها.

[247]- ناصر،دادي، عدون .إقتصاد الجزائر المستقلة .الجزائر:دار المحمدية، الطبعة الأولى ،1998، ص.193.

إن الأسباب السابقة الذكر، أدت إلى محاولات السلطات المركزية إلى إعادة تنظيم هذه المؤسسات ، وفق إستراتيجية جديدة تعتمد على مفهوم جديد يكمن في إستقلالية المؤسسة الإقتصادية العمومية و هذا في ظل الظروف الإقتصادية ، السياسية و الإجتماعية التي مرت بها البلاد في الفترة الممتدة ما بين (1986-1993)، وكان الغرض من هذا الإصلاح الجديد هو وضع« صناديق المساهمة » والتي أوكلت إليها مهمة القيام بإستثمارات إقتصادية لحساب الدولة من خلال المساهمة في رأس المال المؤسسات الإقتصادية العمومية و بالتالي فمهمتها تكمن في[248] :

- التدخل في إعداد و متابعة تنفيد خطط المؤسسة بواسطة ممثليها في مجلس إدارتها.
- تلعب دور المراقبة الإستراتيجية .
- تسمح بضمان و الحفاظ على حصص الدولة من خلال عملية التعويض بين المؤسسات التي لديهافوائض والمؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية.
- دراسة وتنفيد كل الإجراءات التي تتعلق بتشجيع التوسع الإقتصادي و المالي للمؤسسة الإقتصادية العمومية

إن هذه الإجراءات لم تؤدي إلى النتائج المرجوة منها إلا بعض الإستثناءات التي يمكن ملاحظتها من هنا و هناك، والسبب يرجع إلى الوضعية الحرجة للإقتصاد الجزائري، من خلال إرتفاع حجم الديون إلى 25,757 مليار$ ، و خدماتها وصلت إلى 9,146 مليار$ ، في حين أن صادرات الجزائر بلغت 11,894 مليار$ نظير واردات وصلت إلى 11,524 مليار$ و هذا في سنة 1993، و دائما حسب إحصائيات البنك الدولي ، الأمر الذي أدى بالسلطات بالقيام بتصحيحات أخرى لا سيما التفكير لاجل الشروع في خوصصة هذه المؤسسة إبتداءا من الفترة 1995 .

II-4-1-2: إصلاحات مؤسسية:

تبعا للأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر من خلال مظاهرات أكتوبر 1988، سبب إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين،أجبرت السلطات الجزائرية القيام بإصلاحات دستورية من خلال إحداث دستور 1989 لأجل تحضير الإقتصاد الجزائر لمرحلة جديدة ، أي الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر ، وبالتالي تم فتح المجال أمام التعددية الحزبية ، ولكن

[248]- ناصر،دادي، نفس المرجع السابق ، ص.202

ذلك لم يحقق الأهداف المرجوة نظرا للأحداث السياسية (1991) ،و دخول الجزائر في فترة عرفت بالعشرية السوداء،الأمرالذي أدى إلى إحداث تعديلات جديدة على الدستورفي سنة1996.

II-4-1-3- إصلاحات تتعلق بقطاع البنوك:

لقد أولت السلطات الجزائرية أهمية لإستخدام المدخرات الخاصة، و ذلك من خلال قانون 1986والدي يتعلق بإستخدام النقود كوسيلة للقروض و التنمية ، وبالتالي إمتصاص النقود المتداولة خارج الأوعية الرسمية ، وفي سنة 1990 تم إصدار « قانون النقد و القرض » الذي من جملة الإجراءات المتخدة من خلاله : تحرير البنوك من قيودها الإدارية و تركيز السلطة النقدية في « بنك الجزائر» ،وأيضا فتح المجال أمام البنوك الخاصة .

II-4-1-4 - إصلاحات القطاع الفلاحي :

نظرا للوضعية المالية الحرجة في بداية سنة1986 أدت بالابطاء من عمليات القروض الموجهة إلى القطاع الفلاحي ، وهذا ما كان له آثار سلبية على مستوى تمويل المدخلات [249] (التجهيزات الفلاحية و التي تشكل النصيب الأكبر) ،هذا ما أدى إلى إصدار قوانين تتعلق بهذا القطاع، ونجد دلك من خلال قانون1990 ،والذي يتيح للمالكين الذين أممت أراضيهم في إطار الثورة الزراعية، بإمكانية إسترجاع أراضيهم .

II-4-1-5 - إصلاحات القطاع التجارة :

تميز الإصلاح في هذا القطاع بتحرير الأسعار (حسب قانون العرض و الطلب) ،وهذا بإستثناء بعض المنتجات الأساسية مثل : الحبوب والحليب و مواد أخرى، كانت تحدد وفقا قانون المالية الصادر كل سنة، زيادة على ذلك تحرير التجارة الخارجية من إحتكارالدولة ،وفتح المجال أمام المستوردين الخواص ،و السماح لهم بالقيام بتحويلات العملة لدى البنك، و هذا في إطار قانون النقد و القرض لسنة 1990 .

II-4-1-6 - إصلاحات متعلقة بقوانين العمل:

تم إحداث قانون سنة 1990 و المتعلق بعلاقات العمل ، والذي عوض القانون الأسبق «القانون العام للعامل 1978» ، و هذا القانون يسمح بوضع : إتفاقيات جماعية داخل المؤسسة بكل حرية من حيث الأجور، التشغيل، الإقالة، ترتيب مناصب العمل ، التمثيلات النقابية وأيضا

[249] Benachenhou,Mourad.Réformes économiques :Dette et démocratie.Alger :Ed.Echrifa.pp.8-9

حق الإضراب و الذي أقر أيضا من خلال دستور 1989.

II-4-1-7: إصلاحات متعلقة بقوانين الإستثمار:

إن أهم الإصلاحات في هذا الميدان هو إدخال عدة تعديلات على قوانين الإستثمار الذي كانت لا تشجع من قبل ،الإستثمار الخاص و أيضا الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا في إطار ما يعرف بشركات الإقتصادية المختلط حسب قانون 1982، و الذي كان يستثني قطاع المحروقات ، إلا أن القانون الصادر في 1991 الذي فتح المجال للإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات ، ثم قوانين أخرى لاحقة صدرت في 1993، مكنت من فتح المجال أكثر أمام الإستثمار الأجنبي و القطاع الخاص و أيضا بنفس الموازات مع قانون النقد و القرض(1990) و بالخصوص في المادة رقم 188:« يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات إقتصادية مخصصة للدولة أو المؤسسة المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني ، يحدد مجلس النقد والقرض بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجيات الإقتصاد الوطني في مجال :

- إحداث و ترقية الشغل.
- تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين.
- شراء وسائل تقنية و عملية الإستغلال الأمثل محليا لبراءات الإختراع و العلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر طبقا للإتفاقيات الدولية.
- توزان سوق الصرف » .

إن موضوع الإصلاحات في ميدان الإستثمار ستكون محل تفصيل، و بالأخص الإستثمار الأجنبي المباشر خلال المبحث الثالث و الأخير من هذا الفصل .

II-4-2 : دور الهيئات المالية الدولية والدائنين في معالجة الأزمة :

إن فشل إستراتيجية التنمية في الجزائر ، دلت على أن الإقتصاد الجزائري دو طابع «ريعي» أي يعتمد في تمويله على المداخيل البترولية (98%) و بالتالي فتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية (الإنخفاض في الأسعار) تعرض الإقتصاد الجزائري لأزمات مالية لا سيما في مجال: تسديد الديون الخارجية و خدماتها، و في مجال توفير السلع و الخدمات المستوردة وعلى الميزانية العمومية للدولة ، و هذا ما حدث فعلا خصوصا في الفترة الممتدة

ما بين1989 و 1998 ، الأمر الذي دفع الجزائر إلى إمضاء عدة إتفاقيات مع مؤسسات «بروتون و ودز » لأجل الحصول على قروض جديدة، مع الإلتزام في الوقت نفسه ببرامج تصحيحية ، و لكن كل ذلك لم يكفي لتحسين الوضعية ، الأمر الذي أجبر السلطات من طلب إعادة الجدولة الديون الخارجية من طرف دائنيها ، إن هذه التطورات يمكن إبرازها من خلال العناصر الموالية .

II-4-2-1: أوضاع الإقتصاد الجزائري ما بين (1989-1993) :

إن وضعية الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، بالنظر إلى مؤشرات المديونية الخارجية لنفس الفترة إنطلاقا من الجدول رقم (32) السابق يلاحظ ، بالتوافق مع السنوات التي أبرمت فيها الجزائر إتفاقيات التصحيح الهيكلي مع (FMI) و (BM) ،لأجل الحصول على قروض جديدة لتجاوز مشكلة السيولة التي تعاني منها البلاد ، نتيجة إرتفاع خدمات الديون الخارجية ، و إنخفاض الناتج الوطني الإجمالي ، و تراجع الصادرات بالمقارنة مع إرتفاع الواردات ، إن هذه الوضعية أدت إلى تراجع النمو الإقتصادي بشكل خطير ، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (19)

الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الإقتصادية في الجزائر (1980 – 2005)

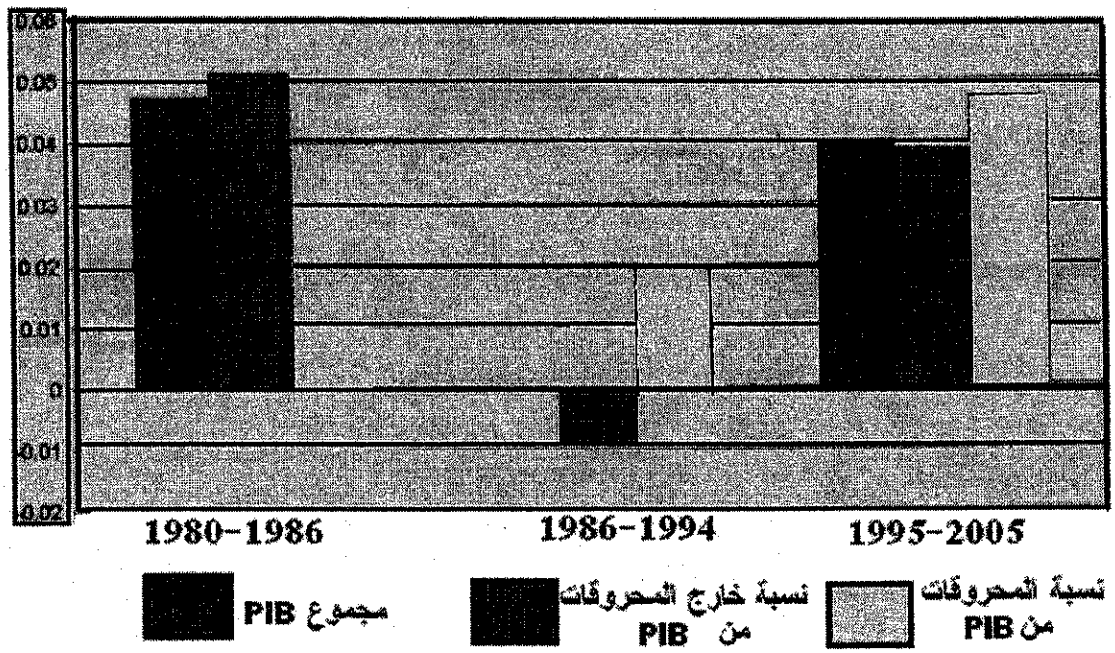

المصدر: FMI. Algérie questions choisies .Washington, Dc : Rapport dų FMI, 2007 N° 07 / 61, 2007, p.4

إن تحليل الشكل السابق، يدل مدى إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، الذي تراجع بشكل كبير بالمقارنة مع السنوات السابقة ، و أيضا عدم فاعلية القطاعات، الأخرى خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و ذلك للفترة الممتدة ما بين (1980- 1994) ، و هذا في ظل تراجع المداخيل البترولية .

إن الوضعية السابقة كانت نتيجة : إ مضاء الجزائرلأربع إتفاقيات مع مؤسسات «بروتون وودز» حسب السنوات التالية : (1989-1991-1994-1995) ، لتجاوزالأزمة من خلال تحسين صورة الجزائر أمام الدائنين و إمكانية إعادة الجدولة ، وهذا ما سوف نبينه بشيء من التحليل من خلال العناصر الموالية .

II-4-2-2 - دور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

لأجل تجاوز أزمة السيولة التي عرفتها الجزائر، و تفادي إعادة الجدولة، تقربت السلطات الجزائرية من هاتين الهيئتين لأجل الحصول على قروض جديدة ، ولكن مقابل ذلك كان تحت شروط صعبة، تجبر هذه السلطات على القيام بتصحيحات للإقتصاد الوطني، لأجل تأهيله لعملية الإنتقال، من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق ، إن عدد الإتفاقيات المبرمة كان عددها أربعة، سوف نبرزها من خلال العناصر الموالية .

II-4-2-2-1-إتفاق التثبيت (21 ماي 1989) : ([250])

إن ميزة هذا الإتفاق ، هو محاولة السلطات الجزائرية لإبرامه (Stand by agrement) في سرية تامة،وإستطاعت الجزائر بموجبه الحصول وبسرعة على قرض : 600.000.000$ و بمعدل فائدة أقل مما هو معمول به في الأسواق المالية الدولية، و لمدة إستحقاق طويلة، وهذا ما مكن بإعادة الثقة لدائني الجزائر ، كون أن القرض الذي منحه FMI هو بمثابة مساندة للسياسة الإقتصادية المعتمدة في الجزائر،زيادة على ذلك حصلت الجزائرعلى قرض من(BM) لنفس الفترة و بالتالي مجموع ما حصلت عليه الجزائر يمثل ما مقداره 1,9 مليار$.

إن الإصلاحات التي أدخلت على الإقتصاد و بتوجيه من FMI تزامنت مع الحكومة الجديدة « حمروش 1999» و الإجراءات التي قامت تمحورت أساسا حول :

- محاربة التضخم.

[250] Benachenhou,Mourad.Réformes économiques : Dette et démocratie.Alger :Ed.Echrifa.pp.119-121

- وضع ميكانيزمات إقتصاد السوق .
- تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر .
- إنعاش النمو الإقتصادي و الإستثمار .
- خلق مناصب الشغل .
- توفير الحاجيات الأساسية للمواطن .

و لكن هذه الإجراءات لم تحسن من الأقتصاد ، و إضطرار السلطات إلىالبحث عن تمويل جديد و إمضاء إتفاق تثبيث ثاني مع هذه الهيئات .

II-4-2-2-2: إتفاق التثبيث (3 جوان 1991): [251]

وافق مجلس إدارة (FMI) على منح قرض لأجل تمويل ميزان مدفوعات الجزائر، وأيضا (BM) الذي أخر منح قرضه إلى غاية تعيين الحكومة الجديدة « حكومة أحمد غزالي» لأجل ضمان موافقة هذه الحكومة لشروطه ، وبالتالي فقيمة القرض كانت حوالي 300(DTs) أي ما يعادل 403 مليون $ من طرف(FMI) و350 مليون $ من طلرف (BM) ، و لقد تم توزيع هذه القروض على دفعات (4 دفعات) ، بحيث الدفعة الرابعة لم يتم صرفها نظرا لعدم قيام الحكومة في رفع الدعم على المواد الأساسية و نظرا للظروف السياسية التي سادت البلاد آنذاك (توقيف المسار الإنتخابي) و أيضا إستقالة الحكومة (أوت 1992) .

إن هذه الظروف لم تحسن من وضعية الإقتصاد الوطني الأمر الذي دفع الجزائر إلى طلب تمويل جديد و إمضاء إتفاق تثبيث رابع .

II-4-2-2-3: إتفاق التثبيث (27 ماي 1994) :

بموجب هذا الإتفاق تحصلت الجزائر على قرض يعادل 270,7(DTs) من FMI وهذا نظير إلتزامها بالقيام بتنفيد برامج الإستقراروالتصحيح الهيكلي تتمحور نقاطهالرئيسية حول[252]:

- معدل و نظام الصرف (أهم إجراء تخفيض الدينار 7 %) .
- تحرير التجارة و المبادلات.
- سياسة الأسعار (أهم إجراء تحرير الأسعار).

251- Benachenhou,Mourad.Réformes économiques : Dette et démocratie.Alger :Ed.Echrifa.p.131

252- Belhimer,ammar.la Dette exterieure de l algerie.Alger : Casbah, 1998, p.p 214-215

- السياسة الجبائية (أهم إجراء تعميم TVA لجميع السلع)
- الشبكة الإجتماعية (أهم إجراء و ضع جهاز للتأمين على البطالة)
- القطاع المالي و معدل الفوائد(أهم إجراء فتح المجال أما البنوك الخاصة،والتأمين الخاص).
- المؤسسات العمومية والخوصصة(أهم الإجراءات إبرام الحكومة لعقود النجاعة مع هذه المؤسسات، إنشاء مجلس الخوصصة، قانون الإستثماروفتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية).

إن هذه الإجراءات دفعت الجزائر إلى طلب تمويل جديد ، وبالفعل حصلت على ذلك مع إلتزام الجزائر بإعادة جدولة ديونها ، الأمر الذي لم تستطع تفاديه .

II-4-2-2-4 - إتفاق التمويل الموسع (23 ماي 1995) :

إن هدف القرض هو مساندة برنامج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر، و تحت رقابة مؤسسات« بروتون و ودتز » وبالفعل تم الحصول على قرض (1,1693مليارDts)، أي مايعادل 1,8 مليار دولار، مع إلتزام السلطات الجزائرية القيام بتطبيق برنامج للإستقرار و التصحيح الهيكلي للإقتصاد ، فالإستقرار يتعلق : بإتخاد إجراءات في مجال سعر الصرف ، تحرير التجارة الخارجية ،حرية الدفع ، تطهير أو خوصصة المؤسسات العمومية ، تدعيم و حماية الإستثمارات الأجنبية . إن هذه الإجراءات تتمحور حول تحقيق الأهداف التالية :

- نقل معدل النموالحقيقي من 1,1 % (سنة 1994-1995)إلى 3,5 % (سنة 1994-1995)
- تخفيض معدل التضخم السنوي من 35,1 % للفترة (1994-1995) إلى 10,3 % للفترة (1995-1996).
- تخفيض عجز الميزانية العمومية من 2,8 % (سنة94-95) إلى 1,3 % (سنة95-96)
- الهدف العام للبرنامج هو الوصول إلى معدل نمو أكبر من5% ونسبة التضخم أقل من6%.

إن هذه الإجراءات تزامنت و إمضاء الجزائر مع دائنيها إتفاقيات لإعادة جدولة ديونها الخارجية و ذلك إبتداء من سنة 1994 .

II-4-2-3 إعادة الجدولة من طرف الدائنين في إطار نادي باريس و لندن إبتداء من1994:

شهدت الجزائر في بداية 1994 أوضاعا إقتصادية إجتماعية و سياسية جد حرجة، وكانت إحتياطات العملة الصعبة لا تغطي سوى بضع أسابيع الإستيراد ، و كان الحل الوحيد أمام

السلطات هو تقديم طلبا لإعادة الجدولة ، هذا المبدأ الذي كانت تعارضه لمدة طويلة ،لأن قبول إعادة الجدولة يعني الإعتراف بالتسيير السيء للإقتصاد الوطني ، وهذا بالفعل ما تم من خلال رسالة النية لحكومة « رضا مالك» بتاريخ 10 أفريل 1994 و التي تمشي في هذا المجال والمقدمة إلى FMI ،لكون أن الدائنين(نادي باريس و نادي لندن)يشترطان قبل فتح مفاوضات مع المدينين لأجل إعادة الجدولة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي وبالفعل هذا ما تم ، و يلاحظ من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (33)

تطور خدمات الديون الجزائرية(1994 – 2003)

السنوات	الفوائد	الأصل	المجموع	خدمة الديون/ مداخيل الصادرات (%)
1994 قبل إعادة الجدولة	1,840	7,120	8,960	93,4
1994بعد إعادة الجدولة	1,390	3,130	4,520	47,1
1995 قبل إعادة الجدولة	1,779	7,114	8,893	70,6
1995بعد إعادة الجدولة	1,796	2,570	4,366	37,8
1996 قبل إعادة الجدولة	1,617	5,331	6,948	50,2
1996بعد إعادة الجدولة	2,256	2,025	4,281	29,6
1997بعد إعادة الجدولة	2,111	2,354	4,465	30,3
1998بعد إعادة الجدولة	1,978	3,202	5,180	47,8
1999بعد إعادة الجدولة	1,719	3,397	5,116	38,8
2000بعد إعادة الجدولة	1,678	2,822	4,500	19,9
2001بعد إعادة الجدولة	1,471	2,993	4,464	22,3
2002بعد إعادة الجدولة	1,228	2,922	4,150	20,8
2003بعد إعادة الجدولة	1,118	3,240	4,358	16,6

المصدر: ONS : Annuaire Statistique de l' Algérie N°21, p.371

من خلال الجدول السابق و الذي يبين المقارنة بنسبة خدمة الديون/مداخيل الصادرات(%)من خلال المقارنات لسنوات(1994–1996) دلت على تخفيض هذه النسبة بالنصف إلى أن وصلت إلى الحدود المعقولة (التي يفرضها الدائنون) وهي أقل من30% إبتداء من سنة2000 إلى غاية أواخر2003 السنة التي سبقت دخول مرحلة جديدة هي التسديد المسبق للديون الخارجية كما سوف نبينه فيما بعد.

II-4-2-4: أوضاع الإقتصاد الجزائري ما بين (1994- 2006):

إن سنة 1994 تعتبر البداية في إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية و بمثابة الإعتراف بالتسيير السّيء للإقتصاد الوطني تجاه الدائنين و الهيئات المالية الدولية ، ولمعرفة مآل الإقتصادالوطني في هذه المرحلة سوفْ ننظرللنتائج الإقتصاديةوالإجتماعية لتطبيق(PAS) ثم بعذ ذلك ، نوضح كيفية تدارك الأثار السلبية على الجانب الإجتماعي من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي الإجتماعي .

II-4-2-4-1: الأثار الإقتصادية والإجتماعية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي :

إن تطبيق(PAS) كانت أثاره واضحة ، فتم تطبيقه بنتائج إيجابية في الجانب الإقتصادي و ذلك بالرغم من ضعف مستوى القطاع الصناعي ، أما من الجانب الإجتماعي فكانت التكلفة ثقيلة على السكان ،إن هذه الأثار يمكن إبرازها من خلال التحليل التالي :

جدول رقم (34)

مؤشرات إقتصادية مختارة للإقتصاد الجزائري (1995-1998)

التفاصيل / السنوات		1995	1996	1997	1998
- رصيد الحساب الجاري	(1)	-2,24	1,25	3,45	-0,91
- رصيد الميزان التجاري		0,16	4,13	5,69	1,51
- الإحتياطات الرسمية	(1)	2,1	4,2	8,0	6,8
- أشهر الإستيراد		2,1	4,5	9,4	7,6
- النسبة من خدمة الدين		22,3	56,3	126,8	133,1
- إجمالي الديون الخارجية	(1)	31,6	33,7	31,2	30,5
- خدمة الديون/ الصادرات (%)		40,5	28,7	29,3	44,8
- الديون الخارجية/ الصادرات (%)		288,9	241,3	209,5	280,1
- خدمة الديون الخارجية		5,106	4,204	4,172	4,421
- إجمالي (PIB)	(1)	41,2	46,9	47,9	47,4
- نسبة الحساب الجاري من PIB .		- 5,4	2,7	7,2	-1,9
- نسبة قطاع المحروقات من PIB .		4,4	6,3	6,0	4,0
- نسبة القطاع الصناعي العمومي من PIB .		(-1,7)	(- 13,4)	(- 7,6)	9,2
- نسبة القطاع الصناعي الخاص من PIB .		0,4	0,8	5,0	5,0
- نسبة الإيرادات العمومية من PIB .	(2)	30,6	32,0	33,3	27,6
- نسبة النفقات العمومية من PIB .		30,0	28,2	30,4	31,2
- نسبة القطاعات الأخرى من PIB .		15	21,3	-13,5	11,4
معدل التضخم (%)	(2)	29,8	18,7	5,7	5,0

المصدر: المعطيات مستخرجة من :

(1)-IMF, Staff country Report.N°98/78.Washington,DC,Septembre 1998, p.p.84-89

(2)- Femis 2005, Op.cité, p.p.56-73

إن القراءات الأولية المستخلصة من الجدول السابق تدل على العموم تحسن في المؤشرات الإقتصادية الكلية والجزئية، خلال فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998، و هذا بإستثناء القطاع الصناعي العمومي الذي يبقى دون المستوى المطلوب، و هذا بالرغم من التصحيحات الداخلية (السابق ذكرها) التي قامت بها السلطات العمومية .

أما في مجال الأثار الإجتماعية ، فالتحسن الذي تم تحقيقه على المستوى الإقتصادي، كان لا محالة على حساب الإجتماعي ، ويمكن ملاحظة ذلك :من خلال إرتفاع مؤشرات أسعار الإستهلاك (والتي إنعكست بشكل واضح على القدرة الشرائية للمواطنين) و هذا ما يلاحظ من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (35)

مؤشرات أسعار الإستهلاك في الجزائر (1995-1999) *

التفاصيل	الترجيح%	1995	1966	1997	1998	1999
- المواد الغذائية- المواد غير الكحولية والتبغ	44,1	425,9	510,6	539,7	570,6	577,4
- الألبسة - الأحدية	11,6	306,3	347,7	369,5	388,5	418,4
-السكن - التكاليف	5,6	360,0	454,0	541,5	580,6	597,6
- الأثاث والتجهيزات المنزلية	6,8	305,2	330,2	343,7	354,7	362,8
- الصحة	3,4	410,3	479,2	527,7	556,7	581,8
-النقل/ الإتصالات	11,5	351,2	432,0	452,5	459,8	473,2
- التربية،الثقافة والترفيه	6,5	452,5	520,4	500,5	496,8	482,8
- خدمات أخرى	10,5	441,9	524,3	551,0	590,9	631,8
المؤشر العام	*%100*	*394,6*	*468,2*	*494,9*	*519,4*	*533,1*

المصدر : IMF.Staff Country Report,N°98/78.Washington,RC,p.65

*- مؤشر أسعار الإستهلاك حسب كل سنة الأساس 1989 ، وهو يتكون من 260 سلعة وخدمة وهذا من خلال ملاحظة لعينة 17 مدينة كبرى في الجزائر منتشرة على التراب الوطني .

اما في مجال البطالة فبقيت على نفس المستويات و هذا ما يظهر في الجدول التالي :

جدول رقم (36)

تطور نسبة البطالة في الجزائر (1995- 1998)

التفاصيل / السنوات	1995	1996	1997	1998
- % البطالة	28,1	28,0	28,0	28,0

المصدر : FEMIS 2005,Op Cité p.p 56-73

و في مجال مؤشرات التنمية البشرية فتبقى متوسطة و التي لم تتغير إلا بنسبةقليلة و الجدول التالي يظهر :

جدول رقم (37)

مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1975- 2005)

السنوات / التفاصيل	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
- مؤشرIDH	0,511	0,562	0,613	0,652	0,672	0,702	0,733

المصدر : PNUD. « Figthing climate change,Humain solidarity in divided World » Humain development Report 2007/2008 .United Nations.2007 .p.p 234-240

وتبعا دائما لنفس التقرير المشارإليه في مصدرالجدول السابق فإن الجزائرتصنف في الرتبة 104 من أصل 155 دولة بخصوص مؤشر IDH (سنة2005) ويبقى عدد السكان الذين يعيشون بأقل من 2$ في اليوم ما بين 1990-2005 يشكلون 15 % من السكان ونسبةHPI-1(معدل الفقر البشري) هو 21,5 % .

و خلاصة ذلك ، فما تم تحقيقه هي تحسن في المؤشرات الإقتصادية كان على حساب تدهور الوضعية الإجتماعية للسكان .

II-4-2-4-2: نتائج التصحيحات الإجتماعية إبتداء من 2000:

جاء هذا البرنامج بمبادرة رئيس الجمهورية"عبدالعزيز بوتفليقة" لتصحيح الآثار الإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي بحيث تم تسخير موارد مالية جديدة جد ضخمة لهذا البرنامج قدرت بـــ7,34 مليار $ أي ما يعادل 550,78 مليار دينار جزائري لتمويل البرامج التنموية المحلية والتي تظهر من خلال الجدول التالي : **الجدول رقم (38)**

التقديرات المالية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري(PSRE)2001-2004

المجال	دعـــــــم النشاطات الإنتاجية	التنمية المحلية والبشرية	تدعيم الخدمات العموميةوتحسين إطار الحياة	تنمية موارد الزراعية	السياسات المرافقة	المجموع
المبالغ						
مليار DA	74,5	129	210,5	90,28	46,5	550,78
مليار $	0,99	1,72	2,81	1,20	0,62	7,34

المصدر: Rapport National d'Algérie pour le sommet mondial du développement Durable .Johannesburg 2002. p.p 36-37

إن آثار هذا البرنامج كانت إيجابية و يمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور مؤشرات التنمية البشرية وبعض المؤشرات الأخرى و الجدول التالي يبين هذا التطور.

الجدول رقم (39)

تطور مؤشر IDH وبعض المؤشرات الأخرى في الجزائر (1995 – 2005)

السنوات / التفاصيل	1995	1999	2000	2004	2005
I D H	-	0,695	0,705	0,750	0,761
مؤشر أمل العيش والولادات	0,704	0,763	0,792	0,830	0,827
مؤشر PIBكجزء من القدرة الشرائية	0,640	0,661	0,666	0,708	0,726
مؤشر مستوى التربية	-	0,639	0,659	0,711	0,730

المصدر: CNES. « Rapport National sur le développement humain » PNUD.Algerie,2006,p.20

هذا البرنامج تم تدعيمه ببرنامج تكميلي لدعم النمو(PCSC) للفترة 2005-2009 بغلاف مالي 114 مليار$ من خلال تسطير برنامج جديد للمناطق الأكثر حرمانا في الجنوب والهضاب العليا للجزائر.

II-5-المطلب الخامس : التقويم العام والآفاق المستقبلية للقروض الخارجية :

سنحاول من خلال هذا المطلب الخروج بحوصلة تاريخية حول مدى فعالية إستخدام القروض الخارجية إلى جانب المدخرات المحلية في عملية البناء الإقتصادي ، ثم بعد ذلك الخروج بتصورات مستقبلية لها في ظل التغيرات الحالية التي سيشهدها الإقتصاد العالمي.

II-5-1: التقويم العام:

إن الملاحظات الأولية من خلال الملاحظة التاريخية لإستخدام القروض الخارجية بجميع أنواعها ،بإستثناء قروض المحفظة المالية ، لم يؤدي إلى النتائج ، الذي كان من المفروض بلوغها، وهي المساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ،من خلال تكملها مع رأس المال الوطني، المدخرات المحلية،والشكل التالي يعطينا لمحة مفصلة عن ذلك :

الشكل رقم (20)
القروض الخارجية في الجزائر بين النظرية والتطبيق

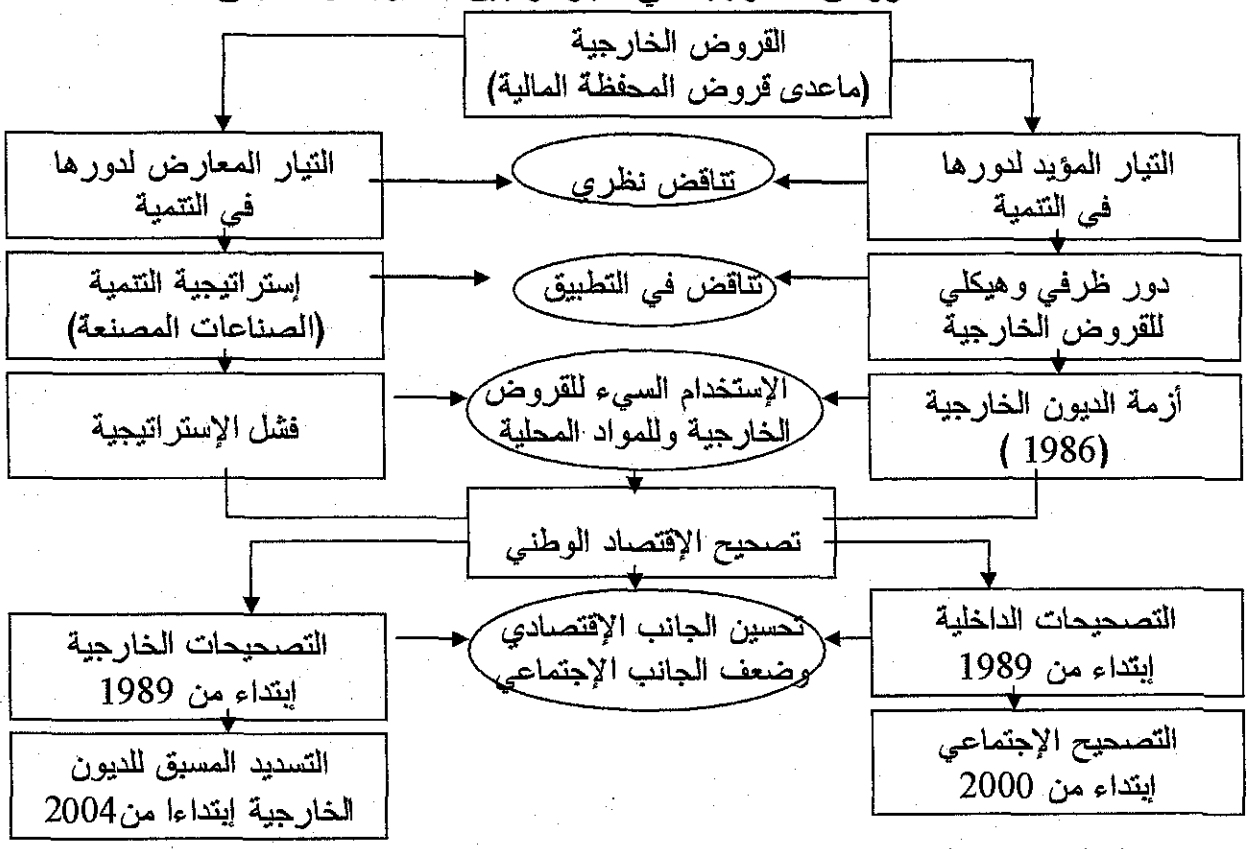

المصدر:الشكل من إنشاء الباحث

إن النتيجة المستخلصة تدور حول ثلاثة نقاط أساسية:

1)- بالرغم من تبني الجزائر التيار المعارض لإستخدام القروض الخارجية في التنمية بإعتبارها تؤدي إلى التبعية الإقتصادية ، فتم إستخدامها تحت دافع تسبيقات مالية تعوض بالمداخيل البترولية لاحقا، إلا أن تقلبات أسعارالبترول العالمية لم تكن تتماشى في نفس الإتجاه.

2)- القروض الخارجية المستخدمة في إطار الإستراتيجية، تحولت إلى عامل سلبي لأنها لم تستخدم بصفة مثلى، خصوصا في القطاع الإنتاجي، و الذي مازال يتخبط في مشاكل مالية ،تسييرية وبشرية.

3)- و أخيرا تم ضخ أغلب القروض الخارجية في تكوين رأس المال (رأس المال المادي) ، أي محاولة خلق قطاع صناعي قوي ، بإعتباره النواة في إنطلاق الصناعات الأخرى ،أما الجانب البشري (التكوين) ، ورأس المال الإجتماعي (الهياكل القاعدية)، كان من المفروض أن تعطى لها الأولية حتى تصل إلى المستوى المطلوب ثم التفكير في خلق القطاعات الإنتاجية في مرحلة موالية.

و في ظل إرتفاع أسعار البترول والوفرة المالية التي لحقتها الجزائر ، يلاحظ تحول الجزائر بعدما كانت لعقود طويلة من الزمن كدولة مقترضة إلى دولة دائنة ، بحيث تم إستثمار في شكل سندات الحزينة الأمريكية حول 43 مليار $.

إن ذلك من شأنه أن يجعل الجزائر بعيدة عن ما يعرف «المرض الهولنديDutch disease» بحيث في حالة إستثمار الفائض الناجم عن الريع البترولية المفاجيء، و الذي إذا تم ضخه في الإقتصاد الوطني، يكون من عواقبه إرتفاع معدلات الأجور و التي تؤدي بدورها إلى رفع السلع والخدمات والنتيجة تكون إنخفاض معدل الصرف الحقيقي ، وبالتالي الأمر الذي يشجع إمكانية إحلال الواردات في ظل الراحة المالية التي تعرفها الجزائر ، وأخيرا يجب توجيه الإهتمام نحو بناء أسس لإقتصاد المعرفة من خلال توجيه الإهتمام إلى :

- ترقية نوعية النظام التربوي
- تطوير بيئة إبداعية
- تحسين بيئة الأعمال
- الإستثمار في رأس المال الإجتماعي
- بناء مجمع يقوم على الثقة .

II-5-2: الآفاق المستقبلية :

إبتداء من سنة 2004، قررت السلطات الجزائرية التسديد المسبق لديونها الخارجية،وهذا بالدخول مع مفاوضات مع كل من نادي باريس بالنسبة للقروض العمومية و نادي لندن بالنسبة للقروض العمومية الخارجية ،و الشكل التالي يظهر وضعية الديون الخارجية والتنبؤات المستقبلية.

الشكل رقم (21)

آفاق الديون الخارجية الجزائرية (2003-2011)

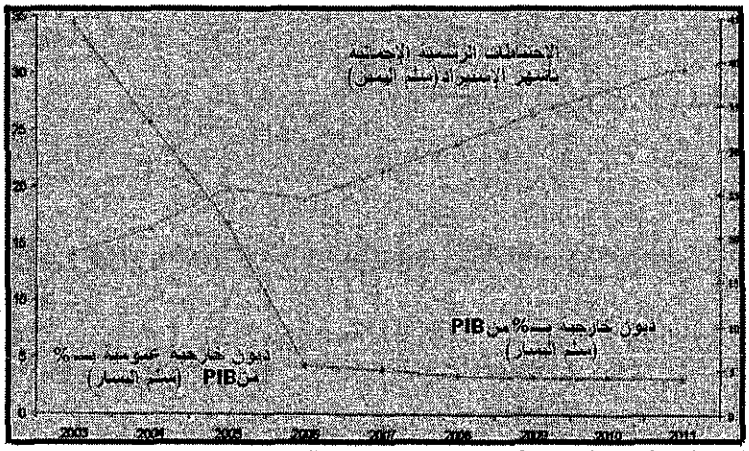

المصدر: FMI. Rapport sur les économies nationales,N°07/72.Washington,Dc.p.10

أن الجزائر مازالت بعيدة عن الدول التي إستطاعت تحقيق أشواطا كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية ،بإستثناء المجهودات الجبارة، التي يتم تحقيقها في ميدان رأس المال الإجتماعي ، وهذا حتى لايتم تكرارفشل تجربة التنمية في فترة السبيعينات، التي ركزت على رأس المال المادي، و الذي لم يخلف إلا قطاع صناعي هش و أصبح مجرد خردة حديدية في معظمه .

III-المبحث الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية في الجزائر :

سوف نعالج من خلال هذا المبحث أهم التطورات التشريعية للقوانين المنظمة للإستثمار ، حجم و صيغة تدفقات IED ، آثارها على الإقتصاد الوطني ، و أخيرا التقويم العام لها و آفاقها المستقبلية في الجزائر .

III-1-المطلب الأول: تطور المنظومة القانونية للإستثمار في الجزائر :

إن تشريعات الإستثمار في الجزائر ، إكتست طابعا إيديولوجيا و بذلك يمكن التمييز ما بين مرحلتين في هذا المجال : فالمرحلة الأولى تعلقت بمرحلة الإقتصاد المخطط ،أين قوانين الإستثمار، همشت القطاع الخاص الوطني و الأجنبي كعنصرفعال في عملية التنمية،أما المرحلة الثانية فهي تتعلق بعملية الإنتقال الإقتصادي و التي شجعت الإستثمار بكل أنواعه ، و لأجل تفصيل ذلك سندرج العناصر الموالية .

III-1-1: مرحلة الإقتصاد المخطط (1963-1989) :

إن التوجه الإيديولوجي في هذه المرحلة من تاريخ الإقتصاد الجزائري، يكتسي الطابع الإشتراكي ، و الذي بطبيعة الحال، يركز على مبدأ الإعتماد على النفس و إعتبار الإستثمارات الأجنبية شكلا من أشكال الإمبريالية و تكريسا للتبعية الإقتصادية ، ولهذا السبب يجب الحدر من إستخدامها و لا يفتح لها المجال إلا في إطار جد محدود ، و لأجل تتبع تشريعات الإستثمار خصوصا من هذا الجانب نورد الجدول التالي :

جدول رقم (40)

تطور قوانين الإستثمارفي الجزائر-مرحلة الاقتصاد المخطط- (1963- 1989)

Ref. J.O.R.A.D.P			رقم القانون	موضوع قانون الإستثمار
Annee	N°	Page		
1963	53	774	Ordonnance N°63-277	قانون الإستثمارات
1966	80	901	Ordonnance N°66-284	دور رأس المال في إطار التنمية الإقتصادية ومكانته وأشكاله و الضمانات الخاصة به .

يتبع

موضوع قانون الإستثمار	رقم القانون	Ref. J.O.R.A.D.P		
		Page	N°	Annee
قانون تكميلي لقانون الإستثمارات لسنة 1966	Ordonnance N°68-85	342	35	1968
إعتماد الشركات في إطار قانون الإستثمار	Arreté02/10/68	1356	104	1968
تحويل الأرباح الآتية من رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر من طرف الأشخاص الأجانب في إطار قانون الإستثمارات	Arreté 20/05/1970	843	37	1970
يتعلق بتحويل نتيجة الإستثمارات المحققة في إطارقانون الإستثمارات لسنة 1966	Arreté 20/05/1970	857	74	1970
الإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني	Loi : 82-11	1166	34	1982
نموذج طلب "إنجاز الإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني "	Arreté20/02/83	310	7	1983
إجراءات تكميلية لقانون الإستثمارالإقتصادي الخاص الوطني	Decret 83-734	3082	52	1983
إجراءات تدعيمية لقانون الإستثمار الخاص الوطني	Arreté02/09/84	767	29	1984
الإمتيازات المالية الممنوحة للإستثمارات الجديدة .	Decret 89-97	573	25	1989

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية.

إن تحليل القوانين المذكورة في إطار الجدول السابق يؤدي بنا إلى عدة إستنتاجات أهمها:

- إن قانون 1966، لم يعرف تطبيقا في الواقع لكون أن المرحلة (1963-1964) تميزت بحملة من التأميمات (البنوك، المناجم، القطاع الخاص....)

- إن قانون الإستثمارات لسنة 1966 ، لم يحفز على جلب الإستثمارات الأجنبية لكونه كان ينص على « إمكانية التأميم » و من جهة أخرى ، أن كل النزاعات التي يمكن أن تنشأ ما بين المتعاملين (المستثمرين)تخضع للتشريعات الجزائرية،وبالتالي إمكانية التحكيم الدولي كان أمرمفروغ منها.

- إن قانون 1982، فتح المجال أمام الإستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن في إطار جد محدود و إعتبارها كمكملة للقطاع العام ، في هذا الإطار لم يسمح للإستثمارات الأجنبية المباشرة بالإستثمار في الجزائر إلا في إطار« شركات الإقتصاد المختلط » بحيث أن الأغلبية في حصص الأسهم (51 %) تعود للقطاع العمومي الجزائري ، و هذا ما يعتبر نوع من التنفير للمستثمرين الأجانب.

- إن قانوني1984 و1989 كرس نفس الفكرةالسابقة فيما يتعلق ، فتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

إن ما يمكن أن نستخلصه حول تطور المنظومة القانونية للإستثمارات في الجزائر، خلال مرحلة الإقتصاد المخطط ، لم تشجع لا القطاع الخاص الوطني ولاالأجنبي بالمشاركة

بصفة فعالة في عملية البناء الإقتصادي ، و نتيجة هذا التهميش لم يستطيع القطاع العام تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الإقتصادية ، وبالتالي هذا ما دفع من محاولة السلطات الجزائرية تصحيح ذلك من خلال الدخول في مرحلة جديدة و هي عملية الإنتقاد الأقتصادي أي تحضير الإقتصاد الوطني لمرحلة إقتصاد السوق .

III-1-2: مرحلة الإنتقال الإقتصادي إبتداء من 1990 :

عرفت هذه المرحلة تغييرات نوعية و كمية في منظومة الإستثمار ،لأجل تأهيل الإقتصاد الوطني للمرحلة الجديدة،لأجل الإنفتاح الإقتصادي، إن هذه التطورات يمكن ملاحظتها من خلال عدة عناصر و هي :

- تطور قوانين الإستثمارات إبتداءا من 1990 .
- عقد الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بالإستثمار الدولية إبتداءا من سنة 1990.
- عقد الإتفاقيات المتعددة الأطراف الدولية إبتداءا من سنة 1990 .

إن هذه التطورات يمكن إبرازها بشيء من التفصيل من خلال ما يأتي :

III-1-2-1: تطور قوانين الإستثمارات:

لقد أدخلت الجزائر عدة تعديلات هامة فيما يخص إلغاء القوانين السابقة ذات التوجه الإشتراكي و وضع ترسانة جديدة المظمة للإستثمارات في إطار مرحلة الإنتقال الإقتصادي، ولأجل إبراز طبيعة هذه التغييرات سوف ندرج الجدول التالي :

جدول رقم (41)

تطور قوانين الإستثمار في الجزائر-الاقتصاد الانتقالي- (1990-2006)

Ref. J.O.R.A.D.P			رقم القانون	موضوع قانون الإستثمار
Annee	N°	Page		
1990	16	450	Loi 90-16	قانون النقد و القرض
1993	64	3	Decret 93-12	قانون ترقية الإستثمارات
1994	67	3	Decret 94-319	مهام وكالة ترقية و دعم ومتابعة الإستثمارات(APSI)
1994	67	11	Decret 94-320	قانون متعلق بالمناطق الحرة
1994	67	18	Decret 94-321	ترقية الإستثمارات وتحديد شروط تعيين وحدود المناطق المتميزة
1994	67	20	Decret 94-322	منح حق الإمتياز لأراضي أملاك الدولة في إطار ترقية الإستثمارات.
1994	67	22	Decret 94-333	تحديد الحد الأدني لرأس المال الخاص المتعلق بالإستثمارات.
2001	47	3	Decret 01-03	تنمية الإستثمارات

يتبع

تابع

Ref. J.O.R.A.D.P			رقم القانون	موضوع قانون الإستثمار
Annee	N°	Page		
2001	55	6	Decret 01-281	تكوين و عمل المجلس الوطني للإستثمار (CNI)
2001	55	7	Decret101-282	عمل و وظائف الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات(ANDI)
2005	53	23	Decret 05-03	تحويل الأرباح، الفوائد، التنازل و تصفية الإستثمارات الأجنبية
2006	53	4	Ordonnance N°6-11	شروط الإمتيازوالتنازل على أملاك الدولة لأجل إنجاز الإستثمارات
2006	64	11	Decret 06-355	تدعيم قانوني المجلس الوطني للإستثمارات
2006	64	12	Decret 08-356	تدعيم قانوني للوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية

إن أهم الإستنتاجات التي يمكن إستخلاصها من خلال الإطلاع على القوانين المذكورة في الجدول السابق :

- الملاحظة الأولية، كل القوانين تعمل على تشجيع الإستثارات الوطنية أو الأجنبية على السواء

- إن أهم مميزات قانون ترقية الإستثمارات لسنة 1993منح إمتيازات جبائية، إنشاء مناطق حرة، منح حق الإمتياز للأراضي في إطارالإستثمار،خلق شباك وحيد على مستوى العاصمة(APSI) حرية الإستثمارات في جميع القطاعات الإقتصادية للمتعاملين الأجانب و المحليين بإستثناء النشاطات التي تخضع للتنظيم .

- جاء قانون2001 « تنمية الإستثمارات» كتدعيم لقانون 1993 ليطفي أكثر مرونة على تشجيع الإستثمار بجميع أشكاله، ولهذا الغرض أنشأت عدة أجهزة لذلك منها:ANDI، C.N.I، إنشاء شباك وحيد على المستوى الجهوي، تخفيض آجال دراسة الملفات من 60 يوما سابقا إلى 30 يوم ، إمكانية اللجوء إلى الطعن الإداري و القضائي بدلا من الطعن الإداري سابقا.

- إستمرار السلطات الجزائرية في تدعيم القانون السابق 2001 لجعله أكثر ملاءمة خصوصا من جانب الإتفاقيات الدولية (الشراكة الأوروبية، المنظمة العالمية للتجارة .....إلخ).

خلاصة لما سبق إن مدى فعالية القوانين السابقة، لا يمكن التحقق منها إلا في إطار معرفة حجم و طبيعة ، و بالأخص في مجال الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر. وهذا ما سوف نبينه بشيء من التفصيل من خلال المطلب الموالي(حجم و وضعية تدفقاتIED).

III-1-2-2: الإتفاقيات الثنائية الدولية المتعلقة بالإستثمار :

تماشيا لقوانين الإستثمار السابقة، أقدمت السلطات الجزائرية على إبرام عدة إتفاقيات

مع عدة دول أجنبية الغرض منها تحفيز و ضمان الإستثمارات البينية في كلا الإتجاهين سواء تلك الصادرة أو الواردة ما بين الجزائر و الدول المتفقة معها ، لأجل إبراز حجم هذه الإتفاقيات سوف نبرز الجدول التالي :

جدول رقم (42)

إتفاقيات الجزائر الثنائية المتعلقة بالإستثمار(1990-2007)

الدولة	تاريخ الإمضاء(1)	Ref.J.O.R.A.D.P(2) N°	Ref.J.O.R.A.D.P(2) Anneé(2)
الولايات المتحدة الإمريكية	1990/06/22	45	1990
بلجيكا	1991/04/24	46	1991
إيطاليا	1991/05/18	46	1991
فرنسا	1993/02/13	01	1994
رومانيا	1994/06/28	69	1994
إسبانيا	1994/12/23	23	1995
الأردن	1996/08/01	20	1997
قطر	1996/10/24	43	1997
مصر	1997/03/29	76	1998
المالي	1996/07/11	97	1998
سوريا	1997/09/14	97	1998
النيجر	1998/03/16	52	2000
ألمانيا	1996/03/11	56	2000
كوريا	1999/10/12	40	2001
الموزمبيق	1998/12/12	40	2001
إفريقيا الجنوبية	2000/09/24	41	2001
جمهورية هيلينيك	2000/02/20	41	2001
اليمن	1999/11/25	42	2001
ماليزيا	2000/01/27	42	2001
الأرجنتين	2000/10/04	69	2001
جمهورية التشاك	2000/09/22	25	2002

الدولة	تاريخ الإمضاء(1)	Ref.J.O.R.A.D.P(2) N°	Ref.J.O.R.A.D.P(2) Anneé(2)
ساطةعمان	2000/04/09	44	2002
أندونيسيا	2000/03/21	45	2002
الإمارات العربية المتحدة	2001/04/24	45	2002
الصين	1998/10/20	77	2002
بلغاريا	1998/10/25	25	2002
البحرين	2000/06/11	10	2003
نجيريا	2002/01/14	16	2003
إثيوبيا	2002/05/27	19	2003
السودان	2001/10/24	20	2003
ليبيا	2001/08/06	33	2003
الكويت	2001/09/30	66	2003
الدانمارك	1999/01/25	02	2004
النمسا	2003/06/17	65	2004
مملكة السويد	2003/02/15	84	2004
م.إتحادي لسويسرا	2004/11/30	45	2005
إيران	2003/10/19	15	2005
بولونيا	2004/09/15	37	2005
الإتحاد الروسي	2006/03/10	21	2006
مملكة الأراضي المنخفضة	2007/03/20	9	2007

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية

1)- تاريخ الإمضاء
2)- تاريخ المصادقة

إن الملاحظات الأولية التي يمكن قراءتها من الجدول السابق يمكن حصرها فيمايلي :

- إن الفترة الممتدة ما بين 1990و1998 تميزت بإمضاء إتفاقيات خصوصا مع تلك الدول التي لها علاقات تجارية مميزة مع الجزائر سواء من حيث الصادرات (المحروقات) أو الواردات (بكل أنواعها)، هذه الدول تنحصر في (الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، إيطاليا، فرنسا، رومانيا، إسبانيا....إلخ)، و هذا ما يمشي في إتجاه التحول الإقتصادي كون هذه الدول توجهها الإقتصادي دو الطابع الليبيرالي .

- إن الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2007 شهدت إمضاء مكثف لإتفاقيات الإستثمار الثنائية بين العديد من الدول خصوصا الدول النامية ، وهذا لأجل توسيع دائرة الإستثمارات الأجنبية الواردة أو الصادرة من و إلى الجزائر ، و أيضا التأكيد على الإنفتاح الإقتصادي على دول العالم .

عموما ما يمكن إستخلاصه مما سبق ، هو وجود إرادة قوية لتشجيع إستقطاب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر من خلال الضمانات التي منحت من خلال هذه الإتفاقيات.

III-1-2-3: إتفاقيات الإستثمار مع الهيئات الدولية:

إن وجهود الجزائر لتشجيع الإستثمار الدولي لم تقتصر على الإتفاقيات ما بينها والدول، بل إمتدت إلى الإنضمام و المصادقة على إتفاقيات مع منظمات دولية تختص بقضايا الإستثمار من حيث الضمان و تشجيع الإستثمار ما بين الدول و في هذا المجال، نجد الجزائر أبرمت عدة إتفاقيات و الجدول التالي يبين لنا ذلك :

جدول رقم (43)

إتفاقيات الجزائر الدولية للإستثمار المتعددة الأطراف(1994-1998)

Ref. J.O.R.A.D.P			رقم القانون	موضوع قانون الإستثمار
Annexe	N°	Page		
1994	6	3	Decret 94-345	الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمارات -AMGI-
1995	7	5	Ordonnance N°95-04	إتفاقية حل النزعات ما بين الدولة و دول أخرى
1995	7	6	Ordonnance N°95-05	الوكالة الدولية لضمان الإستثمار
1995	66	20	Decret 95-346	إتفاقية حل الخلافات المتعلقة بالإستثمارات -C.I.R.D.I-
1996	26	3	Decret 96-144	المؤسسة الإسلامية لضمان الإستثمارات و قروض الإستغلال
1998	80	4	Decret 98-334	المؤسسة العربية لضمان الإستثمار

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من معطيات الجريدة الرسمية الجزائرية

إن الملاحظات الأولية للجدول السابق تدل على أن الإتفاقيات، التي أبرمتها الجزائر جاءت كلها في فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي و هي عموما تهدف إلى :

- تشجيع إنتقال رؤوس الأموال عبر الدول و حماية الإستثمارات ، حل النزعات و غيرها.

III-2-المطلب الثاني: حجم وطبيعة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

III-2-1- الحجم المالي للتدفقات (1970-2006) :

سوف نورد في هذا المطلب تدفقات(IED) من حيث الحجم المالي ،و اهم الدول المستثمرة و أخير إعطاء لمحة إجمالية عن أهم القطاعات التي يتواجد فيها المستثمرين الأجانب

إن الإطلاع على حجم المالي للتدفقات (IED) سواء الوارد إلى الجزائر أو الصادر منها يمكن تحليله كبداية فيما يخص التدفقات الواردة من خلال الشكل البياني التالي :

شكل رقم (22)

التدفقات الواردات (IED) إلى الجزائر بملايين $ (1970-2006)

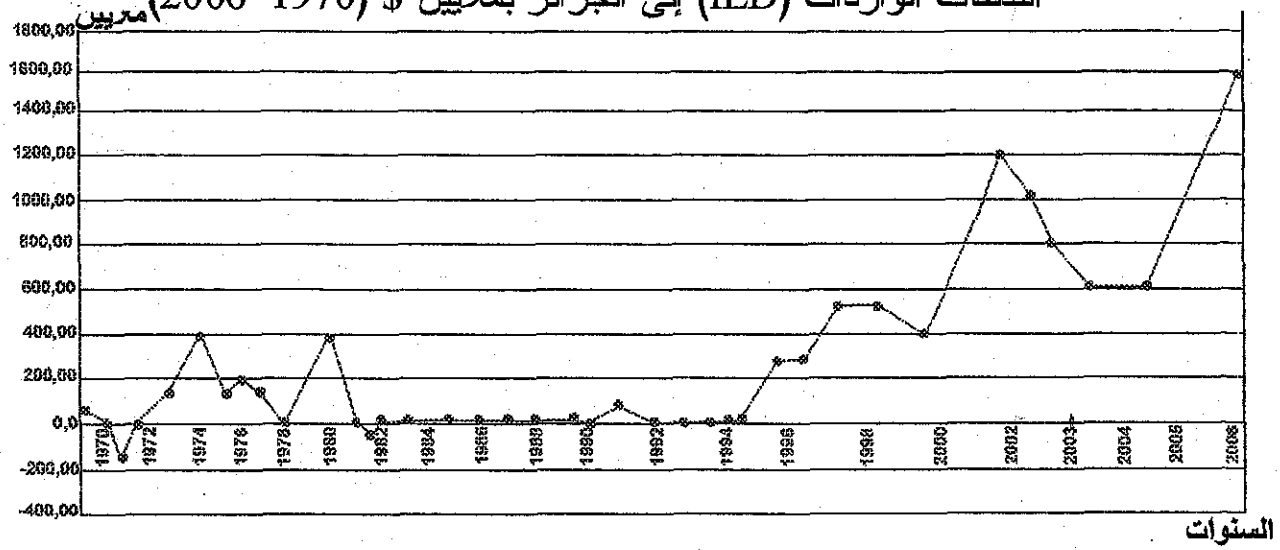

المصدر : تعديل الشكل الأصلي(CNUCED) بإضافة بيانات جديدة Banque d'Algérie

(1)-CNUCED, Examen de la politique d'investissement Algérie. Nationes Unies . New York et Géneve, 2004, p.6 (pour la Période 1970-2002)

(2) Banque d'Algérie .Evolution économique et monétaire en Algérie. Rapport 2006. p.61 (pour la Période 2003-2006)

بالنظر إلى الشكل السابق يمكن ملاحظة فترتين ، فالفترة الأولى تمتد مابين(1970-1994) تميزت بالضعف (IED)، و هذا يرجع إلى سياسة الدولة على الإعتماد على الذات من خلال وضع إستراتيجية الصناعات المصنعة ، و إعتماد مبدأ التأميم في إطار قوانينها للإستثمار

و هذا ما يلاحظ في الفترة (1970-1972)، و بالتالي فمجال الإستثمارات الأجنبية كان يخضع لتوجيه الدولة، و هكذا لم تنشط الشركات المتعددة الجنسيات إلا في إطار محدود في قطاع المحروقات (التكرير، التصدير، إنتاج و نقل البترول والغاز). أما الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 2006 فهي تميزت إلى غاية سنة 2000 بنمو ملموس (IED) وهذا راجع إلى التحسن في أسعار البترول و تشريعات الإستثمار، ولكن في سنة 2002-2003-2004 تراجع هذا الأخير، يمكن إرجاع ذلك إلى الأوضاع العالمية (تنامي ظاهرة الإرهاب العالمي ، أحداث 11سبتمبر،أحداث مدريد...)و لكن ذلك لم يدم طويلا، بحيث إرتفع حجم(IED) إبتداءا من سنة2005 و يرجع ذلك، و بالأخص إلى إصدار قانون رقم(282-101 لسنة 2005)، الذي أوضح بصورة جلية على حرية تحويل الأرباح، الفوائد، إمكانية التنازل و تصفية الإستثمارات الأجنبية ، و تحسن الأوضاع الأمنية .

اما تدفقات (IED) الصادرة من الجزائر ، فتبقى محصورة على قطاع المحروقات، متمثلا في شركة « سوناطراك» سواء عن طريق الإشتراك في المشاريع خارج الوطن، أو عن طريق التملك التام ، و الجدول التالي يظهر ذلك :

جدول رقم (44)

فروع و مشاركات « سوناطراك» على الصعيد الدولي(2006)

الفروع و الشركات	نسبة المشاركة (%)
MARI CONSULT	50
SAMCO	5
MEDGAZ	2632
ISGL	50
ISGSL	50
JV ANGT	25
GALSI	36
M.LNG.T.C	25
S L T C	25

الفروع و الشركات	نسبة المشاركة (%)
TRANSMED	50
ALEPCO	50
SPIC B.V.I	100
SIPEX BVI	100
T M P C	50
SPC BVI	100
S F I D- Luxembourg	100
SH PERU CORP	100

المصدر: التقرير السنوي 2006 « سوناطراك» ص.94

و خلاصة لذلك مازال حجم (IED) لم يصل إلى المستوى المطلب في الجزائر و يبقى على السلطات الجزائرية أن تسعى جاهدة لجلبه في ظل المنافسة الدولية و الإقليمية

حول هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية

III-2-2- أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

لقد سمحت الإتفاقيات المبرمة ما بين الجزائر و العديد من الدول و المنظمات المهتمة بالإستثمار بجلب (IED) بنسب متفاوتة، وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجول التالي :

جدول رقم (45)

أهم التدفقات العالمية(IED) المعلن عنها في إتجاه الجزائر(2003-2006) بملايين الأورو

المناطق	الدول	قيمة المشاريع المعلن عنها
أوروبا	ألمانيا	114
	النمسا	–
	بلجيكا	15
	إسبانيا	4296
	فرنسا	616
	اليونان	–
	إيطاليا	183
	النرويج	**1622**
	الأراضي المنخفضة	114
	البرتغال	23
	بريطانيا	159
	السويد	–
	سويسرا	229
	باقي دول أوربية	17
أمريكا	كندا	569
	الولايات المتحدة	**1510**
دول أخرى	البرازيل	1
	روسيا	–
	جنوب إفريقيا	–
	دول أخرى	–

المناطق	الدول	قيمة المشاريع المعلن عنها
دول MEDA	مصر	2299
	إسرائيل	–
	الأردن	35
	لبنان	38
	المغرب	24
	تونس	21
	تركيا	12
الخليج	المملكة السعودية	373
	البحرين	–
	الإمارات	157
	إيران	–
	الكويت	**1176**
	قطر	–
	MENA	97
آسيا المحيط	أستراليا	205
	الصين	543
	كوريا الجنوبية	10
	الهند	16
	اليابان	14
	ماليزيا	–
	دول أخرى	–

المصدر: Anima.Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en 2006. Notes et Documents N°23 du Mai 2007 .p.25

على العموم نستخلص من الجدول السابق وجود دول ركزت نسب هامة من إستثماراتها في الجزائر بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى ، و في هذا المجال نجد كل من : النرويج 1622 مليون € ،الولايات المتحدة بـــ1510 مليون €،و الكويت بـــ1176 مليون € ، إن ذلك سيكون له الأكثر الإيجابي في تشجيع باقي الدول الأخرى على مضاعفة إستثمارتها نحو الجزائر.

III-2-3- القطاعات المستثمر فيها :

تعتبر الجزائر مجالا خصبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة لما تتوفر عليه من مؤهلات جد مغرية من جملتها:

- وفرة الموارد البشرية و مرونة سوق العمل.
- حجم السوق الداخلي (أكثر من 30 مليون مستهلك)
- الموقع الجغرافي المتميز.
- التحكم في المديونية الخارجية و التخلص منها .
- إحتياطي عملة صعبة جد مهم .
- تحسن الوضع الأمني.
- تحسن تشريعات الإستثمار.

نظرا للإعتباراتالسابقة ، نجد أن (IED) بدأت تتموقع في الجزائر ، ولو أن بدايتها مازالت محتشمة ، و لأجل إبراز ذلك ، ندرج الجدول التالي :

الجدول رقم (46)

قطاعات تمركز (IED) في الجزائر

القطاعات	وسائل النقل	العقار،السياحة الترفيه	NTIC	الصناعات الثقيلة	الإكترونيك	الصناعات الغذائية المشروبات،التبغ	الكيمياء، البلاستيك المطاط	المحروقات	الخدمات المالية والأعمال
التواجد	$X^{(2)}$	$X^{(2)}$	$X^{(2)}$	$X^{(2)}$	$X^{(2)}$	$X^{(2)}$	$X^{(2)}$	$X^{(1)}$	$X^{(1)}$

المصدر: (1) CNUCED.Examen de la politique d'investissement. Algérie Nations Unies .New York et Géneve, 2004, p.14

(2)- إضافة الباحث إنطلاقا من المصادر التالية :

(2)- ANIMA .Inovation, pôles technologiques et attraction de l'investissement. Notes et Documents, N°9 du Novembre, 2005, p.34.

(2)- ANIMA .Le Secteur agro-alimentaire dans la région euro-méditéranéene Notes et Documents, N°16 du Novembre, 2005, p....

(2)- ANIMA .La filliere tourisme dans les pays méditéranéens Notes et Documents, N°17 du Juin , 2007, p.27

(2)- ANIMA .Investir dans la région MEDA, pourquoi, comment, Notes et Documents, N°22 du Avril , 2007, pp.52-74

من خلال الجدول السابق و المراجع التي ترافقه، فإن أهم تطورات(IED) في مختلف القطاعات نوردها بشكل من الإيجاز وفق النقاط الرئيسية التالية :

- القطاع الفلاحي ، يمنح عدة فرص للمستثمرين الأجانب من حيث التغليف، التحويل، الإمدادات، التوزيع...إلخ، و من أهم الشركات الأجنبية نجد : CASTEL & Lesaffore [المرجع ANIMA N° 16] .

- قطاع الصيد البحري يتميز بطول الشواطىء الجزائرية (1250 Km) ، أهم مستثمر أجنبي: «Union péche» لتطوير الصيد الصناعي [المرجع ANIMA N° 22] .

- القطاع السياحي، يمنح هذا القطاع حوالي 174 منطقة للتوسع الفلاحي(ZET) ، إلا أن تواجد المستثمرين لا يتعدى نوايا الأستثمارو من بينهم : « Starwood-Mariott- Edar-Sidar-Al Hamed » وهذا حسب مرجع [المرجع ANIMA N° 17] .

- قطاع النقل، يبقى الإستثمار الأجنبي المباشر معدوم نظرا لتمتع الشركة الوطنية(SNVI) المختصة في هذا المجال بالحماية الجمركية (الرسوم جد مرتفعة)، و بالتالي فالمجال يبقى محدود في الإستيراد خصوصا في مواد (BTP) ذات المصدر من : فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة(USA) [المرجع ANIMA N° 17] .

- قطاع الكهرباء،يبقى حكرا على الشركات الوطنية و بالأخص(Sonatrach & Sonelgaz) و لم يفتح المجال بالمشاركة للأجانب إلا بنسب متفاوتة ، ونجد في هذا المجال [المرجع ANIMA N° 17] :

* مساهمة الكنديين (SNC LAVALIN) بنسبة 20% في شركة جزائرية(SKS) لإنجاز محطة كهربائية بسكيكدة سنة 2006 .

* شركة (HWD) تملك منها شركة (American Lomics) 70% لإنجاز محطة تحلية مياه البحرية سنة 2006 و التي تم تدشينها في بداية 2008.

- قطاع المناجم، يبقى مجال خصب (IED) نظرا لشساعة التراب الوطني (خصوصا الجنوب) وأيضا لفتح هذا القطاع للإستثمار الخاص، من خلال قانون(رقم10-01 لسنة 2001) ، و أهم المستثمرين الأجانب في مجال إستغلال الذهب (Gold Field of Algeria)

[المرجع ANIMA N° 17]

- قطاع المحروقات ، تواجد المستثمرين الأجانب في هذا القطاع بقوة فيما يخص إستكشاف وإستغلال الحقول في إطار الشراكة مع شركة(Sonatrach).

و خلاصة لذلك فإن(IED) مازال يشكل بداياته في الجزائر، و تواجده تختلف بنسبة من قطاع إلى آخر، ولهذا يبقى على السلطات الجزائر التعريف أكثر بالقدرات و الطاقات الإستثمارية للمتعاملين الأجانب .

III-3-المطلب الثالث : آثار الإستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نعتمد في هذا المطلب على الآثار الوارد ذكرها في المرجع المذكور في الهامش أسفله (تقرير CNUCED)، و هي آثار(IED) على كل من :رأس المال و الإستثمار الوطني، الآثار على التحويل التكنولوجي و الكفاءات ، الآثار على التشغيل وعلاقات المؤسسات،وأخيرا الآثار على تنويع المنتوجات و الصادرات ، مع تدعيم هذه العناصر بمعطيات جديدة تبعا لمصادر و مراجع أخرى.

III-3-1- رأس المال و الإستثمار الوطني [253] :

إن مساهمة(IED) في تكوين الإجمالي لرأس المال الثابث (FBCF) يمكن ملاحظتها

بملاحظة الجدول السابق فإن مساهمة(IED) في (FBCF) تبقى ضعيفة إلى غاية سنة2000 إين بلغت 3,8 %، ثم بعد ذلك عرفت إرتفاعا ملحوظا بـ8,13 %لسنة 2002، وهذا ما يعتبر كتحسن نوعي لمساهمة (IED) ، و لكن بالرغم من دلك فان هده الاخيرة لا تعتبر كمصدر هام في تكوين راس المال الثابث ودلك ال إلى غاية سنة 2002.

III-3-2- التحويل التكنولوجي و الكفاءات:

يشير الخبراء بأن قياس التحويل التكنولوجي ، يعتبر صعبا للقياس فيما يخص تأثيراته على مجال معين وهذا ما يمكن معرفته حدوديته في الجزائر،ولا سيما من خلال الإحصائيات التي تقدمها وكالة (ANDI) ، بحيث لوحظ من جملة 6.975 مشروع تم التصريح به ، يوجد فقط 100 مشروع (بحوالي 1,2 مليار $) أي ما نسبته 12% من مجموع(IED) ذات الكفاءات التكنولوجية، التي يمكن أن تساهم في خلق القيمة المضافة و تنمية المؤسسات المحلية من خلال إبرام إتفاقيات مع الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المجال و القطاع الخاص.

من بين الشركات المساهمة في المجال، نجد شركة «Schneider Electric» [254] ، بحيث توظف 80 عامل من بينهم: 50 مهندس و التي أنشات مدرسة لتكوين التقنيات المختلفة (المراقبة الصناعية ، توزيع الكهرباء...إلخ) و هذا ما يتماشى مع الحجم الكبير للمشاريع قطاع البناء في الجزائر (سكنات AADL، LSP، البناء الريفي، البناء الذاتي ، السكن الترقوي ، مشاريع الدولة في جميع المجالات).

وتبقى إرادة السلطات الجزائر في جلب(IED) واضحة و لا سيما من خلال«الإستراتيجية الصناعية الجديدة للحكومة»و التي تهدف إجمالا إلى :

أ - تدعيم إصلاحات النظام الإقتصادي.

ب - إصلاح القطاع الصناعي لأجل تنويع الإنتاج .

جـ - تنافسية و إنتاجية المؤسسة.

د- الإهتمام بالموارد البشرية .

هـ- خلق و تنمية نظام وطني ، الذي يسمح بإطلاق الإبداع و الإختراع ، حتى يتسنى التكييف و إمتصاص كل التكنولوجيات المتدفقة للجزائر من الخارج.

254- FERROKHI, Yasmine. « Le FCE plaide pour une politique plus audacieuse », la Tribune du 24 Juin 2007

و هنا يؤكد الوزير « تمار» وردا على إنتقادات التي وجهت لهذه الإستراتيجية، خصوصا في مجال إعطاء إهتمامات كبيرة (IED) « إن الهدف من وراء هذا الإهتمام هو البحث عن التكنولوجيا،و الإبداع و ليس التمويل » [255] .

و خلاصة لما سبق فإن،ضعف إقبال (STN) في مجال التحويل التكنولوجي و الكفاءات في الجزائر، يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى إلى عامل الملكية الفكرية، و الذي بالرغم من وجود القوانين المنظمة له، إلا أنه في الواقع هناك خرق واضح لهذه القوانين من خلال السوق غيرالرسمية في الجزائر ، من خلال السلع المقلدة و التي تعبر الحدود الجزائرية بجميع أنواع الطرق و خاصة المنتوجات الصينية .

III -3-3- التشغيل و علاقات المؤسسات :

إن التقارير الصادرة من وكالة (ANDI) ما بين (2000-2006)و المعلنة من طرف مديرها[256] ، فإنه تم الإعلان و تنفيذ 601 مشروع من بينها 263 مشروع في إطار الشراكة مع المؤسسات المحلية (785 مليار دج)، و المشاريع بإجمالها تتوزع ما بين :

- مشاريع في قطاع :الصناعة، الإتصالات، الخدمات،و السياحة .

و تبقى الدول العربية على رأس المستثمرين الأجانب (531 مليار دج)، يتبعها الإتحاد الأوروبي (175 مليار دج) ، إن هذه المشاريع، سمحت بخلق مناصب شغل لنفس الفترة حوالي: 81000 منصب .

و يبقى المجال واعد في مجال خلق مناصب الشغل ولا سيما من خلال تصريحات الوزير «الهاشمي جعبوب» الذي اوضح [257] :« بأن الجزائر ستشهد تدفقات(IED)ما بين6 و7 مليارات $ إلى غاية سنة 2009(مدة خمس سنوات، وخلق ما يناهز190.000 منصب شغل ».

255- AMALOU,Fatiha. « Stratégie industriel prochainement devant le conseil des ministres »L'expression,24 Juin2007.p.6

256- Mehdi,Mohamed. « IED entre la théorie et la pratique ».Quotidien d'ORAN, du 24 Juin 2007,

257- F.Tarik. « Les investissements étrangers en Algérie, un climat à assainir d'abord ! »L'expression, 01 Décembe2004

من بين الأمثلة عن الشركات التي تساهم في رفع نسب التشغيل و تطوير العلاقات ما بين المؤسسات لا سيما المحلية منها سواء من خلال فتح فروع التوزيع أو المناولة ، نجد [258]:

- شركة « Michelin » (صناعة الإطارات للمركبات الثقيلة) خلقت 230 منصب شغل دائم، و تنوي في المدى المتوسط خلق 500 منصب آخر، زيادة على إعتماد موزعين على مستوى القطر الوطني (400 موزع)، مع آفاق خلق مناصب شغل غير مباشرة في مجال التوزيع وأيضا نجد شركة « HENKEL » (شراكة ألمانية 60% مع شركة ENAD الجزائرية)، بحيث خلقت مناصب شغل عددها 1830 بالإضافة إلى شبكة التوزيع التي تخلق مناصب غيرمباشرة .

و خلاصة لكل ذلك ، يبقى مدى تطور نسب التشغيل و علاقات المؤسسات يرتبط بمدى حجم تدفقات (IED) الواردة .

III-3-4- تنويع المنتوجات و الصادرات:

إن تحليل الإقتصاد الجزائريفي المرحلة الإنتقالية (إبتداء من سنة1990)، يدل على أن القطاع الصناعي خارج المحروقات ما زال لم يساهم بصورة فعالة في تنويع المنتوجات والصادرات و هذا سواء للصناعات المحلية أو الأجنبية، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي:

جدول رقم (48):

التوزيع القطاعي في الجزائر(PIB) (سنوات مختارة %) (2001-2005)

القطاعات / السنوات	الصناعات خارج المحروقات	المحروقات	الفلاحة	خدمات أخرى	الخدمات	البناء والأشغال العمومية
2001	07	36	09	16	24	08
2002	09	33	09	-	40	09
2003	07	37	10	17	22	09
2004	5,6	30,6	8,3	29,5	18,5	7,3
2005	5,1	45,3	8,3	14,9	18,9	7,5

المصدر:

OECD.AfricainEconomicoutLouk.www.oecd.Org/dev/publications/africainoutlouk

258- CNUCED . « examen de la politique de l'investissement ,Algérie »Nations Unies , New york,Géneve,2004,p.19

من خلال الجدول السابق يلاحظ سيطرة الصناعات في مجال المحروقات بنسب تتراوح مابين 36 % إلى 53% من (PIB) ، بينما الصناعات خارج المحروقات تتراوح نسبها ما بين 5,1 % إلى 7 % الأمر الذي يعكس ضعف مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في (PIB)، و يبقى يشكل أقل النسب مقابل القطاعات الأخرى كالفلاحة، الخدمات و البناء والأشغال العمومية .

عن تفسير هذا الضعف يرجع إلى عاملين آساسيين فالأول ضعف القطاع الصناعي المحلي (العمومي والخاص) و ثانيا ضعف القطاع الصناعي في شكل (IED).

أما فيما يخص مساهمة الإستثمارات الأجنبية في الصادرات فيبقى ضعيفا لعدة إعتبارات منها حجم (IED)، و من ناحية أخرى إرتفاع الطلب المحلي للمنتجات و التي لا تستطيع الشركات الأجنبية تغطية هذا الأخير، و على العموم يبقى قطاع المحروقات(من خلال شراكة سونطراك مع الشركات الأجنبية) يشكل النصيب الأكبر من صادرات الجزائر، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (49)

حجم صادرات الجزائر (1992-2006)

الحجم / السنوات	صادرات من المحروقات	* %	الصادرات الأخرى	*%	مجموع الصادرات	%
1992	10,98	95	0,53	5	11,51	100
1993	9,88	95	0,53	5	10,41	100
1994	8,61	97	0,28	3	8,89	100
1995	9,73	95	0,53	5	10,26	100
1996	12,65	96	0,57	4	13,22	100
1997	13,18	96	0,64	4	13,82	100
1998	9,77	97	0,37	3	10,14	100
1999	11,91	97	0,41	3	12,32	100
2000	21,06	97	0,59	3	21,65	100
2001	18,53	97	0,56	3	19,09	100
2002	18,11	97	0,61	3	18,71	100
2003	23,99	98	0,47	2	24,46	100
2004	31,55	98	0,66	2	32,22	100
2005	45,59	99	0,79	1	46,38	100

المصدر : Banque d'Algérie. « Statistiques monétaires 1964-2005 et statistiques de la balance des paiements 1992-2005 ».p.p 71-72

*- من إعداد الباحث مع تقريب النسب .

و خلاصة لهذا العنصر، فإن (IED) ما زالت لم تساهم بقوة في مجال الإنتاج و الصادرات ما عدى قطاع المحروقات.

III -4-المطلب الرابع:التقويم العام والآفاق المستقبلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة:

سوف نتناول من خلال هذا المطلب التقويم العام للإستثمارات الأجنبية بين النظريات المؤيدة و المعارضة لدورها في التنمية ، ثم بعد ذلك سوف نطرح وجهة نظر الآفاقها المستقبلية و هذا بالإعتماد على معطيات و بيانات رسمية .

III -4-1- التقويم العام:

إن مدى مساهمة (IED) في التنمية الإقتصادية للجزائر من خلال المراجع النظرية المؤيدة و المعارضة لإستخداماتها في التنمية،يمكن إبرازه من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (23)

(IED) في الجزائر ما بين النظرية و الواقع

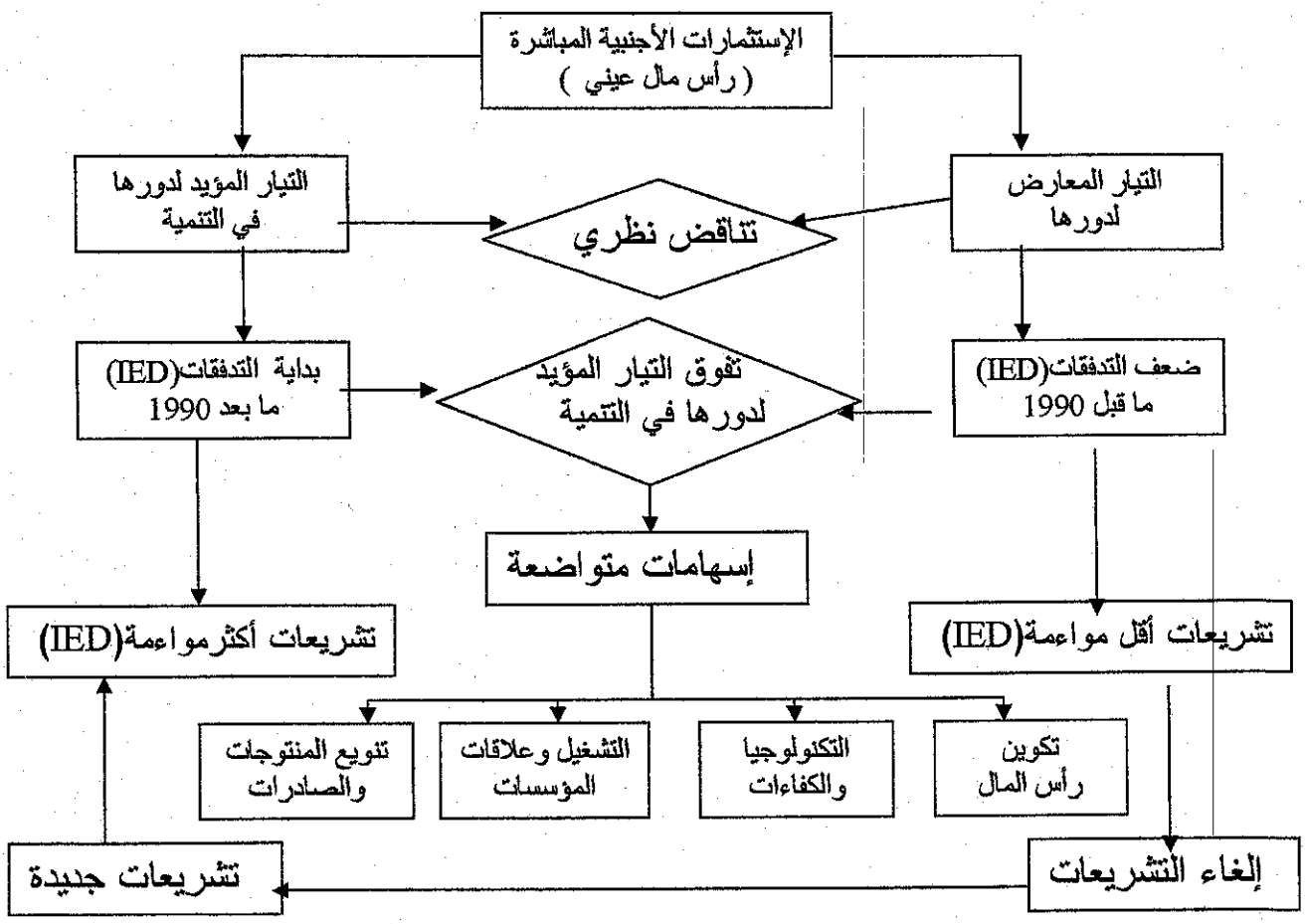

المصدر: الشكل من إنجاز الباحث.

إن الشكل السابق،يعطي لنا صورة مبسطة و شاملة في الوقت نفسه لمسار و دور(IED) في التنمية الإقتصادية للجزائر ، إن ذلك يعود على العموم إلى بعض التحسنات الإيجابية و التي يمكن حصرها فيما يلي :

- تحسن مؤشرات IDH .
- تأهيل اليد العاملة من خلال إعطاء الأولوية للتكوين المهني ، بالإضافة إلى باقي الأطوار التعليمية الأخرى.
- التحسن في رأس المال الإجتماعي (الهياكل القاعدية).
- تدعيم القطاع الخاص لأجل تأهيله لخوض مجال المنافسة و هذا في إطار مشروع الشراكة الإوروبية وإستعداد الجزائر الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- تحسين صورة الجزائر في الخارج و يرجع ذلك للزيارات المكثفة التي قام بها رئيس الدولة « عبدالعزيز بوتفليقة» و المشاركة في المعارض الدولية، وأيضا السنة الجزائرية بفرنسا.
- تكثيف الملتقيات الوطنية و الدولية لدراسة مختلف الإنشغالات الإقتصادية الحديثة (كالخوصصة ،الإستثمار الأجنبي، الإستراتيجية الصناعية، التنمية البشرية، وغيرها).
- وضع إستراتيجية صناعية حديثة من بين إهتماتها، التأكيدعلى جلب الإستثمارات الأجنبية ذات الكفاءات التكنولوجيا العالية .
- إعطاء مصداقية للبيانات و المعطيات الإقتصادية الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية و يلاحظ ذلك من خلال تقارير« OXFORD BUSINESS GROUP » -مكتب الذكاء الإقتصادي والإستشارة- بريطانيا.
- تفعيل عمل بورصة الجزائر.
- تسريع الخوصصة (المؤسسات العمومية الإقتصادية و البنوك).

بالرغم من وجود هذه التحسينات ، تبقى هناك صعوبات يجب تجاوزها مثل :

- الخلافات السياسية في المنطقة (الجزائر/ المغرب) التي حالت دون تحقيق جدوى من إتحاد المغرب العربي ، و خصوصا في مجال التجارة الحدودية .
- وجود قطاع غير رسمي يتنافى و حقوق الملكية الفكرية.
- صعوبة الولوج للعقار الصناعي .

- عدم وجود مؤشرات حكم رشيد ذات جودة مقبولة .

كل هذه الصعوبات ، سوف نبينها و نحللها، من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية و بالأخص البنك الدولي (BIRD) و هذا من خلال العنصر الموالي الآفاق المستقبلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

III -4-2- الآفاق المستقبلية:

إن النظرة المستقبلية (IED) لا يمكن تصورها ، إلا من خلال مراجعة المعطيات والبيانات الحقيقية السابقة و ذات المصادر الرسمية ، و في هذا المجال ، حاولنا الإعتماد على مؤشرات Dowing Business لسنوات (2005-2006-2007) ، ثم على معطيات تدفق (IED) دول المغرب العربي للفترة (2003-2006) مع مقارنتها لمؤشرات « Dowing Business 2007 » و بذلك يمكن الخروج بنظرة تنبوئية مع توصيات لإجتذاب (IED).

III -4-2-1- بناءا على مؤشرات Dowing Business:

إن معرفة الآفاق المستقبلية (IED) الواردة إلى الجزائر ، يمكن تحليله بناء على معطيات قبلية لمؤشرات « Dowing Business » ، حتى يمكن الوقوف على نقاط الضعف ، التي يمكن أن تشكل حجرة عطرة إزاء هذه التدفقات ، و بالتالي حصرها مع إمكانية إعطاء البدائل لتجاوز نقاط الضعف هذه ، و لأجل ذلك كله سوف نعتمد على بيانات هذا المؤشر ، وهذا بإعتباره من المؤشرات الأكثر رسمية ، التي يمكن الإعتماد عليها ، لكونه صادر عن البنك الدولي للإنشاء و التعمير (B.I.R.D) ، وهذا لا يعني التقليل من أهمية باقي المؤشرات الدولية الأخرى مثل :

(-Davos economic Forum – Transparency international

- Heritage Fondation index – Enquete du climat des investissements

-world Business environment survey, Global integrity index ...)

التي تعني بدراسة مؤشرات أخرى لدول العالم، و التي بدورها تستعمل في إطار مؤشر وحيد يستخدمه أيضا البنك الدولي و هو«مؤشر الحكم الرشيد»و الذي سيكون محل تفصيل من خلال العنصر الموالي لهذا العنصر.

جدول رقم (50)

مناخ الإستثمار في الجزائر حسب مؤشر Dowing Business(2005-2006-2007)

المؤشرات الفرعية	السنوات 2005 (1)	السنوات 2006 (2)	السنوات 2007 (3)	المؤشرات الفرعية	السنوات 2005	السنوات 2006	السنوات 2007
ترتيب الجزائر العالمي	–	128	116	دفع الضرائب (الرتبة)	-	-	169
خلق المؤسسات(الرتبة)	–	–	120	-الدفع (العدد)	-	63	61
عدد الإجراءات	14	14	14	-الزمن (الساعات سنويا)	-	504	504
الزمن (الأيام)	26	26	24	-مجموع الضرائب الواجبة (% الأرباح)	-	58,5	76,4
التكلفة(%)دخل/رأس مال	27,3	25,3	21,5				
الحدالأدني لرأس مال(%)	65,5	55,1	46,0				
الرخص الإدارية(الرتبة)			117	التجارة الحدودية	–	–	109
الإجراءات(العدد)	-	25		-وثائق التصدير(العدد)	–	8	9
الزمن (الأيام)	-	244	244	-الإمضاءات للتصدير(العدد)	–	8	–
التكلفة(%)دخل/حسب الفرد	-	70,5	58,9	-زمن التصدير (الأيام)	–	29	15
التوظيف والتسريح(الرتبة)			93	-تكلفة التصدير لكل حاوية$	–	–	1606
صعوبات التوظيف(مؤشر 0-100)	56	44	44	-وثائق التصدير(العدد)	–	8	9
مؤشرصرامة الساعات(0-100)	60	60	60	-الإمضاء للإستيراد(العدد)	–	12	–
مؤشرصعوبات التسريح(0-100)	50	50	30	-زمن الإستيراد(الأيام)	–	51	22
مؤشرالصرامة في التوظيف	55	51	45	-تكلفة الإستيراد لكل حاوية$	–	–	1886
-تكلفة التوظيف (% من الأجر)	–	27	27				
- تكلفة التسريح(اسابيع اجور)	17	17	17				
تحويل حق الملكية(الرتبة)	–	–	152	التنفيذالإجباري للعقود(الرتبة)	–	–	61
الإجراءات(العدد)	16	16	15	الإجراءات(العدد)	49	49	49
الزمن (الأيام)	52	52	51	الزمن (الأيام)	407	407	397
التكلفة(% قيمة الملكية)	9,0	9,0	7,5	التكلفة(% قيمة الملكية)	28,7	28	10,3
الحصول على القروض	–	–	117	غلق المؤسسات (الرتبة)	–	–	41
-قوة التشريعات(0-10)	3	3	3	-الزمن (السنوات)	3,5	4	2,5
-عمق معلومات الأقراض(0-6)	0	0	2	-التكلفة (%)	4,0	4	7
-تغطية التسجيل العمومي(%)	0	0	0,2	-معدل التغطية(نسب/$)	37,0	37,4	41,7
-مكتب التغطية الخاصة(%)	0	0	0,0				
حماية المستثمرين(الرتبة)	–	–	60				
مؤشر بعد الأخبار(0-10)	2	8	6				
مؤشرتوجيه المسؤولية(0-10)	–	4	6				
مؤشر سهولة توليفةالمساهمين (0-10)	–	1	4				
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	–	4,3	5,3				

المصدر: تم إنشاء الجدول من التقارير التالية :

(1)-Dowing Business in 2005.Removing obstacles to growth.The world bank Washington Dc.2005 p.98

(2)-Dowing Business in 2006. Creating jobs. The world bank Washington Dc.2006 p.110

(3)-Dowing Business in 2007. How to reform,comparing regulation in 175 economies The world bank. Wasnhington Dc.2006. p.95

من خلال معطيات الجدول السابق الخاصة بسنوات (2005-2006-2007) فإن الملاحظات الأولية تكون :

– تحسن الرتبة العالمية للجزائر بحيث إنتقلت من الرتبة 128 سنة 2006 إلى المرتبة 116 سنة 2007 و ذلك من أصل 175 دولة يدرسها هذا المؤشر .

– في إطار مؤشر خلق المؤسسات تحسن في سنة 2007 من حيث عدد أيام خلق المؤسسة بحيث أصبح 24 يوم بدلا من 26 يوم،زيادة على إنخفاض التكاليف التي تدخل في هذا المجال.

– فيما يخص مؤشر الرخص الإدارية ، يلاحظ تحسن من حيث إنخفاض التكاليف .

– أما حماية الملكية يبقى ضعيف.

– أما مؤشر التوظيف و التسريح ، فيلاحظ تحسن مؤشر صعوبات التسريح وبقاء المؤشرات الأخرى على حالها و هذا بسبب الإستخدام الواسع للعقود المؤقتة الخاصة بالتوظيف.

– ومؤشرالحصول على القروض،فيلاحظ تطورملحوظ من حيث المعلومات التي توفرها البنوك

– أما مؤشر حماية المستثمرين فنال حظه الأوفر بحيث تحتل الجزائر الرتبة 60 عالميا من أصل 175 دولة ودلك لسنة 2007.

– و مؤشر الضرائب فيبقى هذا المجال بدون تغيير و مؤشراته ضعيفة .

– أما مؤشر التجارة الحدودية، فيلاحظ تحسن زمن الإستيراد والتصدير إلا ان تكلفة التصدير والإستيراد (حسب الحاوية) مازال مرتفعا.

– أما مؤشرالتنفيد الإجباري للعقود فيبقى ترتيب الجزائرالعالمي في الحدود المعقولة(الرتبة61).

– و أخير فيما يخص مؤشر غلق المؤسسات فيدل على وجود خطورة من حيث المنافسة أو عدم الإستقرار في الإستمرارية لنشاطات المؤسسات .

و خلاصة لذلك فإن آفاق الإستثمارات الأجنبية تبقى واعدة و لكن في نفس الوقت يجب التركيز على تحسين بعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة « تحويل حق الملكية» و الذي من شأنه أن يشجع على إستقطاب(IED) ذات الكفاءة العالية التكنولوجية، والتجارة الحدودية خصوصا في إطار إتحاد المغرب العربي الذي يجب إعطاؤه ديناميكية أكثر، و تخطي العقبات السياسية التي تحول دون تحقيق هذا الإتحاد .

III-4-2-2- بناءا على مؤشرات الحكم الرشيد:

إن مؤشرات الحكم الرشيد، تعتبر من بين المؤشرات الحديثة في المجال الإقتصادي إلى جانب مؤشر التنمية البشرية ، والتي أصبحت من أدوات قياس التنمية الإقتصادية إلى باقي

المؤشرات التقليدية كمقياس الدخل الوطني الإجمالي أو مقاييس الإحتياجات الأساسية.

إن أهمية مؤشر الحكم الرشيدأو«الحوكمة»، بإعتباره، مفهوما « يذهب إلى أبعد من مفهوم الديمقراطية، و بالتالي فهو مجال للمارسة عملية السلطة بإسم الشعب من خلال عملية إختيار و تعويض المسؤولين ، وأيضا وضع و تنفيد و متابعة السياسات العمومية » [259].

يقوم مؤشرالحكم الرشيد على ثلاثة مؤشرات رئيسية، يتفرغ كل واحد منها إلى فرعين أساسيين و أما فعالية المؤشر تقاس حسب ما يلي :

- أقل من 10 % حكم رشيد أقل جودة.
- ما بين 10 % و 25 %.
- ما بين 25 % و 50 %.
- ما بين 50 % و 75 %.
- ما بين 75 % و 90 %.
- ما بين 90 % و 100 % حكم رشيد دو جودة عالية.

و لأجل معرفة المؤشرات الستة بالنسبة للجزائر، سوف نعتمد على الملحق رقم(1)والمتعلق:

« Gouvernance Matters 2007- World Wide Gouvernance indicators, 1996-2006- Country Data Report for Algeria, 1996-2006 »

أولا: الحكم الرشيد السياسي:

ينقسم هذا المؤشر بدوره إلى :

أ)- مؤشر الأصوات و المسؤولية :إن الملاحظة الاولية أن نسبة هذا المؤشر يترواح ما بين 10% و حوالي 25% و هو بالتالي مؤشر دو جودة قليلة ،وهو يعكس الضعف في الوعي والمشاركة الفعالة للمواطنين في الإنتخابات والمنتخبين في تسيير شؤون المواطنين.

ب)- مؤشر الإستقرار السياسي و غياب العنف؛ تتراوح نسبة هدا المؤشر مابين0%و20% وهو بذلك يعتبر مؤشر ذو جودة قليلة،ولكن الشئ الذي يلاحظ انه يمشي في اتجاه التحسن، ولو بنسبة نمو بطيئة ،وهدا للفترة الممتدة مابين 1996-2006.

259- AL DAHDAH , EDOUARD, Gouvernance et developpement dans les pays du Maghreb : Constats et implications pratique? La lettre d'information trimestrielle du groupe de la banque mondiale au Maghreb, N°5, du Juin 2007, p.10

ثانيا: الحكم الرشيد الإقتصادي:

ينقسم هذا المؤشر بدوره إلى مؤشرين رئيسيين و هما :

أ)- **مؤشر فعالية الحكم الرشيد:** لقد تروح ما بين سنتي 1996-2006مابين10% وأقل 50% بحيث كانت نسبته في سنة 1996 تقترب من 40% لتنخفض إلى 10% سنة 1998، للعلم ان هذه الفترة شهدت تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، ثم بدء الوضع يتحسن تدريجيا، إبتداء من منتصف 1998 إلى غاية 2006 ليصل لأكثر من40% و هذا ما يدل على تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية (إرتفاع نسبة النمو الإقتصادي ، إنخفاض البطالة، الفقر، التضخم...إلخ) وهذا بفضل برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة، إبتداءا من سنة 2000 و التي تمتد حتى سنة ،2009 وهذا كله في ظل الراحة المالية التي شهدتها الجزائر،جراء إرتفاع أسعار البترول.

ب)- **مؤشر نوعية التشريعات؛** تتروح نسبته ما بين 1996 و2006 ما بين 10% و20% وهي نسبة لا تدل على جودة عالية خصوصا ما تعلق بتلك التي تسمح بإدخال إصلاحات عميقة للإقتصاد الوطني في مختلف القطاعات المالية والبنوك ، خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية و غيرها.

ثالثا : الحكم الرشيد المؤسسي ؛

إن هذا المؤشر ينقسم بدوره إلى المؤشرين الرئيسيين التاليين ؛

أ)- **مؤشر قواعد القانون** ، لقد تراوحت نسبته ما بين 10% و 20% و هي نسب لا تدل على جودة عالية لهذا المؤشر و الذي يعبر عن القواعد القانونية على إختلاف أنواعها سواء قواعد القانون العام الخارجي (العلاقات الدولية) والقانون العام الداخلي(الدستوري، التنظيم القضائي، الجبائي،الإداري والمالي)اوالقانون الخاص(التجاري،المدني،قانون العمل،قانون الدولي الخاص).

ب)- **مؤشر التحكم في الرشوة؛** تتروح نسبة هذا المؤشر دائما للفترة (1996- 2006) مابين20% وأكثر بقليل من 40% و يعتبر مؤشر دو جودة قريبة من المتوسط و خصوصا ما بين 2005و2006 بحيث تعدى40% و هذا يعبر عن حسن نية السلطات الجزائرية لمكافحة هذه الظاهرة.

خلاصة لما سبق فإن المؤشرات الستة السابقة مازالت ذات جودة أقل على العموم، إلا

انه من خلال تتبع لتطوراتها ما بين 1996 و 2006 يلاحظ إستمرار إرتفاعها و بصفة بطيئة دون ان يكون هناك تراجع و هذا ما يعتبر مؤشرا على الجهود التي تبدلها الجزائرللوصول إلى نسب ذات جودة مقبولة ، تكون بمثابة الواجهة التي تعطي إنطباعات جيدة للأجانب و خصوصا المستثمرين منهم على الدخول إلى السوق الجزائر، بإعتبارها سوق تحتوي على أكثر من 30مليون مستهلك و هذا في السنوات المقبلة .

III -4-2-3- بناءا على الجو التنافسي لدول المغرب العربي:

إن مجال المنافسة مابين دول المغرب العربي،حول إستقطاب(IED)، يبقى محصورا مابين المغرب والجزائر و لأجل توضيح مدى صحة ذلك سوف نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (51)

مقارنة التدفقات الواردة(IED) لدول المغرب العربي2003-2006،بمؤشراتDowing Business

التفاصيل / الدول		المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريطانيا	الصحراء الغربية
قيمة(IED) بملايين أورو (1) (2003 - 2006)		15.307	14.491	5180	777	غ م	غ م
رتبة الدولة حسب قيمة(IED) (2)		**1**	**2**	**3**	**4**	-	-
مؤشرات Dowing Business (3)	خلق المؤسسات	47	120	52	غ م	164	غ م
	الرخص الإدارية	133	117	غ م	غ م	105	غ م
	التوظيف و التسريح	156	93	93	غ م	142	غ م
	تحويل حق الملكية	45	152	69	غ م	55	غ م
	الحصول على القروض	143	117	96	غ م	101	غ م
	حماية المستثمرين	118	60	151	غ م	-	غ م
	دفع الضرائب	128	169	138	غ م	173	غ م
	التجارة الحدودية	77	109	36	غ م	142	غ م
	التنفيد الإجباري للعقود	127	61	38	غ م	85	غ م
	غلق المؤسسات	61	41	29	غ م	141	غ م
	الترتيب العالمي (للمؤشر)	115	116	80	غ م	148	غ م

المصدر: الجدول من إنشاء الباحث إنطلاقا من المصادر التالية :

(1)- ANIMA.Les investissements directs étrangers dans la région MEDA en2006.p.25

(2)- الترتيب من إنشاء الباحث.

(3)- Dowing Business in 2007. Op.cité.pp 95-153

(غ م): بيانات غير متوفرة في التقريرين السابقين (1) و (3).

ان الملاحظات الأولية للجدول السابق تشير إلى : ان المغرب يحتل المرتبة الأولى في مجال التدفقات من(IED) الواردة إليه خلال الفترة (2003-2006)، و تبقى الجزائر تحتل المرتبة الثانية وهذا بالرغم من المقومات الإقتصادية الهامة التي تمتاز بها (الهياكل القاعدية، الموارد البشرية ،الموارد الطاقوية.. إلخ) مقارنة بنظريتها المغرب، ويبقى التفسير لذلك، يمكن إستنتاجه من خلال مؤشرات(Dowing Business 2007)، بحيث يلاحظ خصوصا من جانب مؤشر حماية المستثمرين و تسجيل حقوق الملكية،فإن المغرب يحتل المرتبة 45 عالميا مقارنة بالجزائرالتي تحتل الرتبة 152، وهذا ما يجعل المشاريع ذات المستوى التكنولوجي العالي تتخد وجهة المغرب ، أما فيما يخص مؤشر التجارة الحدودية فالمغرب يحتل المرتبة 77 عالميا مقارنة بالمرتبة 109 بالنسبة للجزائر، وهذا بحكم قرب المغرب من جنوب أوروبا من خلال مضيق جبل طارق. و هذا ما يسهل على الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في المنطقة الحرة بمدينة « طانجا » (شمال المغرب) ، التقليص من نفقات الإستيراد (1500$ للحاوية بالنسبة للمغرب و 1886$ للجزائر)، و نفقات التصدير 700$ للحاوية بالنسبة للمغرب و1606$ للجزائر) ،وهذا حسب دائما لتقرير(Dowing Business in 2007).

و خلاصة لذلك فإن الجزائر مطالبة أكثر بتدعيم قوانين حماية حق الملكية مع التنفيد الصارم لها في الميدان، من خلال محاربة تهريب السلع غير الأصلية و المتاجرة بها محليا ، وأيضا تنشيط المناطق الحرة، بالرغم من وجود القوانين المنظمة لها ،زيادة على الإجراءات السابق ذكرها فيما يخص على تحسين باقي مؤشرات الحكم الرشيد الاخرى.

خلاصة الفصل الثالث:

إن التحليل التاريخي لمختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري، و بالأخص من جانب مكانة و دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية إلى جانب رأس المال الوطني ، فكان هناك نوع من التناقض النظري و التطبيقي ، فمن ناحية إنتهجت الجزائر نظام التخطيط المركزي ، القائم على مبدأ الإعتماد على النفس من خلال وضع إستراتيجية للتصنيع ، تسمح بإنشاء صناعات وطنية ، تجعل الجزائر تعوض تدريجيا الواردات من الخارج ، و لكن ذلك إستحال تحقيقه في ظل ضعف المدخرات المحلية ،الأمر الذي أدى إلى الإستعانة برؤوس الأموال الأجنبية و التي كانت في معظمها تتشكل من رؤوس الأموال النقدية .

لقد تم الاعتماد على القروض الخارجية بجميع أنواعها ، دون تشجيع رؤوس الأموال العينية أي الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا في مجالات جد محدودة كانت تخص قطاع المحروقات ، و لهذا فكان اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية كعامل ظرفي و ليس دائم، إن النتائج المنتظرة من ذلك كانت عكس ما كان متوقع لها ، ألا و هو تحقيق دفعة قوية للتنمية ، فبمجرد إنخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات ، كشف حقيقة الإقتصاد الجزائري و مدى إستخدام رؤوس الأموال الأجنبية(القروض الخارجية بجميع انواعها) والتي أصبحت نقمة تستنزف ثروات البلاد من خلال خدمات الديون الخارجية، و عدم فعالية القطاع العمومي الإنتاجي ، و هذا ما ادى بالجزائر بالدخول الى مرحلة جديدة، وهي تغيير نمط اقتصادها المخطط، الى الاقتصاد الحر ودلك من خلال القيام، باصلاحات اقتصادية، والتي تبنتها الجزائر إبتداءا من التسعينات بمعية الهيئات الدولية لمساعدتها، على تحقيق عملية الإنتقال الإقتصادي ، مع وضع سياسة الإنفتاح الخارجي، من خلال تشريع قوانين أكثر مواءمة تساهم في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و إعادة توزيع الفوائض المالية الناجمة، عن إرتفاع أسعار البترول على مختلف الإستثمارات التي لا تتعلق ليس فقط بالرأس المال المادي و إنما برأس المال البشري(الصحة ، التعليم ، و المستوى المعيشي) ،راس المال اجتماعي(الهياكال القاعدية) رأس المالى التكنولوجي من خلال تطوير البحث .

الخاتمة العامة

- دور رؤوس الاموال الاجنبية في تحقيق التنمية- حالة الاقتصاد الجزائري-

الخاتمة العامة:

إن الدراسة التاريخية لمسار دوررؤوس الأموال الأجنبية، في مدى تحقيقها للتنمية الإقتصادية و بإختلاف أنواعها ،وهدا إنطلاقا من المعونات الإقتصادية الخارجية و مرورا بالقروض الخارجية و إنتهاءا بالإستثمارات الأجنبية المباشرة ، إستوجب علينا تحديد طبيعة « رأس المال» الذي أعتبر كمحور أساسي في عملية النمو و التنمية الإقتصادية .

لقد جاء تركيز النظريات النيو كلاسيكية في هذا المجال على « رأس المال المادي » ، الذي أعتبر ركنا أساسيا في عملية الإنتاج ، إلى جانب العوامل الأخرى كالعامل الطبيعي (الأرض) ، العامل البشري و التنظيم ، و الذي بفضله يمكن الرفع من الإنتاج أو الدخل الوطني، و بالتالي بلوغ أهداف التنمية .

إن ذلك يستوجب تحديد المدخرات المحلية بكافة أنواعها سواء ما تعلق منها بالمدخرات: العائلية، الحكومية ، القطاع الخاص و العام ،أو تكوين الإدخار بواسطة التضخم ، و التي تعتبر كلها رؤوس أموال نقدية تتحول إلى رأس مال عيني من خلال الإستثمارات الإنتاجية المحققة.

في هذا المجال وجب على هذه الدول ، تجنيد مدخراتها المحلية (رؤوس الأموال النقدية)، لتمويل تكوين رأس المال،و لكن بإعتباروضعيتها بعد إستقلالها،و قلة مواردها المحلية من رؤوس الأموال هذه، لا يفي بأغراض التنمية ، وخصوصا في ظل وضع إستراتيجيات تنموية متنوعة (إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات ، إستراتيجية تنمية الصادرات و إستراتيجية الصناعات المصنعة) تتطلب موارد مالية ضخمة ، و أسباب أخرى ظرفية (النموالديموغرافي، تغير شروط الإقراض ، "نهريب الأموال ....إلخ)، إن هذه الوضعية ساهمت إلى بروز الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية(المدخرات الأجنبية)كعنصر مكمل لتغطية إحتياجات تمويل التنمية.

من هذا المنطلق برزت دراسات نظرية و تطبيقية إنقسمت إلى إتجاهين يتعارضان تماما، حول مدى قدرة رؤوس الأموال الجنبية في إحداث النمو و التنمية الإقتصادية للدول النامية، فمنها من يرى ضرورة إستخدامها ، و في هذا المجال ظهرت في مطلع الستينات و السبعينات نظريات النمو و التنمية الإقتصادية زيادة على دراسات إمبريقية حديثة تمشى في نفس الإتجاه ،

إبتداءا من سنوات الثمانينات و التسعينات ، أما النظريات و الدراسات المعارضة،فكانت نابعة أصلا من الدول النامية ذاتها، بحيث رفضت إستخدامها بصفة مطلقة في مسار تنميتها من خلال الإستراتيجيات التنموية التي حاولت تطبيقها ، و لو إستعملت يجب إن تستعمل بشكل ظرفي، أي كمساعدة لتحقيق الإنطلاقة إلى غاية ما يتم التخلي عنها، و في هذا المجال تم تسجيل ظهور نظريات التبعية (الهيكليون و الماركسيون الجدد) في مطلع الستينات والسبعينات زيادة على بعض الدراسات الأميريقية الحديثة في مطلع الثمانينات التسعينات والتي تسير في نفس الإتجاه.

إنطلاقا من المعطيات السابقة، حاولنا من خلال بحثنا المتواضع ، طرح أسئلة ، لتبيان مدى إمكانية تحقيق التنمية ، بالإعتماد على رأس المال الوطني (المدخرات المحلية)، وذلك تبعا للتيار الذي يعارض دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية، و من جهة أخرى، مدى تكامل رأس المال الوطني مع رؤوس الأموال الأجنبية، في تحقيق نفس الهدف السابق، وهذا تبعا للتيار المؤيد لدورها في التنمية .

إن أغلبية الدول النامية، و حتى دول الإقتصاديات الإنتقالية حاليا، لجأت إلى إستخدام رؤوس الأموال الأجنبية في إستراتيجياتها التنموية، سواء بالإعتماد التام أو الإستخدام المؤقت لتحقيق الإنطلاقة تم التخلي عنها لاحقا.

إن الوقائع الإقتصادية التاريخية و لمدة تصل إلى الخمسين سنة، أثبتت على أن بعض الدول إستطاعت الخروج من دائرة التخلف الإقتصادي ، و التي أصبحت تعرف حاليا بالدول الصناعية الحديثة ، و تحقيق مستويات عالية من النمو الإقتصادي ، ولكن تبقى شعوب هذه الدول تعاني من مشاكل الفقر، زيادة على الأزمات المالية، التي تشهدها من الحين إلى الآخر، نتيجة تهريب رؤوس الأموال الأجنبية منها، أما الغالبية القصوى من الدول النامية ، فتتفاوت فيها درجات النمو و لكنها تبقى دائما تعاني من مظاهر التخلف الإقتصادي ، وبالتالي تحولت رؤوس الأموال الأجنبية من النعمة إلى النقمة ، على هذه الدول و شعوبها.

من هنا ينساق بنا التفكير، فيما يكمن السر، في تحقيق بعض الدول قفزة في النمو الإقتصادي ؟ و فشل الأخرى في تحقيق ذلك؟ و هنا إستنتجنا نقطة مهمة فاصلة لذلك ، ألا و هي الإستخدام أو التسيير الأمثل لرؤوس الأموال هذه في عملية التنمية .

إن هذا الإستخدام يتعلق بجانبين أساسيين، فالأول يتعلق برأس المال الوطني و في كيفية

تجنيده لكي يكون مصدرا أساسيا لتمويل جهود التنمية،وذلك من خلال وضع سياسات إقتصادية ملائمة (سياسات نقدية ومالية ، الإهتمام بالتنمية المالية)، أما الجانب المرتبط برؤوس الأموال الأجنبية، فهو يرتبط بالدرجة الأولى بالحكم الرشيد او الحوكمة ، ثم بعد ذلك التخلي عن الإعتقاد بأن رأس المال المادي هو العنصر الجوهري في عملية التنمية، ثم بعد دلك توجيه المدخرات المحلية و الأجنبية حسب الأولويات ، إلى جانب رؤوس الأموال الأخرى، و إعتبارها كعناصر جوهرية في عملية التنمية ، و هذا هو الإتجاه الذي نادت به نظريات النمو الحديثة و التي تعرف « نظريات النمو المدمجة» [260]، لكونها أدمجت و أعتبرت كل من رأس المال البشري(الذي يكمن في تنمية مخزون المعارف الأساسية، الوضعية الصحية،التغدية، النظافة..إلخ) و رأس المال الإجتماعي(الذي يمثل مجموع الهياكل الأساسية التي تنجزها و تملكها الدولة كليا أو جزئيا مثل المواصلات و الإتصالات و الخدمات الأخرى) و رأس المال التكنولوجي أو البحث و التنمية (الذي يتمثل في الرفع من طاقات الأفراد الإنتاجية و إيجاد منتوجات جديدة) .

للإشارة هناك دراسات عديدة ظهرت في هذا المجال [261] ، تمت دراسة رأس المال التكنولوجي من طرف (P.M Romer [1990]، G.M.Grsma, E.Helpman [1991] ، Paghion, P.Howith [1992]، P.T Cee, E. Helpman [1993]) ،أما رأس المال البشري فتمت دراسات من طرف : R.E.Lucas [1988] ، W.L. Baumol etal [1989]، R.J.Barro [1989]، J.Benhabib ، M.M. Spiegl [1992]) ، ورأس المال الإجتماعي نجد كل من (R. J Barro [1990] ، L .J Barro, X . Sala – i - Martin [1992] ، K.Futugami et al [1993] ، D. A. Ascbauer [1989 a -1990 b]).

و يبقى مجال البحث مفتوحا في كيفية القياس و التوليفة الملائمة حسب الأولوية لرؤوس هذه حتى تحقق أهداف النمو والتنمية الأقتصادية .

إن نتائج التي إستخلصناها من خلال هذه الرسالة يمكن تبسيطها حسب الشكل التخطيطي التالي:

260- Dominique ,Guellec .et Piere, Ralle « Les nouvelles théories de la croissance »Paris: La découverte,1997,p.p.49-55

261- Ber Thomien, Claude (EDITOR) . La Restauration du rôle de l'état dans la croissance et le développement économique . France : Publisud , 2004 , p.22

الشكل رقم (24)

دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية

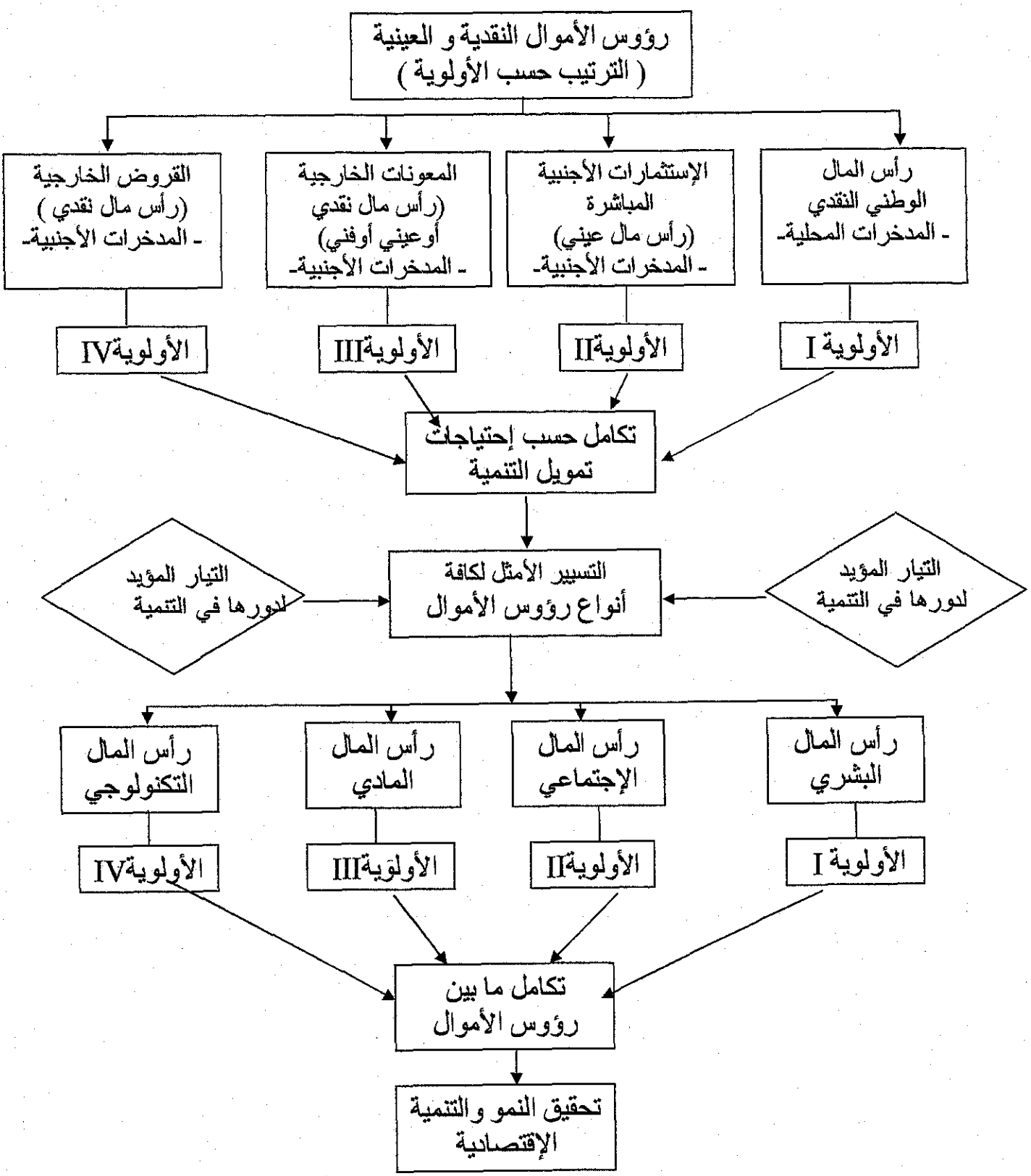

المصدر : الشكل من إنجاز الباحث

إن نتائج الدراسة السابقة تتطابق تماما مع حالة الإقتصاد الجزائري ، بفارق بسيط يكمن في تحول الجزائر، من دولة مدينة إلى دائنة، و لكن هذا لا يعني أن تتخلى عن رؤوس الأموال الأجنبية، و المتمثلة أساسا في الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، و هذا ما يلاحظ من خلال تطور تشريعات الإستثمار الأكثر مواءمة لجلب هذه التدفقات، و ذلك في ظل المنافسة الدولية الشديدة في هذا المجال ، و خصوصا تلك التي تحول التكنولوجيات و الكفاءات ، و التي يبقى حجمها تدفقها الوارد، لم يرقى إلى المستوى المطلوب ، نظرا لحداثة تموقع هذا النوع من الإستثمارات في الجزائر .

دون أن ننسى التركيز ،على جانب المعونات الإقتصادية الخارجية و ذلك في شقها المتعلق بالمعونات الفنية بالدرجة الاولى ، أما الجانب المالي فيجب أن تنعكس الوضعية من خلال تشجيع المعونات في إطارالتكامل الاقتصادي (جنوب / جنوب) ،و لو تطلب ذلك إنشاء صندوق جزائري سيادي ،لكونه سيكون اقل مخاطرة بالمقارنة من الاستثمار الاجنبي غير المباشر، وخصوصا في ظل الازمة المالية العالمية الحالية (في اواخر2008) و كل ذلك سينعكس لا محالة، في تشجيع المبادلات التجارية الدولية ما بين الدول النامية و الإنتقالية .

أما الفوائض المالية فيجب توزعها، حسب الأولوية على مختلف أنواع رؤوس الأموال (البشري ، رأس المال الإجتماعي، المادي، التكنولوجي ،) طبقا لدراسات تأخذ بعين الاعتبار إمكانية الإقتصاد الوطني على إمتصاص الإستثمارات التي تنجز في هذا المجال .

تم بحمد الله

الفهارس والملحق

- فهرس الرموز.
- فهرس الجداول.
- فهرس الأشكال.
- الملحق رقم 1.
- قائمة المراجع .
- ملخص الرسالة.
- فهرس الرسالة.

فهرس الرموز

الرمز	المعني باللغة الأجنبية
A.A.A.I.D	Autorite Arabe pour l'Investissement et le developpement Agricole
A.C.P	Afrique, Caraibes, Pacifique
A.F.D	Agence Française de Developpement
A.M.G.I	Agence Multilatérale de Garantie des Investissements (Groupe B.I.R.D)
A.N.D.I	Agence Nationale de Developpement d'Investissements (Algérie)
A.P.D	Aide Publique au Developpement
A.P.S.I	Agence de Promotion et de Soutien de l'Investissement
AGFUNP	Programme des Pays du Golf des Instituts de Dveloppement des Nations Unies.
B.A.D.E.A	Banque Arabe de Developpement Economique en Afrique
B.A$_F$.d	Banque Africaine de Developpement
B.E.I	Banque Européenne d'Investissement
B.Is.D	Banque Islamique de Developpement
B.I.R.D	Banque Internationale pour la Reconstruction et le Developpement
B.I.T	Bureau International de Travail
C.A.D	Comité d'Aide au Developpement
C.A.R.P.A.S	Commission des Nations Unies pour l'Afrique
C.E	Comité Européen
C.E.C.A	Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier
C.E.E	Comité Européen Economique
C.E.F.A	Communauté Européenne de l'Energie Atomique
C.E.P.A.L	Commission Economique pour l'Amérique Latine
C.I.D.A	Agence Canadienne International pour le Developpement
C.I.R.D.I	Comité International pour l'Agrement des Différents sur l'Investissement
C.N.I	Conseil National d'Investissement
C.N.U.C.E.D	Conseil des Nations Unies pour la Coopération et le Developpement
D.T.S	Droit de Tirage Speciaux.
F.A.D.E.S	Fond Arabe pour le Developpement Economique et Social
F.A.O	Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture
F.A.S	Facilités d'Ajustement Structural
F.A.S.A.A	Fond Arabe Special d'Aide pour l'Afrique
F.A.S.R	Facilités d'Ajustement Structural Renforcé
F$_{ad}$.D.E	Fond Abu Dhabi pour le Developpement Economique
F$_{AS}$.D	Fond Asiatique pour le Developpement
F.C.F.I	Facilités de Compensation des Financements des Imprevues
F.S	Facilités de Transformation Systématique
H.C.R	Haut Comité des Refugiés
I.C.O.R	Incrimental Capital Ouput
I.D.A	Institut de Developpement Internationl

الرمز	المعني باللغة الأجنبية
I.D.H	Indice de Developpement Humain
I.E.D	Investissement Etranger Directe
I.F.C	Institut du Financement International
I.I.C	Société Américaine d'Investissement
I.P.F	Indice de la Participation de la Femme
I.P.H	Indice de la Pauvreté Humaine
I.S.I	Industrie de Substitution des Importations
J.O.R.A.D.P	Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire
L.C.P	Ligne de Crédit Préventif
L.I.B.O.R	London Inter Bank Offred Rate
M.I.F	Fond international Multilatéral
N.A.F.T.A	North American Free Tradi Area
N.P.I	Nouveaux Pays Industrialisés
N.T.F	Fond de Developpement pour le Nigeria
N.T.I.C	Nouvelles Technologies d'Internet et de Communication
O.C.D.E	Organisation pour la Coopération et le Developpement Economique
O.D.A	Administration des Departements d'Outre Mer
O.G.D.E	Organisation du Golf pour le Developpement d'Egypte
O.M.S	Organisation Mondiale de la Santé
O.N.U	Organisation des Nations Unies
O.N.U.D.I	Organisation des Nations Unies pour le Developpement Industriel
O.P.A.E.P	Fond Privé des Pays Exportateurs du Pétrole
O.P.E.P	Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole
P.A.M	Pays a Revenus Moyens
P.A.S	Plan d'Ajustement Structural
P.C.S.R	Plan Complementaire pour le Soutien de la Relance(Algérie)
P.I.B	Produit Interieur Brut
P.M.A	Pays Moins Avancés
P.M.E	Petite et Moyenne Entreprise (Algérie)
P.M.I	Petite et Moyenne Industrie (Algérie)
P.N.B	Produit National Brut
P.N.U.D	Programme des Nationes Unies pour le Developpement
P.P.T.E	Pays Pauvres Très Endettés
P.R.I.T.I	PAYS A REVENUE INTERMIDIAIRE
P.S.R.E	Plan de Soutien à la Relance Economique (Algérie)
S.I.D.A	Agence swede de Developpement International
U.N.E.S.C.O	Organisations des Nations Unies pour l'Education, Sciences et Culture
VALHYD	Valorisation des Hydrocarbures (Algérie)

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	ترتيب الدول حسب نوعية سياساتها نحو الجنوب	100
02	التسهيلات الممنوحة من طرف« F.M.I» منذ نشأته	112
03	الإستثمار و الإدخار الاجمالي(1965- 1992) لدول نامية مختارة	131
04	نسبة المديونية الخارجية في الدول النامية (1970-1992)	138
05	طرق معالجة مديونية الدول النامية من طرف نادي باريس	143
06	دور مخططات في معالجة المديونية في إطار نادي لندن	147
07	مؤشرات مختارة: خدمة المديونية، PIB، IDH في الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية	164
08	مؤشرات مختارة،الإستثمار الأجنبي المباشروالإنتاج الدولي(1982-2005)	179
09	التغيرات التنظيمية في اللوائح الوطنية (1992-2006)	192
10	الإتفاقيات المالية(FSD) مع الجزائر (1984-2007)	199
11	الإتفاقيات المالية(F.K.D.E.A) مع الجزائر (1963-2002)	200
12	الإتفاقيات المالية لصندوق أبو ظبي للتنمية مع الجزائر (1963-2002)	202
13	العمليات المالية للصندوق الياباني للتعاون الإقتصادي مابعد البحار(1973-2005)	207
14	الإتفاقيات المالية(EXIM BANK) مع الجزائر (1990-2001)	208
15	الإتفاقيات المالية لدول(C.A.D) مع الجزائر (1964-2006)	209
16	الإتفاقيات المالية لدول أخرى مع الجزائر	210
17	طبيعة المشاريع الممولةفي الجزائر من طرف (BIRD) (1964-2002)	211
18	الإلتزامات المالية للجزائر مع (BIRD) إلى غاية 2004/10/31	215
19	الإتفاقيات المالية(F.I.D.A) مع الجزائر (1962-2005)	216
20	الإتفاقيات المالية(C.E.E) مع الجزائر (1991-2001)	217
21	الإتفاقيات المالية(F.A.D.E.S) مع الجزائر (1974-2002)	219
22	الإتفاقيات المالية($B.I_S.D$) مع الجزائر (1982-2003)	221
23	الإتفاقيات المالية($B.A_F.D$) مع الجزائر (1987-2001)	223
24	أهداف الألفية للتنمية في الجزائر(1990-2015)	224

يتبع

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجداول	الصفحة
25	لمحة تاريخية عن القروض الخارجية الجزائرية	234
26	هيكل الإستثمارات المحققة في الجزائر (1967-1978)	237
27	تطور معدلات التبادل التجاري في الجزائر	240
28	تطورشروط الأقراض الخارجي في الجزائرللديون المتوسطةوالطويلةالأجل	242
29	تغيرات أسعار الصرف في الجزائر (1974-1997)	243
30	تطور معدل التبعية في الجزائر(1965-2035)	244
31	وضعية الديون الخارجية الجزائرية (1980-1993)	246
32	مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية (%) (1980 و1986 إلى 1993)	247
33	تطور خدمات الديون الجزائرية (1994-2003)	256
34	مؤشرات إقتصادية مختارة للإقتصاد الجزائري(1995-1998)	257
35	مؤشرات أسعار الإستهلاك في الجزائر (1995-1999)	258
36	تطور نسبة البطالة في الجزائر(1995-1998)	258
37	مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر (1975-2005)	259
38	التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الإقتصادي الجزائري(2001-2004)	259
39	تطور مؤشرIDH و بعض المؤشرات الأخرى في الجزائر(1995-2005)	260
40	تطور قوانين الإستثمار في الجزائر-مرحلة الاقتصاد المخطط- (1963-1989)	263
41	تطور قوانين الإستثمار في الجزائر-مرحلةالانتقال الاقتصادي- (1990-2006)	265
42	إتفاقيات الجزائر الثنائية المتعلقة بالإستثمار(1990-2007)	267
43	إتفاقيات الجزائر الدولية للإستثمار المتعددة الأطراف(1994-1998)	268
44	مشاركات«سوناطراك» على الصعيد الدولي-2006-	270
45	أهم التدفقات العالمية (IED) المعلن عنها في إتجاه الجزائر (2003-2006)	271
46	قطاعات تمركز (IED) في الجزائر	272
47	مساهمة (IED) في (FBCF) في الجزائر (1993-2002)	274
48	التوزيع القطاعي في الجزائر (%PIB) - (2001-2005)	277
49	حجم صادرات الجزائر (1992-2006)	278
50	مناخ الإستثمار في الجزائر حسب مؤشر« Dowing Busines » (2005 - 2006 - 2007)	282
51	مقارنة التدفقات الواردة(IED) لدول المغرب العربي بمؤشرات « Dowing Busines » (2003 - 2006)	286

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تفسير الحلقة المفرغة و التوازن عند « نيركسه »	57
02	ثقل الديون تقلص من إمكانية تسديدها « منحنى LAFER »	70
03	عتبةالمديونية.	71
04	تفسير فكرة دول المركز عند « سمير أمين »	80
05	تطور رصيد تمويل الدول النامية	134
06	قروض صندوق النقد الدولي (1970 – 2005)	137
07	مجموع التدفقات الصافية من مختلف المصادر في إتجاه الدول النامية	139
08	تطور(PIB) أثناء و بعد الأزمة الأسيوية (1996-2006)	158
09	نمو كبير بفضل مداخيل البترول في روسيا	159
10	القروض الخارجية بين التيار المؤيد والمعارض لدورها في التنمية	161
11	تدفقات(IED) في إتجاه الدول النامية حسب المناطق(1980-2004).	174
12	المسار التاريخي، النظري و التطبيقي (IED).	187
13	آفاق التدفقات العالمية (IED)-اجابات على بحثCNUCED -(2007-2009).	190
14	هيكل القروض الخارجية الجزائرية	233
15	نموذج الصناعات المصنعة في الجزائر	236
16	تطور الحساب الجاري (PIB %) في الجزائر	239
17	تطور أسعار البترول وصادرات و واردات السلع والانفتاح الخارجي(PIB %) في الجزائر	240
18	تطور أسعار البترول في الجزائر (1970-2002)	245
19	الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الإقتصادية في الجزائر(1980-2005)	252
20	القروض الخارجية في الجزائر بين النظرية والتطبيق.	261
21	آفاق الديون الخارجية الجزائرية (2003-2011)	262
22	التدفقات الواردة من(IED) إلى الجزائر (1970-2006)	269
23	(IED) في الجزائر ما بين النظرية و الواقع.	279
24	دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية	292

ملحق رقم 1

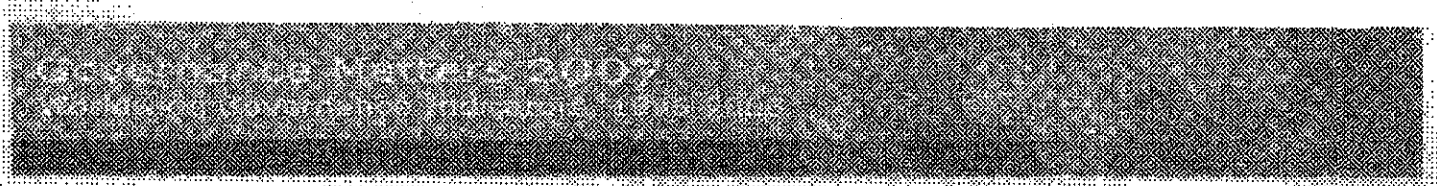

Country Data Report for ALGERIA, 1996-2006

This Data Report provides a summary of the six aggregate governance indicators, together with all of the publicly-available disaggregated data on which the aggregate indicators are based. The underlying data as well as methodological issues are described more fully in "Governance Matters VI: Governance Indicators for 1996-2006" (June 2007).

The Report displays the country's performance for all available years between 1996 and 2006 in six governance dimensions: i) Voice & Accountability, ii) Political Stability and Lack of Violence/Terrorism, iii) Government Effectiveness, iv) Regulatory Quality, v) Rule of Law, and vii) Control of Corruption. Each page shows the country's percentile rank on one of the six governance indicators. Percentile rank indicate the percentage of countries worldwide that rate below the selected country. Higher values thus indicate better governance ratings. The graph also reports the margins of error displayed in the line charts by dashed lines, and corresponding to a 90% confidence interval. This means that there is a 90 percent probability that governance is within the indicated range.

Underneath the line charts, the Report also displays data from all the underlying sources used for that indicator. Individual ratings have been rescaled to run from 0 (low) to 1 (high). These scores are comparable over time and across countries since most individual measures are based on similar methodologies over time. Scores from different individual indicators are not however directly comparable with each other since the different data sources use different units and cover different sets of countries. The data from the individual indicators are in fact further rescaled to make them comparable across data sources before constructing the aggregate governance indicators. To find out more about each source/organization click on the provided links. More information about each of the underlying organization/source can also be found in Appendices A and B of the Governance Matters VI paper.

Relevant links:

www.govindicators.org
www.worldbank.org/wbi/governance

Disclaimer

The data and research reported here do not reflect the official views of the World Bank, its Executive Directors, or the countries they represent. The WGI are not used by the World Bank Group to allocate resources or for any other official purpose.

Development Research Group
The World Bank

WORLD BANK INSTITUTE
Powering knowledge and learning for a better world

ALGERIA, 1996-2006

Aggregate Indicator: Voice & Accountabillity

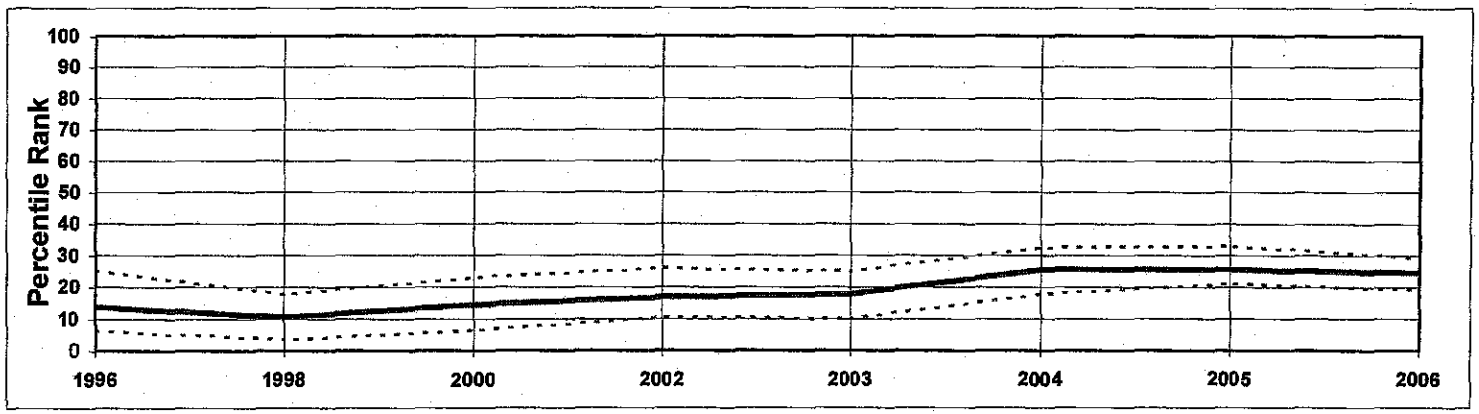

Individual Indicators used to construct Voice & Accountability

Code	Source	Website	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006
AEO	OECD Development Center African Economic Outlook	http://www.oecd.org/dev/aeo	0.00	0.00	1.00	0.00	0.00	0.00	1.00	0.50
AFR	Afrobarometer	http://www.afrobarometer.org	..	..	..	..	..	..	..	..
BTI	Bertelsmann Transformation Index	http://www.bertelsmann-transformation-index.de/	..	..	..	0.33	0.33	0.33	0.36	0.36
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads	http://www.freedomhouse.org	..	..	..	..	..	0.41	0.41	0.41
EIU	Economist Intelligence Unit	http://www.eiu.com	0.31	0.25	0.25	0.38	0.31	0.31	0.38	0.38
FRH	Freedom House	http://www.freedomhouse.org	0.11	0.22	0.25	0.29	0.29	0.29	0.30	0.29
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Survey	http://www.weforum.org	..	..	..	..	0.48	0.47	0.38	0.53
GII	Global Integrity Index	http://www.globalintegrity.org/	..	..	..	..	..	..	..	..
GWP	Gallup World Poll	http://www.gallupworldpoll.com	..	..	..	..	..	..	..	..
HUM	Cingranelli-Richards (CIRI) Human Rights Database	http://www.humanrightsdata.com	0.63	0.13	0.50	0.50	0.13	0.25	0.50	0.50
IFO	IFAD Rural Sector Performance Assessments	http://www.ifad.org	..	..	..	..	..	0.61	0.61	..
LBO	Latinobarometro	http://www.latinobarometro.org	..	..	..	..	..	..	..	..
MSI	IREX Media Sustainability Index	http://www.irex.org	..	..	..	..	..	..	0.35	0.35
OBI	International Budget Project Open Budget Index	http://www.internationalbudget.org/	..	..	..	..	..	..	0.28	0.26
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide	http://www.prsgroup.com	0.25	0.25	0.17	0.17	0.17	0.63	0.63	0.63
RSF	Reporters Without Borders Press Freedom Index	http://www.rsf.org	..	..	..	0.69	0.67	0.60	0.63	0.63
WCY	Institute for manegement & development World Competitiveness Yearbook	http://www.imd.ch	..	..	..	..	..	..	..	..
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators	http://www.globalinsight.com	..	0.13	0.19	0.25	0.31	0.37	0.50	0.50

ALGERIA, 1996-2006

Aggregate Indicator: Political Stability and Absence of Violence

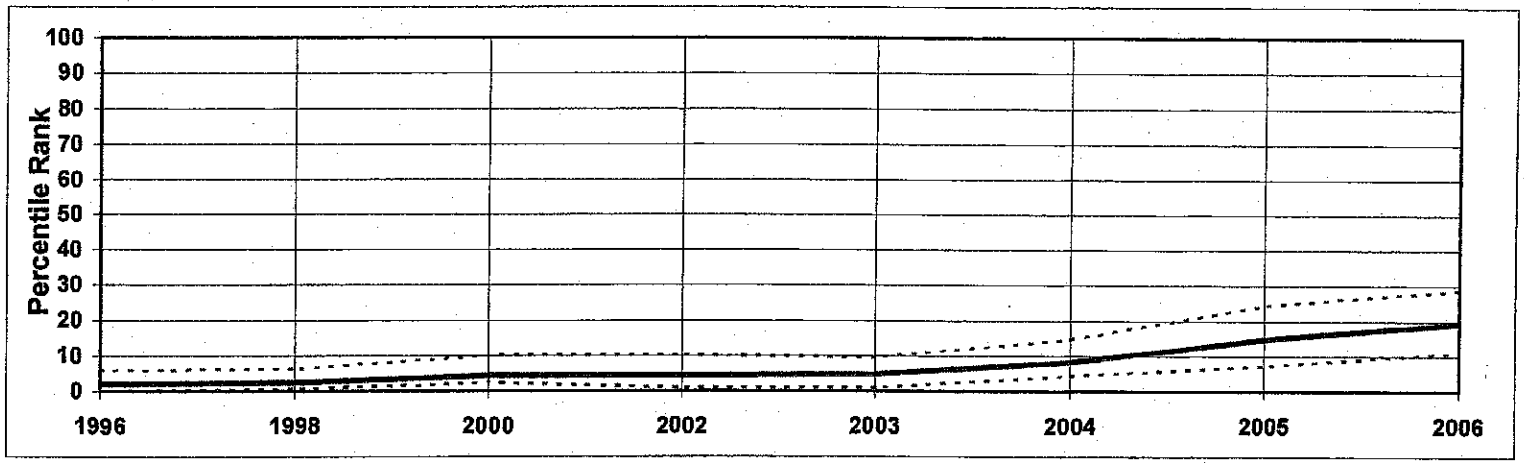

Individual Indicators used to construct Political Stability and Absence of Violence

Code	Source	Website	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006
AEO	DECD Development Center African Economic Outlook	http://www.oecd.org/dev/aeo	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.00
BRI	Business Environment Risk Intelligence Business Risk Service	http://www.beri.com	..	..	..	..	..	..	..	..
DRI	Global Insight Global Risk Service	http://www.globalinsight.com	0.15	0.13	0.16	0.15	0.17	0.49	0.68	0.73
EIU	Economist Intelligence Unit	http://www.eiu.com	0.15	0.15	0.35	0.25	0.40	0.45	0.45	0.45
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Survey	http://www.weforum.org	..	..	..	..	0.40	0.52	0.43	0.45
HUM	Cingranelli-Richards Human Rights Databasa & Political Terror Scala	http://www.humanrightsdata.com	0.17	0.25	0.31	0.29	0.15	0.46	0.46	0.46
IJT	iJET Country Security Risk Ratings	https://worldcue.ijet.com/tic/login.jsp	..	..	..	..	..	0.00	0.25	0.25
LBO	Latinobarometro	http://www.latinobarometro.org	..	..	..	..	..	..	..	..
MIG	Merchant International Group Gray Area Dynamics	http://www.merchantinternational.com	..	..	..	0.10	0.15	0.20	0.15	0.20
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide	http://www.prsgroup.com	0.53	0.52	0.57	0.58	0.53	0.67	0.71	0.73
WCY	Institute for management & development World Competitivenass Yearbook	http://www.imd.ch	..	..	..	..	..	..	..	..
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators	http://www.globalinsight.com	..	0.19	0.25	0.25	0.31	0.36	0.50	0.50

ALGERIA, 1996-2006

Aggregate Indicator: Regulatory Quality

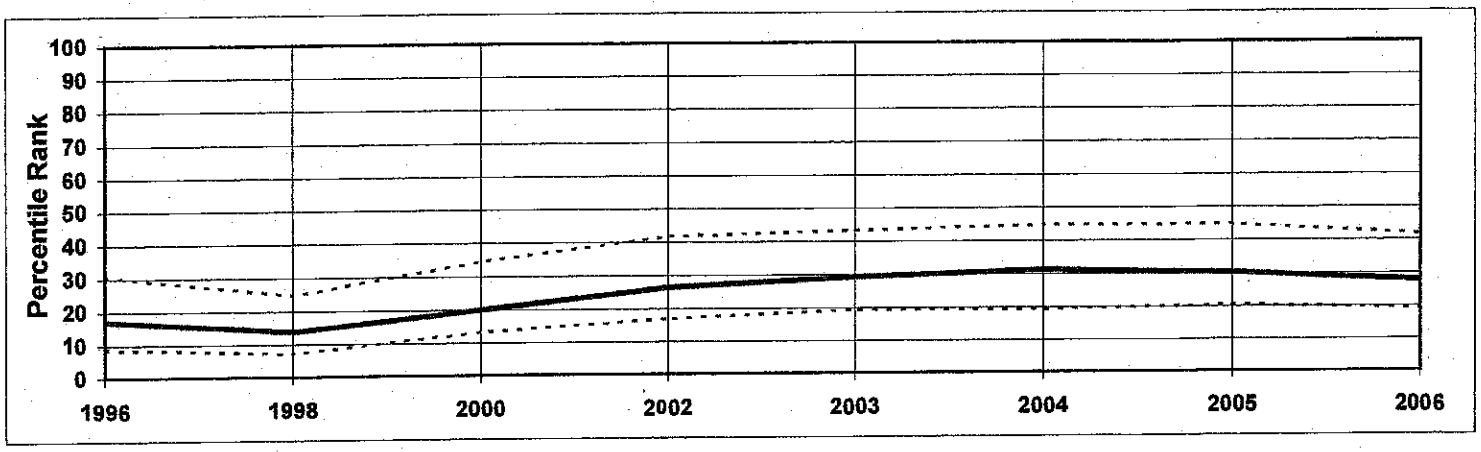

Individual Indicators used to construct Regulatory Quality

Code	Source	Website	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.afdb.org/	NA	NA	NA	NA	NA	NA	0.47	0.47
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.adb.org/	..	..	..	..	..	..	..	..
BPS	Business Enterprise Environment Survey	http://www.worldbank.org/eca/governance	..	..	..	..	..	..	..	..
BTI	Bertelsmann Transformation Index	http://www.bertelsmann-transformation-index.de/	..	..	..	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25
DRI	Global Insight Global Risk Service	http://www.globalinsight.com	0.50	0.51	0.53	0.59	0.59	0.76	0.89	0.87
EBR	European Bank for Reconstruction & Development Transition Report	http://www.ebrd.org	..	..	..	..	..	..	..	..
EIU	Economist Intelligence Unit	http://www.eiu.com	0.35	0.40	0.40	0.45	0.40	0.40	0.35	0.35
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Survey	http://www.weforum.org	..	..	..	..	0.38	0.44	0.39	0.45
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom	http://www.heritage.org	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.40	0.40	0.50
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments	http://www.ifad.org	..	..	..	..	..	0.63	0.63	..
MIG	Merchant International Group Gray Area Dynamics	http://www.merchantinternational.com	..	..	..	0.18	0.20	0.20	0.23	0.23
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.worldbank.org	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide	http://www.prsgroup.com	0.36	0.50	0.55	0.71	0.64	0.68	0.77	0.68
WCY	Institute for management & development World Competitiveness Yearbook	http://www.imd.ch	..	..	..	..	..	..	..	..
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators	http://www.globalinsight.com	..	0.19	0.31	0.44	0.56	0.57	0.56	0.56

ALGERIA, 1996-2006

Aggregate Indicator: Rule of Law

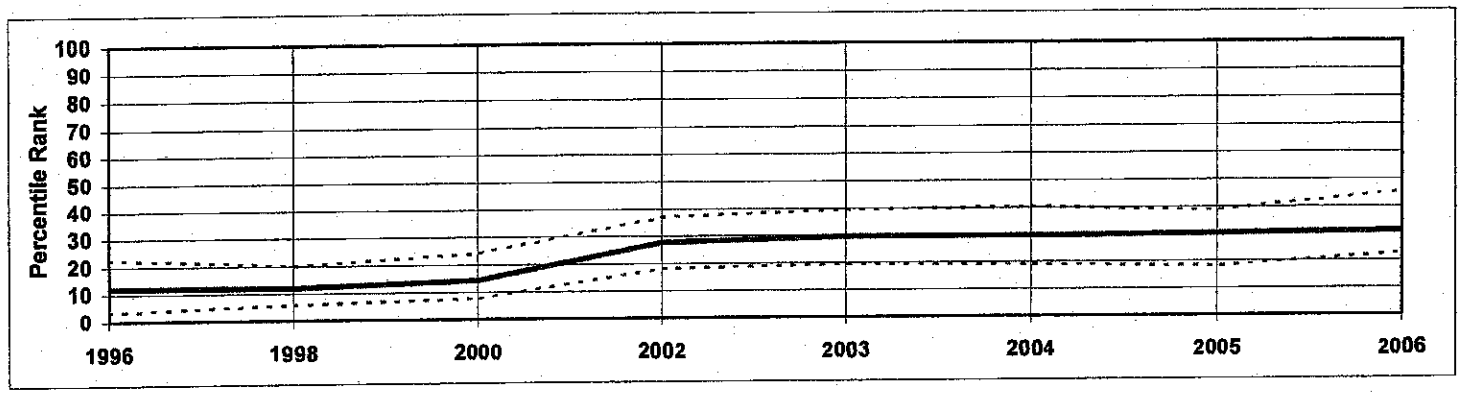

Individual Indicators used to construct Rule of Law

Code	Source	Website	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutionel Assessments	http://www.afdb.org/	NA	NA	NA	NA	NA	NA	0.40	0.40
AFR	Afrobarometer	http://www.afrobarometer.org	..	..	..	..	..	..	..	..
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.adb.org/	..	..	..	..	..	..	..	..
BPS	Business Enterprise Environment Survey	http://www.worldbank.org/eca/governance	..	..	..	..	..	..	..	..
BRI	Business Environment Risk Intelligence Business Risk Service	http://www.beri.com	..	..	..	..	..	..	..	..
BTI	Bertelsmann Transformation Index	http://www.bertelsmann-transformation-index.de/	..	..	..	0.25	0.25	0.25	0.35	0.35
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads	http://www.freedomhouse.org	..	..	..	..	..	0.36	0.36	0.36
DRI	Global Insight Global Risk Service	http://www.globalinsight.com	0.23	0.24	0.36	0.37	0.39	0.57	0.75	0.76
EIU	Economist Intelligence Unit	http://www.eiu.com	0.13	0.13	0.13	0.50	0.47	0.41	0.38	0.38
FRH	Freedom House	http://www.freedomhouse.org	..	..	..	..	..	..	..	..
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Survey	http://www.weforum.org	..	..	..	..	0.49	0.50	0.45	0.55
GII	Global Integrity Index	http://www.globalintegrity.org/	..	..	..	..	..	..	..	..
GWP	Gallup World Poll	http://www.gallupworldpoll.com	..	..	..	..	..	..	..	0.81
HER	Heritage Foundation Index of Economic Freedom	http://www.heritage.org	0.50	0.50	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	0.30
HUM	Cingranelli-Richards (CIRI) Human Rights Database	http://www.humanrightsdata.com	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.00	0.00	0.00
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments	http://www.ifad.org	..	..	..	..	..	0.44	0.44	..
LBO	Latinobarometro	http://www.latinobarometro.org	..	..	..	..	..	..	..	..
MIG	Merchant international Group Gray Area Dynamics	http://www.merchantinternational.com	..	..	..	0.18	0.18	0.20	0.25	0.25
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.worldbank.org	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide	http://www.prsgroup.com	0.50	0.20	0.33	0.33	0.33	0.50	0.50	0.50
QLM	Business Environment Risk Intelligence Financial Ethics index	http://www.beri.com	0.28	0.28	0.26	0.24	0.22	0.20	0.18	0.18
TPR	US State Department Trafficking in People report	http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt	..	..	..	..	..	0.67	0.33	0.33
WCY	Institute for management & development World Competitiveness Yearbook	http://www.imd.ch	..	..	..	..	..	..	..	..
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators	http://www.globalinsight.com	..	0.31	0.38	0.38	0.44	0.48	0.44	0.44

ALGERIA, 1996-2006

Aggregate Indicator: Control of Corruption

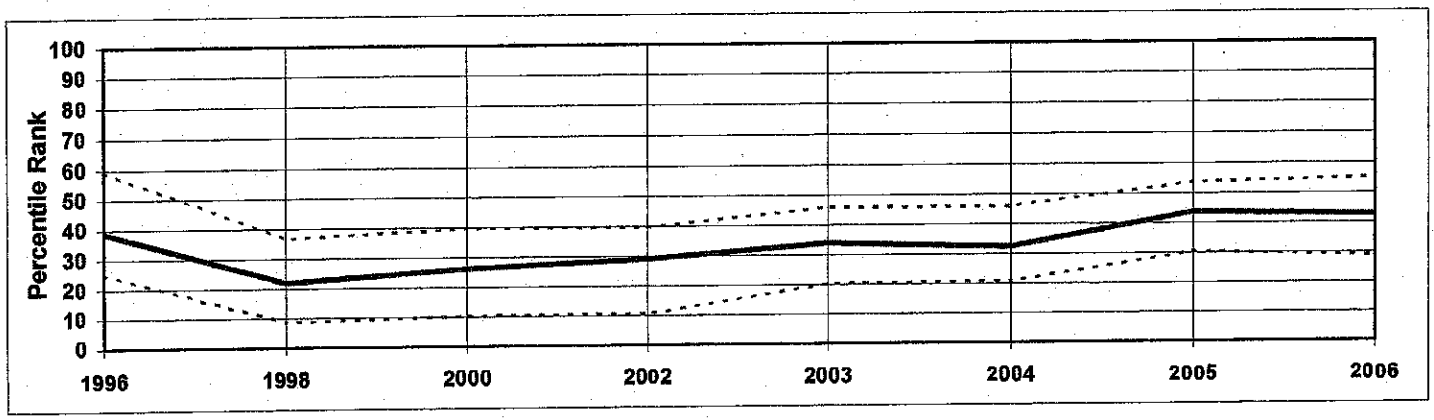

Individual Indicators used to construct Control of Corruption

Code	Source	Website	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.afdb.org/	NA	NA	NA	NA	NA	NA	0.40	0.40
AFR	Afrobarometer	http://www.afrobarometer.org	..	..	..	..	..	..	..	..
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.edb.org/	..	..	..	..	..	..	..	..
BPS	Business Enterprise Environment Survey	http://www.worldbank.org/eca/governance	..	..	..	..	..	..	..	..
BRI	Business Environment Risk Intelligence Business Risk Service	http://www.beri.com	..	..	..	..	..	..	..	..
CCR	Freedom House Countries at the Crossroads	http://www.freedomhouse.org	..	..	..	..	..	0.36	0.36	0.36
DRI	Global Insight Global Risk Service	http://www.globalinsight.com	0.45	0.40	0.40	0.40	0.40	0.44	0.65	0.70
EIU	Economist Intelligence Unit	http://www.eiu.com	0.25	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.25	0.25
FRH	Freedom House	http://www.freedomhouse.org	..	..	..	..	..	..	..	..
GCB	Transparency International Global Corruption Barometer Survey	http://www.transparency.org	..	..	..	..	..	..	..	..
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Survey	http://www.weforum.org	..	..	..	..	0.44	0.51	0.42	0.52
GII	Global Integrity Index	http://www.globalintegrity.org/	..	..	..	..	..	..	..	..
GWP	Gallup World Poll	http://www.gallupworldpoll.com	..	..	..	..	..	..	..	..
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments	http://www.ifad.org	..	..	..	..	..	0.56	0.56	..
LBD	Latinobarometro	http://www.latinobarometro.org	..	..	..	..	..	..	..	..
MIG	Merchant International Group Gray Area Dynamics	http://www.merchantinternational.com	..	..	..	0.10	0.10	0.15	0.25	0.25
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.worldbank.org	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
PRC	Political Economic Risk Consultancy Corruption in Asia	http://www.asiarisk.com/	..	..	..	..	..	..	..	..
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide	http://www.prsgroup.com	0.50	0.33	0.33	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25
QLM	Business Environment Risk Intelligence Financial Ethics Index	http://www.beri.com	0.24	0.24	0.22	0.20	0.18	0.18	0.18	0.16
WCY	Institute for management & development World Competitiveness Yearbook	http://www.imd.ch	..	..	..	..	..	..	..	..
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators	http://www.globalinsight.com	..	0.25	0.25	0.38	0.50	0.50	0.50	0.50

فهرس الكتب العربية

I- مراجع المنهجية :

1- عبدالقادر، رضوان . سبع محاضرات حول الأسس العلمية لكتابة البحث العلمي.
الجزائر: O.P.U ، 1990.

2- عمار بوحوش ، محمد محمود الدنيبات . مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث.
الجزائر: O.P.U ، 1995.

II- الكتب :

01 عطية ، عبدالقادر محمد عبدالقادر. إتجاهات حديثة في التنمية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 .

02 عجمية، محمد عبدالعزيز، وإيمان عطية ناصف . التنمية الإقتصادية:
دراسات نظرية و تطبيقية . الإسكندرية، 2000 .

03 النجفي ، سالم توفيق، والقريشي محمد صالح تركي . مقدمة في إقتصاد التنمية.
العراق : مديرية دار الكتاب للطباعة و النشر ، 1988.

04 موفق ، مصطفى. المسائل الأفقتصادية المعاصرة .
الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 .

05 السيد، عبدالمولى. أصول الإقتصاد .
القاهرة :دار النهضة العربية ، 1998 .

06 حسين، عمر. مبادىء علم الإقتصاد: تحليل جزئي و كلي معجم إقتصادي .
القاهرة : دار الذكر العربي ، 1991.

07 ولعلوا فتح الله. الإقتصاد السياسي : مدخل الدراسات الإقتصادية.
لبنان :دار الحداثة للطباعة و النشر . بيروت ،1981.

08 الموسوي ، ضياء مجيد . النظرية الإقتصادية : التحليل الإقتصادي الكلي.
الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994.

09 صخري عمر. التحليل الإقتصادي الكلي : الإقتصاد الكلي .
الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994.

10 سمير عبدالعزيز.التمويل : المدخل الإدخاري والضريبي ،المدخل الدولي .
الإسكندرية: مكتبةالإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،1988.

11 عبد الشفيع، محمد. قضيةالتصنيع في إيطار التنظيم الإقتصادي العالمي الجديد.
لبنان : دار الوحدةللطباعةوالنشر ، بيروت .

12 أبوقحف ،عبدالسلام.إقتصاديات الإستثمار الدولي .
الإسكندرية: المكتب العربي الحديث ، 1991 .

13 ا بوقحف ، عبدالسلام . نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية.
الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2001 .

14 فايز ، إبراهيم الحبيب . التنمية بين النظرية وواقع الدول النامية . السعودية : عمادة شؤون المكتبات الملك سعود ، الرياض ،1985.
15 بكري ، كامل . التنمية الأقتصادية . بيروت: دار النهضة العربية ،1986.
16 الحبيب عزالدين ، الحبيب خنفار . النظام الدولي الجديد . الجزائر : دار الإتصال فرندة ، 2000 .
17 الموسوي ،ضياء ،المجيد، . الأزمة الإقتصادية العالمية 1986-1989. الجزائر : دار الهدى الطباعة والنشر ، 1990 .
18 غازي ، عبدالراق ، النقاش . التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية . عمان : دار وائل ، 2001 .
19 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . تقرير الإستثمار العالمي ،2006. و إستعراض عام. الأمم المتحدة: نيويورك و جنيف، 2006.
20 سوناطراك. التقرير السنوي 2006لشركة سوناطراك.الجزائر 2006.
21 هني ،أحمد. إقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الثانية ،1993.
22 ناصر،دادي، عدون .إقتصاد الجزائر المستقلة . الجزائر:دار المحمدية، الطبعة الأولى ،1998.
23 الحبيب عز الدين،الحبيب خنفار.النظام الدولي الجديد. الجزائر: دار الاتصال، فرندة، 2006.
24 سنغ،كقالجيت(ترجمة، رياض حسن).عولمة المال.
25 الجزائر :دار الفرابي ANEP،الطبعة الاولى،2001.

III - المجلات :

1- ديباك ، ميشرا ، و آخرون .« تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و النمو » ، مجلة التمويل و التنمية ، جوان 2001 .

IV- الوثائق الرسمية :

- أعداد مختلفة للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من سنة 1963 - إلى سنة 2007

فهرس الكتب الأجنبية

I- Les Ouvrages Généraux :

01 Azoulay, Gerard. Les théories du développement : du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités . Rennes : Presse universitaire de Rennes.2002

02 AKKACHE, A. Capitaux étrangers et libéralisation économiques : l'expérience Algérienne. Paris : Maspero, 1971,

03 ALSA, ASIDO.Les théories économiques du développement. Paris : La découverte, 2002.

04 Abdelmalik, Lahcen, et Patrick, Mundler. Economie du développement : Les Théories, les expériences, les perspectives. Paris : Hachette Livre, 1995.

05 BENISSAAD, M, E. Economie international. Alger : Office des Publications universitaires .,1983

06 Benoit, de la Chapelle, Bizot .La dette des pays en développement (1982-2000). Paris : Jour, 2001.

07 Benfreha.Nor. Les multinationales et la mondialisation : Enjeux et perspectives pour l'Algérie. Alger : Edition DAHLAB, 1999.

08 Benachenhou, Mourad.Réformes économiques:Dette et Démocratie Alger : Ed.Echrifa..

09 Belhimer. Dette Algerienne .Alger : Casbah ,1995 .

10 Berthomien, Claude (Editor). « La restauration du Rôle de l'Etat dans la croissance et le developpement économique ». France : Publisud, 2004

11 Banque Mondiale .World Debt tables. External for developing countries , country table , Vol 2 , 1994-1995 . Washington, Dc.

12 Banque Mondiale .Global development finance, Harnessing cyclical gaine for development , Vol 2 , 1994-1995 . Washington, Dc.2004.

13 Benachenhou,A . « .l'expérience Algérienne de planification et de developpement 1962-.1982 Alger :o.p.u.

14 Banque d'Algérie «Statistique monetaire 1964-2005, et statistique de la balance de paiements 1992-2005 ».

15 Banque d'Algérie «Evolution économique et monétaire en Algérie 2006 ».

16 Commission européenne. «Le Fond européen de développement enquelques mots » Luxembourg : Office des Publications des communautés européennes, 2002.

17 CNES « Rapport national sur le developpement humain » PNUP. Algérie, 2006

18 CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 1996 : Vue d'ensemble. New York et Geneve; Nations Unies, 1996.

19 CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 2002 : Vue d'ensemble. New York et Geneve;Nations Unies.2002.

20 CNUCED .Rapport sur le commerce et le developpement, 2006 : Vue d'ensemble .New York et Geneve; Nations Unies, 2006.

21 CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 1997 : Vue d'ensemble. New York et Geneve ;Nations Unies,1997,

22 CNUCED .Rapport sur l'investissement dans le monde, 2007 Vue d'ensemble. New York et Geneve ;Nations Unies,2007,

23 CNUCED. « examen de la politique de l'investissement, Algérie » Nations Unies, New york, Géneve, 2004.

24 CNUCED :World investment Report 2007 : Transnational corporations , Extractivo industries and development

25 Christian, de boissieu.les mutations de l economie mondial.paris:economica,2000.

26 Dowing business in2005.removing obstacles to growth.the world bank Washington dc,2005

27 Dowing business in2006.creating jobs. The world bank Washington dc, 2006.

28 Dowing business in2007.how to reform,compring regulation in 175 economies.the world bank, Washington dc,2005

29 DONSISONI, Myriam. Du Don à l'aide : Le marché de l'altruisme. Paris : édition l' Harmattan, 1995.

30 DAHMANI, Mohamed. Les voies de développement dans l'impasse. Alger : OPU, 1987.

31 Dominque, 25Guellec, et Pierre, Ralle .Les nouvelles théories.Paris : la découverte ,1997.

32 EVERETTE, E.HAGEN. Economie du développement. Paris. Economica

33 Frédéric, Teulon. Croissance, crises et développement .Paris : Presse Universitaire de France

34 Grimaud, Nicole. La politique extérieure de l' Algérie 1962-1978. Paris : KATHANA, 1984.

35 Goumeziane, Smail.Le mal Algerien .économie politique d'une transition inachevée : 1962-1994. Paris ,1994.

36 HIRSCHMAN, Albert. Stratégie du développement économique. Paris : Ouvrières, 1964

37 Jean, Didier, le caillon .et autres. Economie contemporaines : analyse et diagnostic. Bruxelles : De Boeck,(2e edition).2004.

38 Malcolm, Gilleset autres (traduction Bruno, Barn-Renault) Economie du développement . Bruxelles : Deboeck, 1988.

39 MOUHOUBI, Salah.La politique de coopération Algéro-Française : Bilan et perspective. Paris : caed.publisud- OPU.1991

40 NURKSE, Ragnar. Les problèmes de la formation du capital dans les pays sous-développés Paris-BIRD.1963,

41 Pauuw and Fei, « Foreign assistance and self-help »,Review of économics and statistics, N°56, 1965

42 Peter, H.LINDERT, et Thomas, A.Pugel. Economie international Paris : économica, 1996

43 Pierangelo, Catalanos, et Abdelkader, Sid Ahmed (EDITOR).La dette contre le developpement : Quelle stratégie pour les peuples méditerraneèns Paris : PubliSud, 1999.

44 Raffinot Marc.et moiseseron, jean yves.dette et pauverete.paris : economica, 1999.

45 Raffinot Marc. Dette Extérieure et Ajustement Structural .France : EDICEF, 1991

46 Rapport national d'Algérie pour les sommets mondiaux du developpement durable. Johansbourg, 2002

47 PNUD.RAPPORT ANNUEL2006.NEWYORK. ONU.2006.

48 PNUD. Figthing climate change , humain solidaity in divided World , Humain Development 2007

49 Pierangelo, catalnos, et abdelkader, sid ahmed (editor).ladette contre le developpement:quelle strategie pour les peuples mediterraneens.paris:publisud, 1999.

50 THIERRY, Montalieu. Economie du développement. Paris : Bréal, 2001

51 UNDAF.systeme des nations unies, plan cadre des nations unies pour la coopération au developpement 2002-2006 Algérie, document de travail, Mai 2002

52 WORLD BANK .World Debt Tables ,1992-1993 : experts .Washington , D.C : The World Bank,1992

II- Les articles :

01 Alternatives economiques. La croissance n'est pas le développement » N° 198, Décembre 2001.

02 Avallone, Nathalie. Et Nicholas, Françoise. « Théorie de la croissance : les leçons pour les pays en développement. » Institut caisse des dépôts et consignations, Décembre 2002,

03 Anne-Marie, alacabas. Et autres « Les investissements directs à l'étranger, une croissance exponentielle », Problémes économiques, N° 2713, du 16 Mai 2001

04 AMALOU, Fatiha. « Stratégie industriel prochainement devant le conseil des ministres » L'expression, 24 Juin2007..

05 AL DAHDAH, EDOUARD, « Gouvernance et developpement dans les pays du Maghreb : Constats et implications pratique». La lettre d'information trimestrielle du groupe de la banque mondiale au Maghreb, N°5,du Juin 2007,

06 ANIMA. « Les investissements directs étrangers dans la région Meda en 2006 » Notes et Documents N°23, Mai 2007.

07 ANIMA. « innovation, pôles technologiques et attraction de l'investissement » Notes et Documents N°09, Novembre 2005..

08 ANIMA. « le secteur agro-alimentaire dans la région Euro-Méditeranéénne » Notes et Documents N°16, Novembre 2005..

09 ANIMA. « investion dans la région Méda, pourqoui et comment ? » Notes et Documents N°22, Avril 2007.

10 BRAHAM, NOWZAD. « leçon d'une decennie d'endettement, quels enseignements en tirons-nous ?» Finances & Developpement, Mai 1990.

11 Bulletin FMI. « Comment gerer la richesse pétrolière » FMI, , N°21 , du 16 Décembre 2005

12 Banque Mondiale. « communiqué de Presse » N°2002/ 277/S. Washington ,20 Avril 2002

13 Banque d'Algérie « Rapport 2006 : évaluation économique et monétaire en Algérie » Bank of Algeria, Juin 2007

14 Bulletin fmi« le role du club de parisdans la gestion de l endettement international »washington dc, 24septembre1986

15 BLACKWEL, MICHEL. « Les Flux d'aide : le rôle du CAD », Finances & Developpement, Mars 1984,

16 Benhalimat,hamza« relation ue-algerie :50 millions d euro d aide par ans,octroyes a l algerie » le maghreble qoutidein de l economie, 11avri, 2008.

17 CNUCED. « Onzième session de la conférence-L'esprit de Sâo Paulo » Onzième session, du 13-14 Juin2004,

18 CNUCED. «Le developpement économique en Afrique : Contribution de l'investissement étranger direct à la croissance et au developpement » geneve, UN, 2session, 13-14octobre, 2005. Geneve : Nations Unies, Cinquante deuxièmes sessions, du13-14 Octobre,

19 Christian, Domptain. « Financer le développement sans crise ». Alternatives Economiques, N°24 (hors serie), Avril 1995

20 CHAVAGNEUX, CHRISTIAN. « Quand le nord tient ses promesses ». Alternatives Economiques, N°212, Juin 2003

21 Catherine, pattilo, et autres. « Dette extérieure et croissance » Finances & Développement, juin 2002

22 David, Burton, et Alassandro, Zamello. « L'Asie dix ans plus ». Finances et Developpement, Juin2007

23 FMI . « Les pays en transition doivent agir avec vigueur pour attirer l'aide internationale » , FMI Bulletin , du 23 Février 1994 .

24 FMI. « le FMI publie une étude sur les flux financiers des pays arabes » , FMI Bulletin, du 24 Février 1992.

25 FMI. « organisations et opérations fiancieres du F.M.I » , Serie de Brochures, Sixième Edition, 2001

26 FMI. « le FMI publie une étude sur les flux financiers des pays arabes », FMI Bulletin, du 24 Février 1992.

27 FMI. « Perspective de l'économie mondiale, mondialisation et inegalite », Washington,

28 FMI »rapport des serevices du fmi pour la consultation de 2004au titre de l article 4 algerie ».fmi.rapport n : 05/50.2005
29 FMI. « Questions choisies », FMI ; Rapport 05/52, Mai 2006
30 FMI. « Algérie, Questions choisies », FMI ; Rapport 07/61, 2007
31 FMI. « rapport sur les économies nationales », FMI ; Rapport N°07/72, washington, dc.
32 FERROKHI, Yasmine. « Le FCE plaide pour une politique plus audacieuse », Tribune du 24 Juin 2007
33 F.Tarik. « Les investissements étrangers en Algérie, un climat à assainir d'abord ! » L'expression, 01 Décembe2004
34 FEMISE 2005. « Profil pays Algérie » France : Institut de la Méditerrannée, Janvier 2006
35 Guy, Longueville. « Pays en developpement, contrainte et financement de marché : la désillusion de certains pays emergents» Problèmes Economiques, N°2.426, du 31 Mai 1995
36 Hugan, Philipe. « Y'a-t-il un miracle asiatique ou un simple effet de rattrapage ». Alternatives Economiques N° 138 , du 16 Juin 1996
37 IMF « Staff Repport » Washington , Dc , Septembre 1998
38 Jeremy, Clifft. « Au-delà du consensus de Washington » Finances et Développement, Septembre2003,
39 KREDIET BANK. « Les flux Financiers vers les pays en voie de développement » Problèmes économiques, N°1756, du 13Janvier 1982.
40 Mehdi, Mohamed. « IED entre la théorie et la pratique » Quotidien d'ORAN, du 24 Juin 2007
41 OCDE. « L'Aide au développement : les Chifffres », Problèmes économiques ; N°2393, 12 Octobre 1994.
42 O.N.S. « annuaire Statistique de l'Algérie » N° 21.
43 Ocampo, José Antonio. « Repenser a la question du développement » problèmes économiques, du 2 juillet 2003
44 OLEHHURVLYSHM et Thomas Wolf « Déterminants de la croissance dans les pays en transitions » Finances & Developpement .Juin 1999,
45 OPEP. « Le Fonds OPEP pour le développement international : Questions et Réponses».Vienne, Autriche, Octobre 2001,
46 Pierre, Salama. « Argentine, Brésil, Mexique : Libéralisation et Nouvelle vulnérabilités » L'Economie Politique, Timestriel – Octobre 2006.
Problemes economiques« forte dimunition des flux d IDE », n°2779, octobre 2002.
47 Radelet, Steven. et autres. « Aide et croissance : de nouvelles données que les flux d'aide axés sur la croissance ont produit des résultats» Finances & développement, Septembre 2005.
48 TRIGUI, Borhen, «du Financement du développement : peut on financer un développement durable selon la logique keynesienne » Revue Tunisienne d'Economie et de gestion, RTEG N°16 Vol.XII .Décembre 1997.

III- Document Officiel :

- Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique & Populaire N°05-159.
- Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique & Populaire N°42-93
- Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique & Populaire N°69-91
- Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique & Populaire Plusieurs Numéros, années 1963-2007. (www.joradp.dz).

IV- Sites Internet :

- W W W. imf. org (fond monetaire international)
- W W W. abd. org (banque asisatique de developpement)
- W W W. Afdb. Org (banque africaine de developpement)
- W W W. oecd. org (organization de cooperation et developpement economique)
- W W W. Clubde paris. Fr (club de paris)
- W W W. Afd. Fr (agene francaise de developpement)

الملخص

المقاربة المستهدفة من خلال أعمال هذه المذكرة ، هي محاولة التحليل و إنطلاقا من مختلف المعطيات الإقتصادية التاريخية، و هذا لأجل التمكن من معرفة مدى قدرة« رؤوس الأموال الأجنبية » ، على تحقيق التنمية الإقتصادية الى جانب المدخرات المحلية.

الخطة المنتهجة ، تهدف الى دراسة الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية بصفة عامة، وحالة الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، مع العرض في الوقت نفسه مختلف الدراسات النظرية و الإمبريقية ، المتعلقة بهذا المجال .

Résumé

L'approche envisagée à travers les travaux de ce mémoire est d'entreprendre une analyse sur la base des différentes données économiques, historiques en vue de comprendre la capacité des capitaux étrangers pouvant réaliser le développement économique avec l'aide des épargnes intérieures.

Le schéma préconisé cible les pays en voie de développement et les économies en transition de façon générale et le cas de l'économie algérienne de façon particulière, tout en exposant les différentes études théoriques et empiriques concernant ce domaine.

Abstract

The basic approch of this thesis is to undertake an analysis based on different historical economic data in order to understand the use of foreign capitals that can achieve economic development with the help of domestic savings.

The proposed scheme generally targets developing countries and those whose economies are in transition; concerning the case of the Algerian economy in particular and in the same time stading the various theoretical and empirical in this filed.

الفهـــرس

الخطة — رقم الصفحة

■ المقدمة العامة

■ الفصل الأول :المفاهيم الأسياسية و الأسس النظرية والتطبيقية لرؤوس الأموال الأجنبية.

- مقدمة الفصل الأول 001
I- المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للنمو ، التنمية ورأس المال..... 002

I-1- المطلب الأول : مفهوم النمو الإقتصادي، التنمية الإقتصادية ووسائل قياسهما..... 002
I-1- 1- مفهوم النموالإقتصادي 002
I-1- 2- مفهوم التنمية الإقتصادية..... 005
I-1- 3- قياس فوارق النموالتنمية الإقتصادية 009
I-1- 3-1 : معيار الدخل الوطني الإجمالي 009
I-1- 3-2 : معيار مؤشر التنمية البشرية 011
I-1- 3-3 : معيار الإحتياجات الأساسية..... 013

I-2- المطلب الثاني : مفاهيم حول رأس المال ،تصانيفه،تكوينه، وتمويله..... 016
I-2- 1- مفهوم رأس المال 016
I-2- 1-1 : حسب المدرسة التقليدية الإنجليزية 016
I-2- 1-2 : حسب المدرسة الحدية (المدرسة النمساوية) 017
I-2- 1-3 : حسب المدرسة الماركسية 017
I-2- 2- التصانيف المختلفة لرأس المال 018
I-2- 2-1 : رأس المال النقدي ورأس المال العيني..... 018
I-2- 2-2 : رأس المال الإنتاجي ورأس المال الإيرادي..... 019
I-2- 2-3 : رأس المال المادي ورأس المال اللامادي..... 019
I -2- 2-4- رأس المال الخاص و رأس المال العام..... 020
I-2- 2-5 - رأس المال المتداول و رأس المال الثابت..... 020
I-2- 2-6 - رأس المال الوطني و رأس المال الأجنبي..... 020
I-2- 3- تكوين رأس المـــال 021
I-2- 3-1 : مفهوم الإدخار 022
I-2- 3-2 : مفهوم الإستثمار 023
I-2- 3-3 : علاقة الإدخاربالإستثمار 024
I-2- 4- المصادر المحلية لتمويل تكوين رأس المال 028
I-2- 4-1 : إدخار القطاع العائلي 028
I-2- 4-2 : إدخار قطاع الأعمال الخاص 030
I-2- 4-3 : إدخار قطاع الأعمال العام 030
I-2- 4-4 : الإدخار الحكومي 031
I-2- 4-5 : تكوين الإدخار بواسطة التضخم 032
I-2- 5- المصادر الأجنبية لتمويل تكوين رأس المال 033

الخطة رقم الصفحة

I-2- 5-1 : المعونات الخارجية 033
I-2- 5-2 : القروض الأجنبيةالتجارية..... 036
I-2- 5-3 : الإستثمارات الأجنبية المباشرة 038
I-2- 6- حساب إحتياجات التمويل الخارجي للتنمية 041

II- المبحث الثاني:الأسس النظريةوالتطبيقية لدوررؤوس الأموال الأجنبية في التنمية. 044
II-1- المطلب الأول : التيار المؤيد لدورها في التنمية..... 045
II-1- 1- نظريات النمو الإقتصادي 045
II-1- 1-1- نظرية "روستو-Rostow " 045
II-1- 1-2- نظرية "روزنشين رودان-Rosenstein" 048
II-1- 1-3- نظرية "ألبرت هيرشمان-Hirshman" 052
II-1- 2- نظريات ونماذج التنمية الإقتصادية..... 056
II-1- 2-1- نظرية "نوركس -Nurkse" 056
II-1- 2-2- نموذج "فاي وباو-Fei & Paauw" 060
II-1- 2-3- نموذج "شنري وستروت-Chenery & Strout" 065
II-1- 3- قراءات في دراسات أخرى مؤيدة..... 067
II-1- 3-1- الآثر الإيجابي للمعونات الخارجية 067
II-1- 3-2- الآثر الإيجابي للقروض الأجنبية 069
II-1- 3-3- الآثر الإيجابي للإستثمارات الأجنبية المباشرة 072

II-2- المطلب الثاني : التيار المعارض لدورها في التنمية..... 076
II-2- 1- نظريات التبعية 076
II-2- 1-1- تيار الهيكليون 077
II-2- 1-2- تيار الماركسيون الجدد..... 078
II-2- 1-3- مظاهر التبعية وسبل التخلص منها 082
II-2- 2- قراءات في دراسات أخرى معارضة 089
II-2- 2-1- الآثر السلبي للمعونات الخارجية 089
II-2- 2-2- الآثر السلبي للقروض الأجنبية 090
II-2- 2-3- الآثر السلبي للإستثمارات الأجنبية المباشرة 091
خلاصة الفصل الأول 095

■ **الفصل الثاني: دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية للدول النامية و الإقتصاديات الإنتقالية.**

- المقدمة 096
I- المبحث الأول : مصادر المعونات الخارجية والتنمية..... 097

I-1- المطلب الأول: نشأة فكرة المعونات الخارجية..... 097
I-2- المطلب الثاني: تقويم مصادر المعونات الخارجية الثانئية..... 099

الخطة رقم الصفحة

I-2- 1- معونات دول« لجنة المساعدات التنموية»..... 099
I-2- 2- معونات الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية سابقا..... 101
I-2- 3- معونات الدول العربية..... 105

I-3- المطلب الثالث:تقويم مصادرالمعونات الخارجية المتعددة الأطراف..... 106
I-3- 1-معونات البنك الدولي للإنشاء والتعمير..... 106
I-3-2- معونات مؤسسة التمويل الدولية..... 109
I-3- 3- معونات مؤسسة التنمية الدولية..... 110
I-3- 4- معونات صندوق النقد الدولي..... 110
I-3- 5- البرنامج الموسع للمعونة الفنية..... 113
I-3- 6- المعونات في إطار إتفاقية LOMÉ..... 114
I-3- 7- معونات صناديق التنمية العربية..... 116
I-3- 8- معونات الدول المصدرة للبترول..... 117
I-3- 9- معونات البنك الأمريكي العالمي للتنمية..... 119
I-3- 10- معونات البنك الإفريقي للتنمية 120
I-3- 11- معونات البنك الأسيوي للتنمية..... 121
I-3- 12- معونات هيئات ومنظمات أخرى 121

I-4- المطلب الرابع:التقويم العام للمعونات الخارجية وآفاقها المستقبلية..... 122
I-4- 1- التقويم العام للمعونات الخارجية 122
I-4- 2- الآفاق المستقبلية للمعونات الخارجية..... 124

II- المبحث الثاني :القروض الخارجية و التنمية 126

II-1- المطلب الأول: الأسباب التاريخية لإستخدام القروض الخارجية في التنمية..... 126
II-1- 1- الأسباب الداخلية 126
II-1- 1-1- تمويل إستراتيجيات التصنيع في الدول النامية..... 127
II-1-1-1-1- إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات في دول أمريكا اللاتنية..... 127
II-1-1-1-2-إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات في دول جنوب الصحراء. 128
II-1-1-1-3-إستراتيجية تنمية الصادرات في دول جنوب شرق آسيا..... 129
II-1-1-1-4-التنمية بأسلوب الصناعات الثقيلة"النموذج الهندي"MAHALANOBIS 130
II-1- 1-2- تمويل الإصلاحات في دول الإقتصاديات الإنتقالية..... 130
II-1- 1-3- ضعف المصادر المحلية لتمويل تكوين رأس المال..... 131
II-1- 1-4- تزايد إحتياجات التمويل الخارجي للتنمية..... 133
II-1-1-5- أسباب أخرى داخلية..... 134
II-1-2- الأسباب الخارجية..... 135
II-1-2-1- تبادل تجاري في غير صالح الدول النامية..... 135
II-1-2-2- إنهاء العمل بالنظام النقدي الدولي 1971..... 135

الخطة رقم الصفحة

II-1-2-3- ظهور قروض «أورو كريدي Euro-crédits» 136
II-1-2-4- تطبيق برامج التصحيح الهيكلي 136

II-2- المطلب الثاني: القروض الخارجية وأزمة ديون الدول النامية 137
II-2-1- مظاهر الأزمة في سنوات الثمانينات 138
II-2-2- آثار الأزمة 139
II-2-3- تعدد طرق معالجة الأزمة وإنعكاساتها 141
II-2-3-1- محاولات التصحيح الداخلي 141
II-2-3-2- دور نادي باريس 142
II-2-3-3- دور نادي لندن 145
II-2-3-4- دور صندوق النقد الدولي 148

II-3- المطلب الثالث: تطور الأدوات المالية وبروزالأزمات المالية في التسعينات 154
II-3-1- طبيعة الأدوات المالية الجديدة 154
II-3-2- الأزمات المالية و إنعكاساتها 156
II-3-2-1- الأزمة المكسيكية1994-1995 156
II-3-2-2- الأزمة الآسيوية1997 157
II-3-2-3- الأزمة الروسية1997 158
II-3-2-4- الأزمة البرازيلية1995 160

II-4- المطلب الرابع: التقويم العام للقروض الخارجية وآفاقها المستقبلية 160
II-4-1- التقويم العام للقروض الخارجية 161
II-4-2- الآفاق المستقبلية للقروض الخارجية 162

III- المبحث الثالث :الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية 165
III-1- المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الإستثمارالأجنبي المباشر 165

III-2- المطلب الثاني: تقويم الإستثمار الأجنبي المباشرفي الدول الناميةوالإنتقالية 169
III-2- 1- الدول الإفريقية 169
III-2- 2- دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا 170
III-2- 3- دول غرب آسيا 172
III-2- 4- دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبيب 173
III-2- 5- دول جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة 176

I-3-المطلب الثالث:آثارالإستثمارالأجنبي المباشرعلى التنمية 178
-3- 1-الأثر على حجم النقد الأجنبي 180
3- 2- الأثر على التحويل التكنولوجي 180
- 3- الأثر على خلق العمالة 181
- 4- الأثر على الإدارة والتنمية الإدارية 182
- الأثر على التجارة وميزان المدفوعات 183

الخطة رقم الصفحة

III-3- 6- الآثر على المديونية الخارجية.....184
III-3- 7- الآثار غير المرغوب فيها.....185
III-3- 7-1- التدخلات في السياسات الخارجية.....185
III-3- 7-2- الآثار السلبية على الإقتصاد.....185
III-3- 7-3- الآثار على الأنظمة الإجتماعية والثقافية.....186

III-4-المطلب الرابع:التقويم العام للإستثمارالأجنبي المباشروآفاقه.....186
III-4- 1- التقويم العاماللإستثمارالأجنبي المباشر.....186
III-4- 2- الآفاق المستقبليةللإستثمارالأجنبي المباشر.....188
III-4- 2-1- حسب منظور الشركات المتعددة الجنسيات.....188
III-4- 2-2- حسب منظور الدول المستضيفة.....191
■ خلاصة الفصل الثاني.....194

■ الفصل الثالث:دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق التنمية « حالة الإقتصاد الجزائري»

■ مقدمة الفصل.....195
I- المبحث الأول : مصادر المعونات الخارجيةوالتنمية.....196

I-1- المطلب الأول: المعونات الإقتصادية الثنائية.....196
I-1- 1-معونات الإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية سابقا.....196
I-1- 1-1-معونات الإتحاد السوفياتي.....196
I-1- 1-2- معونات دول أوروبا الشرقية.....197
I-1- 2- معونات الدول العربية.....198
I-1- 2-1- الصندوق السعودي للتنمية.....198
I-1- 2-2- الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية.....200
I-1- 2-3- صندوق أبو ظبي للتنمية الإقتصادية.....202
I-1- 3- معونات دول « لجنة المساعدات التنموية».....204
I-1- 3-1- معونات إقتصادية متميزة من فرنسا.....204
I-1- 3-1-1- المرحلة (1963- 1991).....204
I-1- 3-1-2- مرحلة ما بعد 1991.....205
I-1- 3-2- الصندوق الياباني للتعاون لما بعد البحار.....206
I-1- 3-3- الولايات المتحدة الأمريكية من خلال(EXIM BANK).....208
I-1- 3-4- دول أخرى من « لجنة المساعدات التنموية ».....209
I-1- 4- دول أخرى.....210

I-2- المطلب الثاني : معونات المصادر المتعددة الأطراف.....211
I-2- 1- البنك الدولي للإنشاء و التعمير.....211
I-2- 2- الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية.....215
I-2- 3- الجماعة الإقتصادية الأوروبية والإتحاد الأوروبي.....217

الخطة رقم الصفحة

I-2- 3-1- الجماعة الإقتصادية الأوروبية.....217
I-2- 3-2- الإتحاد الأوربي.....218
I-2- 4- الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.....219
I-2- 5- البنك الإسلامي للتنمية.....221
I-2- 6-البنك الإفريقي للتنمية.....222
I-2- 7- نظام الأمم المتحدة في الجزائر.....224
I-2- 7-1- صندوق الأمم المتحدة للطفولة.....225
I-2- 7-2- برنامج الأمم المتحدة لأجل التنمية.....226
I-2- 7-3- المكتب الدولي للعمل.....227
I-2- 7-4- صندوق الأمم المتحدة للسكان.....227
I-2- 7-5- المنظمة العالمية للصحة.....228
I-2- 7-6- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.....228
I-2- 7-7- المحافظة السامية للاجئين.....229
I-2- 7-8- برنامج التغذية العالمي.....229
I-2- 7-9- هيئات أخرى.....229

I-3- المطلب الثالث: التقويم العام والآفاق المستقبلية للمعونات الإقتصادية الخارجية.....230
I-3- 1- التقويم العام.....231
I-3- 2- الآفاق المستقبلية.....232

II- المبحث الثاني : القروض الخارجية والتنمية.....233
II-1- المطلب الأول: طبيعة القروض الخارجية المستخدمة.....233

II-2- المطلب الثاني: أسباب إستخدام القروض الخارجية.....235
II-2- 1- الأسباب الهيكلية.....235
II-2- 1-1- تمويل إستراتيجية الصناعات المصنعة.....235
II-2- 1-2- ضعف المدخرات المحلية.....238
II-2- 1-3- تدهور معدلات التبادل التجاري.....239
II-2- 2- الأسباب الظرفية.....241
II-2- 2-1- شروط الإقراض الخارجي.....241
II-2- 2-2- تغيرات أسعار الصرف.....243
II-2- 2-3- عامل النمو الديموغرافي.....244
II-2- 2-4- القيام بتصحيحات داخلية وخارجية للاقتصاد.....245

II-3- المطلب الثالث: القروض الخارجية و أزمة الديون (1986).....245
II-3- 1- تفسير نشأة الأزمة.....245
II-3- 2- آثار الأزمة من خلال مؤشرات المديونية الخارجية.....246

II-4- المطلب الرابع: طرق معالجة الأزمة.....248
II-4- 1- محاولات التصحيح الداخلي(1986-1993).....248

الخطة رقم الصفحة

II-4- 1-1- إصلاحات متعلقة بالمؤسسات الإقتصادية العمومية.....248
II-4- 1-2- إصلاحات مؤسسية 249
II-4- 1-3- إصلاحات تتعلق بقطاع البنوك.....250
II-4- 1-4- إصلاحات القطاع الفلاحي.....250
II-4- 1-5- إصلاحات قطاع التجارة.....250
II-4- 1-6- إصلاحات متعلقة بقوانين العمل.....250
II-4- 1-7- إصلاحات متعلقة بقوانين الإستثمار.....251
II-4- 2- دور الهيئات المالية الدوليةوالدائنين في معالجة الأزمة.....251
II-4-2-1- أوضاع الإقتصاد الجزائري مابين(1989-1993) 252
II-4- 2-2- دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.....253
II-4- 2-2-1- إتفاق التثبيث (21 ماي 1989) 253
II-4- 2-2-2- إتفاق التثبيث (3 جوان 1991) 254
II-4-2-2-3- إتفاق التثبيث (27 ماي 1994) 254
II-4- 2-2-4- إتفاق التمويل الموسع (23ماي1995) 255
II-4- 2-3- إعادة الجدولة من طرف الدائنين في إطار نادي باريس ولندن ابتداءامن1994.....255
II-4- 2-4- أوضاع الإقتصاد الجزائري مابين(1994-2006) 257
II-4- 2-4-1- الآثار الإقتصادية والإجتماعية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.....257
II-4- 2-4-2- نتائج التصحيحات الإجتماعية إبتداءا من سنة 2000 259

II-5- المطلب الخامس: التقويم العام والآفاق المستقبلية للقروض الخارجية.....260
II-5- 1- التقويم العام.....260
II-5- 2- الآفاق المستقبلية.....262

III- المبحث الثالث : الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية في الجزائر.....263
III-1- المطلب الأول: تطور المنظومة القانونية للإستثمار.....263
III-1- 1-مرحلة الإقتصاد المخطط(1963-1989) 263
III-1- 2-مرحلة الإنتقال الإقتصادي إبتداءامن 1990.....265
III-1- 2-1-تطور قوانين الإستثمارات 265
III-1- 2-2-الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالإستثمار 266
III-1- 2-3-إتفاقيات الإستثمار مع الهيئات الدولية 268

III-2- المطلب الثاني: حجم وطبيعة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.....269
III-2- 1-الحجم المالي للتدفقات (1970-2006) 269
III-2- 2-أهم الدول المستثمرة في الجزائر.....271
III-2- 3-القطاعات المستثمر فيها.....272

III-3- المطلب الثالث: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر.....274
III-3- 1-رأس المال و الإستثمار الوطني 274

الخطة رقم الصفحة

III-3- 2-التحويل التكنولوجي والكفاءات 275
III-3- 3-التشغيل وعلاقات المؤسسات 276
III-3- 4-تنويع المنتوجات و الصادرات 277

III-4-المطلب الرابع:التقويم العام والآفاق المستقبلية للإستثمارات الأجنبية المباشرة..... 279
III-4- 1-التقويم العام 279
III-4- 2-الآفاق المستقبلية..... 281
III-4- 2-1-بناءا على مؤشرات DOWING BUSINESS..... 281
III-4- 2-2-بناءا على مؤشرات الحكم الرشيد..... 283
III-4- 2-3-بناءا على الجو التنافسي للدول المغرب العربي..... 286
• خلاصة الفصل الثالث..... 288
• الخاتمة العامة..... 289
• فهرس الرموز 294
• فهرس الجداول 295
• فهرس الأشكال 297
• الملحق رقم 1..... 298
• قائمة المراجع..... 305
— فهرس الكتب العربية..... 305
— فهرس الكتب الأجنبية..... 307
• ملخص الرسالة..... 311
•فهرس السالة..... 312

ALGERIA, 1996-2006

Aggregate Indicator: Government Effectiveness

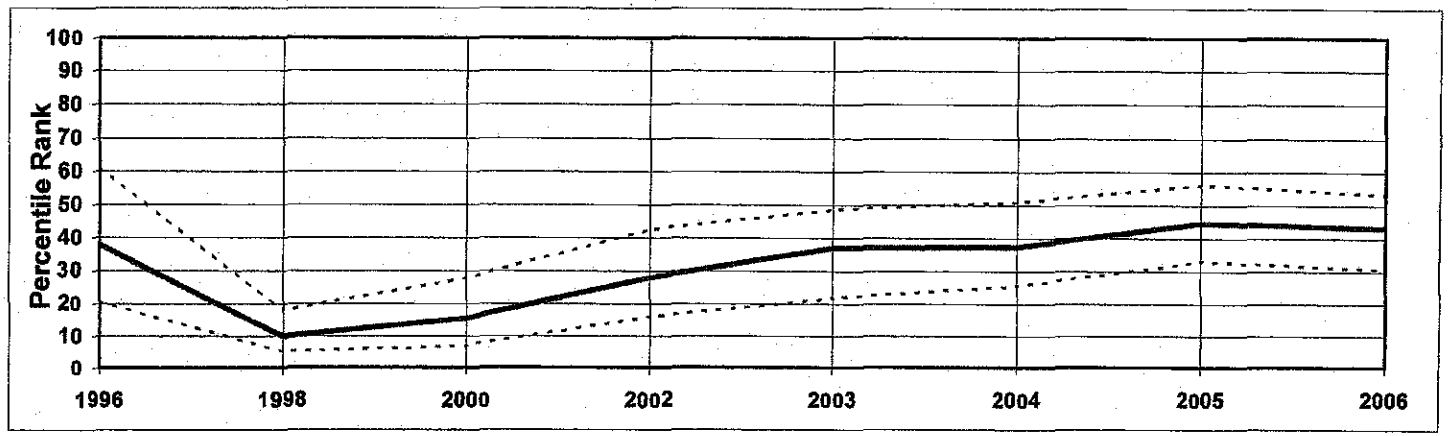

Individual Indicators used to construct Government Effectiveness

Code	Source	Website	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006
ADB	African Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.afdb.org/	NA	NA	NA	NA	NA	NA	0.53	0.53
AFR	Afrobarometer	http://www.afrobarometer.org	..	..	..	..	..	..	..	..
ASD	Asian Development Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.adb.org/	..	..	..	..	..	..	..	..
BPS	Business Enterprise Environment Survey	http://www.worldbank.org/eca/governance	..	..	..	..	..	..	..	..
BRI	Business Environment Risk Intelligence Business Risk Service	http://www.beri.com	..	..	..	..	..	..	..	..
BTI	Bertelsmann Transformation Index	http://www.bertelsmann-transformation-index.de/	..	..	..	0.22	0.22	0.22	0.30	0.30
DRI	Global Insight Global Risk Service	http://www.globalinsight.com	0.08	0.06	0.10	0.15	0.15	0.48	0.65	0.71
EGV	Brown University's Center for Public Policy	http://www.insidepolitics.org/egovt06int.pdf	..	..	..	0.35	0.28	0.23	0.26	0.25
EIU	Economist Intelligence Unit	http://www.eiu.com	0.38	0.13	0.00	0.13	0.00	0.00	0.13	0.13
GCS	World Economic Forum Global Competitiveness Survey	http://www.weforum.org	..	..	..	..	0.41	0.43	0.47	0.42
GWP	Gallup World Poll	http://www.gallupworldpoll.com	..	..	..	..	..	..	..	0.50
IFD	IFAD Rural Sector Performance Assessments	http://www.ifad.org	..	..	..	..	..	0.73	0.77	..
LBO	Latinobarometro	http://www.latinobarometro.org	..	..	..	..	..	..	..	..
MIG	Merchant International Group Gray Area Dynamics	http://www.merchantinternational.com	..	..	..	0.20	0.20	0.20	0.30	0.30
PIA	World Bank Country Policy and Institutional Assessments	http://www.worldbank.org	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA	NA
PRS	Political Risk Services International Country Risk Guide	http://www.prsgroup.com	0.33	0.33	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50	0.50
WCY	Institute for management & development World Competitiveness Yearbook	http://www.imd.ch	..	..	..	..	..	..	..	..
WMO	Global Insight Business Conditions and Risk Indicators	http://www.globalinsight.com	..	0.25	0.25	0.44	0.50	0.51	0.50	0.50

ملخص

المقاربة المستهدفة من خلال أعمال هذه المذكرة، هي محاولة التحليل و انطلاقا من مختلف المعطيات الإقتصادية التاريخية ، و هذا لأجل التمكن من معرفة **مدى** قدرة « رؤوس الأموال الأجنبية » على تحقيق التنمية الإقتصادية بمساعدة المدخرات المحلية.

الخطة المنتهجة ، تهدف دراسة الدول النامية والإقتصاديات الإنتقالية بصفة عامة، وحالة الإقتصاد الجزائر بصفة خاصة ، مع العرض في الوقت نفسه مختلف الدراسات النظرية و الإمبريقية و المتعلقة بهذا المجال.

الكلمات المفتاح : رأس المال، المعونة، قرض، الاستثمار، الجزائر

Résumé

L'approche envisagée à travers les travaux de ce mémoire est d'entreprendre une analyse sur la base des différentes données économiques, historiques en vue de comprendre la capacité des capitaux étrangers pouvant réaliser le développement économique avec l'aide des épargnes intérieures.

Le schéma préconisé cible les pays en voie de développement et les economies en transition de façon générale et le cas de l'économie algérienne de façon particulière, tout en exposant les différentes études théoriques et empiriques concernant ce domaine.

Mots clé : capital, Aide , Crédit, Investissement, Algérie

Abstract

The basic approch of this thesis is to undertake an analysis based on different historical economic data in order to understand the use of foreign capitals that can achieve economic development with the help of domestic savings.

The proposed scheme generally targets developing countries and those whose economies are in transition; concerning the case of the Algerian economy in particular and in the same time stading the various theoretical and empirical in this filed.

Keys Words : Capital , Aid, Credit, Investment , Algeria